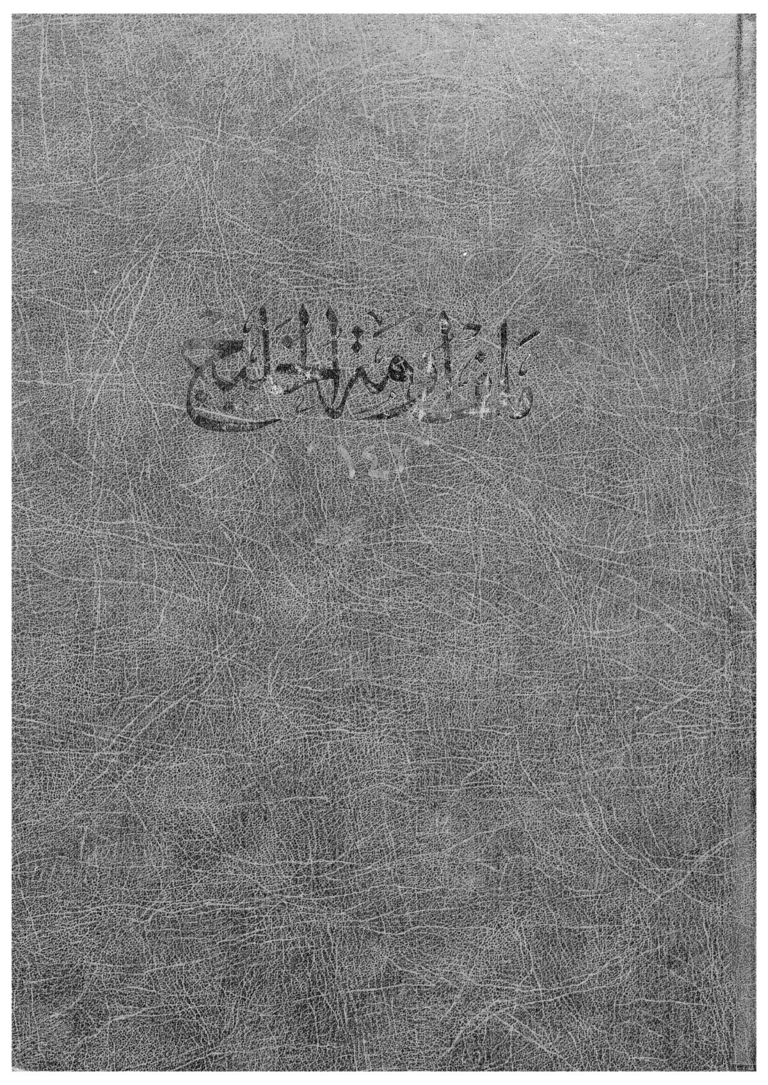


بسم الله الرحمن الرحيم

أزمة الخليج
تداعيات ونتائج

المجلد ١٤١

آثار الأزمة على

• البنوك • قناة السويس

اعداد : مركز المحروسة للمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى ت ٣٧٥٢٠٣٣

أزمـــة الخـليـج
تداعيات ونتائج

آثــــار الأزمــة على البنوك

اعداد : مركز المحروسة للمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى ت ٣٥٢٠٣٣ / ٣٧

قائمة محتويات

٢٣ـ الخزانه الامريكية تؤكد : البنك العربي الافريقى لا يخضع لاجراءات التجميد ·

الاهـــــرام ١٩٩٠/٨/٢٢ ٣٦

٢٤ـ خطة للسياسة المصرفية فى الفترة المقبلة ·

الاهـــــرام ١٩٩٠/٨/٢٢ ٣٧

٢٥ـ تيسير فتح الحسابات للمصريين و العرب بالبنوك·

الاهـــــرام ١٩٩٠/٨/٢٢ ٣٨

٢٦ـ تسهيلات جديدة للمصريين و العرب لفتح حساباتهم بالبنوك المصرية ·

نجلاء ذكرى الاهـــــرام ١٩٩٠/٨/٢٣ ٣٩

٢٧ـ ارتفاع التحويلات من الخليج للبنوك المصرية ·

الشرق الاوسط ١٩٩٠/٨/٢٤ ٤١

٢٨ـ طوارئ ·· فى بنوك مصر ·

اخبار اليوم ١٩٩٠/٨/٢٥ ٤٣

٢٩ـ البنوك تساهم فى استيعاب العمالة العائدة ·

السياســـى ١٩٩٠/٨/٢٦ ٤٦

٣٠ـ مسئولو البنوك بمجلس الشورى : السوق المصرفيه لم تتأثر رغم تراجع السياحة و التحويلات·

الاهـــــرام ١٩٩٠/٨/٢٧ ٤٧

٣١ـ السماح للعائدين من الكويت و العراق ·· بالعودة للعمل بالبنوك الزراعية بالمحافظات·

الاهـــــرام ١٩٩٠/٨/٣٠ ٤٨

٣٢ـ البنوك العربية فى الخارج تبحث عن استراتيجية لمواجهة التحديات·

على نجم الشرق الاوسط ١٩٩٠/٨/٣٠ ٤٩

٤٤ــ بعد الانهيار المفاجئ للدينار الكويتي : سوق الذهب ٠٠ ينتظر "الفرج" ٠

عبار العتباتي ونبيل السرجاني — المســاء — ١٩٩٠/٦/١٧ — ٧٦

٤٥ــ في اجتماعين هامين برئاسة الدكتور عاطف صدقي : مصر تستضيف صناديق التنمية الكويتية ٠

الاهـــرام — ١٩٩٠/٦/١٨ — ٧٨

٤٦ــ بنك مصري دولي للاموال العربية في الخارج ٠

أحمد شوقي الفنجري — الوفــــد — ١٩٩٠/٦/١٩ — ٦٩

٤٧ــ دراما الدولار خلال ازمة الخليج ٠

عبد العزيز الصبروت — الاهـــرام — ١٩٩٠/٩/١٦ — ٨٠

٤٨ــ رئيس الوزراء مع المجموعة الاقتصادية : دعم الجهاز المصرفي ٠٠ لمواجهة أحداث الخليج ٠

رفعت خالد — المســـاء — ١٩٩٠/٦/٢٠ — ٨١

٤٩ــ بعد احداث الخليج هل تظل بنوكنا ٠٠ مجرد حصالات ؟

سمير طوبار و احمد النجار — المســـاء — ١٩٩٠/٦/٢٢ — ٨٢

٥٠ــ ٢٠٪ زيادة الودائع بالنقد الاجنبي خلال الشهر الماضي ٠

السياســى — ١٩٩٠/٦/٢٢ — ٨٥

٥١ــ اتصالات مع فروع البنوك الكويتيه على مستوى العالم لتدبير المبالغ اللازمة لصرف شيكات العائدين

عادل البنداري — الاهـــرام — ١٩٩٠/٦/٢٢ — ٨٦

٥٢ــ ٦٠ مليار جنيه محوله في البنوك المصرية ٠

الوفــــد — ١٩٩٠/٦/٢٤ — ٨٧

٥٣ــ رئيس المصرف الاسلامي : صرف شيكات الكويت الصادرة قبل الغزو فورا ٠

علي المغربي — الاخبـــار — ١٩٩٠/٦/٢٦ — ٨٩

٥٤ــ اتحاد البنوك يفاوض الكويت لدفع مستحقات المصريين العائدين ٠

محمد نوار و حسين البدراوي — الاهالـــي — ١٩٩٠/٦/٢٦ — ٩٠

٥٥ـ ازمة الخليج وتطوير الجهاز المصرفي .

أحمد غنيم | الاهرام الاقتصادي | ١٩٩٠/١٠/٨ | ٩١

٥٦ـ رغم أحداث الخليج : المستقبل .. للاقتصاد الاسلامي .

عبد الله عطيان | المســــاء | ١٩٩٠/١٠/١٢ | ٩٤

٥٧ـ رجال المال و البنوك الاسلامية يناقشون [illegible] : تأثير ازمه الخليج على الاقتصاد الاسلامي

الوفـــــد | ١٩٩٠/١٠/٢٠ | ٩٦

٥٨ـ تمنح البنوك فترة سماحية لصرف تعويضات للعائدين .

صلاح حامد | الجمهورية | ١٩٩٠/١٠/٢٢ | ٩٧

٥٩ـ بدء تطبيق التيسيرات الجديدة في صرف منحة العائدين من الكويت .

محيي الدين فتحي | الاهـــــرام | ١٩٩٠/١١/٧ | ٩٨

٦٠ـ ايطاليا تستثني بنوكا مصرية من تجميد ممتلكات الكويت والعراق .

الاهـــــرام | ١٩٩٠/١١/١٠ | ١٠٠

٦١ـ البنوك و مواجهة التحدي بعد ازمة الخليج .

الاهرام الاقتصادي | ١٩٩٠/١٢/٣ | ١٠١

٦٢ـ مسئول بالبنك المركزي يؤكد : ارتفاع موارد السوق المصرفيه في الشهور التاليه لازمه الخليج .

الاهـــــرام | ١٩٩٠/١٢/١٧ | ١٠٩

٦٣ـ الدولار الامريكي وازمة الخليج .

عبد العزيز الصبروت | الاهـــــرام | ١٩٩٠/١٢/٢٢ | ١١٠

٦٤ـ مضاربات عنيفة على سعر الدينار الكويتي بمصر .

محمود عبد العظيم | الوفـــــد | ١٩٩١/١/٨ | ١١١

٦٥ـ استقرار ودائع في البنوك رغم احداث الخليج .

الاهـــــرام | ١٩٩١/١/١٦ | ١١٢

٦٦ــ لا صحة لشائعة سحب المدخرات من البنوك .

الاخبـــار ١٩٩١/١/١٧ ١١٣

٦٧ــ رغم اجواء القلق والترقب فى الاسواق العالمية : حركة التعامل فى البنوك مستقرة .

الاهـــرام ١٩٩١/١/١٧ ١١٤

٦٨ــ رئيس اتحاد البنوك: حركة الايداعات والسحب .. عادية .

اسماعيل بـدر الجمهوريـة ١٩٩١/١/١٨ ١١٦

٦٩ــ وقف التعامل بالدينار العراقى .

الاخبـــار ١٩٩١/١/١٨ ١١٧

٧٠ــ فى بورصتى القاهرة والاسكندرية : زيادة الطلب على اسهم شركات السياحة والتخزين والاسكان .

نجـلاء ذكـرى الاهـــرام ١٩٩١/١/١٦ ١١٨

٧١ــ الحركة فى البنوك المصرية عادية تماما رغم الحرب فى الخليج .

نجـلاء ذكـرى الاهـــرام ١٩٩١/١/٢٠ ١١٩

٧٢ــ ٤٨ ساعة ساخنه بالبنوك المصرية !

الوفـــد ١٩٩١/١/٢٢ ١٢٠

٧٣ــ استقرار فى سعر الدولار وانخفاض الطلب على العملات الاجنبية .

ابراهيم عبد العزيز السياســى ١٩٩١/١/٢٧ ١٢١

٧٤ــ لا تأثير لاحداث الحرب على أداء البورصة .

منان فايز الاهرام الاقتصادى ١٩٩١/١/٢٨ ١٢٢

٧٥ــ اتمام صفقة تطبيقية على اوراق الشركة الوطنية للمنتجات الورقية (كارمن) .

الاهرام الاقتصادى ١٩٩١/١/٢٨ ١٢٣

٧٦ــ استمرار تأثير الحرب على اسواق الذهب واحجام المواطنين عن شراء المشغولات الذهبية .

الوفـــد ١٩٩١/٢/٢ ١٢٤

٧٧ـ الحرب و مسيرة الاصلاح ٠

سمير عبد القادر	اخبار اليوم	١٩٩١/٢/٩	١٢٥

٧٨ـ محنة البنوك فى مصر ٠

محسن محمد	اخبار اليوم	١٩٩١/٢/٩	١٢٦

٧٩ـ اسبوع الاحزان الصحفية ٠

	اخبار اليوم	١٩٩١/٢/٩	١٢٧

٨٠ـ الخبراء يتوقعون انتعاشا اقتصاديا فى الاسواق ٠

	الوفد	١٩٩١/٢/١٦	١٢٨

٨١ـ فاتورة الخسائر التى تحملتها مصر ماذا حدث فى صالات البنوك ؟

فاطمة احسان	روز اليوسف	١٩٩١/٢/١٨	١٢٩

٨٢ـ سوق المال : الذهب يفقد بريقه بسبب حرب الخليج ٠

	الاهرام الاقتصادى	١٩٩١/٢/١٨	١٣١

٨٣ـ بنك الرافدين فى انتظار التصفيه ٠

	الاهالى	١٩٩١/٢/٢٠	١٣٦

٨٤ـ مصر تطلب من البنوك الامريكية الافراج عن ٣٠ مليون دولار لتحويلات المصريين بالعراق ٠

	الجمهورية	١٩٩١/٢/٢٤	١٣٧

٨٥ـ خبراء البنوك : ودائع المصريين بالبنوك الكويتية ستعود لاصحابها ٠

	الجمهورية	١٩٩١/٣/٤	١٣٨

٨٦ـ الدروس المستفادة من الازمة ٠

اسماعيل بدر	الجمهورية	١٩٩١/٣/٤	١٣٩

٨٧ـ يقول محمد الصباغ رئيس مجلس ادارة بنك القاهرة و باريس ان البنوك الكويتية ستحصل على

	الجمهورية	١٩٩١/٣/٤	١٤٠

٨٨ـ بنك الرافدين يقترض لسداد تحويلات المصريين ٠

الاهالــــى ١٩٩١/٣/٦ ١٤١

٨٩ـ صرف تحويلات المصريين ببنك الرافدين حتى اخر اغسطس ١٩٨٩ ٠

حسين البطاوى الاهالـــى ١٩٩١/٣/٢٠ ١٤٢

٩٠ـ استبدال الدينار الكويتى القديم فى مصر بعد غد ٠

الاهــــرام ١٩٩١/٣/٣٠ ١٤٣

٩١ـ السوق المخنوقة ٠٠ و مواجهة كســاد الازمة ٠

على لطفى الاهــــرام ١٩٩١/٤/٧ ١٤٤

٩٢ـ . الدينار الكويتى مشكلة تواجه المصريين ٠

السياســى ١٩٩١/٤/٧ ١٤٦

٩٣ـ . مسئول برئاسة البنوك الكويتيه : تحويل مدخرات و ودائع المصريين من الكويت للبنوك المصرية ٠

الاهــــرام ١٩٩١/٤/٩ ١٤٧

٩٤ـ . استبدال الدينار الكويتى القديم حتى ٣٠ سبتمبر ٠

الاهــــرام ١٩٩١/٤/١٠ ١٤٨

٩٥ـ كيف تستبدل الدنانير الكويتيه القديمه ؟

الاهالـــى ١٩٩١/٤/١٠ ١٤٩

٩٦ـ يقول الشيخ سالم الصباح محافظ بنك الكويت المركزى: هذه الدنانير فى الواقع دنانير حقيقيه

الاهالـــى ١٩٩١/٤/١٠ ١٥٠

٩٧ـ تقييم شامل للمؤسسات الاسلامية و تحديد اثار حرب الخليج عليها ٠

النــــور ١٩٩١/٤/١٠ ١٥١

٩٨ـ . البنك العربى الافريقى يؤكد : لا وساطة فى صرف تحويلات المصريين بالعراق ٠

محمد فريد الجمهورية ١٩٩١/٤/١٩ ١٥٢

٩٩ـ بالنسبة لمبلغ ال ٢٢ مليون دولار والتى تم تحويلها من انجلترا ٠

الجمهورية ١٩٩١/٤/١٩ ١٥٣

١٠٠- البنوك المصرية الاربعة الكبار ووقفة للحساب.

محمد فتحي البديوى — الاهرام الاقتصادى — ١٩٩١/٤/٢٢ — ١٥٤

١٠١- التباعد الواضح بين احداث الخليج التى بدأت باحتلال الكويت فى ١٩٩٠/٨/٢ .

الاهرام الاقتصادى — ١٩٩١/٤/٢٢ — ١٥٥

١٠٢- عرض لميزانيات البنوك الاربعة المصية الكبرى فى ١٩٩٠/٦/٣٠

الاهرام الاقتصادى — ١٩٩١/٤/٢٢ — ١٥٦

١٠٣- النسب خلال العام بلغت ١٦٪ من اجمالى القروض والسلفيات.

الاهرام الاقتصادى — ١٩٩١/٤/٢٢ — ١٥٧

١٠٤- القروض والسلفيات زادت بمعدل ٣٦٪ تقريبا عن العام السابق.

الاهرام الاقتصادى — ١٩٩١/٤/٢٢ — ١٥٨

١٠٥- زادت المخصصات بنسبة ١٢٪ خلال العام الحالى .

الاهرام الاقتصادى — ١٩٩١/٤/٢٢ — ١٥٩

١٠٦- زادت المخصصات خلال العام بمعدل ١٦٪ .

الاهرام الاقتصادى — ١٩٩١/٤/٢٢ — ١٦٠

١٠٧- البنوك المصرية الاربعة الكبار ووقفة للحساب .

محمد فتحي البديوى — الاهرام الاقتصادى — ١٩٩١/٥/٢٠ — ١٦١

١٠٨- بيان للبنك الاهلى وبنك مصر وبنك القاهرة وبنك الاسكندريه

الاهرام الاقتصادى — ١٩٩١/٥/٢٠ — ١٦٢

١٠٩- بيان الاداء لكل من البنك الاهلى وبنك مصر وبنك القاهرة وبنك الاسكندرية .

الاهرام الاقتصادى — ١٩٩١/٥/٢٠ — ١٦٣

١١٠- معايير الربحية : وتشمل العائد على حقوق المساهمين ونسب الايرادات للمصروفات.

الاهرام الاقتصادى — ١٩٩١/٥/٢٠ — ١٦٤

١١١ـ بنك مصر حقق المرتبة الاولى فى معدل نمو السيولة خلال العام

الاهرام الاقتصادى ١٩٩١/٥/٢٠ ١٦٥

١١٢ـ البنك المركزى : لا تحويلات جديدة للرافدين ٠

الجمهوريـــــــــة ١٩٩١/٧/٢١ ١٦٦



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٣ أغسطس ١٩٩٠

انخفاض سعر الدينار الكويتي والعراقي في مصر

انعكست الاحداث الدائرة بين الكويت والعراق على اسعار عملات البلدين في السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبي بمصر امس حيث انخفض سعر شراء الدينار الكويتي الى ٨٢٤,٣ قرش مقابل ٩٢٦,٤ قرش في يوم الاربعاء وبانخفاض قدره ١٠٢,١ قرش .

كما انخفض سعر صرف الدينار العراقي امس كذلك بمقدار ٨,٢ قرش حيث سجل سعر الشراء ٤٩,٤ قرش مقابل ٥٧,٦ قرش بأسعار الاربعاء .

وقررت لجنة السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبي امس ان يكون الحد الاقصى المسموح باستبداله من الدنانير الكويتية في البنوك المصرية سواء بالنسبة للمصريين أو الكويتيين ٥٠٠ دينار كويتي فقط للفرد .

واضافت اللجنة انه على البنوك العاملة في مصر ان تثبت المبالغ التي يتم استبدالها بالجنيه المصري على جوازات السفر الخاصة بهم .



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٦ / ٨ / ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

.. وتطورات الأسواق المالية والبورصات وأزمة الخليج :

□ الاستثمارات الكويتية فى مصر مستقرة وتمارس أعمالها المعتادة

توقع استمرار ارتفاع أسعار البترول والذهب

نجلاء ذكرى

□ انعكست تطورات الأزمة الكويتية العراقية على مختلف اسواق العالم لتصيب اسعار الاسهم والسندات والنقد بتطورات مفاجئة ، كما ادى ذلك لارتفاع اسعار الذهب والبترول .

واشار خبراء البورصة فى مصر الى ان هذه الآثار لم تمتد للبورصة المصرية التى تتعامل بالجنيه المصرى فقط ، كما ان الاستثمارات الكويتية فى مصر مستقرة تماما وتمارس الشركات المصرية الكويتية المشتركة اعمالها المعتادة وقد بلغ حجم التعامل فى بورصة القاهرة امس ٤ ملايين جنيه داخل المقصورة ..

وفى استعراض لما حدث وما سيحدث فى البورصات العالمية كان اللقاء مع ماهر فهمى الخبير ببورصة القاهرة والذى استعرض أوضاع البورصات واسواق المال العالمية قبل الأزمة مباشرة قائلا بأن الأوضاع قبل الأزمة كانت فى ازدهار بالنسبة لأسواق المال فى أوروبا وكان هناك صعود فى الجنيه الاسترلينى والمارك الالمانى ، كما تميزت الأوضاع برواج فى البورصات الأوروبية نتيجة لاتحاد دول السوق الأوروبية المشتركة ، وايضا لاعلان انجلترا انضمام الجنيه الاسترلينى لدول السوق المشتركة .

أما الدولار فكانت أسعاره مذبذبة وانخفض امام العملات الأوروبية لاحتمالات تخفيض اسعار الفائدة مما ادى لاتجاه الجهود لبيع الدولار واستبداله بعملات اخرى . وكان هذا نتيجة لقرار الولايات المتحدة بخفض قيمة عملتها لتشجيع التصدير .

وفى اليابان ارتفع سعر الين اليابانى للاتفاق بين اليابان والولايات المتحدة الامريكية على قبول اليابان للبضائع الامريكية دون وضع قيود عليها .

وبالنسبة لسوق البترول قبل اجتماع اوبك كان السعر السائد ١٦ دولارا للبرميل وبعد قرار المنظمة برفع السعر لم يكن احد يتوقع ان يرتفع السعر بين يوم وليلة الى ٢١ دولارا للبرميل بل كان الأمر سيستغرق فترة وكان التوقع ارتفاع الأسعار فى الشتاء لاعتماد أوروبا على البترول فى استخدامات التدفئة وتوليد الكهرباء والطاقة .

وبعد الأحداث عقب يوم الاربعاء الماضى صدرت عدة قرارات اقتصادية



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١٩٩٠/٨/٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أثرت على الموقف فى البورصات العالمية واهمها قرارات تجميد الأرصدة الكويتية والعراقية فى امريكا وانجلترا وفرنسا وايطاليا ولا يستطيع احد ان يقدر حجم هذه الأموال لان بها اموالا شخصية لأفراد وأموالا اخرى للدول معظمها كان يستخدم فى اسواق المال العالمية لشراء وبيع الأسهم وأسواق النقد فى عمليات استبدال العملات وقد ادت قرارات التجميد لوقف جميع التبادلات مما اثر على الأسواق وهذا يعنى تجميد مراكز العملاء سواء للبيع او للشراء وايضا اتجه المتعاملون اصحاب مراكز البيع والشراء الاجل لتصفية مراكزهم مما ادى لانخفاض الأسعار.

من ناحية اخرى فى مثل هذه الظروف يجنح المستثمرون لشراء الذهب ومن المنتظر ان ترتفع اسعاره فى الفترة المقبلة عن الوقت الحالى.

وبالنسبة للبترول فالتوقعات تتجه لارتفاع اسعاره ليتخطى ٣٥ دولارا للبرميل وذلك لأن الاحتمالات والتكهنات تشير لحساسية الموقف وايضا تعتبر هذه المنطقة من اهم المناطق بالنسبة للعالم اجمع على سبيل المثال تحصل اليابان على ٤٠ ٪ من احتياجاتها من البترول من العراق والكويت .. ومن المتوقع ان يترتب على الظروف الحالية آثار جانبية ستظل لسنوات.

وبالنسبة لأسواق النقد سيرتفع الدولار والاسباب لا تتعلق بالاقتصاد الأمريكى ولكن على ما نعتقد ان الأزمة خلقت جوا من التشاؤم لدى الأفراد حائزى الدينار الكويتى والعراقى للتخلص مما لديهم من ارصدة واستبدالها بالدولار الامريكى وهذا الوضع ينطبق على عملات اخرى من دول الخليج.

وعن الدينار الكويتى سيستمر فى الانخفاض طالما هناك قرارات بتجميد الأرصدة وحتى انتهاء الأزمة.

أما الدينار العراقى فمن المتوقع استمرار انخفاضه حتى بعد مرور العاصفة نتيجة لقرارات المقاطعة من دول أوروبا وامريكا. واكد ماهر فهمى عن توقعاته باستمرار تاثير هذه الأزمة على الاقتصاد العالمى ككل وعلى اسواق المال العالمية بالنسبة للبورصة فى مصر فلا يوجد اى تأثر وذلك لان البورصة محلية تتعامل بالجنيه المصرى حتى ان الأسهم الدولارية مقومة بالجنيه، وايضا لا يوجد اى تاثير على الاستثمارات الكويتية او على اسهم الشركات المصرية الكويتية المشتركة لانها مقيدة بالبورصات كشركات مصرية.

ويتوقع ماهر فهمى على المدى الطويل ازدياد اتجاه الاستثمارات الكويتية والعربية بوجه عام لمصر.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المساء

التاريخ : ١٩٩٠/٨/٧

أزمة مفتعلة .. في البنك العربي الأفريقي !!

كتب ـ رفيق ياسين :

رفض المسئولون بالبنك العربى الافريقى الدولى .. صرف الحوالات النقدية العراقية الخاصة بالعاملين المصريين المستحقين صرفها .. بزعم تجميد الارصدة المالية العراقية لدى البنوك .. عقب الغزو العراقى للكويت .

كان المسئولون بالبنك .. قد ارسلوا خطابات لعدد كبير من هؤلاء المستحقين ، يوم ١٥ يوليو الماضى ، للحضور الـى البنك وصرف مستحقاتهم بالجنيه المصرى نظرا للتأخير فى ورود الغطاء النقدى لحوالاتهم من العراق ، وذلك بهدف التيسير عليهم .. الا ان مئات المستحقين الذين تجمهروا امام فرع البنك بشارع عبدالخالق ثروت على مدى اليومين الماضيين .. فوجئوا بادارة البنك ترفض صرف الحوالات المستحقة لهم .. وتبلغهم بأنه سيتم اخطارهم بموعد اخر للصرف فور انفراج الازمة السياسية الراهنة .

اعرب المستحقون عن استيائهم الكامل ، ازاء امتناع المسئولين بالبنك ، عن الصرف .. باعتبار ان اموالهم ، اموال مصرية .. لايجوز تجميدها ـ فى مثل هذه الحالات ـ وفقا للقوانين والمواثيق الدولية .

المستحقون يناشدون

● استطلعت « المساء » حقيقة الامر .. التقت بعدد من جمهور المستحقين ، للوقوف على ابعاد المشكلة .

● قال خليفة على احمد ـ موظف بالجمارك : حضرت الى البنك بناء على اخطاره لشقيقى المستحق « محمود على احمد » لصرف امواله بالجنيه المصرى .. لعدم وجود الاغطية النقدية من العراق .. لكننى فوجئت بموقف شديد الغرابة من البنك ، وافتعاله ازمة غير حقيقية مع المستحقين وانـاشد المسئولين بمجلس الوزراء والبنك المركزى ، سرعة البت فى تلك المشكلة ، خاصة ان هذه الاموال مصرية ، وليس للعراق دخل بها لانها ليست ارصدة عراقية .

● اضاف ممدوح رفاعى : لى حوالتان ، تستحقان السداد منذ عام ونصف العام .. واخيرا اخطرنى البنك بالحضور للصرف بالعملة المصرية منذ اسبوع .. ولكننى لم اصرف شيئا ، ولااعرف مامصير مستحقاتنا فى حالة تجميد الارصدة العراقية ـ كما ابلغنا البنك ـ لاجل غير مسمى .

● اكد السيد يوسف سعيد ـ المنيلاوين : لى حوالة بـ ١٢٧٥ دولارا ، منذ يوم ٢ اكتوبر الماضى .. ورغم حاجتى الى كل مليم منها ، الا اننى لم اصرف شيئا حتى الان .. واليوم يخطرنى المسئولون بالبنك ان الصرف متوقف بسبب الغزو العراقى للكويت !!

● قال رمضان محمود حسين ـ البحيرة : اخطرنى البنك منذ ٤ أيام فقط ، بالحضور لصرف حوالتى المالية وقيمتها ٧٧٠ دولارا فقط .. ولما حضرت اليوم بناء على الاخطار ، فوجئت بالبنك يرفض صرف اية اموال لجميع المستحقين .. رغم اخطاره لنا بالصرف بالجنيه المصرى لا بالدولار .

● اشار احمد محمود ـ حدائق القبة حضرت وفقا لاخطار البنك بصرف مبلغ ١٤٣٠ دولارا فى حوالة تستحق الصرف منذ ٢٢ اكتوبر الماضى .. ولكنهم لم يصرفوا لى شيئا .. بسبب الحرب التى نشبت مؤخرا بين العراق والكويت .. وذلك على الرغم من موافقتى على صرف المبلغ المستحق لى بالجنيه المصرى لا بالدولار .. وقد اضطررت لذلك بسبب حاجتى للمال ، فقد صرفت منذ ٣ شهور مضت ، حوالة اخرى قيمتها ١٠١٠ دولارات ، بالعملة المصرية ، بعدما وقعت على ايصال محرر فيه اننى استلمت المبلغ بالعملة الحرة ثم حولته الى العملة

● زحام على البنك العربى الافريقى

المصرية فهل هذا معقول ؟!

المدير ممنوع من الكلام !

● ● على الجانب الآخر .. حاولت « المساء » استطلاع رأى المسئولين بالبنك ، حول حقيقة ذلك .. إلا ان المدير المسئول بالفرع ، رفض اجراء اى مقابلة صحفية مع الجريدة بحجة انه غير مصرح له بالإدلاء بأية احاديث للصحف .



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠/٨/٨

■ رئيس البنك التجارى الدولى :

حرية السحب للكويتيين من حساباتهم الشخصية بالبنوك المصرية

ويشخص الموقف محمود عبد العزيز رئيس البنك التجارى الدولى ونائب رئيس البنك الاهلى هذا القرار صادر عن قوة احتلال من دولة تدعى السيادة على دولة اخرى واثاره تعنى الغاء الدينار القديم او هبوط قيمته بما يوازى الدينار العراقى .. وبطبيعة الحال لن تقبل دول كثيرة بالتعامل فى الدينار الكويتى عقب الازمة وحتى بعد القرار الاخير فقد نال هذا الدينار مانال الكويت .

والدينار الكويتى حاليا له سعر عالمى وذلك لان العرف المصرفى العالمى يتعامل مع النقد والعملات كاصل من الاصول ولن يقبل اى بنك اصلا لا قيمة له .

وفى الانظمة المستقرة اذا ما اعلنت دولة الغاء عملتها فهى عادة تمنح مهلة لحائزى العملة لاستبدالها ولكن فى وضع الكويت فهو قرار صادر عن سلطة المحتل وليس عن سلطات مصرفية .

وحقيقة الامر الدينار الكويتى فى حوزة اصحابه اصبح بلا قيمة حاليا ولامعنى لربط الدينار الكويتى بالعراقى فلكل عملة قوتها .

ولا نعتقد بان هنك اى قبول من المتعاملين فى العالم للدينار الجديد .

ومن الناحية المصرفية لايمكن التنبؤ بشىء غير انه يجب النظر للكويتيين نظرة اخرى ففى لندن امتنعت بعض البنوك فى الخارج عن الصرف للكويتيين من حساباتهم الدولارية لديها وهذا سيؤدى لانتكاسة غير عادية بالنسبة لهم وفى مصر لايمتنع اى بنك عن الصرف لاى فرد كويتى من حسابه لديها بالنقد الاجنبى او بالجنيه المصرى لحسابات الأفراد فى مصر لايمكن المساس بها تحت اى ظرف من الظروف وقد اعلن البنك الأهلى لكل فروعه بالصرف للكويتيين اصحاب الحسابات بالنقد الاجنبى فورا ودون اى تاخير

وبخصوص التامين على تذبذبات العملة لايوجد فى النظام العالمى شىء من هذا القبيل وذلك لان انخفاض العملة انعكاس للاداء الاقتصادى وعادة تذبذبات العملات تكون فى اطار طفيف وليس هناك نظام للتامين على حامل العملات فى مثل هذه الظروف لان هذا امر غير اقتصادى ولكنه يتم فى المعاملات التجارية التى تستغرق فترة من الزمن حيث يجرى تامين لقيمة العملة بدفع قسط تامين للعقود الاجلة .

اما عن الحائز العادى للبنكنوت فلا يوجد نظام لتامينه

المصدر : الأهــــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١٩٩٠/٨/٨

في السوق الحرة :

انخفاض قدره ١٣٣ قرشا للدينار الكويتي و ٧,١ للعراقي

سجلت أسعار صرف العملات العربية امام الجنيه المصرى بالسوق المصرفية الحرة أمس ارتفاعا بدرجات متفاوتة بالمقارنة باسعار أمس الأول وذلك باستثناء الدينارين الكويتي والعراقى

فقد انخفض سعر الدينار الكويتي « شراء » من ٤٨١,٨ قرش إلى ٣٦٨,٥ قرش وايضا الدينار العراقى من ٣٠ قرشا الى ٢٢,٩ قرش بينما ارتفع سعر صرف الدينار البحرينى بواقع ١٤,٢ قرش والأردنى ٨ قروش والريال العمانى ٢,٥ قرش

وفى السوق السوداء ○○

الانخفاض مستمر ..

٢٩٠ قرشا للدينار الكويتى !!

تراجعت قيمة الدينار الكويتى بالسوق السوداء الى ٢٩٠ قرشا فقط حتى الثانية من بعد ظهر امس ..

وذكر احد تجار العملة بشارع « شامبليون » بوسط القاهرة .. ان الدينار الكويتى اصبح له « من يشتغل فيه » وذلك فى اشارة الى تراجع موقف الدينار كعملة حرة وصلت قيمتها قبل الغزو العراقى الى نحو ٩ جنيهات و ٢٨ قرشا بالسوق السوداء ..

وقد بدا تاجر العملة مساومته لى عارضا ٢٧٣ قرشا فقط للدينار وعندما تركته وانصرفت نادى على قائلا : « اسمع سادفع ٢٩٠ قرشا وهذا اعلى سعر فى السوق بشرط ان تاتينى بالمبلغ فيما لايزيد عن ساعة واحدة والا ساقوم بهز السعر .

ونصحنى تاجر العملة قائلا : « اليوم احسن من بكرة » وذلك فى اشارة الى ضرورة الاسراع ببيع ماعندى من دينارات قبل ان يتراجع سعر الدينار اكثر واكثر ..

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالي

التاريخ : ١٩٩٠/٨/٨



قرار تجميد الأموال العراقية أوقف صرف تحويلات المصريين

استأنف البنك العربي الافريقي ومصرف الرافدين ، صرف تحويلات المصريين العاملين بالعراق ، بعد توقفهما عن الصرف يوم الأحد الماضي ، بينما استمر بنك الاسكندرية في الصرف دون توقف . جاء استئناف الصرف بعد اتصال السفارة العراقية بالبنكين ، وتوسطها لاستمرار الصرف حتى تنتهي السيولة النقدية المتاحة .

كان مسئول بالبنك العربي الافريقي قد اعلن « للاهالي » اعتزام البنك التوقف عن صرف التحويلات ، التي تتم عبر بنوك امريكية يسري عليها القرار الامريكي بتجميد الأموال العراقية ، وقال ان وقف الصرف سيكون لأجل غير مسمى ، حتى تتوصل العراق ومصر لاتفاق حول قواعد الصرف .

وذكر مسئول ببنك مصر ان فروع البنك ستتوقف عن الصرف فور انتهاء الأموال المحولة من مصرف الرافدين حتى منتصف الشهر الحالي .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ / ٨ / ١٩٩٠

■ رئيس بنك القاهرة باركليز :

القرار لا يستند إلى واقع مصرفى وشتان بين وضع الاقتصادين والعملتين

يقول محمود عبد الله رئيس بنك القاهرة باركليز : حتى الآن الامور غير مستقرة وغير واضحة .. فاذا رجعنا للحسابات الرسمية فان الدينار الكويتى فى اول اغسطس كان يساوى ٣,٤٠ دولار والدينار العراقى المعلن عن سعره بالعراق يساوى ٣,٢٠ دولار ولكن حقيقة الامر ان الدينار الكويتى عملة حرة قابلة للتحويل الى الدولار وغيره من العملات اما الدينار العراقى غير ذلك .

ايضا فى حقيقة الأمر لم يتجاوز سعر الدينار العراقى بالسوق السوداء ربع دولار اى ان الدولار كان يساوى ٤ دينارات عراقية ومعنى ذلك ان العملتين غير متكافئتين تماما .

وعلى مستوى السوق المصرفية فى مصر قبل الأزمة كان الدينار الكويتى يقارب عشرة جنيهات بينما الدينار العراقى لا يجاوز ٣٥ قرشا .

كل هذه الحقائق تدعونا للتاكد بأن القرار الجديد لايستند الى واقع مصرفى مبنى على اساس كما ان هذا القرار تم اتخاذه فى وقت ليس للدينار الكويتى فيه اى سعر ثابت كما انه عملة غير مقبولة حاليا لدى المصارف او البنوك الاجنبية فيما عدا مصر لظروف وعوامل انسانية .

وبطبيعة الحال لو استقرت الأمور عند هذا الوضع سيكون له اثر كبير على دخل الكويت .. وبالنسبة لاسواق المال والنقد فى العالم لا نعتقد انها تقبل باى قرارات من هذا النوع كما انها لا تقبل التعامل حتى الآن بالدينار الكويتى .

والقرار صادر من حكومة جديدة فى دولة محتلة فهذا نافذ من وجهة نظر هذه الحكومة اما ان تقبله السلطات المصرفية فى العالم او لا تقبله فهذا ما لانستطيع اقراره الآن .

وبالرغم من ان السلطات المصرفية فى كل الدول الأجنبية والعربية اعلنت عدم قبولها للدينار الكويتى الا ان السلطات المصرفية المصرية اعلنت عن قبوله وتحديد سعر له وبطبيعة الحال هذا السعر لايستند الى عوامل مصرفية مراعاة لصالح الكويتيين فى مصر الا ان لجنة الأسعار لابد لها ان تاخذ فى الاعتبار مختلف العوامل ومن بينها الخبر الجديد من الحكومة التى نصبتها العراق . ولايعنى ذلك قبول القرار او التسليم به ولكنه احد العوامل فقط .

نجلاء ذكرى



المصدر : الوفـــد

التاريخ : ١٩٩٠/٨/٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



كتب ـ طلعت الطرابيشى :

● قررت البنوك وقف صرف تحويلات المصريين العاملين بالعراق ، والتى يتم تحويلها لمصر عن طريق مصرفى الرافدين والرشيد . اكدت مصادر مسئولة ، وقف الصرف لتجميد الأرصدة العراقية ووقف عمليات التحويلات النقدية حتى تاريخ ١١ " سبتمبر " ١٩٨٩ . فوجىء اصحاب التحويلات العائدون من العراق ، بامتناع بنوك الرافدين والاسكندرية والعربى الأفريقى الدولى ، عن الصرف . تقرر وقف عمليات الصرف حتى ٢٢ يوليو ١٩٨٩ لمصرف الرافدين و١١ سبتمبر لمصرف الرشيد .



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١٩٩٠/٨/٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ ووسط تخوف من انهيار اسعار النقد العربى والخليجى :

البنوك المصرية مازالت تعاملاتها عادية ومستمرة للعملات العربية

وسط حالة الحرب التى تخيم على المنطقة العربية وتفاقم ازمة الخليج تتوقع كافة المصادر الاقتصادية العالمية ظروفا قاسية ومريرة للدول العربية كافة .. وادى هذا الموقف الى ان اوقفت معظم البنوك العالمية ومصارف جنيف اعلان اسعار للعملات العربية الخليجية المختلفة ويجىء هذا التطور لباقى العملات العربية بعد ان اوقف منذ الغزو العراقى التعامل بالدينار العراقى والكويتى .. ولم تعلن المصارف اسعارا لباقى العملات الخليجية .. تخوفا من هبوط حاد ومفاجىء فى اسعار العملات الخليجية القوية يماثل الانهيار الكامل للدينار الكويتى .

وبالرغم من هذه الظروف العالمية التى تحيط بالعملات العربية المختلفة .. فمازالت البنوك المصرية تتعامل بالعملات العربية المختلفة وتجرى عمليات التحويل بدون توقف

ويشير الاقتصاديون الى ان البنوك المصرية هى الوحيدة حتى الآن التى تقبل البنكنوت الكويتى : فقد اوقفت جميع المصارف التعامل به خوفا من الخسائر والمخاطرة التى تنتج عن ذلك .. ويشير رجال البنوك إلى أن هناك تخوفا كبيرا من انخفاض كبير سوف يطرأ على باقى عملات التعامل العربية .

وبالنسبة للدينار الكويتى فقد شهدت السوق المصرية رفض عدد كبير من البنوك المشتركة فى مصر تحويل الدينار الكويتى وفقا للاسعار المعلنة من لجنة السوق المصرفية الحرة بينما التزمت بنوك القطاع العام بتحويل الدينار سواء للكويتيين الموجودين فى مصر او المصريين العاملين فى الكويت .

وفى نفس الوقت واصل الدينار الكويتى تدهوره حيث وصل سعره امس الى ٢٩٥ قرشا فى حين كان يوم الاثنين يقدر بنحو ٤٨١ قرشا .

ويتوقع المسئولون المصريون استمرار تدهور سعر الدينار الكويتى خلال الايام القادمة وبصورة كبيرة , نتيجة لعدم استقرار الاوضاع فى منطقة الخليج بالاضافة الى رفض معظم البنوك سواء داخل او خارج مصر قبول الدينار فى الوقت الذى يتزايد فيه عرض الدينار للبيع سواء من الكويتيين او المصريين العاملين فى الكويت .



إحجام عن التعامل فى العملات الخليجية بالأسواق الدولية

مصير الدينار الكويتى والعراقى مجهول لحين انتهاء الأزمة

توقفت البنوك واسواق المال العالمية عن التعامل فى العملات العربية لدول منطقة الخليج بيعا وشراء بسبب الازمة القائمة حاليا .. وتوقع اعمال عسكرية بالمنطقة .. وكان قد تم شطب الدينار الكويتى والدينار العراقى من كافة اسواق المال العالمية .. واستمر صرف الدينار الكويتى فى مصر فقط بواقع ٥٠٠ دينار للكويتيين بمصر او المصريين العاملين بالكويت .

اكد خبراء البنوك ان تجميد الارصدة الكويتية والعراقية بالخارج افقد العملتين جزءا كبيرا من غطائهما النقدى .. وان مصير العملتين سيظل مجهولا لحين انتهاء الازمة .

وقال بعض الخبراء ان الدينار الكويتى ستعود له قوته بعد انتهاء الاحتلال العراقى .. ويتم الصرف فى الحسابات الحرة فى بعض البنوك المصرية للكويت والمفتوح منذ عدة سنوات احتراما للثقة .

تحقيق :
عبدالله نصار
جلال راشد

وقالوا ان ارتفاع اسعار البترول لن يؤثر على اسعار الواردات المصرية قبل ٦ شهور .. ويرى البعض الاخر ان هذا الارتفاع امر عارض ولا يجوز وضع سياسات دائمة استنادا الى امور عارضة ومؤقتة .

وقف التعامل بالعملات الخليجية دوليا

يقول محمود عبدالله رئيس مجلس ادارة بنك القاهرة باركليز ان جميع البنوك العالمية اوقفت التعامل بيعا وشراء فى العملات العربية لدول منطقة الخليج وتم شطب الدينار الكويتى والدينار العراقى من المعاملات .

ويقول ان البنوك عندما تقوم بشراء عملات اجنبية تقوم بتصديرها الى البنوك الاوربية والامريكية لاعادة استثمارها .. وان استمرار التعامل فى السوق المصرفية للنقد الاجنبى فى مصر يرجع الى حرص مصر على روابط الاخوة العربية وتواجد ابناء الجالية العربيــة فى مصر لقضاء موسم الاجازات .

ويوضح ان قيام اسوق المال العالمية برفع العملات العربية لدول منطقة الخليج من التعاملات يرجع الى التوتر السائد فى المنطقة والحشود العسكرية وتوقع حدوث مفاجات عسكرية .

ويقول ان الاثر الايجابى لتجميد ارصدة العراق والكويت فى الخارج هو وقف عمليات التصدير والاستيراد للعراق والكويت وان جميع الارصدة الكويتية والعراقية الموجودة فى اوربا وامريكا كلها بالعملات الاجنبية مثل الدولار والجنيه الاسترلينى والمارك الالمانى ولا توجد ارصدة بالعملات المحلية لهذه الدول فى الخارج .

يقول ان زيادة اسعار البترول فى مصر سوف يواكبها ارتفاع فى اسعار السلع المستوردة بعد ٦ شهور على الاقل خاصة وان جميع التعاقدات الاستيرادية للسلع الاستهلاكية منذ ٦ شهور وتسير فى طريقها العادى وانه اذا استمر هذا الوضع كثيرا فانه من المتوقع ارتفاع اسعار السلع المستوردة .

ويقول : محمد البربرى نائب محافظ البنك المركزى انه من المنتظر ارتفاع اسعار السلع المستوردة من الخارج نتيجة لزيادة اسعار البترول .

واوضح انه عندما ارتفعت اسعار البترول بعد عام ١٩٧٣ الى ٣٨ دولاراً للبرميل أدى ذلك الى ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية ولم تنخفض هذه الاسعار بعد انخفاض اسعار البترول .

وقال محمد البربرى نائب محافظ البنك المركزى ان الخطر الموضوع على صادرات بترول الكويت والعراق سيؤدى الى ارتفاع اسعار البترول العالمية وهذا ما حدث منذ نشوب الازمة .

واوضح انه كان من المفروض بالنسبة للدينار الكويتى والعراقى ان نساير باقى البنوك العالمية وانما للظروف التى تحيط حاليا ببعض الاخوة العرب الموجودين فى مصر والعاملين المصريين رؤى اعلان سعر للدينار الكويتى لحل جزء من مشاكل هؤلاء الافراد ومن الملاحظ أن أسعاره فى السوق المصرفية تتناقص يوماً بعد يوم .



واوضح ان ارصدة العراق والكويت فى الخارج لن تتأثر بعملية التجميد وهو عقاب للعراق فقط ومن مصلحة الكويت للمحافظة على ودائع الكويت فى الخارج وعدم صرفها باى وسيلة من الوسائل عن طريق سوء استخدامها .

ويقول عصام الاحمدى نائب رئيس مجلس ادارة بنك مصر ان استمرار تجميد الارصدة يجعل مصير العملتين الدينار الكويتى والدينار العراقى مجهولا .



المصدر : الجمهـــــــورية

التاريخ : ١٠/٨/١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ويضيف ان الريال السعودي شهد انخفاضا بواقع ١٠٪ ومن المتوقع ان يشهد انخفاضا اخر الا اذا انتهت حالة التوتر في المنطقة .

ويقول : ان اى ارتفاع في اسعار البترول يؤثر علينا وان صرف التحويلات مرتبط بالغطاء النقدى الموجود لها بالنسبة للعراق او الكويت وفى حالة نفاد الغطاء النقدى سيتم وقف الصرف .

ويوضح أن البنوك مستمرة في استبدال ٥٠٠ دينار كويتى ولمرة واحدة للمصريين العاملين في الكويت او الكويتيين الموجودين في القاهرة .

ويقول محمود عبدالعزيز نائب رئيس اتحاد البنوك المصرية ونائب رئيس البنك الاهلى المصرى انه بعد انتهاء الغزو العراقى للكويت ستعود للدينار الكويتى قوته وما يحدث الان فهو امـر عارض ومـؤقت والانخفاض غير عادى وخطير ونحن ناخذ في الاعتبار تقلبات العملات العربية والدينار الكويتى .

ويقول ان الارتفاع في اسعار البترول ،لاشك انه سيؤثر على اسعار السلع ولكن لا يجوز ترتيب سياسات دائمة على امور عارضة .. ولو زادت التحويلات للمصريين او للبنوك المصرية في الوقت الحاضر فهي ايضا زيادة عارضة .. ونحن نريدها زيادة بفضل الثقة والامان وليست لاى اعتبارات اخرى .

ويقول ان تجميد ارصدة الكويت والعراق في الخارج يؤدى بالطبع إلى انهيار العملة لأن هذه الارصدة جزء من غطاء العملة ذاته وبعضها ذهب والاخر عملات اجنبية اخرى .. وقد أصبح الدينار الكويتي والدينار العراقى بلا غطاء من الناحية الجزئية .

ويؤكد ان البنك الاهلى وافق على صرف الحسابات الحرة لاصحابها من الكويتيين لانه من وثق في بنك مصرى منذ ٥ سنوات او اكثر يجب أن لا يعاقب ويحصل على حقوقه .

ويقول اشرف يوسف المدير في بيت التحويل المصرى السعودى ان المصرف كان يقوم باستبدال ٥٠٠ دينار كويتى للكويتيين الموجودين في مصر وقد تم الصرف لنحو ٥٠٠ حالة وتجرى حاليا اتصالات مع مجموعة البركه ورئيسها الشيخ صالح عبدالله كامل لاستئناف الصرف بعد وصول غطاء اخر لطلبات الانتظار الموجودة لدى المصرف حاليا ..



المصدر : الوفد

التاريخ : ١٩٩٠/٨/١٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الصورة الكاملة لعمليات تغيير الدينار الكويتي في البنوك المصرية

٥٠٠ دينار لكل جواز سفر ولمرة واحدة ومساواة الأفراد والأسر في عمليات الصرف

نصف مليون دولار من حساب رئيس بنك التمويل السعودي المصري لصرف الدينار بـ ٩ جنيهات

انزوى الدينار الكويتى اغلى عملة فى العالم ، بالمقارنة بالعملات الدولية الاخرى ، وانعدمت قيمته تماما بعد ساعات معدودة من الغزو العراقى للكويت .. فى جميع دول العالم - باستثناء - مصر الدولة الوحيدة التى تقوم من جانبها ، وعلى مسئوليتها بتحديد سعر حر يومى للدينار .

وباستعراض سريع لوضع الدينار الكويتى فى مصر ، نجد انخفاض قيمة الدينار الكويتى طبقا للسعر والمعلن من لجنة السوق المصرفية الحرة من ٩ جنيهات و ٢٤ قرشا للدينار . الى ٦ جنيهات وقرشين فقط فى ثانى يوم بعد الغزو مسجلا انخفاضا قدره ٣٥٪ ، ثم واصل انخفاضه اكثر لتصل قيمته ٤ جنيهات و٩ قروش مسجلا انخفاضا جديداً بلغ اكثر من ٥٦٪ .

قرار البنك المركزى بالتعامل بالدينار الكويتي استثنائي ومحفوف بالمخاطر

● انهيار العملة

ويرجع الانهيار الكبير الذى لحق بالدينار الكويتي الى الاجتياح العراقى المفاجىء لدولة الكويت فجر يوم الخميس ٢ اغسطس الحالى ، وما تبعه من قرارات دولية بتجميد اصول وارصدة كل من العراق ، الدولة المعتدية، والعراق ،الدولة المعتدى عليها، فى الخارج .. الأمر الذى كان من نتائجه الغاء جميع التعاملات ، والمعاملات المالية ، والتجارية مع العالم بعملات الدولتين .

وقد اصيب الدينار الكويتي فى مقتل بعد تحوله من عملة قوية الى مجرد اوراق بنكنوت ، عديمة القيمة .. وغير مقبولة فى بنوك واسواق المال العالمية .

● سببان لفقدان قيمة الدينار ●

وقد ساهم فى فقدان الدينار الكويتي لقيمته سببان اساسيان ، اولهما قرار بعض الدول بتجميد الارصدة الكويتية بمجرد انكشاف امر الغزو العراقى بغرض حمايته من استيلاء العراق او الاستيلاء عليه من جانب الحكومة المؤقتة التي زعمت العراق تشكيلها .. وثانيهما استيلاء القوات العراقية على الارصدة ، والاحتياطات المتوافرة من الذهب لدى اهم جهاز مصرفى ، والمعروف اصطلاحيا بابو البنوك .. وهو البنك المركزى الكويتي . مما جعل العملة الكويتية مكشوفة بدون غطاء . بعد ان كانت تتمتع بغطاء كامل من الذهب .. والذى يعطى للعملة قيمة عن التداول ، او التعامل بجانب العملات الدولية الاخرى فى بورصات واسواق المال العالمية .

● قرار البنك المركزى ●

وفى محاولة لتلبية احتياجات الكويتيين الموجودين بمصر لتغطية نفقات الاقامة بالفنادق.. والمصاريف المعيشية، وصرف تذاكر السفر لمغادرة مصر .. اصدرت السلطات النقدية المصرية ، والممثلة فى وزارة الاقتصاد ، والبنك المركزى قرارا يوم السبت ٤ اغسطس ١٩٩٠ بالسماح للبنوك الاجنبية العاملة فى مصر بتداول الدينار الكويتي على اساس سعر حر يتم تحديده من قبل لجنة تحديد اسعار السوق المصرفية الحرة للنقد الاجنبي ونشرة الاسعار يوميا .. وذلك فى حدود تحويل ما قيمته ٥٠٠ دينار كويتي كحد اقصى لكل فرد من الكويتيين ، او المصريين العاملين بالكويت .. بشرط اثبات المبالغ التى يتم استبدالها بالجنيه على جواز السفر .. وذلك لمرة واحدة مراعاة للبعد الانسانى وتقرر سريان هذه التعليمات لحين صدور تعليمات او تعديلات اخرى لاحقة . مع تحمل البنوك المصرية ، والبنوك الخاصة وفروع البنوك الاجنبية للمخاطرة بتحمل صرف قيمة التحويل .. وتتمثل المخاطرة فى قبول البنوك التعامل بعملة غير مقبولة فى جميع انحاء العالم .. باستثناء مصر .

● مشاكل الكويتيين ●

ومع بداية العمل بتعليمات البنك المركزى ظهر العديد من المفارقات ، كما ظهرت بعض الشكاوى .. فى تقدير قيمة تحويل ، او تغيير العملة الكويتية ، إذ جاء إعلان الشيخ صالح عبدالله كامل رئيس بنك التمويل المصرى السعودى ، والتي تساهم فيها مجموعة شركات البركة التي يمتلكها فى مصر ، والسعودية ، بصرف الدينار الكويتي على اساس ٩ جنيهات و٢٤ قرشا .. وهو السعر المتعامل به فى تاريخ اول اغسطس السابق على يوم الغزو العراقى للكويت ليوقع البنك المركزى فى حرج شديد .. وجعل البنوك الاخرى فى حالة تذمر من وجود سعرين للتغيير بالمخالفة لقانون البنوك ، والنقد الاجنبى ، وايضا للجنة السوق المصرفية الحرة التى تحدد السعر ، ليكون موحدا على جميع معاملات البنوك ، وبصورة يومية .

وقد ادى هذا الموقف الى عقد البنك المركزى لاجتماع عاجل لمناقشة تداعيات هذا القرار .. خاصة ان مصدره رئيس بنك يساهم فيه مصريون بنسبة ٥١٪ .. ولم تتم مشاركتهم فى القرار .. حيث انفردا بنفسه بتحديد السعر .

● ٢٠٠ ألف دولار من الحساب الخاص ●

وكان من نتيجة اجتماع البنك المركزى ومن مخاطبة رئيس بنك التمويل السعودى المصرى اعلان رئيس البنك رصد ٢٠٠ الف دولار من ماله الخاص للسحب منها فى تغيير ما قيمته ٥٠٠ دينار لكل فرد كويتي بسعر ٩,٢٤ جنيه ، دون اى انخفاض واقتصار ذلك على الكويتيين فقط .. ومعاملة المصريين العاملين بالكويت على اساس السعر المعلن من السوق المصرفية بما قيمته ٤ جنيهات و٩ قروش للدينار .. وتمت زيادة المبلغ ليصل الى نصف مليون دولار ، بزيادة ٣٠٠ الف دولار لمواجهة السحب المتزايد على عمليات الصرف .. كما تم وقف الصرف



تحقيق :

طلعت الطرابيشى

بالفيزا كارتى . والشيكات السياحية .

وبعد صدور تعليمات البنك المركزى بالصرف ترددت بعض الشكاوى منها امتناع بعض البنوك عن تنفيذ التعليمات . الى جانب عدم كفاية المبلغ المقرر تغييره فى حدود ٥٠٠ دينار على جوار السفر الواحد . سواء كان خاصا بفرد واحد ، او مثبتا عليه عدد من الافراد .. وباستعراض اراء بعض رجال الاقتصاد والمصرفين :

● مخاطر التعامل بالدينار ●

● قال محمد فريد رئيس مجلس ادارة البنك العربى الافريقى :

- انه لا يوجد اى امتناع لتنفيذ تعليمات البنك المركزى بالصرف .. كما ان مبلغ الـ ٥٠٠ دينار الذى تقرر التزام البنوك بصرفه كاف فى هذه الظروف .. خاصة ان البنوك تتحمل «رسك» مخاطرة هذه العمليات نتيجة تجميد اموال الكويت بالخارج .. اما عما يثار من عدم مراعاة التعليمات عند الصرف بين الفرد، والاسرة المكونة من ثلاثة ، او خمسة افراد على جواز السفر الواحد ، فان هذا الامر يرجع لتفهم كل بنك ، وحسب كل حالة تعرض عليه .. حيث ان عملية التغيير لا تستند الى قواعد مصرفية ، ولكن بدافع انسانى بحت .. وبالنسبة لقرار بنك التمويل السعودى المصرى بتغيير الدينار الكويتى على اساس السعر السائد ، قبل بدء الغزو العراقى يوم ١ اغسطس الحالى، فان قرار البنك كان على مسئولية رئيس البنك .. وبدافع انسانى .. حيث تعاطف مع الاشقاء الكويتيين بمصر ، وذلك برصد مبالغ مالية من حسابه الخاص ، قدرت بحوالى ٢٠٠ الف دولار، لتحمل فرق السعر السائد قبل الغزو ، والسعر الحالى والمحدد من لجنة تحديد الاسعار .

وأوضح الدكتور حسن عباس زكى وزير الاقتصاد الاسبق ورئيس الشركة الدولية للاستثمار والتنمية ، بان قرار البنك المركزى بالسماح للبنوك بصرف الدينار ، وتغييره فى حدود ٥٠٠ دينار .. كان من قبيل المساعدة فى تقديم اى شىء للاخوة الكويتيين ، خاصة ان الدينار الكويتى اصبح عملة غير مقبولة التعامل ، ولا يجوز تحويله الى عملة اجنبية .. بعد تجميد الارصدة والاصول الكويتية ، وتوقف عمليات شراء السلع ، او الخدمات من الكويت .. وهى التعليمات التى يتم على اساسها تقديم قيمة العمل ، مقابل العملات الاخرى .

وتقوم البنوك باخذ الدينار بشىء من المخاطرة الى ان يتم التوصل الى حل للمشكلة .

● نوعان للدينار ●

واشار الدكتور حسن عباس زكى الى ان للدينار نوعين : دينار البنوك ، وهو ما تم وقف العمل به .. ودينار البنكنوت .. وهو ما يتم حاليا تحويله .. والتعامل به فى مصر .. ونفس المشكلة التى يتعرض لها الدينار الكويتى .. حدثت بين مصر وليبيا فى الماضى . وللمحافظة على قيمة عملة اى دولة لابد ان تكون مضمونة بالانتاج ، او بما يعادلها بغطاء الذهب .. او النقد الاجنبى ..

● وقف الشيكات المسحوبة ●

واضاف الدكتور حسن عباس زكى : ان عمليات الصرف تتم من خلال الصرافين ، وليس من خلال البنوك .. وبالنسبة للشيكات السياحية (Travel Cires) فاذا كانت مسحوبة على بنوك كويتية ، ومن المراسلين بالكويت .. فلا يتم التعامل بها خوفا من عدم تحصيلها .. اما المسحوبة على بنوك كويتية عاملة فى الكويت فيتم صرفها.. وكذلك الفيزا كارت ، لصدورها من بنوك عالمية .

● نصف مليون دولار لتغطية فروق الأسعار ●

ومن ناحية اخرى اوضح اشرف يوسف بطرس مدير الادارة المالية ببنك التمويل السعودى ـ المصرى .. والذى يقوم بصرف الدينار على اساس ٩ جنيهات و٢٤ قرشا للدينار الكويتى :

- ان الشيخ صالح عبدالله كامل رئيس مجموعة شركات البركة ، ورئيس البنك قام بايداع مبلغ نصف مليون دولار لتغطية الفرق بين السعرين . وكان قد تم ايداع مبلغ ٢٠٠ الف دولار .. ثم زيادته الى نصف مليون دولار ، بايداع ٣٠٠ الف دولار اخرى لذات الغرض .. وهذا المبلغ من حسابه الخاص وليس من حساب البنك .. حيث ان البنك يساهم فيه سعوديون ومصريون ، وقد بلغ عدد العمليات التى قام البنك بصرفها لكويتيين حوالى ٢٤٠ عملية .. تم فيها الصرف بحوالى ٤٠٠ كويتى ، ومازالت عمليات الصرف مستمرة .. لحين صدور تعليمات اخرى .. وكان قد تمت الموافقة المبدئية للصرف من يوم الاثنين ٦ اغسطس الحالى .

● اخطار البنك المركزى ●

وقال : انه قبل قيام البنك بعمليات الصرف، تم اخطار البنك المركزى ووزارة الاقتصاد بهذا الامر .. ويقوم البنك بهذا العمل ، رغم عدم افتتاحه بعد .. والمقرر افتتاحه فى منتصف الشهر القادم .. وقال : ان الصرف يتم من خلال البنك بالتعاون مع مجموعة البركة بالسعودية .. والتى تتمثل فى ٧ شركات ، منها شركة «دلة» الدولية القابضة ، والشركة العربية للاستثمار والتنمية ، وشركة البركة السعودية ، الى جانب بنك التمويل السعودى المصرى ، وبيت التمويل السعودى التونسى ، وبيت البركة للتمويل السعودى المصرى حوالى ٦٠ مليون و٢٠٠ الفا جنيه .. بالعملتين المحلية والاجنبية .

● وقال السيد حبشى رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب لبنك الاسكندرية الكويتى الدولى ، ان تنفيذ تعليمات البنك المركزى تعمل على تحمل البنوك المنفذة لمخاطرة صرف الدينار . حيث يتم استبدال عملة ثابتة بعملة متغيرة .. ومصر هى الدولة الوحيدة التى تتعامل بالدينار .



المصدر : السياسي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢/٨/١٩٩٠

الجنيه المصري لن يتأثر بتدهور الدينار الكويتي
سوق الصرف يشهد المزيد من الاستقرار

اثارت قضية تجميد الارصدة الكويتية والعراقية في العديد من دول العالم ومنع التعامل بعملة الدولتين تساؤلات عديدة حول تاثير ذلك على الجنيه المصرى وموارد الدولة من النقد الاجنبى وعلى حالة سوق الصرف في مصر بصفة عامة

وقد اكد رجال البنوك ان الدينار الكويتى اصبح عملة غير مقبولة في التعامل في كل اسواق العالم نظرا لتعرض دولة الكويت للغزو وما يترتب عليه من اثار قد تمتد الى الغاء هذه العملة من التداول - وتعتبر مصر الدولة الوحيدة التى تسمح بتداول الدينار الكويتى لا عتبارات انسانية وتقديرا لظروف الكويتيين المقيمين في القاهرة

تاثر الجنيه المصرى

واوضح الخبراء ان تاثير هذا الغزو العراقى الكويتى يعد انتكاسة لمجهودات التعاون الاقتصادى العربى التى اتخذت فيها خطوات واسعة في الماضى وسوف تتعدى اثار هذا الغزو والحدود لتشمل كافة الدول العربية فهو تشتيت للجهود العربية وخطوة للوراء نحو تبديد القوى العربية واهدار مواردها في الاستهلاك كما يقول د . سمير طوبار رئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى كما انه

تبديد لموارد البترول في الكويت والعراق مما يؤثر على بقية الدول العربية في شكل خفض حجم العمالة العربية وخفض معدلات السياحة كما ان تجميد ارصدة الدولتين يحرم كل دولة من الاستفادة من ودائعها في دول العالم كما ان امكانيات التعاون الاقتصادى بين الدول العربية ستتاثر نتيجة جو عدم الثقة بين الدول العربية مما سيؤثر على الاستثمارات العربية في المنطقة ويستبعد د . طوبار ان يؤثر ذلك على الجنيه المصرى او يؤثر في حالة الاستقرار في السوق المصرى لان الدينار الكويتى لم يكن متداولا بصورة ملموسة في مصر ولا تؤثر في حركة التداول

ويستبعد محمود عبد الله رئيس بنك القاهرة ان يتاثر الجنيه المصرى نتيجة هذه الاحداث لان العوامل الخارجية لا تؤثر في السوق المحلى بشكل ملموس لان سوق الصرف في مصر ليس مفتوحا في التعامل مع الخارج كما ان الدينار الكويتى ليس من العملات الرئيسية في التداول ويشير الى ان سوق العملات في مصر ستشهد استقرارا اكبر وسوف تقل الفجوة بين سعر السوق المصرفية والسعر في السوق السوداء لان عمليات تهريب الجنيه للدول العربية سوف تقل وبالتالى فحجم التعامل في السوق السوداء سوف يتضاءل بالمقارنة بالفترات السابقة

ويوضح ان موافقة البنوك على قبول الدينار الكويتى يتم لاسباب انسانية بحتة وان السعر المحدد للتداول لا يعبر عن قيمة الدينار لان الدينار حاليا عملة غير مقبولة عالميا وانه رغم حاجة مصر للنقد الاجنبى وضعف مواردها منه الا انها تقدر ظروف الاخوة الكويتيين المقيمين في مصر لتمويل نفقاتهم في مصر

نقص التحويلات

ويتفق محمد فريد رئيس البنك العربى الافريقى في انه ليس هناك تاثير على الجنيه نتيجة هذه الاحداث لان الدينار الكويتى ليس من العملات الرئيسية ولا يشكل تاثيرا على اسواق الصرف - كما ان الدولار يشهد انخفاضا في الفترة الاخيرة وهو العملة الوحيدة التى تؤثر على الجنيه المصرى لان التعامل بها في مصر يمثل نسبة كبيرة والجنيه المصرى يقوم بالدولار

الا انه يضيف ان هناك اثارا سلبية على مصر فى شكل نقص التحويلات للعاملين في العراق والكويت كما ان السياحة العربية لمصر سوف تتاثر

كثيرا ولكن هناك تعويض لهذه الخسارة في شكل زيادة اسعار البترول واكد رئيس البنك العربى الافريقى ان تحويلات المصريين في العراق والكويت قد تدفقت

والبنوك لا توافق على صرف الشيكات السياحية للمصريين القادمين من الكويت اما حوالات المصريين في العراق فان العراق لم ترسل اية مبالغ لصرف هذه الحوالات لذلك توقفت البنوك المصرية عن صرفها

سياسة انكماشية

ويوضح سيد ابو الليل الخبير بالمجالس المتخصصة ان موقف مصر بقبول صرف الدينار الكويتى يؤكد ان مصر لا تسعى للنظرة التجارية ولا تطبق القضايا الربحية في المسائل القومية وانها غلبت مصالح الاخوة العرب رغم الظروف الاقتصادية التى تمر بها ولا شك ان وقف التعامل بالدينار الكويتى والمقاطعة العالمية لعملات الدولتين سوف يترتب على ذلك تاثر الاستثمارات الكويتية في العالم وخاصة العالم العربى كما ان الهزات الاقتصادية التى احدثتها الحرب سوف تمتد اثارها في المدى المتوسط في شكل ارتفاع لاسعار السلع الصناعية وزيادة معدلات الفائدة على الدولار مما سيؤثر على الدول النامية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة

المصدر : الأسياسى
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠/٨/١٢

انهار الدينار الكويتي .. وارتفع الدولار .. لماذا؟

احتمال تغيير العملة الكويتية قائم

كتب مدحت البسيونى :

من المتوقع أن يواصل الدينار الكويتى انخفاضه ليصل الى معدلات متدنية جدا اذا استمرت الاوضاع الخليجية كما هى عليه من احتلال العراق للكويت فلقد تدهور الدينار في الاسبوع الماضى من ٩٤٠ قرشا الى ٤١٠ قروش والتوقعات تصل به الى اقل من جنيه خلال الاسبوع القادم في حين يواصل الدولار الامريكى ارتفاعه في الاسواق العالمية

وعن هذه الاحداث الاقتصادية يقول د . محسن الخضيرى الخبير الاقتصادى والاستاذ غير المتفرغ بجامعة الازهر ان ازمة اى عملة من العملات ترجع اولا واخيرا الى الثقة في الحكومة التى اصدرتها فاذا تاثرت بعض المقومات الخاصة بالدولة او الحكومة انهارت الثقة وانهارت معها العملة وتدهور سعر صرفها حتى تصل الى الرفض الكامل

كما ان العملة ترتبط طرديا بالاداء الاقتصادى للدولة وتستمد قبولها العام من قوة الابراء القانونى والذى يتشكل في معظمه من جانبين قوة الدولة على فرض سيادتها واحترام الناس وامتثالهم للقانون ولمن اصدره

وهذا ما تحقق ايضا للدينار الكويتى قبل الحرب حيث كان افضل العملات الاجنبية

زيادة المعروض

ويضيف .. عندما نشبت الازمة واحتل العراق الكويت محطما احد اركان السيادة الكويتية وتغيير نظام الحكم فانه بذلك يكون قد ازال ركنا اساسيا من اركان قوة العملة الكويتية .

ومن الاسباب الاساسية وراء تدهور الدينار الكويتى مستقبل الكويت المجهول والاخطار التى تحوط به تجعل البنوك ومؤسسات التمويل الدولية تتخلص بسرعة مما لديها من عملات بالدينار وبالطبع لا تجد مشترا لها مما يؤدى الى زيادة المعروض من العملة الكويتية بالاسواق مع عدم وجود مشترين

ويشير د . محسن الخضيرى الى ان هناك اسبابا انسانية دفعت بعض الدول الصديقة لتتعامل مصارفها بالدينار في اطار سعر ادارى تحكمى لا يعكس حقيقة العملة ويتم ذلك في اطار قيود كمية ونوعية متشدده مثل تحديد حد اقصى لاستبدال العملة .. دينار على ان يتم التحويل للكويتيين اولمن لديه مصدر مثبت للعملة منعا لتدفق الدينار الكويتى المتداول في الاسواق السوداء الى البنوك والتى سوف تتحمل خسائر مؤكدة نتيجة شراء عملة فقدت مقومات تداولها واصبحت غير حرة في التداول

وخاصة ان هناك احتمالات قيام الحكومة المؤقتة باصدار عملة جديدة وبالتالى سوف يفقد الدينار قيمته ليصل الى معدلات متدنية جدا

توحيد العملة

وحول قرار توحيد العملة الكويتية والعراقية يقول الخبير الاقتصادى ان كلا من الاقتصاد العراقى والكويتى اصبحا محظورين عالميا وبالتالى فاز عملتهما لا تختلف عن بعضها ولا قيمة لهما عالميا في ظل قرارات التجميد والقرارات الخاصة بالمعوقات الاقتصادية ولذلك فقرار توحيد سعر العملة بين الدولتين يحتاج للتدرج ولفترة زمنية طويلة

والدينار العراقى متدهور القيمة لنقص الاحتياطيات والعراق تعوض هذا النقص عن طريق الارصدة الكويتية واذا استمر الوضع واصبح الكويت تابعا للعراق فان البنك المركزى الكويتى ليست له حرية التصرف لا في الاحتياطيات ولا كمية النقود ولذا فالنقد الكويتى يصبح مثل النقد العراقى .

ارتفاع الدولار

ويعلق الدكتور محسن الخضيرى



المصدر : الســياسى

التاريخ : ١٩٩٠/٨/١٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

على ارتفاع سعر الدولار في هذه الفترة. فيقول انه بالرغم من انخفاض الدولار في فترات سابقة الا انه يرتفع حاليا بشكل ملحوظ ويرجع ذلك الى انه في اوقات التوتر والصراع الدولى يلجأ الافراد الى استبدال عملاتهم ومدخراتهم اما بالذهب او بالعملة الأكثر قبولاً في العالم بصرف النظر عن قوتها الشرائية او سعرها القائم وقت الاستبدال

ولما كان الدولار الامريكى هو اكثر العملات الاجنبية قبولا في جميع اسواق العالم ولا يوجد اى قيود على صرفه او استبداله او تحويله الى عملات اخرى فتفضل الافراد والمؤسسات تحويل ارصدتها من العملات الاجنبية الى الدولار الامريكى وبالتالى فانه من المتوقع ان يشهد الدولار ارتفاعا متواصلا باستمرار الازمة العراقية الكويتية .



المصدر : السياسي

التاريخ : ١٢/٨/١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لا قيود على استخدام الأرصدة الكويتية فى مصر

اكد مصدر مسئول أن الحكومة الكويتية لديها أرصدة فى البنوك المصرية تزيد على مليار دينار كويتى .. وأن الحكومة المصرية لم تصدر أى قرارات بتجميد هذه الارصدة

وأكد المصدر انه لم تصدر أية قرارات بشأن تعديل سعر الدينار الكويتى او وقف تحويله .. لان أية قرارات تصدر فى الوقت الحالى بشأن مساواة الدينار الكويتى بالعملة العراقية هو قرار باطل لأنه يصدر من سلطة غير شرعية وغير معترف بقراراتها .. ولن تنسحب أية قرارات تتخذها الحكومة المؤقتة على التعاملات المالية والنقدية بين مصر والكويت .

وفيما يتعلق بالمدة المسموح خلالها بتغيير الدينار الكويتى اكد المصدر أن البنوك مستمرة فى قبول تغيير الدينار الكويتى للاخوة الكويتيين حسب الاسعار التى تحددها لجنة السوق المصرفية . فى مصر بصفة يومية وسوف تستمر البنوك فى قبول التحويل حتى تستقر الاوضاع الاقتصادية والمالية فى الكويت .



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٣/٨/١٩٩٠

بعد توقف بعض أسواق المال العالمية
ماذا عن تحديد أسعار العملات العربية ؟

□ في تطور نقدى جديد .. لم تعلن بعض أسواق النقد العالمية اسعاراً للعملات العربية بمختلف انواعها منذ الاربعاء الماضي .. وهذا معناه ـ بطبيعه الحال توقف البنوك في الخارج عن قبول التعامل في هذه العملات .

وفي مصر لم يصدر البنك المركزى اية تعليمات في هذا الخصوص وإن كان الموضوع قيد البحث بصفة مستمرة وقد استمرت لجنة الاسعار بالسوق المصرفية الحرة في تجديد اسعار للعملات العربية إلا ان نشرة الامس شهدت انخفاضا ملحوظا في الاسعار .

فقد انخفض الدينار الكويتي الى ٢٣٥,٨ قرش للشراء وإنخفض الريال السعودى الى ٦٠,٧ قرش

كما انخفض درهم الامارات الى ٦٢,١ قرش ودينار البحرين الى ٦٢,١ قرش والريال العماني الى ٥٧٨,٤ قرش ، والدينار العراقي الى ١٤,٥ قرش فقط واستمرت البنوك المصرية وخاصة بنوك القطاع العام الاربعة بفروعها في القاهرة والمحافظات في قبول الدينار الكويتي بالاسعار المعلنة من اللجنة وفي حدود ٥٠٠ دينار لكل فرد لمرة واحدة .

ومع التطور الجديد كان لابد من استطلاع اراء الخبراء والمصرفيين المصريين .. فهل يكفى تخفيض الاسعار كنوع من التحوط للبنوك المصرية ؟

ومن سيتحمل شراء بنكنوت باقل من قيمته هل هى الحكومة ممثلة في سلطتها النقدية بالبنك المركزى ام انها البنوك ..

رؤســـاء البنــوك المصــرية

التعامل فى بعض العملات العربية أصبح محفوفا بالمخاطر

نجلاء ذكرى

هذه الاستفسارات توجهنا بها الى البنك الأهلى باعتباره اهم بنوك القطاع العام الاربعة وعضو بمجلس ادارة البنك المركزى ويرى محمد نبيل ابراهيم رئيس البنك الاهلى والخبير المصرفى الكبير ان السلطات المصرفية في مصر لاتستطيع عزل نفسها عن العالم .. فإذا لم تقبل البنوك في الخارج اى عملة من العملات فعلى البنوك المصرية ايضا عدم قبولها . وحتى الان البنوك المصرية تتعامل على العملات العربية وخاصة الريال السعودى وعملات دول الخليج طالما ان البنوك في الخارج تقبلها

وبالنسبة للدينار الكويتي فتستمر البنوك المصرية في قبوله خاصة مع وجود التحوطات المناسبة المتمثلة في



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٠/٨/١٣

السعر والحد الاقصى لما يمكن قبوله وهذا يمكن معالجته مستقبلا اما إذا تحرك الموقف بالنسبة لباقى العملات العربية واوقفت اسواق العالم التعامل بها - وهو مالم يحدث حتى الان - فيجب أن تتوقف البنوك فى مصر عن قبولها ايضا وبالنسبة للكويتيين فى مصر فالازمة قد خفت حدتها برفع البنوك فى الخارج الحظر عن استخدامهم لارصدتهم من النقد الاجنبى فى حسابات شخصية كما ان البنوك المصرية لاتمتنع عن الصرف من الحسابات الشخصية لاى جنسية وبعملة الايداع فى هذه الحسابات

وفى البنوك المشتركة يؤكد محمود عبد الله رئيس بنك القاهرة باركليز على ضرورة اتخاذ التحوطات المصرفية اللازمة حتى لاتتاثر البنوك المصرية باى تطورات تطرا على اى عملة من العملات .. واضاف بانه فى اعقاب الازمة امتنعت البنوك فى الخليج عن قبول الدينار الكويتى وذلك لان البنوك مؤسسات مالية تعتبر الودائع بها بمثابة الخصوم وقبولها لاى بنكنوت باقل من قيمته الحقيقية معناه ان تتحمل هى هذه الخسائر ...

ويؤكد محمود عبد العزيز رئيس البنك التجارى الدولى ونائب رئيس البنك الاهلى على أن البنكنوت أصل من اصول اى بنك .. فإذا قام اى بنك فى مصر بشراء عملات عربية فنحن ندفع قيمتها لنتمكن من مقايضتها بالعملات الحرة فى أسواق العالم .. فإذا قالت هذه الاسواق .. لا .. لاى عملة من العملات فيجب ان نراعى ذلك فى بنوك مصر لاننا جزء من الاقتصاد العالمى واى بنكنوت يتعرض لهبوط قيمته يجب تحديد مخصصات لمواجهة هبوطه

واضاف ان احد العوامل فى تحديد سعر اى عملة هو علاقتها بباقى العملات ومما لاشك فيه سيمتد اثر ماأصاب الدينار الكويتى لبعض العملات العربية الاخرى ومن الطبيعى ان تهبط اسعارها فى مصر كما أنه من الطبيعى ان تتاثر اسعارها فى أسواق العالم بل وقبولها ايضا لحساسية هذه الاجهزة لاقل التطورات والاحداث ...

وقد انخفضت اسعار العملات العربية فى مصر ولكن ليس بذات القدر من هبوطها فى السوق العالمية لاعتبارات ومعايير اخرى تراها السلطات المصرفية المصرية

وفى بنك اسكندرية الكويت الدولى يقول السيد حبشى رئيس البنك : « إن المسائل النقدية لاينبغى أن تعالج باعتبارات غير مصرفية لأنها تؤثر على اعمال البنوك

فإذا ماقبل بنك عملات باسعار اكثر من قيمتها فمعنى ذلك ان يتحمل هذا البنك هذه الخسارة .. فلابد من التحوط بصورة كبيرة .. واذا لم يحدث هذا فإن ميزانيات البنوك ستتاثر فيما بعد

ويضيف قائلا : مع التسليم بترك هامش لتحرك العوامل الاخرى غير المصرفية فينبغى النظر من الان فى المعالجات الحسابية التى سوف تترتب على فروق تقييم العملات والتى ستنتج من هذا الاضطراب الموجود ومايترتب على ذلك من تاثيرات تتمثل فى تغيير ملامح وعناصر ميزانيات البنوك المصرية ونتائج اعمالها فى اخر السنة المالية

واشار الى ان بعض البنوك يلجا فى الوقت الحالى الى ادراج اى خسائر نتيجة قبولها بنكنوت باكثر من قيمته من حسابات فروق العملة لديها والى حين صدور تعليمات من البنك المركزى فى هذا الخصوص

ويضيف السيد حبشى مؤكدا أن عملية الزام البنوك بقبول الدينار الكويتى يجب أن نستثنى منها البنوك الصغيرة الحجم او التى تعانى من اى تاثيرات اخرى فيما سبق



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١٩٩٠/٨/١٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خارج السوق المصرفية

٢ جنيه للدينار الكويتى و ٥٨ قرشا للريال السعودى

لأول مرة تشهد السوق المصرية انخفاض قيمة العملات العربية فى السوق غير الرسمية عن السوق المصرفية حيث يباع الدينار الكويتى فى السوق المصرفية بنحو ٢٣٥ قرشا فى حين يباع فى السوق غير الرسمية بنحو جنيهين وكذلك الحال بالنسبة للريال السعودى حيث يباع فى الاسواق المصرفية بنحو ٦٠.٧ قرش فى حين يباع خارج هذه السوق بنحو ٥٨ قرشا



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠/٨/١٦

الدولار سيد العملات العربية !!

مع تعدد الاثار الهامة التى خلفها الغزو العراقى للكويت على مختلف الاصعدة السياسية والاقتصادية ، نجد الاثر المباشر المتمثل فى ارتفاع سعر الدولار امام بعض العملات الصعبة الاخرى كالين اليابانى ، وبينما يمكن ان يعزى هذا الاثر للمخاوف النفسية التى تشجع على المضاربة فى الاسواق الدولية ، لاسيما مع استمرار الدولار فى لعب الدور الاساسى كعملة التبادل والاحتياطى الدولى الرئيسية ؛ لذا فان ارتفاع اسعار النفط والاضطراب فى اسواق النفط الذى يتم تسعيره بالدولار كان من العوامل المباشرة فى ارتفاع سعر الدولار وهو مايمكن ان ينتابه التغير من وقت لاخر مع التحركات فى الاسواق او طبقا للتطورات السياسية والعسكرية ، او ربما حتى الاشاعات التى تنتشر على نطاق واسع ويكون لها وقعها على اسعار الصرف . اما الاثر الذى لم يتم بحثه جيدا حتى الان فهو موقع الدولار داخل المنطقة العربية ، فقد كانت دول الخليج النفطية الغنية تعد استثناء من الظاهرة التى شهدتها معظم دول العالم الثالث المدينة التى لعب فيها الدولار دورا رئيسيا ليس كمخزن للقيم فقط وانما ايضا كوسيط مباشر فى التعامل ، وذلك للاحتياطيات المالية الهائلة التى تملكها هذه البلدان بحيث لم تكن تعرف ندرة العملات الاجنبية وهو ماأعطى عملاتها المحلية قوة كبيرة ، اما بعد تفجر الاوضاع فى الخليج فقد تسارع المواطنون الى التخلص من عملاتهم وشراء الدولار وهو ماكان سببا فى تدهور اسعار العملات الخليجية امام الدولار وهو اثر مباشر وطبيعى ، اما الاثر الابعد مدى الذى يمكن تصوره فهو استمرار احتفاظ المواطنين والعاملين فى هذه البلدان بمدخراتهم فى صورة دولارات وربما فى بنوك خارجية ايضا ، وهى كارثة اخرى يمكن توقعها الى جانب الكوارث الاخرى التى حققتها القيادة العراقية بغزوها للكويت .

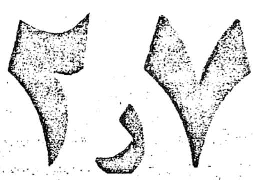


المصدر : الأهــرام

التاريخ : ١٩٩٠/٨/١٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ مع عودة المصريين الجماعية .. وانهيار أسعار العملات « الخليجية » :



٢٫٧ مليار جنيه انخفاض فى تحويلات المصريين العاملين بالكويت والعراق

يفرض « الوضع الحالى » والخاص بحقيقة الانخفاض المنتظر فى تحويلات المصريين بالخارج خلال الفترة القادمة اذا ما استمرت اضطرابات الخليج الحالية ضرورة « العمل » على تلافى التاثيرات السلبية للانخفاض على الاقتصاد المصرى والتى قد تمتد لتشمل مجالات الاستهلاك والانتاج والاستثمار والتجارة الخارجية والمديونية

لقد اكد « خبراء التخطيط » وبالارقام على انه من المنتظر أن تنخفض تحويلات المصريين خلال خطة ٩٠/ ١٩٩١ بنحو ٢,٧ مليار جنيه على ان الاهم من ذلك هو التاثير المباشر للانخفاض على الاقتصاد المصرى فى ضوء « اهمية » تحويلات المصريين كمصدر اساسى للنقد الاجنبى تبلغ نسبة مساهمتها فيه نحو ٤٩,٢ ٪

ويأتى الانخفاض ـ وكما تشير الاحداث الحالية ـ كنتيجة لثلاثة عوامل اساسية تبدا بعودة المصريين الجماعية الحالية من العراق والكويت نتيجة « الاوضاع المتفجرة » هناك بالاضافة الى انهيار اسعار عملات العراق والكويت وانخفاض اسعار صرف عملات دول الخليج بصفة عامة امام العملات الحرة .. وهو الامر الذى سيؤدى « وبلا شك » الى انخفاض كبير فى قيمة

ثم هناك عامل ثالث يتعلق بتعديل دول الخليج لسياساتها واستراتيجيتها « خلال الفترة القادمة » فبعد ان كانت الاولوية لدى تلك الدول تتمثل فى الاسراع فى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وتحديث هياكل البنية الأساسية وتنويع هياكل الانتاج باضافة قطاعات انتاجية كالصناعة وهى كلها عوامل ادت الى زيادة الطلب « الخارجى » على النوعيات والتخصصات المختلفة للعمالة المصرية الا ان الفترة القادمة ستشهد تراجع تلك الاولوية لتحل محلها اولوية تامين اراضى تلك البلدان وهو الامر الذى سيؤدى الى توجيه جزء كبير من الموارد النقدية لتلك الدول الى الانفاق العسكرى الضخم وانخفاض ذلك الجزء المخصص من تلك الموارد لاحداث عمليات التنمية الاقتصادية

ووفقا لما يؤكده الدكتور رافت شفيق مستشار التخطيط العام بمعهد التخطيط القومى فان الانخفاض فى التحويلات سيصل فيما يختص بالعراق والكويت فقط لنحو ٢,٧ مليار جنيه حيث ان هناك نحو ٣٥٠ الف عامل مصرى بهاتين الدولتين ـ بعقود ستة فاكثر ـ ويصل اجمالى دخول هؤلاء سنويا لنحو ٢,٠٣٤ مليار دولار وذلك وفقا لمتوسط الادخار للفرد الواحد والراجع الى معدلات الميل للادخار والذى يختلف من فئة الى اخرى .

على فئة « المؤهلات العلمية والتخصصات العالية » والتى يبلغ عددها بالعراق والكويت لنحو ٩١٠٠ فرد يبلغ الميل للادخار لديهم نحو ٣٣ ٪ وفى ضوء متوسط الادخار للفرد الواحد والذى يبلغ نحو ٢١,٤ الف دولار فان اجمالى ادخ

فئات العاملين بالكويت والعراق	العـــدد	متوسط الادخار الفردى سنويا	اجمالى المدخرات	ملاحظات
١ - مؤهلات علمية وتخصصات عالية	٩١٠٠ فرد	٢١،٤٤٤ الف دولار	١٩٠،٢ مليون دولار	الميل للادخار فى هذه الفئة ٣٢ ٪ من الدخل المكتسب
٢ - خبراء وموظفو الادارة الوسطى	٧٤ الف فرد	١١،٢٧١ الف دولار	٨٣٤ مليون دولار	الميل للادخار فى هذه الفئة ٣٥ ٪ من الدخل المكتسب
٣ - مؤهلات متوسطة وفنية وذوو خبرة	٧١،٤ الف فرد	٦٢٥٦ دولار	٤٤٦،٦٧٨ مليون دولار	الميل للادخار فى هذه الفئة ٤٥ ٪ من الدخل المكتسب
٤ - مؤهلات كتابية وعمالة فنية	٧٨،٧٥٠ الف فرد	٤٣٠٠ دولار	٣٣٧،٣٢٥ مليون دولار	الميل للادخار فى هذه الفئة ٥٢ ٪ من الدخل المكتسب
٥ - عمال عاديون	٢١٦،٢٠٠ الف فرد	١٥٧١ دولار	١٨٢،٥٠٥ مليون دولار	الميل للادخار فى هذه الفئة ٤٠ ٪

□ يوضح الجدول اجمالى اعداد المصريين العاملين بالعراق والكويت والذين يعملون بعقود لمدة سنة او اكثر ويصل عددهم لنحو ٣٥٠ الف فرد تبلغ اجمالى مدخراتهم نحو مليارى دولار وذلك وفقا للتقسيم النوعي لفئاتهم وميل تلك الفئات للادخار .. واذا كان العاملون يقومون حاليا بتحويل نحو ٥٠ ٪ من اجمالى تلك المدخرات فى مصر اى نحو مليار دولار سنويا فمن المنتظر ان يقف تحويل هذا المبلغ بعد الاحداث الاخيرة .

شريف جاب الله

دولار .. وبالنسبة للفئة ، الخبراء وموظفى الادارة العليا ، والتى يبلغ عددها نحو ٧٤ الف فرد ويصل الميل للادخار لديها لنحو ٣٥ ٪ ومتوسط الادخار للفرد الواحد نحو ١١،٢٠ الف دولار فان اجمالى ادخار تلك الفئة هو ٨٣٤ مليون دولار .. اما بالنسبة للفئة ، المؤهلات المتوسطة والفنية ذات الخبرة ، والتى يصل عددها نحو ٧١،٤ الف فرد والميل المتوسط للادخار نحو ٤٥ ٪ وبمتوسط ادخار للفرد الواحد يصل الى ٦٢٥٦ دولار فان اجمالى ادخار تلك الفئة يبلغ نحو ٤٤٦،٦ مليون دولار وبالنسبة للفئة الرابعة وهى ، المؤهلات الكتابية والعمالة الفنية ، والتى يبلغ عددها نحو ٧٨،٧ الف فرد وبمتوسط ميل للادخار يصل الى ٥٠ ٪ من الدخل المكتسب ومتوسط ادخار للفرد الواحد يصل الى ٤٣٠٠ دولار فان اجمالى ادخار تلك الفئة يبلغ ٣٧٧،٣ مليون دولار اما الفئة الخامسة وهى العمالة العادية والتى يبلغ عددها نحو ١١٦،٢ الف فرد ويبلغ الميل المتوسط للادخار نحو ٥٢ ٪ من الدخل المكتسب ومتوسط ادخار لتلك الفئة يبلغ ١٥٧١ دولارا للفرد فان اجمالى ادخار تلك الفئة يصل لنحو ١٨٢،٥ مليون دولار .

اى ان اجمالى المدخرات الفردية للعاملين فى العراق والكويت سنويا يصل لنحو مليارين و ٣٤ مليون دولار .. يقوم العاملون بتحويل نحو ٥٠ ٪ منها الى مصر والباقى يدخل ضمن نطاق الاموال المتسربة والتى لاترد الى مصر اطلاقا .. ومن ثم ونتيجة الاحداث الحالية فى الكويت والعراق فمن المنتظر توقف ذلك الجزء من التحويلات الذى يرد لمصر والذى يبلغ نحو ٦،٣ مليار دولار اى مايعادل نحو ٢،٧ مليار جنيه مصرى .

ويظل السؤال قائما عن تاثيرات ذلك الانخفاض على الاقتصاد القومى ؟؟ وهو الامر الذى يتطلب - كما يقول الدكتور رافت شفيق - ضرورة تحديد دور التحويلات فى الاقتصاد المصرى وتشير الارقام الى ذلك الدور المتنامى للتحويلات اذ تشكل نحو ٤٦،٧ ٪ من اجمالى حصيلة النقد الاجنبى للبلاد .. فقد وصلت تلك التحويلات خلال السنتين الاخيرتين ٨٦/٨٧ - ٨٧/١٩٨٨ الى قدر يتساوى تقريبا مع جملة ماتحصل عليه الاقتصاد المصرى من عملات اجنبية من صادرات القطن والبترول ورسوم المرور فى قناة السويس وايرادات السياحة ، ايضا فللتحويلات اهمية كبيرة بالنسبة لميزان المدفوعات المصرى حيث بلغت مساهمة التحويلات النقدية فى سداد العجز فى رصيد المعاملات الجارية - وهو الفرق بين المتحصلات الجارية والمدفوعات الجارية - لنحو ٣٦،٤ ٪ عام ٨٧/١٩٨٨ .. ومن ثم فان خفض التحويلات النقدية للمصريين بالخارج سيكون ضمن اسباب زيادة الاقتراض الخارجي لسد العجز ومن ثم تراكم الديون وتفاقم اعباء خدمتها .

كما ان لتحويلات المصريين ، اهمية كبرى ، بالنسبة لبعض المؤشرات الرئيسية فى الاقتصاد المصرى حيث بلغت نسبتها الى الانتاج العام نحو ٩،٧ ٪ وبلغت نسبتها الى انتاج القطاعات السلعية من زراعة وصناعة وبترول وكهرباء وتشييد لنحو ١٧،٣ ٪

ايضا اذا انتقلنا لمعرفة حجم هذه التحويلات بالنسبة لما يحققه الاقتصاد الوطنى من قيمة مضافة - حجم الناتج المحلى الاجمالى - لوجدنا ان تحويلات المصريين فى السنوات ٨٦/١٩٨٧ ، ٨٧/١٩٨٨ تمثل نحو ٣٤ ٪ ، و ٣٦،٢ ٪ على التوالى مما تحققه القطاعات السلعية من ناتج محلى اجمالى واذا نظرنا الى الارقام المطلقة لوجدنا ان هذه التحويلات تكاد تتساوى مع ماتحققه قطاعات الصناعة والتعدين على حدة وتقترب كثيرا مما يحققه قطاع الزراعة من قيمة مضافة وهما من اكبر القطاعات الانتاجية السلعية فى الاقتصاد المصرى



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦/٨/١٩٩٠

كذلك فإن هذه التحويلات تصل في هاتين السنتين الى ثلاثة امثال ما يحققه قطاع البترول ومنتجاته .

• إن الحقائق السابقة كلها تؤكد على حقيقة هامة . وهي ان نقص او انحسار تحويلات المصريين بالخارج من شانه ان يشكل خطورة جسيمة . على الاقتصاد المصرى ان لم يتم ادراك ذلك النقص بإجراءات وخطط طويلة وقصيرة المدى .

ويأتي انخفاض «قيمة الجنيه المصرى» والناتج من زيادة الندرة النسبية للدولار في المجتمع المصرى بعد نقص التحويلات كاحد اهم النتائج حيث انه من المتوقع ان يؤدى إنخفاض التحويلات الى زيادة ندرة النقد الاجنبي وبالتالى وجود فجوة بين سعر السوق الموازية والسوق السوداء فاذا ما ارادت السوق الموازية ان تلاحق السوق السوداء للدولار فعليها ان تزيد من سعر الدولار وهو الامر الذى سيترتب عليه زيادة التدفق النقدى في المجتمع وبالتالى زيادة الفجوة التضخمية واسعار السلع المحلية والمستوردة وهو ما سيؤدى الى ارتفاع الدولار في السوق السوداء مرة اخرى لرغبة التجار في الحصول على ارباح و ندخل في دائرة مفرغة من الارتفاعات .

ايضا سيؤثر نقص التحويلات على امكانيات الحصول على السلع الراسمالية والوسيطة والتى نقوم باستيراد معظمها حتى الآن وبالتالى قد يؤدى ذلك الى التأثير على هيكل الانتاج وحجم الانتاج الكلى وخاصة بالنسبة للقطاع الخاص والذى يعتمد بصفة اساسية في حصوله على مستلزمات الانتاج وسلع ومعدات التشغيل من خلال الاستيراد بدون تحويل عملة وبالتالى سيؤدى تفاقم مشكلة النقد الاجنبى الى تقليص القطاع الخاص لحجم اعماله وبالتالى الاستغناء عن عدد من عماله وعدم توظيفه لعمالة جديدة .

وتأتي مشكلة تفاقم البطالة كاحدى اهم المشكلات التى سيواجهها الاقتصاد القومى نتيجة نقص تحويلات المصريين العاملين بالخارج خاصة مع العودة الجماعية للعاملين بالخارج ومع زيادة عرض العمل المتاح من العمالة المصرية المستعدة للعمل في الخارج لفترات طويلة او قصيرة خاصة مع ازدياد من هم في سن العمل كنتيجة للزيادة الطبيعية في عدد السكان وزيادة اعداد المتخرجين من شباب الجامعات نتيجة التوسع غير المخطط في التعليم الجامعى .

ايضا من المنتظر ان تؤدى ندرة النقد الاجنبى الى وجود حالة انكماشية في الاقتصاد المصرى تعمل على تعطيل العاملين الحاليين .

اخيرا وفي ضوء الحقائق السابقة والتى اكدت على وجود احتمالات قوية لانخفاض تحويلات المصريين بالخارج خلال الفترة القادمة اذا ما استمرت الاضطرابات الحالية . يمكن القول بان هناك حاجة ملحة لاعادة النظر في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذا العام ١٩٩١/٩٠ من حيث معدلات النمو واولوياتها وبما يعمل على مواجهة اثار انخفاض التحويلات والتى قد تمتد لتشمل الانتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية .

ايضا فقد اكدت الحقائق على حقيقة هامة تتعلق بخطورة اعتماد الاقتصاد على القطاعات الاقتصادية غير السلعية واعتماده على القطاعات الريعية .. فرغم مرور ما يقرب من ٩ سنوات على تنفيذ الخطتين الاولى والثانية الا ان صادرات القطاعات السلعية خاصة الزراعية والصناعية مازالت منخفضة بالنسبة لاجمالى الصادرات وهو الامر الذى سيؤدى الى اثار اقتصادية سلبية في حالة انخفاض تحويلات المصريين .



هل يخفض البنك المركزى العملات الخليجية ؟

يدرس البنك المركزى حاليا التطورات الاخيرة التى حدثت للعملات الخليجية بعد توقف عدد من البنوك فى الخارج عن قبول التعامل بهذه العملات واثر هذا على البنوك المصرية

وعلمت (السياسى) ان هناك اتجاهين ... الاول يرى ايقاف التعامل بالدينار الكويتى والعراقى بعد ان تلقى البنك المركزى شكاوى عديدة من البنوك وتظلمها من ان الاستمرار بالتعامل بالدينار الكويتى يحملها خسارة كبيرة

والاتجاه الثانى ان تتقيد لجنة الاسعار بالسوق المصرفية الحرة فى تحديد اسعار العملات الخليجية طبقا لحركة اسعار هذه العملات فى اسواق النقد العالمية .. وتتخذ الاجراء المناسب من حيث خفض او رفع الاسعار او التوقف عن تحديد الاسعار

ويعلق محمود عبد العزيز نائب رئيس البنك الاهلى على هذه الاحداث فيقول .. ان البنكنوت اصل من اصول اى بنك فاذا قام اى بنك فى مصر بشراء عملات عربية فيدفع قيمتها حتى يتمكن من مقايضتها بالعملات الحرة فى اسواق النقد العالمية .

فالحكم والفيصل هنا الاسواق العالمية فاذا امتنعت هذه الاسواق عن التعامل مع اى عملة فهذا ينعكس علينا فى مصر ويجب ان نضعه فى الاعتبار .

كما ان احد العوامل الاساسية فى تحديد سعر "العملة" علاقتها بباقى العملات ولذلك فالدينار الكويتى وما اصابه من تدهور سينعكس على العملات العربية الاخرى ومن الطبيعى ان تهبط اسعارها فى مصر

وقد انخفضت اسعار العملات الخليجية فى مصر ولكن ليس بذات القدر او النسبة من هبوطها فى الاسواق العالمية لاعتبارات ومعايير اخرى تراها السلطات المصرفية المصرية

والجدير بالذكر ان العملات الخليجية قد شهدت خلال هذا الاسبوع انخفاضا كبيرا وينتظر ان يواصل هذا الانخفاض

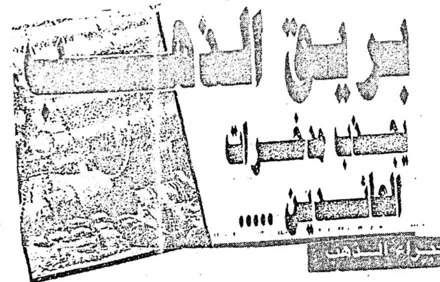
فالدينار الكويتى وصل الى ٢٢٠ قرشا والريال السعودى الى ٥٨ قرشا والدرهم الاماراتى ٦١ قرشا والدينار البحرينى الى ٦١ قرشا والريال العمانى الى ٥٧٥ قرشا .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠/٨/١٩٩٠



فى الأزمات يزداد الطلب على اكتناز الذهب وفى مصر الأسعار لن تتأثر لتوازن الطلب والعرض

الغزو العراقى للكويت واثاره واحداثه المتلاحقة كان لها اثارها السلبية على كافة مناحى الحياة سواء كانت اقتصادية او اجتماعية حيث توالت انهيارات قيمة العملات العربية فى الاسواق العالمية وادت الى ارتباك سوق البترول العالمية ، وقلق وترقب فى اسواق وبورصات كافة السلع الغذائية والمواد الخام انتظارا لما ستسفر عنه الاحداث ، وتشير الاحداث المتلاحقة الى ان هناك عدم استقرار سينتج عنه اعادة الخريطة الاقتصادية للمنطقة ونظرة العالم لها سواء من ناحية الاستثمارات او العمالة والقنوات التى ستذهب اليها المدخرات .

فهناك توقعات تشير الى انه بعد كارثة انهيار قيمة العملات العربية ستتجه المدخرات بالمنطقة الى عملات تتمتع بالقوة والاستقرار ، وهناك توقعات اخرى تشير الى ان المدخرات ستذهب الى اكتناز الذهب باعتباره مخزنا للقيمة ويمكن تسييله بسرعة اى تحويله الى نقود ـ وان احتمالات انهيار قيمته ضعيفة .

فما هو الاتجاه الان فى مصر مع الاخذ فى الاعتبار اختلاف الاوضاع الاقتصادية بها عن مثيلاتها فى دول المنطقة .. هل ستذهب اموال العائدين اصحاب المدخرات الى بريق الذهب ام الى قوة العملات الاجنبية وماهى الاثار المترتبة فى كل الاحوال ؟ .

يقول نبيل السرجانى رئيس الجواهرجية بالغرفة التجارية للقاهرة ان الاحصاءات تشير الى ان المعروض من الذهب عالميا اكثر من الطلب عليه لذلك ظلت الاسعار منخفضة الا انه مع الازمات كما يحدث الان فى منطقة الخليج فان الاتجاه سيكون للاحتفاظ بالذهب والاحداث والتجارب السابقة تؤكد ذلك فعند الازمات يزداد الطلب لاكتناز الذهب كسبائك دون الانتفاع به لما للذهب من مزايا منها الحفاظ على قيمته وتمتعه بقدرة كبيرة على التسييل وسهولة حركة بيعه .



رأفت امين

ويشير الى ان ما كان يجرى فى سوق الذهب عالميا قبل الاحداث الاخيرة بمنطقة الخليج تتمثل فى زيادة الطلب ، فاليابان بدات تدخل كمشترية له بعد توافر فوائض لديها وكذلك معظم دول جنوب شرق اسيا لنفس الاسباب بينما توقفت دول الخليج عن الشراء بعد ان وصلت الى مرحلة التشبع منه . اما بالنسبة لمصر فلم يصلها ذهب من السوق العالمية منذ ٦ سنوات تقريبا وهو ماتؤكده الاحصاءات العالمية وذلك نتيجة تعادل الطلب مع العرض فى السوق المصرية . ويقول ان الذهب عالميا يستخدم فى الصناعات الالكترونية وطب الاسنان وجزء منه يستخدم فى العملات والميداليات التذكارية ويذهب حوالى ٥٠ ٪ من الذهب العالمى الى المشغولات والادخار .

ويضيف انه يعتقد ان الاتجاه فى الاسواق العربية ومصر سيكون للذهب اكثر من الاحتفاظ بالعملات بعد تجربة الدينار الكويتى الا ان الاتجاه « لذهب التخزين » لن يكون فى مصر لانه لايوجد بها مضاربة على الذهب فمعظم المدخرات تذهب لاقتناء الشقق والاراضى لتضاعف قيمتها فى سنوات قليلة بخلاف الذهب الذى يحتفظ بقيمته فقط وارتفاعه يكون فى حدود بسيطة . وهو نفس الوضع تقريبا فى معظم دول اوروبا وامريكا فمدخراتهم تتجه للاستثمار فى صناعات ومشروعات تحقق معدلات فائدة كبيرة .

ويشير الى ان الفوائض فقط فى مصر تذهب للمشغولات الذهبية .. فالاستقرار السياسى وهو كلام ليس للمجاملة ـ كما يقول نبيل السرجانى ـ ولكنه للحقيقة ادى الى استقرار الاوضاع فى سوق الذهب على وجه التحديد فى مصر ولم تشهد الاسواق طلبا متزايدا على الذهب واذا كان هناك توقعات لزيادة الطلب فنعتقد أن الاتجاه لبيع بعض مقتنيات الأخوة العرب الموجودين فى مصر لمواجهة احتياجاتهم المعيشة سيخلق حالة من التوازن فى السوق ولن ترتفع الاسعار مؤكدا ان الطلب فى هذا الصيف كان عاديا بخلاف الوضع فى السنوات الماضية حيث كان يزداد الطلب على الذهب فى موسم الصيف والاجازات نتيجة لزيادة السياحة العربية وعودة المصريين الموجودين بالدول العربية .

ويؤكد نبيل السرجانى ان حجم الذهب المتداول سنويا فى مصر يصل الى ٣٠ الف كيلو وان الزيادة فى اسعاره جاءت نتيجة لزيادة السكان والسياحة وزيادة عدد المحلات وخاصة فى المناطق السياحية وزيادة اسعار الذهب عالميا .

ويقول فؤاد عريان سكرتير عام شعبة الجواهرجية بالغرفة التجارية للقاهرة : ان الغزو العراقى للكويت خلق حالة نفسية غير مستقرة فى نفوس المغتربين واصحاب المدخرات ادت إلى عدم قدرتهم حتى الآن على اتخاذ قرار بشأن مدخراتهم. . الا أن التوقعات تشير الى ان المدخرات ستذهب الى الالتزامات ,الاساسية اولا . والفائض يمكنه ان يتجه الى الذهب . والمؤكد ان المدخرات ستظل فى مصر ولن تهرب الى الخارج بعد التأكد من استقرار الاوضاع بها .

ويتوقع الا ترتفع اسعار الذهب مشيرا الى انه منذ الغزو العراقى لم ترتفع قيمة الجرام من الذهب سوى ٥٠ قرشا فقط فقد كان السعر قبل الغزو حوالى ٢٩ جنيها للجرام وحاليا اصبح السعر فى حدود ٢٩ جنيها و٦٠ قرشا ويقول انه يتوقع الا تحدث مضاربة على اسعار الدولار ايضا نتيجة الاسعار المجزية للسوق المصرفية وعدم اختلافها عن غيرها من الاسعار فى غيرها من الاسواق .

يقول مصطفى زكى امين عام غرفة القاهرة انه فى الازمات تتجه المدخرات عادة الى الاوعية الحافظة للقيمة وذات عوائد تعادل معدلات التضخم ، لذلك نجد الآن ان الاتجاه العالمى هو الى العملات التى تحقق اعلى فائدة وهى الجنيه الاسترلينى والفرنك السويسرى باعتبار ان انجلترا لن تتاثر باحداث الخليج نظرا لاستمرار انتاجها لبترولها من بحر الشمال الى جانب ارتفاع عائد الجنيه الاسترلينى كذلك فالفرنك السويسرى يتمتع بأستقرار كبير ويحقق اعلى عائد فى اوروبا الى جانب ان سويسرا تعتبر اقل الدول استهلاكا للوقود .

كذلك فاذا كانت التجارب السابقة تشير الى انه فى الازمات كان الاتجاه دائما للدولار الا انه مع عدم وضوح ما ستسفر عنه الأحداث فكان الاتجاه لعملات اخرى والى الذهب والفضة والبلاتين فالملاحظ ازدياد الطلب عالميا على الذهب والفضة فقد ارتفعت اسعارهما من ٣٥٤ دولارا لاوقية الذهب قبل الغزو العراقى للكويت نجد ان



اسعاره تتراوح الآن بين ٤١٣ و٤١٦ دولارا للاوقية وكذلك الفضة ارتفع سعر الأوقية من ٤,٨ دولار للاوقية قبل الحرب الى ٥,٢٤ دولار للاوقية حاليا . وهذا الارتفاع فى اسعار الذهب عالميا سيؤثر بالطبع على اسعار الذهب فى مصر بالضرورة .

ومما يؤكد الاتجاه الى العملات القوية والذهب هو الانخفاض الملحوظ فى قيمة الاسهم والسندات فى البورصات العالمية وانخفاض قيمة الاسهم نتيجة لارتباط هذه الأسهم بانشطة صناعية وتجارية وارتباط هذه الانشطة بمدى توفر الخامات والوقود واصبح التعامل بالاسهم امرا غير مرغوب فيه لذلك نجد ان التوقعات العالمية تشير الى ان اسعار الذهب ستكسر حاجز ٤٥٠ دولارا للاوقية .

سوق الذهب فى مصر

وماذا عن سوق الادخار فى مصر؟ يقول مصطفى زكى ان التوقعات تشير الى ان فوائض المدخرات ستذهب للذهب والعملات الاجنبية او للاراضى والعقارات . فاصحاب المدخرات من الطبقات الشعبية ستذهب مدخراتهم بعد استيفاء احتياجاتهم الاساسية الى الذهب او للدولار .

اما الطبقات الاجتماعية الأخرى فستذهب بمدخراتهم اما للاراضى او العقارات او كما قلنا سابقا وكما يحدث فى العالم سيذهب الى الجنيه الاسترلينى او الفرنك السويسرى وفى كل الأحوال الكل سيعمل على الاحتفاظ بمدخراته فى اوعية تحقق له ضمان الاحتفاظ بها بشكل امن اولا ثم البحث عن عائد من وراء هذه المدخرات . □



المصدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢١/٨/١٩٩٠



مبارك يطالب بتيسير فتح الحسابات والتحويلات للمصريين والعرب بالمصارف المصرية

الاسكندرية ـ من افكار الخرادلى :

طالب الرئيس حسنى مبارك فى اجتماع موسع عقد بالاسكندرية امس باجراء تيسيرات لفتح الحسابات والتحويلات للمصريين والعرب بالمصارف المصرية ، والاهتمام برفع كفاءة الاداء بها لتستوعب زيادة حجم الايداعات على ضوء الثقة والضمانات الكاملة التى تكفلها القوانين المصرية لحماية اموال المودعين والمستثمرين وفى ظل مناخ الاستقرار فى مصر .

وفى اجتماع مجلس الوزراء الذى عقد امس ايضا برياسة الرئيس مبارك ، قرر المجلس تسليم العائدين المصريين ، وظائفهم فورا بالحكومة والقطاع العام ، واعادة العاملين الذين تم انهاء خدمتهم لتجاوزهم مدة الاعارة او الاجازة بدون مرتب بسبب تعاقدهم للعمل فى الكويت والعراق الى وظائفهم وتسهيل الحاق ابناء المصريين العائدين وابناء الشعب الكويتى بالمؤسسات التعليمية فى مصر .

وقرر المجلس توفير كافة وسائل النقل من الموانىء والمطارات وكافة المنافذ التى يصل اليها المصريون من السعودية والاردن ، وتوفير الطائرات والبواخر والعبارات لعودتهم الى مصر مع رعايتهم فور وصولهم ، وتسهيل كافة الاجراءات لهم .. كما قرر المجلس توفير الاستثمارات العاجلة لخلق فرص عمل انتاجية سريعة للمصريين العائدين واستثمار العمالة الزراعية والحرفية وتلبية احتياجات عدد من الدول العربية منهم ، والتى ابدت استعدادها لتشغيل العمالة المصرية لديها وتنظيم ذلك معها

وطالب الرئيس مبارك فى الاجتماع الموسع بدعم التصدير وتسهيل اجراءاته النقدية والمصرفية وتوفير كافة وسائل النقل للوفاء باحتياجات الدول العربية الشقيقة فى الخليج من السلع المصرية ، وطالب بالاسراع فى عرض مشروع القانون الذى يكفل ضمان سرية الحسابات بالمصارف لاصداره بما يتفق واحكام الدستور .

وناقش الرئيس مبارك فى الاجتماع عددا من اوراق العمل حول السياسات الاقتصادية والمالية على ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية والمالية التى حدثت نتيجة الغزو العراقى للكويت على المستويين الدولى والعربى ، وعلى ضوء انعكاسات تلك المتغيرات على السياسات الاقتصادية والمالية فى مصر ، واعادة ترتيب اولويات العمل الاقتصادى على المستوى القومى ، لتتلاءم مع تلك المتغيرات على المدى القصير والطويل بما يتفق ومسئوليات مصر القومية .

وصرح السيد صفوت الشريف وزير الاعلام بان الرئيس ناقش فى الاجتماع ورقة عمل حول الاعتبارات الجديدة الواجب وضعها فى الاعتبار بشأن التعاون والتعامل مع المؤسسات الاقتصادية الدولية المتمثلة فى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، كما ناقش الرئيس السياسات المصرية لتكون المصارف المصرية مستوعبة ومستثمرة للزيادة فى حجم الايداعات للمواطنين العرب والمصريين العاملين فى الدول العربية .



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١٩٩٠/٨/٢١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كما راس الرئيس حسنى مبارك اجتماعا موسعا لمجلس الوزراء .

وحضر الاجتماع كل من الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء والسيد محمد عبد الحليم ابو غزالة مساعد رئيس الجمهورية والدكتور مصطفى خليل نائب رئيس الحزب الوطنى للشئون الخارجية والدكتور كمال الجنزورى نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط والدكتور صلاح حامد محافظ البنك المركزى ، والسيد صفوت الشريف وزير الاعلام ، والدكتور عاطف عبيد وزير شئون مجلس الوزراء والدولة للتنمية الادارية والدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد والدكتور محمد الرزاز وزير المالية والدكتور حامد السايح رئيس بنك هونج كونج وبعض القيادات المصرفية .

واستعرض مجلس الوزراء انعكاسات الازمة الناتجة عن الغزو العراقى للكويت واثاره على المستوى الدولى وعلى مستوى الاقتصاد العربى والمصرى وكذلك أثار عودة المصريين العاملين فى العراق والكويت على الموازنة العامة للدولة وأثار الازمة على ميزان المدفوعات المصرى .

وطالب الرئيس فى اجتماع مجلس الوزراء باجراء دراسة عاجلة لبدائل التمويل للمشروعات الاستثمارية التى كان متفقا على تمويلها مع حكومة الكويت الشقيقة وحتى انتهاء الازمة وعودة الاوضاع الى وضعها الطبيعى حتى لاتتأثر معدلات تنفيذ تلك المشروعات وفى مقدمتها مشروعات استصلاح الاراضى .

كما طالب الرئيس باعداد دراسة حول قيام وتوسعة الجهاز المصرفى لتشجيع وتمويل المشروعات الخاصة بالصناعات الصغيرة والصناعات المغذية ومشروعات استصلاح الاراضى للافراد المصريين العائدين نتيجة الازمة □



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٨/١٩٩٠

الخزانة الامريكية تؤكد :

البنك العربى الافريقى لايخضع لاجراءات التجميد

أكدت وزارة الخزانة الامريكية ان البنك العربى الافريقى الدولى بالقاهرة وفروعه فى نيويورك ولندن ودولة الامارات لايخضع لاجراءات التجميد التى فرضت على بعض البنوك والشركات الكويتية فى اعقاب الغزو العراقى للكويت .

خطة للسياسة المصـــرفية في الفتـــرة المقبلـــة

بدأ امس الدكتور صلاح حامد محافظ البنك المركزى فى عقد سلسلة من الاجتماعات مع قيادات البنوك المصرية لوضع خطة تنفيذية وبرنامج زمنى للسياسة المصرفية فى الفترة المقبلة فى ظل توصيات الرئيس محمد حسنى مبارك اثناء اجتماعه أول امس مع المجموعة الاقتصادية وبعض القيادات المصرفية مع اعداد تقييم شامل لانعكاسات التطورات الاخيرة فى الخليج

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٢٢/٨/١٩٩٠

تيسير فتح الحسابات للمصريين والعرب بالبنوك

وبدأت البنوك امس تنفيذ توجيهات الرئيس مبارك بتيسير فتح الحسابات للمصريين والعرب المودعين منهم والمستثمرين وصرح مصدر مسئول بالبنك المركزى بأن مشروع القانون الجديد تم إعداده وهو خاص بسرية الحسابات المصرفية ويتضمن عقوبات للموظف الذى يفشى سرية هذه الحسابات .

واكد المصدر ان البنوك شهدت امس إيداعات وتحويلات من الخارج بالنقد الاجنبى واعرب عدد من المودعين عن رغبتهم فى الحصول على خزائن خاصة لحفظ المجوهرات التى تمكنوا من نقلها الى مصر .



المصدر : الأهـرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٠/٨/٢٣

اصدر البنك المركزى تعليماته للبنوك امس لاتخاذ الاجراءات الكفيلة بتيسير المعاملات وسرعة انهاء الاجراءات سواء للتحويل من الخارج او للايداع والسحب وكافة العمليات المصرفية الاخرى وقد بدات بالفعل وحدات الجهاز المصرفى فى تنفيذ التعليمات التى تابعت الصفحة الاقتصادية اجراءاتها فى بعض البنوك .

تسهيلات جديدة للمصريين والعرب لفتح حساباتهم بالبنوك المصرية

تحقيق : نجلاء ذكرى

وعن هذه الاجراءات يقول الدكتور حامد السايح وزير الاقتصاد الاسبق ورئيس بنك هونج كونج : لقد طالب الرئيس حسنى مبارك البنوك والجهاز المصرفى ان تتوامم مع التغيرات التى تحدث فى المنطقة والظروف التى تمر بها حيث ستؤدى هذه المتغيرات لزيادة الاقبال من المصريين والعرب لتحويل اموالهم للبنوك المصرية .

فالوضع القلق فى المنطقة كشف عن ان مصر هى اكثر المناطق استقرارا وامنا وان علينا ان نتوامم وان نقدم خدمات مصرفية متكاملة لتشجيع جذب المدخرات واضاف الدكتور السايح بأن البنوك المصرية ليست فى حاجة لتعديلات فى القوانين التى تعمل بها لانها تتيح حرية كاملة للمودعين والعملاء للتحويل من الداخل والخارج .

وانه سيصدر خلال الفترة المقبلة قانون لسرية الحسابات وذلك لحماية اسرار المودعين واسمائهم ولا يتيح لاية اجهزة رقابية الحصول على ارقام هذه الحسابات او بياناتها الا بحكم قضائى نهائى . كما ان بيانات هذه الحسابات لن تتداول فى السجلات العادية للبنوك .

واكد بأن المرحلة القادمة ستشهد تقوية لسوق المال المصرية وبالتالى نشاطا افضل للبنوك للدخول فى مجالات جديدة تمنح ارباحا عالية وعوائد كبيرة للمودعين .

ومن اهم البنوك المصرية التى لها فروع فى منطقة الخليج هو بنك القاهرة والذى اتخذ عدد من الاجراءات الهامة عقب الاحداث فى منطقة الخليج .

وعن هذه الاجراءات يقول ممدوح الناضورى رئيس بنك القاهرة بالانابة : « نظرا للاحداث الجارية فى منطقة الخليج ووجود فروع لبنك القاهرة يصل عددها الى ٦ فروع بدولة الامارات والبحرين بالاضافة الى المساهمة فى بنك القاهرة السعودى وبنك القاهرة عمان اللذين لهما العديد من الفروع لقد توقعنا عقب الاحداث ورود تحويلات من منطقة الخليج وبعض الدول العربية ليس



تزايد معدلات الايداع وإقبال على الجهاز المصرفى المصرى

حل مشكلة نقص الخزائن للمودعين الراغبين فى حفظ المجوهرات والتحف النادرة

فقط من المصريين العاملين هناك بل ايضا من مواطنى دول الخليج نتيجة لبحث الودائع والأموال عن اكثر الأماكن تمتعا بالأمن واصدرنا بناء على ذلك عددا من التوجيهات لفروع بنك القاهرة فى الخليج وفى الداخل والتى يزيد عددها على ١٥٠ فرعا ببذل كل الجهد المتميز فى جذب واستقطاب الودائع ومن هذه الاجراءات :

□ منح السعر العالمى المميز للودائع بالعملة الأجنبية .

□ عدم تحصيل اية عمولات او مصاريف خاصة بالتحويلات الواردة من منطقة الخليج .

□ الموافقة على فتح حسابات جارية او ربط هذه التحويلات فى صورة ودائع بناء على طلب العميل دون شرط توقيع اوراق الحساب لحين استيفائها عند عودتهم من الخارج .

□ توجيه ادارات الفروع بالخارج لعمل لقاءات مع المصريين العاملين بالمنطقة للرد على اية استفسارات من جانبهم وتخصيص موظفين لذلك .

□ اصدار تعليمات للفروع بالداخل بسرعة فتح الحسابات الجارية واخطار المستفيدين بوصول حوالاتهم ومستحقاتهم واضافتها لحساباتهم مع تسهيل صرف الحوالات الواردة من الخارج الى اسر العاملين بالداخل .

□ اصدار تعليمات للفروع بالداخل لسرعة تيسير حصول العائدين من دول الخليج مصريين وعرب على خزائن خاصة لحفظ ممتلكاتهم الثمينة كما اعفى البنك هؤلاء العائدين من شرط فتح حساب جار للحصول على هذه الخزائن .

□ تكليف ادارة امناء الاستثمار لدراسة اى مشروع يقدم اليها لتدبير التمويل اللازم له لاقامة مشروعات يمكنها امتصاص العمالة العائدة من الخارج .

وصرح الاستاذ ممدوح التاضورى بان نسبة التحويلات بالبنك ارتفعت فى الأيام الماضية بصورة كبيرة ويتم ابلاغ البنك المركزى يوميا بالارقام الاجمالية لما يتم وروده من تحويلات وايداعات بالنقد الأجنبى .

وعن هذه الاجراءات يقول محمد فريد رئيس البنك العربى الافريقى الدولى : « لقد وصلتنا تعليمات البنك المركزى فى هذا الخصوص ويتم ابلاغها لادارات البنك وفروعه بالداخل وبالخارج فى لندن ونيويورك والامارات وبيروت وقد اصدرنا تعليمات مكتوبة لمديرى الفروع للالتزام بالسرعة والسرية فى تنفيذ التحويلات فور ورودها للبنك والاهتمام بتلقى التلكسات وتنفيذها يوم ورودها مع عدم التقيد بمواعيد العمل حتى ينتهى البنك من اعماله يوما بيوم .

وقد التزم مديرو البنوك بالرقابة والمتابعة المستمرة للموظفين وقد صدرت التعليمات لكافة العاملين بتقديم كافة المقترحات لزيادة طاقة العمل وسرعته .

واكد محمد فريد على اهمية التعاون بين البنوك فى مصر والبنوك فى السعودية ومناطق الخليج لتيسير وسرعة انهاء التحويلات وتغطيتها فى البنوك المراسلة فى الخارج حتى يتمكن العملاء من الحصول على خدماتهم فى اسرع صورة ممكنة وخاصة ان عددا كبيرا من هؤلاء العملاء من ابناء الخليج انفسهم كما ان عددا كبيرا من البنوك العربية يساهم فى البنوك المصرية فالمصلحة واحدة للجميع .



ارتفاع التحويلات من الخليج للبنوك المصرية واصدار قانون سرية الحسابات خلال ايام

القاهرة: «الشرق الاوسط»

يبدأ عبد الغني جامع رئيس اتحاد بنوك مصر خلال الايام القليلة المقبلة في عقد سلسلة من اللقاءات المهمة مع ممثلي البنوك المصرية من قطاع عام خاص ومشترك وذلك بهدف وضع خطة تطوير العمل بالبنوك في ضوء زيادة حجم فتح الحسابات والتحويلات النقدية التي قام بها خلال الفترة الماضية المصريون العاملون بالخارج، ساعدا العراق والكويت وكذلك بعض المواطنين العرب خاصة من دول الخليج عقب الاحداث الاخيرة بالمنطقة.

وبدأ الدكتور صلاح حامد محافظ البنك المركزي المصري اتصالاته مع رؤساء الجهاز المصرفي لنفس الغرض، وذلك بعد الاجتماع الذي عقده الرئيس المصري حسني مبارك مع بعض ممثلي البنوك لدراسة تأثير الاحداث الاخيرة على البنوك المصرية وموارد البلاد من النقد الاجنبي.

وتعتمد السياسة الجديدة للجهاز المصرفي في الفترة المقبلة على تحسن الامور في البنوك لتكون مستوعبة لزيادة حجم الايداعات للمواطنين العرب والمصريين على ضوء الثقة والضمانات الكاملة التي تكفلها القوانين المصرية لحماية اموال المودعين والمستثمرين في ظل المناخ الحالي في مصر الذي يتمتع بالاستقرار. وتتمثل التسهيلات الجديدة في التركيز على سرعة صدور قانون سرية الحسابات.

وعلمت «الشرق الاوسط» ان مجلس الوزراء المصري برئاسة الدكتور عاطف صدقي يعكف حاليا على دراسته بشكل تفصيلي وبالذات ما يتعلق منه بالناحية الدستورية، ومن المتوقع ان يصدر قرار بقانون جمهوري نظرا لانه تم فض الدورة الحالية للبرلمان المصري.

وكان الرئيس حسني مبارك قد اكد خلال اجتماعه مع ممثلي الجهاز المصرفي على سرعة اصدار هذا القانون ومن المتوقع ان يتم ذلك خلال الايام المقبلة.وقد طلب الرئيس مبارك من المصرفيين العمل على تحسين الخدمة في البنوك لتتمشى مع التطورات الجديدة وقدوم حجم كبير من الاموال والتحويلات من دول الخليج الى مصر.

وفي تصريح لـ «الشرق الاوسط» قال الدكتور حامد السايح وزير الاقتصاد الاسبق ورئيس بنك هونج كونج المصري - والذي حضر الاجتماع الاخير - ان الرئيس مبارك اكد على ان تتم التحويلات النقدية في مواعيدها والتأكيد على مبدأ حرية اخراج الاموال في اي وقت من البنوك وفقا للقوانين المصرية التي تكفل هذا المبدأ.

ومن ناحية اخرى اشار الدكتور صلاح حامد محافظ البنك المركزي المصري الى ان الخدمة بالبنوك المصرية جيدة وسوف تزداد مع التطورات الجديدة واكد على ان «التسعيرة» المصرفية بالبنوك المصرية تعتبر من ارخص البنوك في مختلف بلدان العالم.

ووسط الاحداث والتطورات المتلاحقة التي تشهدها المنطقة التقت «الشرق الاوسط» وبعض المسؤولين بالبنوك الذين اشاروا الى استمرار تدهور سعر الدينار الكويتي بالبنوك المصرية حيث وصل سعره الى اقل من جنيه واحد ببضعة قروش.

وقال محمود عبد العزيز نائب رئيس اتحاد بنوك مصر ونائب رئيس البنك الاهلي المصري ان السرية مكفولة للكويتيين في سحب اموالهم من حساباتهم الشخصية في البنوك المصرية كافة وليس هناك ما يمنع الصرف.

وقال ان حسابات الافراد المصريين او العرب او الاجانب لا يمكن ان يمسها احد فالقانون يؤكد على ذلك وتلك حقيقة لا يمكن المساس بها تحت اي مسمى.

ونفس المعنى اكد عليه سيد ابو الليل مدير عام المكتب الفني لمجلس ادارة بنك مصر وقال: ان الحسابات الخاصة لا يمكن ان يقترب منها أحد سوى صاحبها.

طوارئ .. فى بنوك مصر

كانت المفاجأة مذهلة .. فى يوم وليلة انتهى كل شىء .. ضاعت الأموال من البنوك .

هذا ما جدث فى بنوك الكويت عقب الغزو العراقى .. أصحاب الودائع والحسابات من مختلف الجنسيات - ومنهم المصريون - فوجئوا بالكارثة !

أمر طبيعى أنهم لم يفكروا مجرد التفكير فيما حدث .. لكنها تجربة .. مريرة .. مكلفة !

بعض هؤلاء المصريين عادوا الى بلدهم .. بدأوا يطرقون أبواب البنوك المصرية بأعداد كبيرة .. عادوا من دول الخليج .. اندفعوا الى البنوك المصرية ومعهم بعض ابناء هذه الدول يفتحون حسابات فى هذه البنوك ويحولون حسابات اخرى من بنوك بالخارج الى مصر حيث الاستقرار والأمن المفقود فى عديد من دول المنطقة !



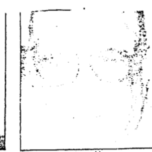
المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

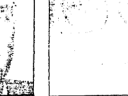
التاريخ : ٢٩/٨/١٩٩٠م

ماذا يتم داخل البنوك لمواجهة التطورات الجديدة ؟

تحقيق : محمود سالم







د . صلاح حامد

د . حامد السايح

لقد أثبتت هذه التجربة والظروف التي مرت بالخليج حجم المخاطر أو الخسائر بمعنى أدق التي يمكن أن يتكبدها المواطن المصري الذي يلجأ الى ايداع مدخراته خارج مصر سواء في الدولة التي يعمل بها أو في غيرها .. وعدم ايداعها ببنوك مصر ..

ومن هذا المنطلق تحركت مختلف الجهات في مصر لمواجهة هذا الموقف والتعامل مع الأوضاع الجديدة . ولقد كان آخر هذه التحركات اللقاء الذي عقده الرئيس مبارك مع بعض ممثلي الجهاز المصرفي لوضع تصور جديد يهدف الى تحسين الخدمة في الجهاز المصرفي لمواجهة الموقف الجديد وكذا تأكيد رئيس الجمهورية على ضرورة الاسراع في اصدار قانون سرية الحسابات ..

★★★

ومن هذا المنطلق ايضا طرحت « اخبار اليوم » هذا السؤال على رجال الجهاز المصرفي في مصر : كيف يمكن التعامل مع الموقف الجديد ؟.. وما هي صورة « التحسينات » المطلوبة للجهاز المصرفي المصري ؟.. والذي يشهد حاليا حالة « طوارىء » !

بداية نؤكد ان التحرك كان سريعا . فالأحداث تستدعي هذه السرعة . لقد عقد الرئيس مبارك لقاء ضم د . عاطف صدقي رئيس الوزراء ووزراء المجموعة الاقتصادية ود . صلاح حامد محافظ البنك المركزي وأربعة من رؤساء البنوك هم د . مصطفى خليل رئيس المصرف العربي الدولي ونبيل ابراهيم رئيس البنك الأهلي ود . حامد السايح رئيس بنك هونج كونج المصري ومحمد حافظ رئيس بنك مصر .

وكان الاتفاق على ضرورة التحرك السريع لمواجهة التحديات التي يواجهها الجهاز المصرفي في مصر في ضوء التطورات المتلاحقة بمنطقة الخليج .

وأعود الى السؤال : ما هي صورة التحرك المطلوب ؟

● الدكتور صلاح حامد محافظ البنك المركزي يؤكد على أن الأحداث الأخيرة أثبتت بما لا يدع مجالا للشك في ان البنوك المصرية على قدر كبير من الثقة سواء من المصريين أو من الأخوة العرب . وقال ان الاقبال على فتح حسابات بها وزيادة حجم الايداعات يؤكد تلك الثقة لما تتمتع به مصر وبنوكها من ثقل واستقرار . أضف الى ذلك أن « التسعيرة » المصرفية في البنوك المصرية من مختلف النواحي خاصة ما يتعلق بفتح الحسابات هي أرخص من بنوك مختلف دول العالم وذكر ان التنسيق في الأيام القادمة سوف يتم بين مختلف الجهات المختصة ومنها اتحاد بنوك مصر وذلك للعمل على تحسين افضل للخدمة بالجهاز المصرفي المصري وكل ذلك للوصول الى نتيجة نهائية وهي جذب مدخرات المصريين وايداعاتهم ..

سرعة التحويل

● والدكتور حامد السايح وزير الاقتصاد الاسبق ورئيس بنك هونج كونج المصري يضيف قائلا : ان تحسين الخدمة بالبنوك لتتمشى مع التطورات الجديدة تتضمن تحقيق هدف سرعة التحويلات والتأكيد على حرية أصحاب الحسابات والودائع في اخراج وتحويل اموالهم في أي وقت ومتى يشاءون وأن تتم التحويلات في مواعيدها .

ويقول د . حامد السايح : ان هناك نقطة هامة اخرى وهي « سرية الحسابات » وقد أكد عليها الرئيس مبارك خلال لقائه مع بعض رؤساء البنوك . وهي مبدأ ضروري لطمأنة المودعين بانه ليست هناك أية أجهزة رقابية تطلع على حساباتهم فلا أحد يستطيع ذلك بدون حكم محكمة .

وهنا تستطيع « أخبار اليوم » ان تؤكد ان مجلس الوزراء يبحث حاليا مشروع القانون الخاص بسرية الحسابات ولكن هناك نقطة يتم البحث عن مخرج لها وهي الناحية الدستورية للقانون . هل يصدر قانون في غيبة مجلس الشعب .. ولكن المتوقع أن يصدر قرار بقانون جمهوري لسرعة اصدار هذا القانون الهام خلال الايام المقبلة .

● .. الوضع يؤكد ضرورة العودة الى سرية الحسابات وخصوصيتها .. بل « وقدسيتها » . هذا ما يؤكد عليه محمد ابراهيم فريد نائب رئيس البنك العربي الافريقي الدولي ويضيف قائلا ان الجهاز المصرفي لابد أن يعود الى سابق وضعه في الخمسينات وقبل التأميم بعيدا عن الروتين والجمود .. وايضا الأرهاب ! فمن غير المعقول ان كل « من هب ودب » يطلع على حسابات المواطنين بالبنوك ولابد لموظفي البنوك انفسهم ان يدركوا هذه الحقيقة .. لأن معظمهم لا يعرف أن للحساب في البنك « قدسية » .

ويضيف قائلا ان موظف البنك لا يجب عليه ان يذكر لأي شخص قيمة حساب أي مواطن .. ليس هذا فقط .. بل يجب عليه ـ وهذا هو المهم ـ ألا يذكر لأي شخص ان هذا المواطن له حساب أو ليس له حساب . ان مجرد الاجابة على بنعم أو لا أمر فادح .. لابد ان تكون الأمور واضحة في هذا الشأن .. ولابد ان نزرع في موظفي البنوك هذا المبدأ من جديد .

ويقول محمد ابراهيم فريد : وهناك نقطة هامة اخرى ألا وهي سرعة التعامل داخل البنوك . والمطلوب ازالة القيود والعقبات فالعميل « يشقى » عندما يتعامل مع بنك .. ويضيف : لقد كان لدينا جهاز مصرفي نفخر به في الخمسينات حتى جاءت التأميمات بقيودها التي اثقلته بالعراقيل بحجة منع التسيب .. لكن النتيجة كانت عكسية فلا التسيب اختفى ولا الأخطاء انتهت ! لقد عقدت تلك القيود العمل بالبنوك .. والمطلوب في اختصار شديد ازالة القيود بكافة اشكالها ..



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠/٨/٢٥

ويقول ان الاحداث الاخيرة تؤكد ضرورة ازالة مختلف القيود لتسهيل العمليات المصرفية للعملاء ..

وسألته : البنك العربى الافريقى الدولى الذى يبلغ راسماله ٢٠٠ مليون دولار وميزانيته ١.٥ مليار دولار وتساهم فيه الكويت بـ ٤٢٪ من راس المال .. هل خضعت هذه المساهمة لقرارات تجميد الأموال الكويتية ؟.. رد قائلا : ان وزارة الخزانة الأمريكية اكدت مؤخرا أن اموال البنك لا تخضع للتجميد وان البنك وفروعه فى القاهرة ولندن ونيويورك وبيروت والامارات يزاول عمله بصورة طبيعية فالبنك شركة مساهمة مصرية يخضع للقوانين المصرية ويخضع لاشراف ورقابة البنك المركزى المصرى . ورأس المال المصرى يصل الى ٤٢٪ والادارة التنفيذية كلها للمصريين .

● ويؤكد محمود حسن عبدالله رئيس بنك القاهرة باركليز على ان البنوك المصرية تقدم خدمة طيبة لعملائها وهى تتنافس فى تحسين هذه الخدمة . وقال ان الأيام القليلة الماضية شهدت اقبالا على البنوك لفتح حسابات جديدة وتحويل حسابات من بنوك خارجية الى البنوك المصرية سواء من جانب المصريين أو من جانب العرب .. وذلك ثقة منهم فى الجهاز المصرفى المصرى .

تعميق السرية

ويرى محمد عبدالحميد مدير عام بنك الاستثمار العربى ، فرع القاهرة ، أن الضمانات المكفولة لأصحاب الودائع وخصوصا بالعملات الأجنبية هى ضمانات ترتقى الى اعلى المستويات لدرجة أنها تتمتع بتسهيلات لا تتوفر فى كثير من الدول حتى الأوربية .. ولكن يشوب ذلك بعض التناقضات فى تصرفات بعض الأجهزة الرقابية التى يساء فهمها فى التنفيذ مما تشيع بعض الشكوك فى هذه الضمانات .

ويضيف قائلا : وفى هذه المرحلة بالذات ثبت للمصرى ان جهازه المصرفى أضمن بكثير واحق بودائعه وان جهازه المصرفى المصرى أمين على هذه الودائع والخلخلة التى تحدث فى الطلب على الدولار والعرض منه راجع اساسا الى نظام الاستيراد وعدم كفاية الموارد لتلبية احتياجات استيراد السلع .. وان التناقض مازال قائما بين استعمال الدولار فى شراء بعض السلع الوطنية وكذلك ما حدث بالنسبة للعاملين بالخارج من تحصيل الضريبة بعملة الدولار الحر والذى تم تصحيحه مؤخرا بقبول البنكنوت بصرف النظر عن تحديد مصدره . وهذا يقتضى منا خلال هذه الفترة تعميق الثقة فى الجهاز المصرفى والنظام النقدى ايضا وهذا يقتضى ايضا تعميق نظام سرية الحسابات بالبنوك وان يكفل لها القانون الحماية من تدخل أى اجهزة رقابية حتى تزداد الثقة ويسترد المصريون ودائعهم من الخارج .

فرصة طيبة ..

● .. وهكذا تجىء احداث الخليج لتنبهنا الى بعض الدروس المستفادة من غياب الدور المصرفى للبنوك المصرية فى استقطاب مدخرات العاملين المصريين بالخارج أو جذب اموال وفوائض النفط العربية للاستثمار بمصر . هكذا يبدا الدكتور حمدى عبدالعظيم استاذ الاقتصاد الدولى المساعد باكاديمية السادات للعلوم الادارية حديثه ، ويضيف قائلا : ان الاحصائيات تقدر حجم الاستثمارات العربية بالخارج بنحو ٦٧٠ مليار دولار عام ١٩٨٩ فى الوقت الذى تعتبر الدول العربية فيه مدينة للعالم الخارجى بأكثر من ٢٠٠ مليار دولار فى نفس العام . مما يجعل العرب دائنين للغرب دون أن تكون لهم ضمانات كافية من مخاطر تقلبات اسعار الأسهم والسندات بالبورصات الدولية أو مخاطر تغيرات السياسة الدولية .

ولقد ادركت مصر ان الفرصة الآن مواتية لتشجيع العرب والمصريين على التعامل مع البنوك المصرية وقد اتجهت الى استصدار تشريع يمنع كشف اسماء اصحاب الحسابات بالبنوك بما يحافظ على سريتها احتراما لرغبة العملاء وزيادة قدرتهم على التعامل والمنافسة فى اسواق التجارة الداخلية والخارجية . ومن المتوقع ان يؤدى ذلك الى زيادة طمأنينة لأموال العرب والمصريين . ولعل ظروف التوتر الحالية بالمنطقة تجعل هناك شعورا بالخوف والحذر من تكرار ما حدث ومن ثم اتجاه ابناء دول الخليج والمصريين العاملين هناك الى ايداع اموالهم فى مؤسسات آمنة بعيدا عن خطر التجميد من ناحية وبعيدا عن خطر الاستيلاء عليها وضياعها فى حالة تعرضها لغزو عسكرى من ناحية اخرى .

ويقول د . حمدى عبدالعظيم ان الفرصة فعلا مواتية لجذب هذه الأموال . ولكن كيف يتم ذلك ؟..

● أولا بالغاء قيود معلومية مصدر العملات الأجنبية المودعة فى البنوك المصرية والتى تمنع صاحب الحساب من استخدامه قبل مرور عام كامل ثم استخدامه فى حدود مبلغ ضئيل لا يتعدى ٥ آلاف دولار فقط . هذه القيود لم يعد لها ما يبررها بعد نظام السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبى وزيادة تدفقات هذا النقد عبر البنوك .

● وثانيا اتباع نظام التأمين على الودائع بالجهاز المصرفى على النحو المعمول به فى كثير من دول العالم مثل بريطانيا وامريكا واليابان حيث يوفر التأمين ضمانا كافيا لأصحاب الحسابات أو الودائع فى حالة افلاس البنوك او تعرضها لأية مخاطر وذلك بالاضافة الى الاحتياطيات والمخصصات اللازمة لضمان المخاطر وضمان تدخل البنك المركزى لدعم البنوك فى حالة تعرضها لأية مشكلة مالية . وتوجد عادة مؤسسات متخصصة فى التأمين على الودائع . ويمثل عدد البنوك الأمريكية المشتركة فى هذا النظام ٩٨٪ من عدد البنوك هناك ، وتغطى المخاطر فى حدود ٤٠ الف دولار تدفع فورا . وفى تركيا نسبة التغطية ١٠٠٪ من الودائع . وفى المانيا الغربية تبلغ النسبة ٣٠٪ من حقوق الملكية . وفى كندا فى حدود ٢٠ الف دولار . أما فى بريطانيا فان البنك يقوم بتعويض المودعين فى حدود ١٠ آلاف جنيه استرلينى عند حدوث اية مشكلة مالية .

● وثالثا بان تتجه البنوك المصرية الى تعديل استراتيجية استثماراتها بما يمكنها من تحقيق تنوع فى هذه الاستثمارات الأمر الذى يؤدى الى تحقيق عوائد مرتفعه تشجع المواطنين العرب والمصريين على ايداع اموالهم لديها رغبة فى العائد المرتفع الذى كان يغرى المصريين بايداع أموالهم فى الكويت مثلا رغبة فى هذا العائد الكبير . وهو نفس ما حدث بالنسبة لشركات توظيف الأموال ..!

★ ★ ★

وبعد .. صحيح ان البنوك المصرية شهدت خلال الأيام القليلة الماضية اقبالا كبير من المصريين والعرب خاصة مواطنى منطقة الخليج لفتح حسابات جديدة بالبنوك فى مصر .. وتلك ظاهرة طيبة تؤكد الثقة فى الجهاز المصرفى بشكل كبير .. ولكن ما رواه لى مسئول مصرفى من ان الصورة فى لندن اكبر بكثير .. مليارات من الدولارات يتم تحويلها الى بنوك لندن .. وهذا يؤكد من جديد أن الأمر يحتاج الى مزيد من الجهد لاعادة الثقة الى اصحاب الأموال لايداع تلك الأموال فى بنوك مصر البعيدة عن التوتر !



المصدر : السياسى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠/٨/٢٦

٥ البنوك تساهم فى استيعاب العمالة العائدة

تبذل الحكومة جهودا مكثفة لاستيعاب العمالة العائدة من الدول الخليجية وخاصة العراق والكويت والتى تقدر بين ١٫٥ و٢ مليون عامل.
وفى اطار خطة الحكومة لمشكلة العمالة العائدة اتخذ مجلس الوزراء عددا من القرارات من اهمها

استلام العاملين بالجهاز الحكومى والشركات التابعة للقطاع العام لوظائفهم واعادة تعيين العاملين الذين انتهت خدمتهم نتيجة تجاوزهم مدد الاعارة او الاجازة بدون مرتب بسبب تعاقدهم فى تلك الدول والاستفادة بالطاقات البشرية والعمالة الماهرة فى القطاعات الانتاجية والخدمات

واكد د. حسين كاظم رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ان العودة الجماعية للمصريين العاملين بالكويت والعراق وبعض دول الخليج لاتسبب اية مشكلة بالنسبة لاجهزة الدولة المختلفة .. فاغلب هؤلاء اماكنهم محفوظة فى الحكومة والقطاع العام .. فهم فى اجازة بدون مرتب او اعارة وسوف يتسلمون اعمالهم فورا

واشار الى ان سوق العمل المصرية فى احتياج شديد للعمال الفنيين والحرفيين غير المرتبطين باعمال فى الحكومة والقطاع العام

وعلمت (السياسى) بان البنوك تدرس حاليا بناءا على توجيهات حكومية - انشاء مشروعات انتاجية صغيرة ومتوسطة الحجم وبيعها للمواطنين لاستيعاب العمالة المصرية العائدة من الكويت والعراق والتى تقترب من المليونين عامل واعطاء تسهيلات فى منح قروض للمشروعات التى يقوم بها هؤلاء العاملون من مدخراتهم ..

■ مسئولو البنوك بمجلس الشورى :

السوق المصرفية لم تتأثر رغم تراجع السياحة والتحويلات

كتب ـ شريف العبد :

اكد المسئولون فى الجهاز المصرفى ان حصيلة السوق المصرفية لم تتاثر رغم تراجع السياحة والتحويلات للمصريين بالخارج بنسبة ٥٠٪ ، بل انها تزايدت فى بعض الفترات خلال اغسطس الحالى .

واضاف مسئولو البنوك ـ امام اللجنة المالية بمجلس الشورى فى اجتماعها امس برياسة احمد رشاد موسى ـ ان التحويلات التى تدفقت على الجهاز المصرفى منذ بداية الغزو العراقى للكويت ، والتى وردت لحساب العرب المقيمين بمصر فاقت كثيرا النقص الذى طرأ على تحويلات المصريين بالدول العربية ، والهزة التى صاحبتها بسبب عودة العمالة .

كما اكدوا ان الأموال العربية التى ينتظر أن ترد الى مصر بغرض الاستثمار سوف تصل الى لحجام ضخمة ، مما يتعين معه رفع كفاءة ادارة الأموال الى اقصى حد ممكن ، وتنقية المناخ الاستثمارى واباحة المشروعات الملائمة خاصة فى المجال العقارى . واستصلاح الاراضى باعتبارها مشروعات جاذبة للمال العربى ومدرة فى نفس الوقت لفرص العمل الكثيفة .

ومن ناحية اخرى اكد السيد احمد العماوى رئيس اتحاد العمال ـ امام لجنة الانتاج الزراعى بمجلس الشورى ـ ان العمالة المصرية العائدة سوف تبلغ مليونا و٢٥٠ الف عامل منها ٩٥٠ الفا من العراق ، وان العمالة الزراعية تمثل فيها نسبة ٧٠٪ وانه يجرى الآن حصر وتصنيف العمالة العائدة وبحث سبل الاستفادة منها فى المجالات المختلفة .



السماح للعائدين من الكويت والعراق .. بالعودة للعمل بالبنوك الزراعية بالمحافظات

بدأت البنوك الزراعية فى اتخاذ الاجراءات اللازمة للتيسير على العائدين من الكويت والعراق الى وظائفهم التى كانوا يشغلونها قبل السفر ، وأعلن المهندس عادل عزى رئيس مجلس ادارة البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى أنه قد صدرت تعليمات الى بنوك المحافظات بتسليم العاملين المرخص لهم باعارة أو اجازة خاصة أعمالهم فور تقدمهم للبنك وكذلك العمل على اعادة تعيين الذين سبق انهاء خدمتهم بسبب تجاوزهم مدة الاعارة أو الاجازة الخاصة أو الذين تم انهاء خدمتهم بالاستقالة لهذا السبب .

وصرحت المهندسة زينب سالم رئيسة قطاع التخطيط والتنظيم بالبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى بأن البنوك الزراعية بالمحافظات بدأت فى إعداد حصر شامل للعمالة العائدة من الكويت والعراق وذلك تمهيدا لمناقشاتها فى اجتماع للادارة العليا بالبنك الرئيسى لوضع تصور للاستفادة منها فى تطوير الاداء فى بنوك القرى حتى لا تمثل هذه العمالة عبئا على البنوك التى تعمل بها وقالت ان الادارة العليا تضع فى اعتبارها الاستفادة من القوى البشرية العائدة

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الشرق الاوسط
التاريخ : ٣٠ / ٨ / ١٩٩٠

البنوك العربية في الخارج تبحث عن استراتيجية لمواجهة التحديات

٣٢٧ مصرفاً خارج العالم العربي عليها أن تتكتل وتندمج كي تعيش

بقلم الدكتور علي نجم

عقب الاحداث التي شهدتها منطقة الخليج، اثير كثير من التساؤلات عن الاموال والاستثمارات العربية وكذا المصارف العربية في الخارج.

تساءل البعض عن اوضاع هذه الاموال والمصارف والدور الذي تقوم به خاصة وان هناك تحديات كبيرة تواجه تلك المصارف في ظل التطورات الاقتصادية التي شهدها العالم خلال الفترة القليلة الماضية ولعل اهمها التطورات التي حدثت في اوروبا الشرقية وكذا قرب اكتمال السوق الاوروبية المشتركة عام ١٩٩٢ وأيضا التكتلات التي يشهدها العالم في مناطق متفرقة اخرى.

لقد ادى تصحيح اسعار البترول في عام ١٩٧٣ الى وجود فوائض في الأموال العربية. ونظرا لعدم قدرة السوق العربية على استيعاب هذه الفوائض بدأ التوجه نحو الاستثمار في الخارج.. فكانت المصارف العربية احد اوجه هذا الاستثمار بل إحدى وسائله.

«الشرق الاوسط» هنا تلقي الضوء على دراسة اقتصادية هامة اعدها رجل ذو خبرة واسعة في مجال المصارف وهو الدكتور علي نجم رئيس اتحاد المصارف العربية والفرنسية «يوباف - باريس».. وهو الذي كان يتولى منصب محافظ البنك المركزي المصري منذ فترة.

في هذه الدراسة يتناول علي نجم نشأة المصارف العربية في الخارج والتوزيع الجغرافي لها وتواجدها في اهم المراكز المالية وكذا التحديات التي تواجه تلك المصارف وكيف تستطيع مواجهتها.

ان التحولات الجذرية التي تشهدها اسواق المال الدولية في الآونة الاخيرة من تحرير للقيود وشمولية الخدمات المصرفية سوف يؤثر بلا شك على النظام المصرفي العربي. وفي هذا الاطار تشكل المصارف العربية في الخارج نافذة على الخارج وعليه فان التعرف على مصارفنا بالخارج يشكل اهمية كبرى لمستقبل النظام المصرفي العربي.

لا تختلف نشأة المصارف العربية في الخارج عن نشأة المصارف العربية في الوطن الأم. فقبل ظاهرة الفوائض البترولية قامت المصارف العربية (الجيل الاول) على غرار «اليوباف» وكان الهدف الاساسي من قيامها تمويل التبادل التجاري بين الغرب والدول العربية وبدأت تتوسع في نشاطها لتدخل ميادين جديدة كالقروض المجمعة وتمويل الشركات المحلية والتمويل الدولي.

ثم هناك الجيل الثاني الذي نشأ بعد تصحيح اسعار النفط وقد اخذ عدة أشكال منها فروع لمصارف جديدة نشأت في العالم العربي. ومصارف مشتركة عربية وأجنبية، ومصارف عربية في الخارج، وشركات استثمار وخدمات مالية.

وبالاضافة الى مهمة هذه المصارف في دخول اسواق المال العالمية فقد عملت على محاور التبادل التجاري وخاصة تمويل واردات بعض الدول النفطية.

٣٢٠٠ مصرفا عربيا بالخارج



وتشير الاحصائيات الاخيرة الى انه يوجد ٣٢٧ مصرفا عربيا في الخارج منها ٢٠١ مصرف في اوروبا بنسبة ٦١٪، و٦٠ مصرفا في آسيا بنسبة ١٨٪ و٣٤ مصرفا في امريكا بنسبة ١١٪، و٣٢ مصرفا في دول اخرى بنسبة ١٠٪.

ويلاحظ ان اوروبا تستحوذ على النسبة الكبرى من هذه المصارف وهي تنتشر في انجلترا (٥٤ مصرفا) بنسبة ٢٧٪، وفي فرنسا ٣٥ مصرفا بنسبة ١٧.٥٪، وفي لوكسمبرج (٢١ مصرفا) بنسبة ١٥.٥٪، وفي سويسرا ٢٢ مصرفا بنسبة ١١٪، وفي هولندا ٢١ مصرفا بنسبة ١٠.٥٪، وفي المانيا الغربية ٤ مصارف بنسبة ٢٢.١٪ ،وفي بلجيكا ٣ مصارف بنسبة ٩٢.٠٪.

وتستقطب لندن أكبر عدد من المصارف العربية العاملة في الخارج ويمثل عدد تلك المصارف هناك اكثر من ربع المصارف العربية العاملة في اوروبا ويفسر ذلك بأهمية مركز لندن المالي في العالم.

وتستقطب فرنسا ٣٥ مصرفا وهي البلد الثاني من حيث اهمية المصارف العربية العاملة فيها ويفسر ذلك اهمية حجم التبادل التجاري بين فرنسا والعالم العربي والعلاقات التاريخية والبعد الجغرافي بين فرنسا والعالم العربي يضاف الى ذلك انتقال عدد من البنوك اللبنانية الى سوق باريس.

وتشير الاحصائيات الى وجود ١٢٥ مؤسسة مالية عربية في الخارج بلغ مجموع اصولها ٨ مليارات دولار، كما وصل رأسمالها الى ٣ مليارات دولار.. وهذه الارقام لا تشمل المؤسسات المالية العربية الصغيرة.

التواجد المصرفي العربي في نيويورك:

بالرغم من اهمية نيويورك كاكبر سوق مالية في العالم، هذه السوق التي تستقطب بشكل مباشر او غير مباشر حوالي ٦٠٪ من الموجودات العربية بالخارج، هناك مصرف عربي واحد فقط في قائمة المصارف المائة الاولى وهو البنك الامريكي المشترك.. ويبلغ رأسماله ٦٥٠ مليون دولار في عام ١٩٨٧ ومجموع أصوله ٩.٦ مليار دولار وهو في المرتبة الحادية عشرة بين المصارف العربية المائة الاولى. وقد حقق هذا البنك زيادة هامة في رأسماله وموجوداته. والى جانب هذا البنك هناك ٣٣ مؤسسة مالية اخرى تعمل في السوق المالية الامريكية وفي تمويل التجارة بين العالم العربي والولايات المتحدة الامريكية.

التواجد المصرفي العربي في لندن:

تعد لندن العاصمة الاولى للبنوك العربية في الخارج حيث يتواجد بها ٥٤ مؤسسة مالية عربية ويندرج ١١ بنكا منها ضمن لائحة المؤسسات المعترف بها في السوق النقدي. ويرجع الاهتمام العربي بساحة لندن الى اعتبارات اهمها:

● السياسة الاقتصادية والمالية المتحررة في بريطانيا منذ ١٩٧٩.

● اهمية سوق لندن. اذ تشير التقديرات الى ان حوالي ٢٠٠٠ مليار دولار يجري استثمارها في شكل ودائع قصيرة الاجل في هذه السوق منها ١٣٥ مليار دولار تعود الى مستثمرين عرب.

كما تمثل لندن المركز الرئيسي لتجارة الاوراق المالية العالمية.

وتأتي البنوك العربية في لندن في المرتبة الثانية وذلك بعد البنوك الامريكية وقبل البنوك اليابانية. ورغم اهمية عددها هناك ٣ بنوك عربية في لندن تندرج في قائمة البنوك العربية المائة الاولى وهي:

● البنك السعودي الدولي وترتيبه الـ ٢٧ في لائحة المائة.

● البنك الكويتي المتحد وترتيبه الـ ٣١ في لائحة المائة.

● البنك العربي المتحد وترتيبه الـ ٨١ في اللائحة.

وبالرغم من الصعوبات التي شهدتها اسواق المال عام ١٩٨٧ فقد حققت هذه المصارف ارباحا تقدر بحوالي ١٠٠ مليون دولار. ولقد تأثرت بعض البنوك العربية بما اصاب بورصات الاوراق المالية في اكتوبر ١٩٨٧ وهذا ما دفعها الى العودة الى نشاطاتها التقليدية والى زيادة حذرها.

وتتلخص أهم انشطة البنوك العربية بلندن في تمويل التجارة العربية الاوروبية وخاصة صادرات بريطانيا للدول العربية. وتنظم القروض المجمعة. واصدار بعض الاوراق المالية التجارية لصالح بعض المصارف المركزية العربية. وتنظيم وادارة ٥ محافظ للاستثمار.

المصارف العربية في باريس:

يصل عدد البنوك العربية العاملة هناك الى ٣٥ بنكا، وتندرج ٥ بنوك عربية عاملة في باريس في عداد لائحة المائة الاوائل. والبنوك العربية في فرنسا تنقسم الى ٤ مجموعات هي:

● البنوك المشتركة «الكونسورتيوم» ويبلغ عددها ٧ بنوك اهمها «اليوباف» ويمثل اول تجربة لبنوك الكونسورتيوم العربية في العالم. ثم نواب بنك. والبنك العربي الدولي للاستثمار بالاضافة الى البنك السعودي. والبنك السعودي الاوروبي.

● والمجموعة الثانية تتألف من فروع لمصارف دول المشرق العربي مثل فرع بنك مصر وبنك أبوظبي الوطني والبنك العربي المحدود.

● وبحكم الموقع الجغرافي والعلاقات التجارية نشأت في فرنسا مجموعة من المصارف كفروع لبنوك دول المغرب العربي او كمصارف مشتركة بين دول المغرب العربي وأهمها البنك العربي عبر القارات.

● وهناك مجموعة من المصارف اللبنانية صغيرة الحجم.

وبشكل عام فان المصارف العربية في فرنسا يتميز منها ٧ مصارف هامة و٢٨ مصرفا صغيرا معظمها مصارف لبنانية.

ويعتبر بنك «يوباف» اول بنك مشترك انشيء في فرنسا عام ١٩٧٠ وهو البنك الوحيد في العالم الذي تساهم فيه كل بلدان العالم العربي. وهو يعتبر اكبر بنك عربي في فرنسا وأكبر بنك عربي فرنسي في السوق الفرنسية. وتظهر الاحصائيات الحديثة ان ترتيب اليوباف هو الـ (١٢) بين جميع البنوك العاملة في السوق الفرنسية وخامس بنك عربي بين قائمة البنوك العربية المائة الاولى. وتمثل ميزانية اليوباف حوالي ٥٠٪ من ميزانية البنوك العربية المشتركة العاملة في فرنسا.

وفي ما يتعلق بالبنوك العربية في آسيا: فان عددها يصل الى ٦٠ بنكا وتنتشر في عدة مراكز اهمها هونج كونج (١٦ بنكا) وسنغافورة (١٠ بنوك) واليابان (٧ بنوك). ويتواجد عدد قليل من المصارف العربية في الهند



وباكستان وسيريلانكا وكوريا الجنوبية وتايلاند.

وتتألف البنوك العربية العاملة في اسيا بشكل اساسي من مكاتب تمثيل او فروع لبنوك تعمل في داخل العالم العربي او فروع لبنوك عربية تعمل بالخارج.

تحديات تواجه المصارف العربية

ان المهنة «المصرفية» بمفهومها التقليدي تشهد تغييرات جذرية يمكن ان نسميها ثورة في العمل المصرفي. فلم يعد العمل المصرفي حكراً على المؤسسات المصرفية وحدها وانما دخلته المؤسسات الاخرى الصناعية منها والتجارية. فلقد تحولت وظيفة الدائرة المالية في المؤسسة الصناعية من اداة البحث التمويلي باقل تكلفة الى دائرة منتجة للارباح. وذلك عن طريق نشاطها المالي المتكامل والمتعدد. وعلى سبيل المثال لم يعد بنك «كريدي ليونيه» او اليوباف هما اللذان يقومان بالنشاط البنكي وانما اصبحت تقوم به ايضا شركة مثل بيجو ورينو وايرفرانس ان دخول مثل هذه المؤسسات الميدان المصرفي سوف يزيد من حدة المنافسة ويدفع المصارف الى مزيد من التخصص والشمولية.

وفي ما يتعلق بالتحديات القانونية التي تواجه المصارف العربية بالخارج فانها تتلخص في ما جاء بالاتفاقية الموقعة ١٩٨٨ بمدينة (بازال) بين المصارف المركزية للدول الصناعية الكبرى برفع نسبة (الملاءة) تدريجيا لتصبح في حدود ٨٪ خلال السنوات الثلاث القادمة في عام ١٩٩٢ حيث تلزم جميع المصارف العاملة في دول السوق الاوروبية المشتركة باحترام هذه النسبة اي ان تقوم بزيادة رؤوس اموالها الى ٨٪ من مجموع موجوداتها الخطرة.. وذلك لا يشجع على تنمية التعاون بين دول السوق الاوروبية المشتركة وبقية دول العالم وخاصة العالم العربي. وتشكل اجحافا بحق البلدان العربية ومصارفها لا يقوم على اسس موضوعية.

ان العالم يسير نحو التكتل والاتحاد في كل المجالات وان الوحدات الصغيرة من دول ومؤسسات ومصارف تجد صعوبات كبيرة امام منافسة الوحدات الكبيرة ومن اهم مظاهر التكتل هذه توحيد السوق الاوروبية في نهاية ١٩٩٢ وما يتطلبه من ازالة الحواجز امام تنقل رأس المال والعمل وتوحيد القوانين والاجراءات التي تحكم الشؤون المالية والنقدية. وتتمثل مظاهر التكتل ايضا في تأكيد الاتجاه في دول الكتلة الشرقية نحو الاصلاح الاقتصادي واعادة الهيكلة وتدعيم العلاقات المالية والنقدية بين دول مجموعة الكوميكون. وكذلك على مستوى العالم الثالث هناك محاولات عديدة بذلت لدعم التعاون الاقليمي الاقتصادي والمالي فيما بين الدول الآسيوية وفيما بين مجموعة دول امريكا اللاتينية وفيما بين دول غرب افريقيا، اما في العالم العربي فهناك اتحادات التعاون العربية سواء في المشرق او المغرب او في الخليج.

كل هذا يستدعي تدعيم التعاون ما بين المصارف العربية العاملة في الخارج من جهة وما بينها وبين المصارف العربية العاملة في داخل العالم العربي من جهة اخرى وذلك لتأييد الهياكل المالية والنقدية لانجاح التكتلات التي سبق اقامتها.

ان اهم ما يميز المصارف العربية في الخارج هو انها صغيرة ويتجلى ذلك بوجود بعض البنوك العملاقة الى جانب عدد كبير من المصارف الصغيرة وهذا يطرح صعوبات هامة امام تطورها اذ يؤدي صغر حجم البعض منها الى نتائج سلبية اهمها:

- ضعف المصارف الصغيرة في تقديم خدمات متكاملة وشاملة.
- صغر الحجم يحد من طاقات البنوك في دخول الميادين الفنية والمعقدة.
- صغر الحجم يحد من قدرات البنوك على التجديد واستيعاب التقنيات الحديثة.
- صغر حجم البنوك يحد من قدراتها على تحمل الهزات المصرفية او تقلبات الاسواق.
- وأخيرا فان صغر حجم المصارف يجعل قدرتها التنافسية صعبة في اسواق تشتد فيها حدة التنافس.

وبالتالي فان عمليات التكتل والدمج تصبح ضرورة موضوعية.

كما ان توحيد السوق الاوروبية في نهاية ١٩٩٢ سيسمح بتنقل رأس المال وحرية المؤسسات ومنها البنوك بفتح فروع لها داخل دول المجموعة الاوروبية وهذا سيزيد من حدة المنافسة بين المصارف العاملة في السوق الاوروبية ومنها المصارف العربية ويؤثر بشكل خاص على البنوك الصغيرة منها. وهذا ما يجعل عمليات الدمج والتكتل اكثر الحاحا. ان هيكل المصارف العربية في الخارج وطبيعة التحديات الفنية والقانونية تستدعي منا جميعا العمل للاستجابة لهذا التحدي ويكون ذلك عن طريق الوعي اولا باهميته وثانيا عن طريق تصدر بعض المحاور الاستراتيجية لمجابهته.. وهنا لا بد من التركيز على ٣ محاور اساسية:

اولا: تدعيم المصارف العربية: ويتعلق ذلك بشكل خاص بتدعيم تواجد المصارف العربية الكبيرة لكي توفر لها الوسائل الضرورية للاستجابة للتحديات وذلك عن طريق:

- زيادة رأس مالها لكي تستطيع مواجهة التحديات القانونية ولكي تستمر مؤهلة للقيام بدورها الاصلي الا وهو المساهمة في عملية التنمية في العالم العربي.
- تكليفها بالعمليات الاساسية التي مازالت بعض المصارف الداخلية تلجأ فيها الى المصارف الاجنبية.
- زيادة دور المصارف العربية الكبيرة في الخارج بادارة احتياطيات المصارف الداخلية بما فيها المصارف المركزية.

التوجه بتفضيل المصرف العربي بالخارج «كبنك مراسل» لكل مصرف عربي داخلي.

ثانيا: العمل على انجاز عمليات الدمج والتكتل: فان هيكل المصارف العربية بالخارج وخاصة وجود عدد كبير من المصارف الصغيرة تستدعي التفكير جديا في عمليات الدمج والتكتل. ويمكن ان تأخذ هذه العمليات صيغا متعددة ومنها التكتل والدمج بين مصارف الاتحادات الاقليمية العربية.

كما يمكن تصور صيغ دمج او تكتل بنوك تعود الى القطاع الخاص او الى القطاع العام داخل اطار كل وحدة من الوحدات الاقليمية.

قد يعترض البعض ويقول اذا لم تحدث الى الآن عمليات الدمج والتكتل بين المصارف الأم في الداخل فكيف يمكن ان يجري ذلك بين فروعها وامتداداتها الخارجية؟



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠/٨/٣٠

هناك اجابتان عن هذا التساؤل:
● الاولى أن عملية الدمج والتكتل في الخارج تقتضيها ضرورات موضوعية تفرضها التحولات الجذرية في اسواق المال العالمية والتحديات المطروحة فيها.
● والثانية تتلخص في ان عملية التكتل والدمج بين المصارف العربية بالخارج قد تطرح اشكالات اقل تعقيدا عما يمكن ان تكون عليه في الداخل.
كما يمكن لهذه التكتلات الخارجية في حالة انجازها ان توصي وتساهم بانجاز تكتلات داخلية. وفي تاريخ المصارف العربية في الخارج نماذج تظهر انه تم انجاز مستويات من التكتل بين المصارف العربية من خلال المصارف المشتركة اكثر تقدما وفعالية من تجارب التكتل والتنسيق الداخلية.

التعاون بين المصارف العربية

ثالثا: أن تدعيم التعاون بين المصارف العربية الخارجية والداخلية.. وتتمثل ميادين التعاون في مجموعة من المجالات هي:
● الحث على ضرورة تدعيم العلاقات بين الصناديق العربية وبين المصارف العربية في الخارج بحيث تتم عمليات الصناديق العربية عن طريق المصارف العربية.
● التأكيد على ضرورة قيام المصارف العربية في الخارج بجميع علاقات المصارف الداخلية مع الخارج. بما في ذلك التدخل في الأسواق النقدية والمالية والتوظيفات على المدى المتوسط والقصير وإدارة المحافظ وأذونات الخزانة.
● ضرورة حصر صفة «البنك المراسل» لبنك عربي داخلي بمصرف عربي في الخارج.
أن هذه الاقتراحات تأتي من الاعتقاد الراسخ بأنه آن الأوان لتكتمل ثقة المصارف العربية في الداخل بالقدرات الفنية للمصارف العربية في الخارج.

رئيس البورصة الأسبق:

تأثير طفيف على حركة التعامل ببورصة القاهرة

بالرغم من مضى اكثر من شهر على اندلاع ازمة الخليج ، الا ان تاثيرها على البورصات العالمية مازال قويا .. فاسعار الاسهم والسندات العالمية توالى انخفاضها بدرجات عالية جدا ..

ماهى الاسباب ؟ وماتاثير ذلك على حركة الاسهم فى بورصة القاهرة ؟ وماهو موقف الاموال العربية امام هذا الانخفاض المستمر ؟

يقول د . محمد حامد رئيس البورصة الاسبق : ان انخفاض اسعار الاسهم فى بورصة نيويورك من خلال هبوط مؤشر (داو جونز) وانخفاض مؤشر (نيكس) والذى يعبر عن اسعار الاسهم والسندات فى بورصة طوكيو هذا الانخفاض المؤثر والمستمر سيؤدى الى تعرض الاموال العربية والمستثمرة فى الخارج الى خسائر كبيرة .

فحجم الاموال العربية المستثمرة فى الخارج تقدر بنحو ٨٢٪ فى حين تبلغ الاموال العربية المستثمرة داخل المنطقة العربية نحو ١٨٪ فقط وتستحوز نيويورك وحدها على حوالى ١٠٠ مليار دولار من اجمالى الاستثمارات العربية الموجودة بالخارج ، والتى تقدر بحوالى ٦٧٠ مليار دولار منها ٢٠٠ مليار دولار استثمارات كويتية

ويؤكد رئيس البورصة الاسبق : ان البورصات العربية لن تتاثر الا اذا كان بها شركات مقيدة فى بورصات عالمية .. ولكن بصفة عامة فان حالة الكساد ستسود البورصات العربية من حيث تداول عمليات البيع و الشراء .. نتيجة لغموض الاحداث المستقبلية والخوف منها مما يؤدى الى الاحجام عن الشراء او الاسراع فى البيع وفى كلتا الحالتين سيؤدى الى انخفاض الاسعار .

.. وبورصة القاهرة

ويشير الى ان بورصة القاهرة لن تتاثر مباشرة بانخفاض الاسهم فى البورصات العالمية حيث يتم التعامل فى بورصة القاهرة على اسهم شركات مصرية فقط وسندات الحكومة المصرية ، وبالتالى لن تتاثر بالعوامل التى تتاثر بها الاسواق العالمية

ويؤكد محمد حامد .. ان حجم التعامل السنوى فى بورصة القاهرة الى ٢٥٠ مليون جنيه وان الشركات المقيدة اغلبها مغلقة .. اى ان عدد المساهمين بها محدود يتراوح مابين ٢ الى ١٠ افراد وهذه الشركات ليست من السهل اتخاذ قرار بيع اسهمها فى حالة انخفاض الاسعار العالمية او المحلية مما يؤدى الى سيادة نوع من الاستقرار النسبى فى سوق الاوراق المالية .

واوضح خبير الاوراق المالية ان التاثير على بورصة القاهره سيكون غير مباشر من خلال انعكاس اثار الكساد العالمى على النشاط الاقتصادى فى مصر

ويتوقع رئيس البورصة الاسبق : ان المصريين العائدين من الكويت والعراق سيقوموا باستغلال مدخراتهم فى مشروعات استثمارية داخل مصر .. اما عن طريق الاقبال على شراء الاسهم فى الشركات المقيدة حاليا فى البورصة او الاستثمار فى مشروعات جديدة



المصدر : السياسى
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٠

الأزمة .. وحقائقها :

البنوك المصرية تقبل التحويلات بالدينار الكويتي والكويتيون بالقاهرة حولوا الشهر الماضى ٥ ملايين جنيه

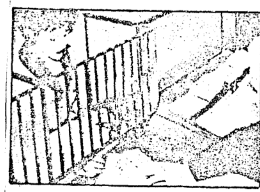
بلغ اجمالى العملات التى قام رعايا دولة الكويت المقيمين فى مصر بالاضافة لتحويلات المصريين القادمين من الكويت حوالى ٥ مليون جنيه فى خلال الشهر الماضى . وبالاسعار المعلنة من السوق المصرفية ..

وصرح مصدر مسئول بالبنك المركزى : بان البنوك مستمرة فى قبول تحويل الدينارات الكويتية بحد اقصى ٥٠٠ دينار للفرد الواحد من الكويتيين او المضريين القادمين من الكويت فقط وبالاسعار المعلنة من السوق المصرفية والتى يتم تقديرها بصفة يومية ..

واوضح المصدر ان تقدير قيمة الدينارات الكويتية يعتمد على حجم الطلب لتحويلها الى جنيهات مصرية ففى الاسبوعين الاولين من الشهر الماضى تزايد الطلب على تحويل الدينار الكويتى بشكل كبير مما ترتب عليه هبوط قيمة الدينار فى هذه الفترة بصورة كبيرة .. الا انه فى الاسبوع الاخير من الشهر بدا الطلب على تحويل الدينار الكويتى يقل نسبيا كما بدات بعض دول الخليج فى قبول الدينار الكويتى باسعار ماقبل سبتمبر وهى أسعار مرتفعة .

وقد انعكس ذلك على أسعار الدينار فى مصر، بالاستقرار النسبى وان سعره مازال منخفضا للغاية بالمقارنة بأسعار ماقبل سبتمبر بسبب عدم قبوله كعملة قابلة للتحويل عالميا وبالتالى فهناك مخاطرة تتحملها البنوك المصرية بقبولها تحويل الدينار ..

واكد المصدر ان البنوك فى مصر قبلت تحويل الدينار بدافع انسانى وقومى لتيسير اقامة رعايا الكويت فى مصر . وتمويل نفقاتهم .. وان احتمالات خسارة البنوك للمبالغ التى تقبل تحويلها هو احتمال ضعيف لان البنوك فى دول الخليج بدات هى الاخرى فى قبول الدينار الكويتى وبأسعاره المرتفعة قبل سبتمبر الماضى مما يدل على امكانية الحفاظ على سعر الدينار كعملة قابلة للتحويل عالميا*



كما انه فى حالة تغيير عملة الكويت بعد عودة الشرعية لها فان مصر ستقوم بعمل مقاصة لهذه المبالغ حتى لا تشكل خسارة على البنوك المصرية.

واكد ان اسعار السوق المصرفية هى الاسعار الوحيدة التى تلتزم بها البنوك العاملة فى مصر وان بنك التمويل السعودى كان قد أعلن عن قبوله لتحويل الدينار بأسعار ما قبل سبتمبر الا ان ذلك كان بمبادرة شخصية من رجل الاعمال صالح كامل الذى رصد مبلغا من المال لهذا الغرض وانتهى هذا المبلغ وعاد البنك لقبول الدينار بأسعار السوق المصرفية



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٠

امتحان عسير.. يواجه البنوك المصرية

دعوة لعودة ٦٠ مليار دولار من بنوك أوروبا.. بعد ضياع المليارات بالكويت؟

تحليل يكتبه :
محمود عبدالعظيم

يواجه النظام الاقتصادى المصرى فى المرحلة القادمة اختبارا من نوع جديد، يصل الى درجة التحدى فى جذب فائض الاستثمار العربى والمصرى. يدفع الاختبار النظام الاقتصادى للخروج من دائرة الجمود الادارى والاجراءات والروتين وانعدام الثقة الى صياغة مفاهيم واساليب جديدة للتعامل مع الواقع الجديد.

واصبح مطلوبا من قادة الجهاز المصرفى الذين يعكفون حاليا على دراسة تطوير اداء الجهاز المصرفى، الوصول الى الاسباب الحقيقية التى ادت الى هروب اموال المصريين خارج البلاد. ويناقش هذا التحليل «المطالب المشروعة الملحة» لرجال الاعمال والاستثمار لتهيئة مناخ صحى وسليم لعودة الاموال ومساهمتها فى دفع عجلة التنمية فى الوطن، وحجم تلك الاموال

كشفت ازمة الخليج ضمن ما كشفت عنه حقيقة مصرفية فى غاية الخطورة، طالما تجاهلتها الدولة، وهى تسرب اموال المصريين مستثمرين وعاملين بدول النفط الى خارج وحدات الجهاز المصرفى. وافادت الارقام ان ما يتعدى ١٠ مليارات دولار ودائع ثابتة فى بنوك الكويت وحدها يملكها مصريون تبخرت فى الهواء عشية احداث الغزو، وان ما يماثل هذا المبلغ تسلل الى بنوك ومؤسسات مالية غربية سواء فى شكل ايداعات وحسابات جارية او فى شكل اسهم فى شركات وضعت ارصدتها فى تلك البنوك.

كما كشفت عن وجود شبكات نشطة تعمل لحساب مؤسسات غربية تخصصت فى تجميع تلك المدخرات، ومنحها عائدا مرتفعا، بالاضافة الى المليارات الضائعة فى شركات توظيف الاموال. ورغم صيحات التحذير التى خرجت من اتجاهات سياسية متباينة، فقد عجزت الحكومة والجهاز المصرفى عن وقف استنزاف البنوك الغربية لهذه الاموال، ومنع عملية الهروب نحو الغرب. ويؤكد خبراء اقتصاديون ان فشل الجهاز المصرفى فى هذه النقطة، يعود بالدرجة الاولى الى اجراءات التاميم والمصادرة التى شهدها الجهاز بعد عمليات تمصير البنوك من اليهود واليونانيين والايطاليين فى مرحلة الستينات، حيث شاع مناخ من انعدام الثقة فى وحدات هذا الجهاز. وتعامل حذر من اصحاب رؤوس الاموال معه تخوفا من وضع يد الدولة على تلك الاموال فى اية لحظة. كما يشير هؤلاء الخبراء الى ان البنوك المصرية شهدت عصرا ذهبيا فى الفترة ما بين ١٩٣٥ و١٩٥٥ وشهد سوق المال فى مصر رواجا غير مسبوق، ولعبت بورصتا القاهرة والاسكندرية دورا تاريخيا فى دفع دورة راس المال وتحويل القاهرة الى مركز تجارى ضخم، تتدفق اليه الاموال من كافة دول العالم.

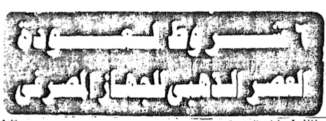
وتشير دراسة اقتصادية اعدتها الباحثة الدكتورة سونيا جورج الاستاذة بكلية تجارة عين شمس الى ان حجم عائد العمالة المصرية المهاجرة الى دول الخليج وصل الى ١٠٠ مليار دولار فى الفترة من ١٩٧٦ الى ١٩٨٩ وتسرب منها ٦٠ مليارا الى الخارج، وتم تحويل ١٠ مليارات الى البنوك الوطنية، وتبدد اكثر من ٢٠ مليارا فى اجهزة معمرة وسيارات وملابس، و٤ مليارات دولار مدخرات عائلية عبارة عن شراء عقارات وبعض المشروعات ذات راس المال المحدود.

ويتوقع المراقبون عودة تلك الاموال مع العودة الجماعية للعمالة المصرية بالخارج بشروط تحسن وتطور اداء الجهاز المصرفى.

وتؤكد المعلومات الاولية ان عودة الاموال لن يقتصر على الاموال المصرية بل يمتد الى الاموال العربية، حيث بدأ بالفعل عدد كبير من كبار رجال الاعمال العرب فى تقديم طلبات لتحويل اموالهم الى البنوك المصرية، ونشطوا فى تاسيس قواعد تجارية لهم بالقاهرة، تمهيدا لنقل نشاطهم الاستثمارى اليها.

ويشير تقرير للبنك الدولى الى انه فى حالة انفاق حجم الاحتياطى العربى على مشروعات تنمية تمتد بطول الوطن العربى وعرضه، يمكن ان ترتفع مستوى دخل الفرد فى كافة دول الفقر العربية الى ٢٢٠٠ دولار سنويا. يذكر ان متوسط دخل الفرد فى مصر لا يتعدى ٧٠٠ دولار حاليا، وفى الصومال ٢٠٠ دولار وفقا لارقام التقرير. وعلى مدى الشهور القليلة





الماضية حاولت الحكومة مساندة عدد من التوجهات لجذب تلك المدخرات، ولكن معظم هذه المحاولات تم اجهاضها لاسباب غير معلنة. واول هذه التوجهات مشروع سندات التنمية الوطنية بالدولار الامريكي، والذى علقت عليه وزارتا التخطيط والمالية آمالا كبيرة، ولكن الواقع يقول انه بعض مضى ٧ اصدارات اسفر الاكتتاب عن ٤٠ مليون دولار فقط!.

والمحاولة الثانية هى تفكير بعض بنوك القطاع العام فى قبول ربط الودائع بالدينار الكويتى والريال السعودى، ولكن احداث الخليج عصفت بالتجربة نهائيا. كذلك دراسة البنك المركزى لتحريك اسعار الفائدة على الودائع فى البنوك، ومحاولة انشاء اوعية ادخارية جديدة تتمشى مع ظروف المجتمع.

مطالب عادلة

ويجمع الخبراء والمراقبون على عدد من الشروط لوضع الجهاز المصرفى على مستوى معطيات الواقع الجديد. وهذه الشروط تضمنها بالفعل مشروع تطوير اداء البنوك الذى اسفر عن اجتماع الرئيس حسنى مبارك بالدكتور صلاح حامد محافظ البنك المركزى وعدد من قيادات البنوك فى الاسبوع الماضى. كما ان هذه الشروط تتسم معظمها بالواقعية وامكانية التحقيق وتتمثل هذه الشروط فى النقاط التالية:

● تحقيق فعالية اكبر فى سرعة تحويل العملة، والتاكيد على حرية اصحاب الحسابات والودائع فى اخراج وتحويل اموالهم فى اى وقت وان تتم التحويلات فى موعدها.

● الاسراع باصدار قانون سرية الحسابات المصرفية.

● الغاء قيود معلومية مصدر العملات الاجنبية المودعة فى البنوك، والتى تمنع صاحب الحساب من استخدامه قبل مرور عام كامل ثم استخدامه فى حدود مبلغ ضئيل لا يتعدى ٥ آلاف دولار فقط. وهذه القيود لم يعد لها مبرر بعد نظام السوق المصرفية الحرة.

● اتباع نظام التامين على الودائع بالجهاز المصرفى على نحو المعمول به فى كثير من دول العالم، حيث يوفر التامين ضمانا كافيا لاصحاب الحسابات والودائع فى حالة افلاس البنوك او تعرضها لاية مخاطر، بالاضافة الى الاحتياطات اللازمة لضمان المخاطر، وضمان تدخل البنك المركزى لدعم البنوك فى حالة تعرضها لاية مشكلة مالية.

● تنوع الاستثمار لتحقيق عائد مرتفع.

● حسم قضية رفع اسعار الفائدة.

تسهيلات مصرفية لصرف الشيكات المحولة من الكويت قبل الأحداث

كتب هشام مبارك
ووليد عبدالعزيز :

استعدت البنوك المصرية لصرف الشيكات المحولة من الكويت للمصريين والكويتيين قبل الغزو العراقي لها . تم امس تقديم مذكرة من البنوك لمجمع الائتمان للبنك الكويتي بلندن لسرعة تحويل قيمة هذه الشيكات . اكد المسئولون في البنوك ان عدداً من التيسيرات الجديدة تجرى دراستها لتسهيل عملية صرف هذه الشيكات بمجرد وصول الغطاءات البنكية لها .

قال يحيى الجندى مدير المعاملات الدولية ببنك مصر أنه من المنتظر أن يصدر هذا القرار سريعا لكى يتم صرف هذه الشيكات .. واضاف أنه لا يمكن في الوقت الحالى صرف أى شيكات تم تحويلها قبل الغزو أو بعده الا بعد وصول المقابل النقدى لصرفها .

وقال خليل اللقانى مدير عام بنك القاهرة رشدى .. أنه بعد ان تتسلم البنوك غطاءات الشيكات يمكن صرفها فورا حتى لو كانت مسحوبة على ارصدة في بنوك لندن او اى مكان اخر .. واضاف ان نفس الشيء ينطبق على « الفيزاكارت » والتى لا يمكن صرفها حاليا لتجميد الأرصدة الكويتية في البنوك المصدرة لهذه « الفيزاكارت » ، ويمكن صرفها فورا بعد الافراج عن هذه الأرصدة .

وقال صادق الأبوتيجى مدير عام الودائع ببنك مصر أن قرار مجمع الائتمان بالبنك الكويتي في لندن بالافراج عن قيمة الشيكات المحولة للمصريين والكويتين والتى تم اصدارها قبل الغزو يعتبر قرارا انسانيا لتعاطف العالم مع الكويت . وقال أن البنك يدرس مجموعة من التسهيلات المصرفية تمهيدا لاصدارها عقب وصول الاموال لتسهيل عمليات الصرف .



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٠/٩/١٢

ما تأثير أزمة الخليج على البنوك المصرية ؟

● مصر مرشحة لاجتذاب الاستثمارات وتدفق رءوس الأموال العربية والأجنبية

ضرورة تطوير البنوك ومراجعة التشريعات وإزالة المعوقات

● سلطان أبو على : مطلوب مرونة فى السياسات الاقتصادية تناسب المتغيرات الجديدة

● تحقيق : علاء الدين مصطفى

● كان لأزمة الخليج آثار ونتائج متباينة على الاقتصاد المصرى . ولكن فى ذات الوقت أكدت أن مصر أكثر دول المنطقة أمانا واستقرارا .. وهذا يرشحها لتكون أحد الخيارات المتقدمة الهامة أمام رؤوس الاموال والاستثمارات العربية والأجنبية فى المرحلة المقبلة .

والتساؤلات المطروحة الآن فى ظل هذه التوقعات : كيف يمكن الاستعداد بتطوير نظم الاستثمار لتواكب هذه المتغيرات الجديدة ؟ وكيف يمكن ايجاد علاج للمعوقات ـ وكلها معروفة ـ التى كانت تحول دون تدفق الأموال والاستثمارات الى مصر ؟ وما الدور الذى يمكن أن تقوم به البنوك العاملة فى مصر لاجتذاب رؤوس الأموال اليها ؟ وما هو المطلوب لتنساب هذه الأموال فى مشروعات استثمارية ؟ وتساؤلات أخرى قام بالاجابة عليها العديد من المسئولين عن قطاعات البنوك فى مصر .



تشير توقعات خبراء الاقتصاد والبنوك الى ان ازمة الخليج كان لها اثار خطيرة على الاموال العربية سواء المودعة بالبنوك هناك او تلك التى تم ايداعها بالبنوك الاجنبية وتم تجميدها .. وهذا يجعل المواطن الخليجى ، واصحاب رؤوس الاموال والمستثمرين يعيدون حساباتهم ، سواء فى ايداع او استثمار اموالهم .. ولعل ازمة الخليج اكدت ان مصر اكثر دول المنطقة امانا واستقرارا ، وهذا يجعل منها احد الخيارات المرشحة امام الاخوة العرب للاستفادة من هذا المناخ ..

ولكن .. هذا يحتاج الى اعادة النظر فى النظم والقوانين التى تحكم الاستثمار فى مصر ، او تلك التى تنظم العمل المصرفى وإعادة النظر فى شكل التعاون بين مصر والدول العربية فى ظل المتغيرات الجديدة .. وهناك العديد من القضايا التى سبق وتم طرحها للنقاش ، ولم يتخذ فيها قرار حتى الآن مع اهمية ايجاد حلول لها .. مثل المعوقات التى تقف فى وجه المستثمرين ، من قبيل تعدد جهات اصدار الموافقات ، وتشابك صلاحياتها ، او تعدد الأجهزة الرقابية ، او تاخير اصدار الموافقات .. مما يتسبب فى التاخير ، وضياع وقت المستثمر الذى يعد احد عناصر راس المال .. او تلك التى تتعلق بالجهاز المصرفى ، وتعدد اجهزة الرقابة عليها ، مما يعوقها عن اتخاذ القرار ..

ولذا كانت المرحلة الماضية استدعت مناقشة مثل هذه القضايا وايجاد حلول لها ، فإن المتغيرات الجديدة التى افرزتها ازمة الخليج بسلبياتها وايجابياتها ، تستدعى مراجعة شاملة وسرعة فى اتخاذ القرار بجدية وحسم .

والآن ماذا يقول خبراء الاقتصاد ورجال البنوك حول هذه القضايا ؟

التعاون المصرى السعودى

● المهندس طه زكى وزير الصناعة والثروة المعدنية السابق يرى ان ازمة الخليج كشفت مرتكزات السياسة المصرية .. واكدت انها سياسة تقوم على المبادىء .. وهذا يكسب مصر والقيادة السياسية المصداقية .. وهو امر بالغ الاهمية .. هذا بالاضافة الى ان الازمة كشفت عن مدى الاستقرار والامان الذى تنعم به مصر ، وظهرت بحجمها الحقيقى كقوة كبرى فى منطقة الشرق الاوسط ، تعمل على اقرار السلام والاستقرار فى المنطقة ..

كل هذه النتائج الايجابية التى كشفت عنها ازمة الخليج يرشحها لتكون منطقة جذب للاستثمارات بكافة جنسياتها المصرية والعربية والاجنبية .. ونحن حين نتحدث عن الاستثمار ، لا نتحدث عن رءوس الاموال فقط ، ولكن نتحدث ايضا عن التكنولوجيا .. لانه بدونها ، فإن منتجات الاستثمار لن تواكب المنتجات الحالية ..

واضاف المهندس طه زكى :

وإذا اردنا ان نتحدث عن فرص الاستثمارات المصرية والعربية والاجنبية ، فإننى ارى ان التعاون فى مجالات الاستثمار لابد وان ياخذ شكلا جديدا .. وهذا نتيجة للمتغيرات الجديدة التى افرزتها ازمة الخليج .. ومن هنا فإننى ارى ان الاستثمار لابد وان يكون فى إطار التكامل بين الموارد المتاحة .. ومن ابرز المتغيرات التى كشفت عنها ازمة الخليج ان شكل التعاون الجديد لابد وان يكون بين مصر والمملكة العربية السعودية فى المقام الاول .. وهذا فى إطار ما يتوافر لدى كل دولة من موارد طبيعية وبشرية بالاضافة الى القدرة العسكرية التى تحمى هذه الموارد .. وان يتم لها التخطيط بشكل علمى سليم .. فمصر والمملكة السعودية بينهما حدود مشتركة على البحر الاحمر .. وإذا تم تبادل الخبرات بين الدولتين يمكن ان يسهم فى دعم القدرات الاقتصادية والعسكرية لكلا البلدين .. ولا ننسى ان لكل من مصر والسعودية مزايا سواء فى الموارد الطبيعية او البشرية يمكن ان تسهم فى تحقيق التنمية الشاملة ، اقتصاديا واجتماعيا وغيرها ..

واضاف طه زكى :

ومن الممكن ان تنضم دول اخرى الى هذا النوع الجديد من التعاون مثل بقية الدول الخليجية وسوريا والمغرب والباب مفتوح امام ليبيا واليمن والسودان ، ولكن باسلوب يختلف جذريا عن تلك المجموعات الاقتصادية التى ظهرت خلال الثمانينيات ..

ولكن هذا يقتضى فى المقام الاول رؤية جديدة بالنسبة للسياسات الاقتصادية المصرية ، تقوم على مراجعة شاملة لكافة التشريعات والقوانين ، لتنقيتها ، وازالة المعوقات ، لتعطى مرونة اكبر وقدرة على الحركة بالنسبة للمشروعات ..

على سبيل المثال ، لابد ان يعاد النظر فى قانون الاستثمار الجديد خاصة فى المادة التى دار حولها جدل واسع وهى نسبة العشرة بالمائة ارباح للعاملين .. وكذلك المادة الخاصة بتسعير المنتجات من جانب الحكومة إذا كانت ضرورية .. هذه المواد لابد من تعديلها ، حتى لا تكون عامل طرد من العمل تحت مظلة هذا القانون ..

كذلك الامر بالنسبة للبنوك ، فإن اى تنمية او مشروعات لا تتم إلا من خلال جهاز مصرفى كفء .. وهذا يتطلب تطوير المصارف المصرية لتكون على مستوى خدمات البنوك فى اوروبا وامريكا .. وهذه البنوك تقدم خدمات متنوعة فهناك

ما يسمى بجهاز الاستثمار لديه كافة المعلومات عن اسعار البورصات والذهب والعملات ومختلف السلع وغيرها .. كما انها تنجز الأعمال المصرفية في وقت محدود جدا .. كما يمكنها عرض وترويج مشروعات لها دراسات جدوى ..

بدون تطوير العمل في البنوك وتحقيق مبدأ سرية الحسابات المصرفية سواء للمصرى او العربى او الأجنبى .. فإن المميزات التى كشفت عنها ازمة الخليج ، لن تستفيد منها مصر بالقدر الواجب .. ولذلك لابد من السرعة فى الحركة فى هذا الاتجاه الصحيح ..

توقع تدفق الاستثمارات

● محمد فريد رئيس البنك العربى الافريقى الدولى : يرى ان احداث الخليج من الممكن ان تعطى فرصة اكبر للاستثمارات فى مصر ، لان الخليجيين لديهم استثمارات فى الخارج بدول اوروبا وامريكا .. ومن الممكن ان تكون الاحداث الاخيرة فى الخليج احد الاسباب فى اعطاء دفعة جديدة اكبر للاستثمار ، وتكون مصر ضمن الاوعية التى تتلقى هذه الاستثمارات فى اطار قدوم الكثير من الاخوة العرب للاقامة فى مصر ، والاستقرار فيها نسبيا ، وبالتالى استثمار اموالهم فيها ، بعكس الحال سابقا فإنه كان يحضر الى مصر كسائح او مجرد ضيف .

وفى هذا الاطار يجب ان تستعد الدول بكافة اجهزتها لهذه الاحتمالات ، وتلقى هذه الاستثمارات ، ولكن هذا يحتاج الى مراجعة للقوانين والتشريعات ، وإيجاد حلول واقعية وحاسمة لمشاكل الروتين والبيروقراطية التى طالما نادينا بإزالتها .. والمشاكل الاستثمارية معلن عنها ، وتم طرحها على المسئولين ، لانه لو لم نطور الاسلوب ويكون هناك تبسيط فى الاجراءات ، فالنتيجة ان المستثمر يصاب بالملل ، ويبحث عن الاستثمار فى مكان آخر .

● وحول امكانية تاثر نشاط البنوك العاملة فى مصر باحداث الخليج قال محمد فريد :

= ان نشاط البنوك يرتبط بوجود نشاط اقتصادى منتعش .. وكلما كان هناك استقرار سياسى واقتصادى انعكس هذا على النشاط المصرفى ، ومن الممكن ان يكون الجهاز المصرفى فى مصر ، احد ادوات استقطاب وجذب الاموال العربية فى ظل الازمة .. ويقوم الاخوة العرب بتحويل اموالهم الى مصر ويتيح هذا نشاطا اكبر للبنوك فى مصر .. وهناك احتمالات قائمة ان يتم تحويل هذه الاموال الى سويسرا او انجلترا ..

والنشاط المصرفى فى مصر ، فى حاجة الى الدعم وهذا من خلال تقليص تدخل الاجهزة الرقابية العديدة مثل الجهاز المركزى للمحاسبات ، والنيابة العامة والضرائب وغيرها من الاجهزة .. ومن الممكن ان يساهم قانون سرية الحسابات المصرفية ، فى اعطاء المواطنين فى مصر مزيدا من الثقة فى ايداع اموالهم بالبنوك .. وهو نظام معمول به فى الدول الاجنبية ، او مايسمى بدول العالم الحر .. وحين قامت الدولة فى الستينات باعطاء اجهزة رقابية عديدة حق الاطلاع على حسابات الافراد بدعوى تامين سلامة الاقتصاد ، كانت النتيجة ان الاموال هربت الى الخارج .. او تم وضعها " تحت البلاطة " ، على حسب التعبير الشائع فى هذا الوقت .. واليوم ونحن نناقش قانون سرية الحسابات المصرفية ، فلن يتم الكشف على الحساب الا من خلال حكم قضائى وهذا يعيد الثقة فى البنوك .. ومن الممكن ان يسهم فى استقطاب أموال المصريين العاملين فى الخارج ..

وعادة الانسان يحب ان تكون امواله بجواره ورهن طلبه .. وفى حالة توافر الثقة فى الجهاز المصرفى اتوقع عودة الكثير من الاموال المهاجرة الى مصر مرة اخرى .. هذا فضلا عن الاموال العربية ..

مصر منطقة جذب

● سمير القصرى رئيس بنك التجارة والتنمية (التجاريون) يرى ان احداث الخليج كان لها آثار سلبية فى المدى القريب والمتمثل فى انخفاض عوائد مصر من النقد الاجنبى الذى كان يتدفق من تحويلات المصريين العاملين فى الخارج ودخل قناة السويس .. لكن لو تجاوزنا الاجل القريب الى الاجل المتوسط ، فالاحتمال قائم ان تكون هناك نتائج ايجابية وهذا لاعتبارات عديدة ياتى فى مقدمتها ، ان رجال الاعمال العرب ايا كانت جنسياتهم ، اصبح لديهم ثقة اكبر فى مصر ، باعتبارها دولة مستقرة وهذا لانه مع العالم الغربى وامريكا تتعرض الارصدة للتجميد .. كما ان تقلبات سعر الصرف الرهيبة فى حالة الاحتفاظ بالثروة فى شكل سيولة نقدية او ودائع مصرفية ، تعرضها لخسائر فادحة ..

هذا الى جانب ان رجل الاعمال دائما يبحث عن عمل ، ويحتاج الى مكان يزاول فيه نشاطه .. ومن هنا تعتبر مصر احد الاختيارات الجيدة .. لاسباب



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ١٩٩٠/٩/١٢

عديدة بالاضافة الى الاسباب السياسية والاقتصادية نجد هناك اللغة والدين ونمط المعيشة .. وكلها عوامل استقرار كشفت عنها وزادت قيمتها .. ومن هنا فانني ارى ان عوامل الطرد الشديدة التى تعانى منها منطقة الخليج حاليا من الممكن ان تستوعب مصر جانبا كبيرا منها بجذب الاموال اليها ..

واضاف سمير القصرى :

ولكن هذا يقتضى ضرورة اعادة ترتيب اوراقنا الى راى قاطع وواضح .. اننا حين نناقش هذه القضية ، ينصرف الذهن فى المقام الاول الى المزايا الممنوحة للمستثمر او المنتج الذى يعمل فى مصر ، سواء مزايا ضريبية اى نوع لها قيمة مالية .. لكن مايغيب عن الاذهان وهو مهم جدا ، هى المعوقات الادارية .

وهناك عقبات تقف فى وجه اى مستثمر يريد استثمار امواله فى مصر .. وهذا يقتضى ضرورة مراجعة كافة القوانين واللوائح والتعليمات الصادرة بهدف تبسيط الاجراءات .. وعدم مطالبة اى منتج او مصدر باية خطوة او موافقة من الممكن إلغاؤها .. واختصارها الى اقل عدد ممكن .. لان المستثمر يجد نفسه امام اجهزة متعددة متشابكة .. وازدواج فى الصلاحيات .. وهذا بالطبع يستنزف وقت وجهد المستثمر ، ويجعله يفكر فى صرف نظره عن فكرة المشروع وتنفيذه فى مصر ويبحث عن اى مكان آخر ..

ليس المطلوب سوى تنقية القوانين واللوائح .. وهذا لايتطلب امكانيات مادية .. ولكن يتطلب فقط مراجعة شاملة لخطوات العمل واختصارها الى ادنى درجة ممكنة .. وبدون تنقية المناخ العام لمثل هذا الفكر ، لن نستفيد شيئا .. حتى لو كانت هناك اموال هائمة تسعى الى مصر .. وسوف يكون نصيبنا منها محدودا ..

ضرورة تطوير البنوك

● هل ترى ان النشاط المصرفى فى مصر سيتأثر بازمة الخليج ؟ وكيف يمكن جذب الاموال العربية والاجنبية اليها ؟

قال سمير القصرى :

بالنسبة للبنوك بحكم دورها كوسيط مالى ، تمثل الوجه الآخر للعملة ، بمعنى لو اننا نجحنا فى جذب مدخرات الاخوة العرب او الاجانب الى مصر ، ستكون هناك فترة ازدهار للبنوك ، ولابد للبنوك ان تطور من نفسها ، وتلعب دورا اكثر فعالية بحيث تخرج من حالة الركود الاقتصادى .. ولكن البنوك وحدها لاتستطيع ، فلابد من تضافر جميع الجهود لازالة المعوقات .. والبنوك تساهم فى ذلك بتطوير مفاهيم عملها ، باعطاء الاقتصاد القومى دفعات من الرواج ، الا ان هذا يرتبط بالمناخ الذى تعمل فيه البنوك نفسها .. فهناك قضية طال الجدل حولها ولم يتم حسمها حتى الآن ، مثل تعدد اجهزة الرقابة على البنوك ، وهذا لا يشجعها على اتخاذ القرار .. وهذه مشكلة لابد من علاجها .

كما ان صدور قانون سرية الحسابات المصرفية يسهم فى رواج البنوك ، وبالطبع اذا صدر قانون حاكم ينظم سرية المعاملات مع البنوك .. وسرية الارصدة او اخضاع اى اطلاع عليها الى سلطة القضاء ، فهذا سيكون له تاثيرا ايجابى ..

خريطة للمشروعات الصغيرة

● فتح الله رفعت رئيس البنك الوطنى للتنمية يرى انه لابد ان نستعد الآن باعداد خريطة واضحة للمشروعات الصغيرة التى يمكن ان تستوعب مدخرات المصريين العائدين .. سواء من معه مائة الف جنيه او اكثر او اقل .. ولعل وجود خريطة واضحة يشجع المصريين فى الخارج لعمل استثمارات ناجحة .. فى المجال الزراعى او الحرفى ويساهم فى جذب تلك الاموال وامتصاص صدمة عودة المصريين .. وهذا يتم من خلال مسح شامل ودراسات متكاملة .. تعطى حوافز لاستيعاب هذه المدخرات ..

● وحول النتائج المتوقعة بالنسبة للجهاز المصرفى اكد فتح الله رفعت ، انه من المتوقع زيادة تدفق الاموال على البنوك المصرية .. ولكن هذا يحتاج الى مراجعة بشان النظم التى تحكم عمل البنوك وخاصة تعدد الاجهزة الرقابية التى تعوق العمل المصرفى .. لما فيه من فنية وتخصص دقيق فى اتخاذ القرار ..

ويجب ان يتوازى مع ذلك اعادة النظر فى النظم واللوائح التى تحكم الاستثمار خاصة فى المجال الزراعى ، باعطاء تيسيرات للمواطنين الذين يرغبون فى استصلاح وتملك الاراضى القابلة للزراعة .. وعمل البنية الاساسية واعادة النظر فى نظام تمليك تلك الاراضى لتنشيط وتحفيز المصريين العائدين لاستثمار مدخراتهم فى مشروعات انتاجية ..

ويقول فتح الله رفعت :

ان التدفق المتوقع للاموال على البنوك لابد ان



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٠/٩/١٥

مرونة فى السياسات الاقتصادية

● الدكتور سلطان ابوعلى وزير الاقتصاد الاسبق يرى انه اذا كنا بصدد الحديث عن الاستثمار او اوضاع الاقتصاد المصرى ، فإن هذا يجب ان يتم تناوله فى اطار ما يدور فى المنطقة الآن من احداث ، لأنه لا يمكن الحديث عن اوضاع الاقتصاد المصرى بمعزل عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية الموجودة الآن فى المنطقة ..

وهناك العديد من المجاهيل التى تجعل عملية التنبؤ غاية فى الصعوبة ، ويكتنفها هامش خطا كبير .. ومن التساؤلات الواجب حسمها قبل اى تقدير لآثار الغزو العراقى للكويت .. هل ستنتهى هذه الأزمة عن طريق المبادرات السلمية ، أم سيضطر الى اللجوء الى الحرب والعمليات العسكرية ؟ وهل سوف تستمر هذه الأزمة لفترة اسابيع ام سوف تطول الى عدد من السنين ؟ وهل سينتهى الحل الى عودة الأوضاع الى ماكانت عليه ام ان هناك اوضاعا اخرى وترتيبات جديدة فى المنطقة ؟

وبالرغم من هذه المجاهيل غير المعلومة فهناك ثوابت تأكدت خلال هذه الأزمة واهمها اهمية مصر كقوة استقرار فى المنطقة مع دعم قدراتها على القيام بذلك .. وهذا الاستقرار لابد من الاستفادة منه لأنه يتيح لمصر ان تكون احد الاختيارات الجديدة امام رءوس الأموال والاستثمارات فى المنطقة ..

ولعل هناك آثارا اقتصادية مترتبة على عودة العمالة المصرية ، والتى تحتاج الى فرص عمل حيث تشير التقديرات ان فرص العمالة المراد تدبيرها حوالى ٤ ملايين فرصة عمل .. وهذا يحتاج الى استثمارات تقدر بنحو ٨٠ الف مليون جنيه على فترة خمس سنوات مثلا وهذا عبء كبير على الاقتصاد المصرى .. هذا فى وقت انخفضت فيه عائدات السياحة ودخل قناة السويس والتحويلات للعاملين بالخارج .. هذا فضلا عن الآثار على ميزان المدفوعات وكلها عوامل ضغط على الاقتصاد المصرى لابد من اخذها فى الاعتبار ..

وهذا يقتضى ان تكون هناك مرونة اكبر فى السياسات الاقتصادية لاستيعاب وامتصاص هذه الآثار .. من خلال ازالة المعوقات التى تقف فى طريق الاستثمار .. حيث ان مصر ـ كما سبق واشرت ـ احدى الدول المرشحة لتكون منطقة استثمار بالنسبة للأموال ..

واضاف الدكتور سلطان ابو على :

وعلى الرغم من هذه التوقعات السلبية على المدى المتوسط ، الا انه على المدى الطويل ، نعتقد ان مصر قادرة على مواجهة هذه الظروف وهذا يستلزم يواكبه مرونة فى مجال الاستثمار ، حتى يمكن الاستفادة من هذه الأموال لتنساب الى الاستثمارات والمشروعات ..

● سعيد الطويل رئيس جمعية رجال الاعمال يرى ان البنوك لها دور رئيسى فى التنمية ، ولذلك لابد ان تطور البنوك من نفسها استعدادا للمرحلة الجديدة التى ستقابلها ، وان تكون على مستوى من الكفاءة والقدرة مثل البنوك العالمية .. وهذا يتطلب سرعة اصدار قانون سرية الحسابات للتشجيع على جذب الودائع واطمئنان المودعين .. حيث انه من المنتظر ان تستقبل البنوك ودائع من المنطقة العربية وكذلك من المصريين فى الخارج الذين كانوا يفضلون ايداعها فى البنوك الاجنبية ..

كما ان هذا يتطلب ان تعمل البنوك على استغلال الجانب الاكبر من هذه الودائع فى استثمارات داخل البلاد ، بدلا من ايداعها فى البنوك الأجنبية التى تستثمرها خارج مصر .. كما ان التطوير المطلوب يستلزم ان تقوم البنوك باستحداث اوعية ادخارية جاذبة وتعمل على تسويق تلك الأوعية الادخارية بين مختلف طبقات الشعب .. وقد حان الوقت لاتخاذ خطوات عملية لرفع الرقابة الارهابية عن البنوك وطمأنة العاملين فيها ، وان يكون البنك المركزى فقط هو الجهة الوحيدة التى لها حق مساءلة البنوك ، وليس لأى جهة حق التدخل فى اعمال البنوك الا عن طريق البنك المركزى وموافقته مسبقا ..

ويستطرد فى حديثه قائلا :

ان هذا يرتبط ارتباطا وثيقا باعادة النظر فى اوضاع سوق الأوراق المالية وتنشيطها ، حيث انها للاسف حتى الآن نشاطها محدود ، وليس لها اى تاثير على النشاط الاقتصادى فى مصر .

واضاف سعيد الطويل :

وحول اوضاع الاقتصاد المصرى والاستثمارات فى المرحلة المقبلة من المتوقع حدوث حالة من الكساد ، وهذا نتيجة لتزايد الاحتمالات بزيادة التضخم بسبب ارتفاع الأسعار العالمية للخامات المستوردة ، واسعار الطاقة ، وليس هناك مايقابلها من ارتفاع فى الدخول كذلك-نتيجة لتوقف النشاط التصديرى الى العراق والكويت والسعودية ودول الخليج التى كانت تمثل جانبا كبيرا من صادراتنا .. كذلك المبالغ المجمدة حاليا نتيجة للصفقات المتكافئة مع كل من العراق والأردن ، هذا بخلاف زيادة الأسعار نتيجة لاختلال اسعار العملات الأجنبية ، وتاثيرها المباشر على اسعار الواردات .. وكذلك ارتفاع النولون واسعار التامين .. وهذا يستلزم ان تراعى البنوك هذه الظروف الاقتصادية .

المزيد من الانضباط فى المجتمع من حيث العمل ، والمزيد من الديمقراطية التى تؤدى الى خلق مناخ مواتٍ للاستثمار .. والبدء فورا فى استثمارات كبيرة متنوعة ممولة من معونات خارجية فى مجالات متعددة مثل البنية الأساسية والمشروعات الصغيرة .. وفى انشطة الصناعة والسياحة والزراعة واستصلاح الأراضى وذلك درءا للآثار المدمرة للبطالة .



البنوك المصرية لم تتلق غطاء الشيكات الكويتية حتى الآن

كتب جميل جورج :

بدأ البنك المركزي دراسة عدة اجراءات هامة من البنوك بهدف خلق سوق المال في مصر .. من بين هذه الاجراءات خلق أوعية ادخارية جديدة لجذب مدخرات المصريين العاملين في الخارج ، والعرب الذين يرغبون الاحتفاظ باموالهم في مصر خاصة بعد احداث الخليج الاخيرة .

ومن بين الاجراءات ايضا تنشيط اصدار السندات والاسهم ، كذلك اصدار القانون الخاص بسرية الحسابات ورفع سعر الفائدة على المدخرات والقروض بالمعدلات التى سيتم الاتفاق عليها خلال المفاوضات الجارية الآن مع صندوق النقد الدولى .. وعلاج مشاكل البيروقراطية .

وعلم المحرر الاقتصادى « للاخبار » : ان البنوك المصرية لم تتلق حتى الآن قيمة الغطاء المقابل للشيكات التى صدرت للمواطنين قبل الغزو العراقى للكويت ، وقد تبين ان معظم هذه الشيكات صدرت من صيارف ليس لديهم ارصدة .. وقد قامت البنوك المصرية بصرف نحو ٢ مليون دولار مراعاة لظروف حملة الشيكات وتعاطفا معهم .

وفي الوقت نفسه طلبت البنوك الكويتية الاقتراض ، على ان يتم الصرف لحملة الشيكات بالجنية المصرى ، بما يتعارض مع القانون الذى يلزم الجهة المصدرة للشيك بصرفه بنفس العملة التى صدر بها .. ومن المعروف ان الاقتصاد المصرى يواجه الآن ندرة في النقد الاجنبى خاصة بعد احداث الخليج .. ومن المقترح التفاوض مع البنوك على خط ائتمان بالجنيه .

وصرح مصدر اقتصادى مسئول ان حجم الودائع لدى البنوك المصرية بلغ حتى العام الحالى نحو ٥٧ مليار دولار .. وان حصيلة السوق المصرية ١١ مليار دولار تم توجيهها لاستيراد احتياجات القطاعين العام والخاص من مستلزمات الانتاج والخامات والسلع الاساسية .



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٣/٩/١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كيف يستعد الجهاز المصرفى لجذب الاموال العربية ؟

بينما كان الكل نائما .. هادئا.. وخلال ساعات معدودة انهار كل شيء .. القوات العراقية العربية المسلمةهاجمتدولة الكويت جارتها العربية المسلمة واحتلت اراضيها ..

قتلت من قتلت ، واعتدت على من اعتدت من النساء والاطفال .. ونهبت البنوك ، اكبر البنوك التي تتمتع باحسن سمعة مصرفية فى المنطقة لانها تعتمد على الاقتصاد القوى وميزان المدفوعات الذي فى صالحها دائما ببلايين الدولارات .

وفجاة تفرق الشمل وجد الجميع انفسهم فى الشارع .. بل وعبر الحدود تاركين وراءهم كل مدخراتهم التى جمعوها خلال سنوات الغربة والشقاء ، وتصوروا انها فى مامن لن تمتد اليه يد ..

لكن « الغدر » والغزو العراقي حطم كل اموالهم واحلامهم والتهم حصاد السنين .

وامام هذه التجربة القاسية وقف المواطن المصري يسال ماذا اعمل لضمان وحماية مدخراتى ..؟ وماذا افعل بعد ان تدهور الدينار الكويتي الذى كانت قيمته تقترب من تسعة جنيهات وربع فهبط الى اقل من جنيه وبالتحديد ٩٧,٥ قرشا !! ؟ بل ان الدينار خرج من السوق المصرفية واصبح به محدودا للغاية .

ويجيب رجال البنوك فى هذا التحقيق على السؤال كيف يستعد الجهاز المصرفى لجذب الأموال العربية والمصرية الموجودة فى الخارج لاستثمارها داخل الوطن ؟

رجال البنوك يطالبون بـ :

سرعة اصدار قانون الحسابات السرية

رفع سعر الفائدة .. تملك العقارات

قوات الغزو العراقى بالكويت دمرت كشوف الحسابات بالبنوك

تحقيق :

جميل جورج علي المغربي

يقول محمد ابراهيم فريد نائب رئيس مجلس ادارة البنك العربي الافريقي الدولي والعضو المنتدب ان احداث العراق والكويت .. ومن قبل ليبيا خير درس للعاملين المصريين في الدول العربية ودعوة صريحة لهم لاستمرار تحويل مدخراتهم الى القنوات الشرعية وهي البنوك المصرية حيث الامان الكامل .. ويكفي دليلا على ذلك ان التجربة اثبتت ان البنك المركزي المصري لم يتخل في رحلة الثمانينات عن خمسة بنوك واجهت بعض المشاكل فقام بدعمها ، ولم تتعرض اموال اى مودع للخسارة او الفقدان .

ضمانات كاملة

ولمزيد من تحقيق المناخ الجيد لجذب كل اموال المصريين في الخارج يتعين الاسراع في اصدار توجيهات الرئيس حسني مبارك بسرية الحسابات ، ولما كان الوقت قد انقضى على مجلس الشعب فمن حق رئيس الجمهورية اصدار هذا القانون خاصة وان الحسابات بالبنوك المصرية خلال فترة الخمسينات كانت لها القدسية الكاملة بحيث لم يكن لاى جهاز رقابي الحق في الاطلاع عليها ولا باحكام قضائية .

فقد ٢ مليار دولار

ويستطرد محمد فريد نائب رئيس البنك العربي الافريقي قائلا : ان الغزو العراقي للكويت بلاشك افقد ميزان المدفوعات المصري مالايقل عن ٢ مليار دولار تتمثل في التحويلات النقدية والعينية للمصريين .. ورغم ان الحكومة الكويتية التزمت بتعويض المصريين الا ان الغزو العراقي وتدمير المستندات بالبنوك سيجعل من الصعب على المصريين اثبات حقيقة ارصدتهم .. كما ان الاموال في العراق اصبح مستقبلها مجهولا .

ليس بالقوانين فقط

ويضيف محمد ابراهيم فريد قائلا : ان الجنيه المصري رضينا ام ابينا هو عملة قابلة للتحويل ومن اجل ذلك يجب ان نحافظ عليها ونشجعها على البقاء داخل البلاد والاستثمار في مشروعات تحقق المزيد من فرص العمل ويتحقق ذلك ليس بالقوانين ولكن بازالة البيروقراطية وفتح جميع المجالات امام المستثمرين باستثناء القائمة السلبية التي يتحدثون عنها منذ فترة طويلة .

اعلى عائد

ويقول محمود عبدالعزيز نائب رئيس مجلس ادارة البنك الاهلي : اذا اردنا تقييم الموقف بعد الغزو العراقي للكويت ويجب التفرقة بين تحويلات المصريين العاملين في دول الخليج من خلال السوق المصرفية لمواجهة الانفاق الجاري وهي بلاشك ستتأثر .

والنوع الثاني يتناول تحويل متجمد مدخرات المصريين العاملين في دول الخليج الى الوطن بحثا عن الاطمئنان والاستقرار وهي بلاشك ستكون في الاجل القصير كبيرة الى حد ما ، وتشجيعا لهذا الاتجاه يجب ترسيخ ما التزمت به الحكومة والجهاز المصرفي حيث يتم صرف اعلى عائد على المدخرات .. وحيث القوانين التي تحمي هذه المدخرات من اى مساس بها ، فلا حراسة او تأميم او مصادرة ، ويكفي دليلا على ذلك انه على مدى ٢٠ سنة مضت لم يمس مدخر او صاحب رأس مال .

رفع سعر الفائدة

ويستطرد محمود عبدالعزيز قائلا : ان المنافسة بين البنوك الخليجية والمصرية كانت ظالمة حيث كان الابهار بالمباني واجهزة الكمبيوتر .. لان سعر الفائدة على العملات الحرة يرتبط بالعالم الخارجي ويبقى الاسراع بتحريك سعر الفائدة على العملات المحلية بمعدل يتناسب مع معدلات التضخم المتسارعة ومكافحة الميول الاستهلاكية ، ومساندة اصلاح سعر الصرف.

اما عن القول في ان رفع سعر الفائدة على المدخرات بما في ذلك الدائنة والمدينة سيضر بالاستثمارات فقول مردود عليه لان المكون عليه من القروض يجب أن يكون قليلا جدا وفي هذه الحالة لن تكون الزيادة في نسبة المكون الاجنبي اكثر من ١/ ١٠ .. وندعو المساهمين الى الاقلال من

الاقتراض والاعتماد على اموالهم الخاصة قدر المستطاع .

سويسرا العرب

واستكمالا لمسيرة الاصلاح الاقتصادى يتعين استمرار تحسين مناخ الاستثمار من خلال الاسراع بتنفيذ طلب الرئيس حسنى مبارك بتعديل التشريعات الخاصة بالحسابات السرية حتى تكون العلاقة كاملة بين البنك والعميل فقط حتى تصبح مصر سويسرا العرب .

ويبقى من حق المدخر المصرى والاجنبى المقيم فى الخارج ان تكون الصلة بينه وبين البنك والرد على استفساراته فى اسرع وقت .. ويبدأ الاهتمام بالعميل من اصغر الى اكبر موظف فى البنك .

ويقول محمد زكى العرابى رئيس البنك الوطنى للتنمية انه يلاحظ اقبال اعداد كبيرة من العرب خلال شهر اغسطس الماضى على التعامل مع البنوك المصرية فان لهم نفس المزايا التى تمنح للمصريين فى التعامل مع البنوك المصرية .. وللعربى كافة حقوق المصرى واكثر من ذلك **فقد تقرر قبول الودائع والحسابات الجارية والمبالغ التى يتقدم بها المودع العربى دون ان تطلب منهم اثبات مصدر العملة او كيفية الحصول عليها او ادخالها للبلاد تقديرا منا للظروف التى تعرضوا ويتعرضون لها .**

تعديل المادة ٣٧

وعن سؤال حول موقف البنوك للدخول فى مجالات الاستثمار والاستفادة من السيولة والودائع والايداعات المتوقعة ولفتح مجالات العمل وفرص العمالة يجيب ثروت حسن على الامين العام للبنوك الوطنية للتنمية قائلا بأن المسئولين فى البنوك استقر رأيهم على المطالبة باعطاء فرص اكبر للبنوك والجهاز المصرفى للتوسع فى اقامة المشروعات والشركات واصبح من المطلوب تعديل المادة رقم ٣٧ من قانون البنوك والائتمان حيث ان هذه المادة تقصر مساهمة البنوك بما لايزيد على نسبة ٢٥٪ من رأسمال اية شركة والمقترح ان يصل الى ٥١٪ من رأسمال المشروعات والشركات الجديدة حتى يكون للبنك حرية التعامل داخل مجلس الادارة وله ايضا دور اكبر فى الادارة ليضمن حسن استثمار امواله ..

العقارات تجذب

ويتحدث حسن فليق المستشار والعضو المنتدب فى بنك الاستثمار العربى عن نقطة هامة وهى وسيلة جذب اموال المستثمر العربى لمصر فيقول :

حقيقة لقد زادت ودائع العرب فى البنوك المصرية خلال الفترة الاخيرة وتراوحت نسب الزيادة بين ٥٪ و١٠٪ . ولزيادة هذه الودائع اكثر واكثر فعلينا ان نعمل على حل بعض المشاكل الجزئية للعرب خاصة فى مجال تملك العقارات .. فإننى ارى ان حصول المستثمر على عقار سواء كانت عمارة او فيللا هى وسيلة جذب للايداعات فى مصر . فالقانون الحالى يسمح للعربى بتملك العقار بعد موافقة مجلس الوزراء .. ولكن الامر بات حاليا يحتاج الى تيسير اكثر مع مراعاة ان يكون التملك لاستعماله الشخصى وليس للمضاربة .

احكام الشريعة الاسلامية

ويتناول محمود يوسف رئيس مجلس ادارة المصرف الاسلامى الدولى جانبا هاما من المتغيرات التى طرأت مؤخرا وهو رغبة عدد من المستثمرين والعائدين والعرب فى التعامل طبقا لاحكام الشريعة الاسلامية . ويقول أن الجهاز المصرفى يعمل على تلبية هذه الرغبة وكثير من البنوك العاملة فى مصر يتعامل فى هذا الاطار .. كما أن بنوك القطاع العام والبنك الوطنى للتنمية اقامت فروعا متخصصة لتلبية رغبة هذه الفئة من المستثمرين ، وتحقيقا لهذه الرغبة ومع التيسيرات الجديدة فقد تم إصدار قرار بقبول الحسابات الاستثمارية بالنقد الأجنبى وصرف عائد طبقا لأحكام الشريعة الاسلامية وتم استحداث حسابات جارية لمدة سنة او اكثر مع السماح لصاحب الحساب فى سحب ما يريده من اموال فى أى وقت مع الاحتفاظ بحقه فى صرف العائد اذا مكث الحساب لمدة ثلاثة اشهر ، كما تقرر تطبيق نظام صناديق التوفير لاغراض خاصة مثل الحصول على شقة أو الحج أو العمرة .

ووافق البنك المركزى على العمل بالصكوك الاسلامية لتمويل مشروعات استثمارية معينة زراعية او صناعية وبدون حد أقصى للمدخرات بهذا النوع من الصكوك .

ويقول محمود يوسف بأنه لمواجهة الظروف الجديدة فقد تقرر السماح بتأجير الخزائن فى المصرف بإيجار لا يتجاوز ٤٠ جنيها فى العام .. واعفاء المستفيد من شرط فتح حساب جار للحصول على خزانة .

ويختتم محمود يوسف كلامه قائلا : اننى اطالب كل مصرى وعربى ان يتعامل بجرأة وثقة مع البنوك المصرية بعد ان ثبت انها حقا فى بلد امن . وليس هذا هو القول من منطلق العاطفة فقط فمصر حقيقة هى حصن الأمان .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠/٩/١٣

بعد ضياع تحويشة العمر

الثقة تعود للبنوك المصرية

الخليجيون والمصريون يحولون ودائعهم الى مصر

ضاعت تحويشة العمر !

عبارة واحدة تسمعها تتردد على لسان كل عائد من الكويت او العراق ، بعد أن اختفت في لحظة كل المدخرات التى اودعوها في بنوك الكويت ، وقد كانوا يتوهمون أن أموالهم في أمان طالما هي بعيدة عن أرض الوطن !!

لم يعد الندم مجديا .. بعد ان انهارت الاحلام في اللحظة التى اجتاحت فيها الدبابات العراقية أرض الكويت ، واندفع جنود صدام الاشاوس يخوضون معركة الكرامة ضد شعب الكويت الاعزل المسالم !!

انهارت كل المسلمات التى ترسخت فى عقول المصريين العاملين في الخارج ، الذين لم تفلح معهم كل النداءات التى تطالبهم بأن يستثمروا أموالهم في مصر .. وتهاوى الدينار الكويتى الذى كان الناس يظنون انه عملة غير قابلة للاهتزاز .

ولم يقتصر ردود الافعال على المصريين العاملين في الكويت او العراق . وانما تعدتها الى المصريين العاملين في دول الخليج .

والمفاجأة التى لم يكن يتوقعها رجال البنوك فى مصر .. ان المواطنين في دول الخليج بدأوا في تحويل اموالهم الى البنوك المصرية !

كان درس الاجتياح قاسيا ، لا على المواطن الكويتى وحده وانما على كل مواطن في دول الخليج ، وأول من استوعب الدرس المواطن المصرى الذى يعمل في دول الخليج .

د . السايح :

ضمانات كافية للمودعين في القوانين الجديدة

تحقيق :
رياض سيف النصر

●● هناك عامل آخر يرى الدكتور حامد السايح وزير الاقتصاد الاسبق ورئيس بنك هونج كونج انه دفع دول الخليج الى توجيه مدخراتها الى مصر ، وهو القرارات التى اتخذتها الدول الاوربية بتجميد أموال العراق والكويت لديها .

صحيح أن هذه القرارات اتخذت للحفاظ على الاموال الكويتية ، ولكن تأثيرها على المواطنين فى الخليج كان سلبيا ، فقد اهتزت ثقة الخليجيين بالقوانين الاوربية .. وهذا العامل يفسر التوجيهات التى صدرت من جميع امراء وحكام دول الخليج بتحويل الودائع الى مصر .

وقد اهتم الرئيس مبارك بهذه الظاهرة ، واجتمع برجال الاقتصاد والبنوك وطالبهم بتذليل العقبات والقضاء على الروتين فى البنوك .

القانون يمنع

●● ويقول الدكتور حامد السايح :
لقد أبدى الرئيس اهتمام بالغا بتسهيل التعامل فى البنوك من اجل العمل على جذب المدخرات التى بدأت تتدفق بالفعل على البنوك المصرية من مختلف دول الخليج .

كما أثار الرئيس قضية سرية الحسابات حتى يطمئن كل مودع على أن أمواله لا يطلع عليها احد غيره ، وان تعاملاته التجارية تتم فى سرية كاملة ، حتى بالنسبة للموظفين العاملين فى البنوك .



د . عاطف صدقى

☐ سألت .. وهل يسمح النظام الحالى للعاملين فى البنوك بالاطلاع على حسابات العملاء ؟!

● يرد الدكتور السايح قائلا :
لا .. طبعا .. القانون الحالى يمنع العاملين فى البنوك من الاطلاع على تعاملات العملاء او افشاء اسرارهم ، لكن هناك عديدا من الجهات الرقابية لديها ما يسمى سلطة الضبطية القضائية ، وهذه الجهات من حقها فى أى وقت الاطلاع على حسابات المتعاملين دون صدور اذن قضائى !

ومن بين هذه الجهات مباحث الاموال العامة ، والرقابة الادارية ،



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٣/٩/١٩٩٠

والضرائب ، والمدعى الاشتراكى ، وغيره .

هنـــاك فـــرق

□ قلت .. ألا يوجد تخوف من ألا تصبح هذه الاموال تحت سلطة القضاء اذا وافقنا على مبدأ الحسابات السرية ؟

● قال : هناك خلط بين الدعوة الى الالتزام بحفظ سرية حسابات العملاء ، وبين التعامل وفق نظام الحسابات السرية .

□ قلت .. ما هو الفرق ؟

● أجاب .. الفرق كبير .. حفظ سرية حسابات العملاء يعنى الخضوع لرقابة القضاء والالتزام بالقوانين السائدة ، وهى فى نفس الوقت تؤكد حق المتعاملين فى ألا يطلع على تعاملاتهم سوى الجهات القضائية ، أما غير هذه الجهات فليس لها أى حق فى معرفة تعاملات العملاء واسرارهم .

□ وماذا فى الحسابات السرية ؟

● قال .. هذه الحسابات لا تخضع لاى رقابة ، وليس من حق البنك معرفة المتعاملين وانما يتم التعامل من خلال ارقام معينة .. او بصمة الصورة ، وهذا النظام معترف به فى بعض بنوك العالم وخاصة سويسرا ، أما فى مصر فنحن نتحفظ على ادخال هذا النظام لانه ليس له أى ضرورة ، بل قد يكون له اضرار كثيرة ، ولن يساعد على تدفق الاموال من الخارج .

المهم أن يطمئن الناس

□ سألت .. ما هى الجهود التى بذلت لاجتذاب اموال العاملين فى الخارج ؟!

● قال : هناك جهود كبيرة .. لكن المهم ان يدرك العملاء أن من حقهم سحب أموالهم فى أى وقت ، وتحويلها إلى أى مكان فى العالم ، وان يدرك الجميع ان الدستور يمنع مصادرة الاموال او تجميدها ، ولكن فى اوروبا لا يحدث هذا ، فقد تم تجميد الاموال المصرية فى الخارج عام ١٩٥٦ وتم تجميد الاموال الكويتية والعراقية هذا العام ، وهذا مالا يمكن حدوثه فى مصر مطلقا .

□ هل لدينا أوعية ادخارية كافية ؟

● قال الدكتور حامد السايح .

نعم لدينا العديد من الاوعية الادخارية ولكن المهم أن يطمئن الناس على سلامة أموالهم وسرية تعاملاتهم .

وعلمت « الجمهورية » أن الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء قد كلف عددا من رجال القانون وكبار رجال البنوك باعداد مشروع قانون جديد يتضمن بنودا محددة حول ضمان سرية الحسابات ويعيد الثقة الى المصريين العاملين فى الخارج فى بنوكهم الوطنية .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩٩٠/٩/١٤

البنوك .. وجهازنا المصرفى .. كيف نستفيد .. بالأزمة .. ؟!

بقلم : محفوظ الأنصارى

كلما حاولنا المساس او الاقتراب من جهازنا ، المصرفى ، بالنقد او العتاب .. هاجت الدنيا ، وتدخل ، الوزراء والمدراء والحكما ، ينصحون بضرورة المحافظة على سمعة مصارفنا ، ومسيرة بنوكنا ..

وحجتهم ، «ان سمعة الدول من سمعة بنوكها ..» وان اى هزة تصيب الجهاز المصرفى ، تصيب وتضر بالاقتصاد المصرى كله ..

وصدقناهم .. وقلنا نعم .. لكن لنا شرط بسيط ..

هو ان يقابل حرصنا على بنوكنا ومصارفنا .. حرص من جانبها على نفسها ..

والمطلوب هنا .. معاملة حسنة للعملاء .. نظام دقيق محكم .. ثقة متبادلة تتعمق وتقوى كل يوم .. إحساس بالامان ، وان المال فى أيد نزيهة ..

للاسف .. «حواديت ..» كثيرة تصلنا عن سوء الاداء ، وسوء المعاملة ..

وعن التعقيدات ، التى لها سبب .. والتى لاتخضع لاى منطق على الاطلاق ..

واذا أثرنا هذه الامور المتعلقة بالتعقيدات ، قالوا انها قيود فرضها علينا البنك المركزى ، وقرارات وضع سقف للائتمان ..

وان المسألة ـ كما يقول بعض المسئولين فى البنوك ـ هى عدم ثقة فينا وفى تقديراتنا .. علما بان البنوك والعملية المصرفية ، مؤسسة اولا واخيرا على الثقة .. «على الائتمان ..» ..

واذا رد البعض وقال .. «كيف تشكون من عدم الثقة ، وقد تصرف بعض المديرين فى قروض وتسهيلات ائتمانية كثيرة ، دون ان تستوفى الشروط ، ودون وجود ضمانات الحد الادنى .. وخسرت البنوك الملايين ..!!

عند ذكر هذه الامثلة .. يأتى الرد جاهزا .. «ماذا تمثل نسبة هذه الاموال الضائعة فى حجم التعامل ..؟!» .

« ان هناك نسبة خسارة قانونية ، سواء بالنصب او باشهار

البقيـة ص ٣



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠/٩/١٤

الافلاس ، او غير ذلك .. وكل مافقدته البنوك لايتجاوز نصف هذه النسبة المسموح بها ..» ..

والقضية في هذا الاطار تحولت الى :

- شكاوى بلا حدود من سوء المعاملة ومن اللوائح ومن التعقيدات ... ومن الغباء كذلك ..

- «وعجل مقدس ..!!» ، أمامنا ، لايمكن مسه .. لان «سمعته من سمعة مصر ..» .. والتعرض له ، برقة ، او بشدة ، تعرض لمصر ..!!» ..

● ● ● ● ● ●

● والسؤال .. لماذا اثارة هذا الموضوع الان ..؟!

● والاجابة .. سببان :-

- الاول .. عام ، وهو يتعلق بقدرة هذا «الجهاز المقدس ..» على مواجهة هذا الفيض الزاحف من الابناء ، بمدخراتهم وحساباتهم وتحويلاتهم .. ومواجهة الاخوة العرب خاصة الكويتيون ، الذين اتخذوا من مصر «مقرا مؤقتا لهم ..» .. ومواجهة الاحتمالات الكبيرة ان تصبح القاهرة مقرا ، وعملا واستثمارا لعدد من الاشقاء في الخليج كله ، بعد «غارة الكويت ..» وذلك في اطار التقدير لمصر وشعبها .. وفي اطار تنويع مصادر الاستثمار واماكنه ..

وماسمعته ، من شكاوى ، وماتحققت منه بالمعلومات ، تؤكد ان حيرة بنوكنا وجهازنا المصرفي كما هي .. وان اسلوب المعاملة ، ومستوى الخدمة وحجمها ، ظل في حدوده الطبيعية العادية ، وكأن شيئا لم يحدث ..

ولم يصدر قانون واحد او لائحة تيسر وتسهل وتؤمن ..

اللهم الا هذا التصريح العجيب ، الذى قال .. «قرار بسرية الحسابات في البنوك ..» ..!!

هل هذا كلام ..؟!

هذه هي القاعدة ، وهذا هو القانون .. واذا كان الواقع غير هذا ، فعلينا ان «نستر عورتنا ..» لان مخالفة النظام العام والقانون العام المحلي والدولي عورة ..

كان علينا ان نتمسك بمأثور الكلام «اذا بليتم فاستتروا ..»

واذا كان لابد من طمأنة الاخوة العرب والمصريين بشأن هذه النقطة .. فكان هناك اكثر من صيغه .. ليس منها اطلاقا الاعتراف الضمني او المباشر بان اسرار الحسابات مكشوفة ..

- السبب الثاني .. خاص ، او شبه خاص .. ابنائي في جامعة ، تاخذ «المصاريف ..» مرتين في العام .. ولها فرع لاحد بنوكنا الكبرى داخل حرمها .. وبالصدفة هذا الفرع ، جزء من فرع كبير لنفس البنك ، حسابي الخاص فيه ..

وكل مرة يذهب الابناء لدفع قسط المصروفات ، يضيعون يوما كاملا في الشمس والحر والبرد والضيق ..

● يذهبون بالشيك للادارة ..
● الادارة تطلب توقيعا من فرع البنك بالجامعة ان الرصيد يسمح .. الابناء يذهبون الى البنك ، ويصطفون فى طابور طويل لساعات ..
● موظف فرع الجامعة ، يطلب تصديقا «وختما ..» من الفرع الاكبر فى وسط المدينة ..

● هناك فى الفرع الاكبر حيث المدراء والرؤساء ، والسلطة ، تظهر مطالب اكثر «شياكة ..» بعد رحلة عذاب على المكاتب والشبابيك .. وبعد تدخل من جانبى بعد ان كادت روح الابناء تزهق ـ مع المدير ..
الطلب «الشيك ..» وشيك هناك بمعنى وجيه .. هو خطاب موقع منى بالبنك فيه اعتماد الشيك المصرى ..
أرد هذا شيك باسم بالبنك .. وانا عميل بالبنك .. والرصيد يسمح ، وانت الذى اعطيتنى «دفتر الشيكات ..» ، وانت القادر على التاكد من ان الرصيد يسمح .. «فالفلوس ..» لذيكم ..
والرد ياتى باردا هذا اجراء بسيط .. وإن شاء الله سنتخلص منه .. «ولنا سنوات ثلاث فى هذه العملية الغبية ..» .. وبواقع مرتين فى العام ..

نحكى قصة ثانية :ـ سيدة محترمة وزوجة مسئول محترم .. ذهبت تفتح حسابا فى احد فروع «البنك الكبير ..» الثانى فى مصر ، بعد الاول الذى تحدثنا عنه .. او الى جانبه ..

طلبت «دفتر شيكات ..» مع فتح الحساب» .
تهكمَ الموظف وسخر قائلا .. دفتر الشيكات يتطلب حدا أدنى للحساب ..
سألته كم ..؟... فأجاب ..
ذهبت وعادت بالمبلغ .. وقدمته «للسيد المحترم ..» ..
لكنها اكتشفت ان الابتسامة البلهاء مازالت تملأ وجهه .. وقال بنفس التهكم والسخرية ..
يا «مدام ..» ، دفتر الشيكات .. «ليس لعبة .. ان شروطه كثيرة !.. ولم يزد» .
مزقت طلب فتح الحساب وانصرفت ..
رويت القصة لاحد مديرى البنك .. فلم يصدق ..
تابعها بنفسه .. فتأكد من الفرع ومن الشخص ـ وانتهى الموضوع .. ولم يحدث شىء ...

● ● ● ● ● ●

حتى الان لم اذكر اسم البنك الاول ... ولم اذكر اسم البنك الثانى ..
واظن ان المسئولية الوطنية تفرض على القول والصراحة :
ـ الاول .. البنك الاهلى للاسف ..
ـ والثانى .. بنك مصر ولشديد الاسف ..
ودافعى لكشف الاسماء ، وكنت اود الا افعل هذا .. هو اننا امام ظرف استثنائى ، وحالة غير عادية ..
نحن امام منعطف طرق وتحول تاريخى ..
ـ فاما ان نرتفع جميعا بأدائنا الى مستوى الحدث ..
ـ واما لافائدة ..



● وبكل صراحة .. لقد اضعنا فرص عمر سابقة تبدد فيها عرق الابناء ، «وتحويشة عمرهم ..» ، عندما قصرت أوعيتنا الادخارية والاستثمارية ، واسعار صرفنا عن حسن استقبال عوائد اعمال ابنائنا فى الخارج ، فدفعناهم دفعا الى شركات توظيف الاموال والى تجار العملة ..

● بعد تجربة شركات التوظيف وعصاباتها ومأساتها ، كان الظن ، ان التجربة ستعلمنا .. وان جهازنا المصرفى ونظامنا المالى سوف يستجيب ويتحرك ..

فاذا به ساكن «كالقبر .. بليد» كمحترف الاجرام والقتل :

وتركنا الابناء ، لمن هم «اشطر ..» ..

رفعت البنوك الكويتية ، اسعار فوائدها للمصريين الذين يريدون الادخار ، والايداع ، وبالدينار الكويتى ..

اليوم يحاول البعض ، ومنهم وزراء ومسئولون لوم الابناء بعدما حدث فى اموالهم ببنوك الكويت ..

والحقيقة ان الملوم .. نظامنا المصرفى ، واوعيتنا الادخارية ، اجهزتنا الاستثمارية ..

الملوم .. هو الغباء ، والبلادة ، والجمود ، وعدم القدرة على خيال وعلى التصرف وعلى التجاوب السريع والسليم مع الجديد ومع حداث ..

محفوظ الأنصارى

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١٤/٩/١٩٩٠

٥٠ ٪ زيـادة فـى تحـويلات المصـريين

تصريحات

● صرح لى مصدر كبير مسئول بأن اخر تقرير مقارن عن تحويلات المصريين فى الخارج الى البنوك المصرية ، اكد ان حجم هذه التحويلات زاد بنسبة ٥٠ ٪ خلال اغسطس ١٩٩٠ عن حجم التحويلات فى اغسطس ١٩٨٩ وقال معلقا ان هذا التطور الكبير يعبر عن موقف ايجابى ومشرف من ابناء مصر العاملين فى الخارج ، ويترجم تقديرهم الكامل لاحتياجات بلدهم ، وبالأخص فى ظروف تاثرها بأزمة الخليج . واكد المصدر المسئول ذاته ان عددا غير قليل من الاشقاء العرب قاموا بتحويل اموالهم الى مصر ، واضاف أن هذا العدد فى تزايد يومى .

خبراء البنوك :

ارتفاع سعر الدولار فى مصر عامل مساعد لجذب المدخرات العائدة

كتب ـ هشام مبارك

اكد خبراء ورؤساء البنوك المصرية ان ارتفاع سعر الدولار فى مصر بعد تشجيعا لجذب المدخرات المصرية العائدة من الدول العربية ومنها العراق والكويت .. واكدوا ان الفارق بين سعره الرسمى وسعره فى السوق السوداء لا يتعدى قرشين فقط لا تستحق مخاطرة المدخرين بمخالفة القانون وتغيير دولاراتهم من السوق السوداء .

وقال يحيى الجندى مدير المعاملات الدولية ببنك مصر ان هناك العديد من العوامل الاخرى المؤثرة فى سعر الدولار فى مصر منها سعره عالميا واسعاره فى السوق السوداء وكمية المعروض منه وزيادة او قلة الطلب عليه وكمية الاستخدامات والموارد والحصيلة واضاف ان هذه العوامل تؤثر فى سعره محليا بصرف النظر عن ارتفاعه او انخفاضه فى الاسواق العالمية .

واكد مصدر مصرفى ان من اسباب ارتفاع سعر الدولار فى مصر تكالب المستوردين على فتح الاعتمادات ـ واستمرار تعامل بعض المواطنين مع السوق السوداء .. وقال ان الحل فى القضاء على السوق السوداء نهائيا وتوحيد سعره حتى لا يكون للدولار فى مصر سعران .

واضاف المصدر ان معظم دول العالم الثالث والدول النامية تعانى من نفس المشكلة التى تعانى منها مصر بالاضافة الى زيادة الطلب عليه وانخفاض حصيلته فى بعض الدول .

واضاف ان من اسباب ارتفاع سعر الدولار ايضا الوجود الامريكى فى السعودية والخليج .



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠/٩/١٧

بعد الانهيار المفاجىء للدينار الكويتى

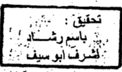
سوق الذهب .. ينتظر «الفرج»

أسعاره العالمية فى إرتفاع

.. ومصر لم تتأثر!

توقع عدد كبير من خبراء الاقتصاد والمال ان تحول مدخرات المصريين العائدين من الخليج العربى عقب الغزو العراقى للكويت الى سوق الذهب باعتباره احد الاستثمارات الثابتة التى تعد افضل وسيلة للاحتفاظ بقيمة الاموال التى يحملونها ..
قال الخبراء ان انهيار الدينار الكويتى عقب الازمة مباشرة يدفع الجميع لشراء الذهب بدلاً من الاحتفاظ بالاموال فى صورة عملات نقدية .

التجار : الرواج .. قادم خلال أيام



تحقيق :
باسم رشاد
أشرف أبو سيف

واكد التجار ان سوق الذهب فى مصر لم يتأثر حتى الآن .. وان كان من المتوقع ان يشهد انتعاشاً كبيراً فى اوائل الشهر القادم ..

فى البداية اكد عاطف النورى مدير احد محلات الصاغة ان اسواق الذهب ستشهد انتعاشاً خلال الفترة القادمة برغم حالة الركود التى تواجهنا منذ فترة طويلة ومازالت مستمرة لان المصريين عادة يتجهون عند وجود فائض مادى الى شراء الذهب خاصة السيدات باعتباره احدى وسائل الادخار .

ويرى ان استمرار الازمة يؤدى الى مزيد من الارتفاع فى اسعار الذهب عالمياً ومحلياً ..

واشار الى ان الكويتيين لم يبيعوا حتى الآن اى مشغولات او مصوغات ذهبية لمواجهة تكاليف معيشتهم بعد انهيار الدينار لان السفارة الكويتية مازالت تصرف لهم المعونات والمساعدات المالية التى تعينهم على العيش .

اما امين فايز - تاجر - فيقول ان سوق الذهب فى مصر من الاسواق المستقرة ولايشهد تذبذباً حاداً فى الاسعار من حين الى آخر كالاسواق العالمية .

وهو يشهد سنوياً فترات رواج موسمية فى الصيف والاجازات السنوية للعائدين بصرف النظر عن العوامل الاخرى ..

واكد ان السوق لم يشهد اى تغير منذ ازمة العراق والكويت رغم ان الاسواق العالمية شهدت ذلك لان كمية الذهب الموجودة فى مصر يتم تداولها مابين البيع والشراء بدون اضافة كميات اخرى من الاسواق العالمية ..

وينفى يوسف عبدالبديع - تاجر ذهب - ماتردد عن قيام الاخوة العرب ببيع مشغولاتهم الذهبية لتلبية احتياجاتهم المعيشية فهو حتى الآن لم يقم بالشراء من اى شخص عربى وحتى وان حدث ذلك فلن يؤدى الامر الى ارتفاع مفاجىء فى الاسعار والسبب سيطرة قانون العرض والطلب .



عباس العتبانى



نبيل المرجانى

على سوق الذهب فى مصر ..

وبالنسبة للمصريين فان حركة البيع عادية فى مثل هذه الفترة من السنة .. ولم تشهد اى تغيير عن الاعــوام الماضية ؟..

توقعـــات !

ويتوقع فؤاد العريان سكرتير شعبة تجار الصاغة بالغرفة التجارية الا ترتفع اسعار الذهب نظراً لاستقرار السوق المحلى الذى لايعتمد على شراء الذهب من الخارج بقدر مايعتمد على حركة الشراء والبيع المتداولة فكميات الذهب فى مصر ثابتـة منــذ عدة سنوات ..

واضاف ان الغزو العراقى للكويت خلق حالة من القلق النفسى لدى العائدين والمغتربين .. فالجميع حالياً يترقب وينتظر تطورات الاحداث المتلاحقة ساعة بعد اخرى حتى يستطيع اتخاذ القرار المناسب بشأن كيفية استغلال مدخراته .

قال من المتوقع ان يكون الاتجاه نحو شراء الالتزامـــات الاساسيـــة والضرورية الاخرى من شقة او اجهزة كهربائية او غير ذلك .. وبعد ذلك ستكون مشكلة المغترب او العائد فى تحديد هل سيقوم باستغلال واستثمار باقى مدخراته فى شراء ذهب او فى اى مجال كالاراضى والعقارات ..

واوضح ان جو الاستقرار والامان التى تشهده مصر سيساعد على بقـاء المدخرات داخل البلاد ..

وبنفس المنطق يؤكد نبيل المرجانى رئيس شعبة الذهب والصاغة بالغرفة التجارية انه لاتوجد حالياً مضاربة على الذهب مثلما يحدث فى الخارج نتيجة تدخل بعض الحكومات والشركـــات العملاقة لتخزين الذهب الخام لرفع اسعاره او اغراق السوق به لخفض الاسعار !!

ويرى ان حركة الشراء فى السوق المصرى قد تتجه الى الذهب للاحتفاظ به بدلاً من العملات الاجنبية خاصة بعد تجربة الدينار الكويتى وما حدث من انخفاض حاد فى قيمته الشرائية الا ان ذلك لن يخلق مضاربة او ارتفاعا فى الاسعار وان حدث ارتفاع فسيكون طفيفاً ..

واكد ان الاستقرار السياسى والامنى فى مصر هما السبب فى استقرار الاوضاع فى سوق الذهب ..

ويشير الى ان بيع بعض المقتنيات للاخوة العرب من الموجودين فى مصر لمواجهة متطلباتهم المعيشية لن يخلق اى اضطراب فى السوق بل على العكس سوف يخلق حالة من التوازن خاصة وان المعروض من هذه السلعة يغطى الطلب ..

واكد ان مصر لم تقم بادخال اى كميات من الذهب الخام منذ ستة اعوام وذلك طبقاً للاحصائيات العالمية ..

اما عباس العتبانى رئيس الغرفة التجارية بالجيزة فيرى ان قيمة جرام الذهب لم ترتفع الا قروشاً قليلة .. فكان السعر قبل الغزو حوالى ٢٩ جنيها للجرام وحالياً اصبح ب٢٩ جنيهاً وعدة قروش .

ويرى رئيس الغرفة التجارية ان فوائض المدخرات لدى المصريين ستذهب الى الذهب والاراضى والعقارات خلال الايام القادمة ..

واضاف ان الكثير من الناس خاصة فى الاحياء الشعبية ينظرون الى الذهب باعتباره احد وسائل الامان للزمن ولذلك يضعون فيه مدخراتهم .. اما الآخرون فيتجهون بمدخراتهم الى الاستثمار فى الاراضى او العقارات او الاستثمارات التجارية نظراً لقدرتهم على الدخول فى مثل هذه المشروعات دون رهبة .

وعن رأى الاقتصاد فى تأثير احداث الخليج على سوق الذهب يقول الدكتور طارق عبدالعظيم استاذ الاقتصاد ووكيل كلية تجارة بنها ونقيب التجاريين بالقليوبية .. فى الازمات عادة تتجه المدخرات بصفة عامة الى الاوعية الحافظة للقيمة والتى تحقق عوائد تعادل فى ذات الوقت معدلات التضخم التى تشهدها البورصات ..

وأضاف اننا يجب ان نفرق فى تأثير الازمة علــى الاقــتصاد العالمــى والاقتصاد المحلى .. فلى الاقتصاد العالمى نجد ان الاتجاه يكون الى شراء العملات التى تحقق اعلى فائدة كالجنيه الاسترلينى الذى لن يتأثر بشكل أو بآخر بأحداث الخليج نظراً لوجود آبار بترول فى انجلترا ..



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٩٠/٩/١٨

■ في اجتماعين هامين برئاسة الدكتور عاطف صدقي :

مصر تستضيف صناديق التنمية الكويتية

تيسيرات من البنوك المصرية لبنوك الكويت والاشقاء العرب

مناقشة المشروعات المتفق مع السعودية على تمويلها

عقد الدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء اجتماعين موسعين متتاليين مساء امس ، اولهما لمناقشة استضافة صناديق التنمية التي كانت تعمل بالكويت ، والتيسيرات المقدمة من البنوك المصرية للبنوك والمتعاملين الكويتيين والعرب . كما خصص الاجتماع الثاني لمناقشة المشروعات التي تم الاتفاق مع السعودية على تمويلها في حدود مبلغ ٥٠٠ مليون دولار .

حضر الاجتماع الاول الدكتور كمال الجنزوري نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط والدكتور صلاح حامد محافظ البنك المركزي والدكتور عاطف عبيد وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء ، والدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد ، والدكتور محمد الرزاز وزير المالية ، والدكتور موريس مكرم الله وزير الدولة للتعاون الدولي ورؤساء بنوك الاهلي ومصر والقاهرة .

وصرح الدكتور عاطف عبيد بان المشروعات التي نوقشت في الاجتماع الثاني تتناول مختلف نواحي الانتاج والتنمية وذلك في ضوء نتائج الزيارة التي قام بها د . عبيد ود . الرزاز للسعودية مؤخرا . وقال الدكتور عبيد ان الاجتماع الثاني حضره الدكتور يوسف والي نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة والدكتور كمال الجنزوري ، والمهندس حسب الله الكفراوي وزير الاسكان والتعمير ، وماهر اباظة وزير الكهرباء والطاقة وجمال سلامة وزير الانتاج الحربي والدكتور صلاح حامد محافظ البنك المركزي .



المصدر : الـــــوفد

التاريخ : ١٩٩٠/٩/١٩

بنك مصرى دولى للأموال العربية فى الخارج

جاء فى الانباء ان الاموال المودعة فى بنوك اوروبا وامريكا والخاصة بالافراد العرب تصل إلى عدة مليارات من الدولارات . وهذا غير الأموال الخاصة بالحكومات العربية مثل دول الخليج والتى تصل إلى قرابة الالف بليون دولار . وهذه الاموال الخاصة بالافراد لاتقتصر على عرب الخليج ودول البترول وحدها .. ولكنها تشتمل على عرب من جميع انحاء العالم العربى من الخليج وحتى المحيط .. وبعضها أموال لمصريين مغتربين ممن يعملون او يعيشون فى الخارج ..

وبديهى ان السبب الرئيسى فى هروب هذه الأموال من الاستثمار فى مصر او حتى مجرد الادخار فى بنوك عربية هو عدم الشعور بالأمان بعد ان كثرت فى عالمنا العربى حوادث التاميم والاستيلاء والمصادرة لاى سبب ولشتى الاعذار والمبررات او التقلبات السياسية .

والجديد فى هذا الامر أن حرب الخليج واحداث الكويت والعراق وماتبعها من مصادرة لاموال كل من العراق والكويت فى بنوك امريكا واوروبا قد اظهر ان هذا الامان ليس مطلقا .. كما كانوا يتصورون .. وان مصر تظل فى هذا العصر اكثر البلاد امنا لوضع الاموال العربية واستثمارها ..

ولاشك ان هذه الاموال لو اعطيت عناصر الامان فى مصر فإن اصحابها سيفضلون إيداعها فيها فى مشروعات استثمارية او فى ودائع او حسابات جارية .. مما يساعد مصر اقتصاديا .. ويهيىء لها الانتعاش .. كما يؤمن للعرب اموالهم بعيدا عن الاعصارات الدولية .

والاقتراح الذى نقدمه إلى الجهات الاقتصادية فى مصر هو انشاء بنك جديد تكون قوانينه غير خاضعة للنظام المصرى ، ويكون مؤمنا ضد كل انواع المصادرة او التاميم او الحجز على الاموال . وان يتصل خبراء هذا البنك بجميع أصحاب الملايين العرب فى الخارج ويقدمون لهم مختلف التاكيدات عن عناصر الامان لأموالهم فيه . وكذلك مختلف الدراسات عن فرص الاستثمار الواسعة فى مصر ، وعن حقهم فى حرية دخول وخروج اموالهم فى اى لحظة حسب القوانين العالمية .

إن من أكبر مشاكل مصر هى البيروقراطية .. وعدم اتخاذ القرار المناسب فى الوقت المناسب ، وقد مرت بمصر الكثير من الفرص التى لم تتخذ فيها القرار المطلوب فى وقته .. ولذلك يجب ان نفهم ان هذا الظرف الذى تمر به الامة العربية هو انسب وقت لمثل هذا القرار .

د . أحمد شوقى الفنجرى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١٩٩٠/٩/١٩

دراما الدولار خلال أزمة الخليج

تقلبات تراوحت ما بين الانخفاض الحاد والتراجع والارتفاع !

قد لا يعرف الكثيرون ان سعر صرف الدولار الامريكي مقابل ست عملات حرة هي الاسترليني والمارك الالماني والفرنك السويسري والفرنك الفرنسي والليرة الايطالية والين الياباني تعرض خلال شهر يوليو الماضي وقبل احداث الخليج لانخفاض حاد تراوح بين ٦ ٪ تجاه الاسترليني ، ٣ ٪ تجاه الين الياباني ، وحوالى ٤ ٪ مقابل كل من المارك الالماني والفرنك السويسري والليرة الايطالية ، وانه خلال شهر اغسطس بالكامل ومع احداث الخليج تراجع معدل هبوط سعر صرف الدولار تجاه تلك العملات مجتمعة الى حوالى النصف وتراوح معدل الانخفاض ما بين (٣,٨ ٪ للفرنك السويسري) . (٢,٢ ٪ مقابل الاسترليني والين الياباني) وحوالى (١,٦ ٪ تجاه كل من المارك الالماني والفرنك الفرنسي) !!

ومع استمرار ازمة الخليج ، فانه خلال الايام العشرة الاولى من شهر سبتمبر الحالى استعاد الدولار معظم ما فقده في سعر الصرف تجاه تلك العملات مجتمعة بل واكثر مما فقده تجاه الاسترليني على وجه الخصوص وبالطبع فانه مع التقلبات الحادة في اسعار صرف العملات الحرة وفي مقدمتها الدولار يتعرض حائزو هذه العملات لاخطار المضاربة التى تنجم عن هبوط سعر صرف اى من هذه العملات ومحاولة التخلص منها بنسب متفاوتة ، الا ان التخلص منها عمليا لايكون في النهاية إلا بتحويلها الى عملة او عملات اخرى ، فعملية البيع لابد وان يقابلها عملية شراء ، واذا ما علمنا ـ وفقا لاحصاءات ـ صندوق النقد الدولى حتى ابريل ٩٠ ـ ان الاحتياطيات العالمية بدون الذهب بلغت الـ ٧٨٠ بليون دولار تحوز منها الدول الست سالفة الذكر ما يجاوز الـ ٢٧٠ بليون دولار تتمثل غالبيتها في ارصدة دولارية متنوعة الاشكال تملكها هذه الدول ويقابلها جزء من الالتزام الامريكي قبل العالم الخارجي الذى تراكم لسنين عديدة بتأثير العجز في ميزان المدفوعات الامريكي ـ وفي المقابل ايضا فان دول هذه العملات توجد عليها التزامات لدول اخرى تأتى في مقدمتها فوائض صادرات دول البترول ... مما يعنى في النهاية ان الالتزامات الخارجية للولايات المتحدة ومجموعها حتى ابريل ٩٠ (٦٠٣ بلايين دولار) يستبعد منها اصول محتفظ بها في دول اخرى تعادل ٢٤٢ بليون دولار اى صافى التزامات ٣٦١ بليون دولار هى بمثابة المحصلة النهائية لتجميع الفوائض او الاحتياطيات الخارجية لمعظم دول العالم في داخل الاقتصاد الامريكي لا فرق في ذلك بين فوائض دول بترولية او فوائض دول متقدمة صناعيا او دول نامية ، فالكل يصب فوائضه في داخل الاقتصاد الامريكى وبالدولار الامريكى او غيره ومن هنا تكون التقلبات الحادة وليست الهادئة في اسعار صرف الدولار والعملات الحرة الاخرى هى المحصلة الطبيعية للدور الذى يلعبه الدولار الامريكى من خلال تأثيره القوى والفعال في الاحتياطيات العالمية التى تعد غالبيتها التزاما عليه وحده .

عبد العزيز الصبروت

مدير عام بنك مصر



المصدر : المسـار

التاريخ : ١٩٩٠/٩/٢٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رئيس الوزراء مع المجموعة الاقتصادية ورؤساء البنوك :

دعم الجهاز المصرفى .. لمواجهة أحداث الخليج

كتب ـ رفعت خالد :

رأس د . عاطف صدقى رئيس الوزراء اجتماعا شهده وزراء المجموعة الاقتصادية ورؤساء البنوك المصرية ومحافظ البنك المركزى .

تم فى هذا الاجتماع مناقشة الجوانب الخاصة بتدعيم دور الجهاز المصرفى فى المرحلتين الحالية والقادمة فى ضوء الاحداث والتطورات الحالية فى الخليج وطرح أوعية ادخارية جديدة لجذب المدخرات والودائع وأعطاء دفعة للمشروعات الاستثمارية والانتاجية .

ومن جهة أخرى يسافر الدكتور عاطف عبيد وزير شئون مجلس الوزراء والدكتور محمد أحمد الرزاز وزير المالية والدكتور موريس مكرم الله وزير الدولة للتعاون الدولى ومحافظ البنك المركزى وأشرف غربال سفير مصر السابق بواشنطن يوم الجمعة القادم للاشتراك فى مباحثات الصندوق والبنك الدولى التى تهدف الى إعادة جدولة الديون المصريه .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المساء

التاريخ : ٢٢/٩/١٩٩٠

بعد أحداث الخليج

هل تظل بنوكنا .. مجرد حصالات ؟

ودائعها ٦٠ مليار جنيه.. لا توظف فى الإستثمارات

أساتذة الإقتصاد : نعم

ليس فى مصر بنوك إستثمارية

د . سمير طوبار

احمد النجار

والعلاج :

تعديل اللوائح والقوانين القديمة



يتزايد الحديث هذه الايام عن الاموال المتوقع تدفقها على البنوك المصريه بسبب احداث الخليج وقانون الحسابات السريه الذى يجرى اعداده وكيف تستفيد بها فى اقامة العديد من المشروعات الانتاجية السريعة التى تدر عائدا كبيرا وتخلق فرص عمل جديدة تستوعب مئات الالاف من العائدين .

فرصة العمل الواحدة تتكلف حوالى ٢٥ ألفا وعدد العائدين بلغ ٦٠٠ الف مواطن وحجم الودائع بلغ ٦٠ مليار جنيه .. فهل ستكتفى البنوك بأن تكون مجرد حصاله توضع بها الاموال ؟ ام ستعمل على شغل الدور الغائب لها لايجاد فرص عمل للعائدين وزيادة الانتاج ؟!

تحقيق :
مختار عبد العال

فى البداية يعترف محمود عبد الله رئيس مجلس ادارة بنك القاهرة باركليز بالدور الغائب للبنوك فى انشاء المشروعات لانه لا توجد فى مصر بنوك متخصصه فى الاستثمار بالمعنى العلمى الحديث وكل البنوك الموجودة لدينا تكتفى بمهمة واحدة فقط هى التمويل .

ويوضح قائلا : ان بنوك الاستثمار مهمتها فى الاصل ان تتولى انشاء المشروعات وتنفق فى سبيل ذلك الكثير من الاموال ولاتجنى العائد من هذه المشروعات الا بعد مرور سنوات طويلة تتراوح مابين ثلاث الى خمس سنوات .. وهذا النوع من البنوك غير متوافر فى مصر حاليا .

وحتى البنوك المسماه بالاستثمارية ورجال الاعمال لاتمارس هذا الدور لافتقادها الى الفنيين الذين يستطيعون اقامة المشروعات ومتابعتها حتى تؤتى ثمارها والى جانب إفتقاد طبقة رجال الاعمال الشرفاء والامناء الذين يتولون اقامة المشروعات والحصول على أموال من البنوك للتوسع فى هذه المشروعات .

ويضرب مثالا بأن طلعت حرب كان يلجأ الى رجال اعمال ليقيموا المشروعات العملاقة ويكتفى هو كبنك (بنك مصر) بتقديم تمويل لهذه المشروعات حتى تنمو وترسخ قاعدتها وكان هناك رجال مثل عبود باشا وياسين وغيرهم ويقيمون مثل هذه المشروعات !

شروط !

ويرى محمود عبد الله انه لكى تمارس البنوك دورها فى خلق المزيد من فرص العمل فلابد من توافر عدة اشياء اهمها :-

● وجود طبقة من رجال الاعمال يتوافر لديها العديد من المشروعات التى تمت دراستها دراسة وافية وتتوافر معهم ايضا اموالا تتناسب مع حجم هذه المشروعات حتى يستطيعوا الاقتراض من البنوك بالقدر الذى يتناسب مع حجم اموالهم . فلا يعقل مثلا ان يقيم شخص مشروعا ما وهو يملك ١٠٠ ألف جنيه ثم يقوم بإستدانة ٢ مليون جنيه من أحد البنوك وهى أمور حدثت فى الماضى القريب !

● تشجيع اقامة الصناعات الصغيرة لانها تواجه عقبات عديده ينبغى التوقف امامها بشجاعة وليس من المعقول ان تكون هناك ٢٨ جهة ومصلحة حكومية يتردد عليها المستثمر الذى يرغب فى انشاء مصنع صغير للحصول على موافقتها .

● رفع سن التأمين على العمال الى ٢١ سنه للمساعدة على خلق قاعدة كبيره من الحرفيين بدلا من اندثارهم بالتدريج .

● تعديل قوانين تملك العرب للاراضى والعقارات لترويج الاسكان الفاخر فى مصر والذى لايجد من يسكن فيه فمن غير المعقول ان يستطيع المواطن العربى تملك اكثر من ٥ الى ٦ شقق فى اسبانيا ولايستطيع ذلك فى مصر .

قيود القانون

ويرى سيد أبو الليل مدير المكتب الفنى لمجلس ادارة بنك مصر ان القيود الموضوعه على البنوك بنص القانون تحد من انطلاقها فالقانون وضع ضوابط تلتزم بها البنوك ولا تستطيع ان تتخطاها لاستثمار الاموال المودعه لديها .. اما التمويل عن طريق قروض او مشاركة مباشرة فى المشروعات .

وفى كل الاحوال لاتتعدى القروض المقدمه للمشروعات التجارية اكثر من ٦٠٪ من اجمالى الودائع وذلك بالنسبة لبنوك القطاع العام اما البنوك المشتركة والخاصة فقد اعفيت من السقف الائتمانى العام ولكن وضع لها ضابط اخر يقضى بالا تتعدى نسبة الزيادة فى القروض نسبة ٨٪ سنويا من اجمالى القروض التى تم منحها فى العام السابق !

اما بالنسبه للمشاركة فى رأس المال فقد حدد القانون دور البنوك فى الاستثمار المباشر بأنه لا يجب على البنوك انشاء مشروعات أو شركات أو توظيف اموال لمدة طويلة الاجل .

لذلك فإن الفرص امام البنوك ضئيله لاقامة المشروعات ومطلوب تعديل تشريعى يعطيها مزيدا من المرونة والانطلاق وتغيير السياسه الائتمانيه التى يقرها البنك المركزى فإذا كانت الفترة الماضيه قد راعت التحيز للقطاعات الانتاجيه والسيطرة على التضخم فإن الفترة القادمة بعد احداث الخليج تقتضى الحاجة الماسه لاقامة مشروعات سريعه لاستيعاب العماله العائده .

ويرى سيد أبو الليل ان الدور الايجابى للبنوك فى الفترة القادمة يقتضى التركيز على اقامة المشروعات الصغيرة ذات العائد السريع والتى تستوعب كثافة عماليه عاليه على ان تتولى هيئة حكوميه واحدة مهمة توفير القروض لهذه المشروعات بحيث تتولى هذه الهيئة الاقتراض من البنوك بضمان الحكومة ثم يقيد توزيع هذه المبالغ المقترضه بنفس نسبه الفائدة على المشروعات الصغيرة تجنبا للحذر والتحفظ الشديد للبنوك ازاء توافر الضمانات من جانب اصحاب المشروعات الصغيرة وهو الامر الذى يقف عقبة امام استغلال الاموال المتوافره بالبنوك لهذا الغرض .

سياسة جديدة

ويذهب د . حسنى حافظ وكيل اول الوزارة ببنك الاستثمار القومى الى ان الامر يقتضى وضع سياسة اقتصادية وائتمانيه جديده ومدروسه حتى يمكن

استغلال اموال البنوك فى اقامة مشروعات انتاجيه تعطى عائدا اكثر مما تحققه البنوك فى الوقت الحالى .

ولتحقيق هذا الهدف لابد من ايجاد جهاز علمى متخصص داخل الجهات القائمة بعمليات الاستثمار ومن بينها البنوك .. تتوفر لديه المقدره على اعداد الدراسات العلميه للمشروعات الانتاجية التى تحتاج اليها .

وتتوافر لديه القدره الحقيقيه على تسويق هذه الدراسات محليا وعالميا فمصر افضل الدول استقرارا وبها مشروعات عديده ومضمونه الربح فى المدى القصير والمتوسط والبعيد كمشروعات الصناعات الصغيرة وخاصة الغذائية واستزراع واستغلال الاراضى والاسكان الاقتصادى والمتوسط وغيرها .

ويجب ان تعد الدراسات الفنية والاقتصادية طبقا لاحتياجات الدوله والاستهلاك المحلى ولتصدير ثم تطرح على المستثمرين وليس العكس ..

وطالب بأن تشترك البنوك فى اقامة مجمعات زراعية صناعية تساعد فى توفير فرص عمل كبيرة فى مجالات الزراعة والصناعة وغيرها .

ويقول د . حسنى حافظ : يمكن استغلال المناخ العالمى الحالى المؤيد والمساند لمصر فى اشراك الدول والمؤسسات والشركات العالميه الكبرى التى لها خبره كبيرة فى هذه المجالات مع الخبره المصريه لتنفيذ هذه المشروعات .

ويمكن للبنوك المساعده فى انشاء شركات صغيرة فى هذه المجالات لكل الف عائد .

أنفصال

ويشير د . احمد النجار .. أمين عام البنوك الاسلاميه الى ان بنوكنا مازالت منفصله ومنعزله عن احتياجات المجتمع ويسيطر على رجالها عقليه رجال البنوك فى القرن التاسع عشر .

ويرى أن الوضع الحالى لن يجعل البنوك مجرد حصاله فقط وانما سيجعلها عبئا على المجتمع . والمرحلة الحالية تتطلب تطوير الجهاز المصرفى بصورة جذريه ليتفاعل مع احتياجات المجتمع ومتطلبات الفترة القادمة وأن تتحمل البنوك جزءا كبيرا من مخاطر الاستثمار .

وأكد د . خلاف عبد الجابر رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى أنه يجب على البنوك ان تقوم بدورها فى عملية الاستثمار فكثير من البنوك اتجهت الى تمويل التجارة فقط دون مشروعات التنمية ودور البنوك الاساسى هو تحويل المدخرات الى استثمارات وعلى البنوك ان تزود نفسها بقوائم متعددة ومتنوعه من فرص الاستثمار الموجوده فى مصر وأن تكشف عن هذه الفرص وتقوم بمهمة الناصح للمستثمر .

ويتطلب الامر وجود مكاتب اقتصادية على مستوى عال داخل البنوك مهمتها تقديم دراسات جدوى مكتملة وفرز الدراسات المقدمه من المستثمرين وتعزيزها ومساندتها .

وعلى المصالح الحكومية ان ترسى سلوكيات جديدة فى تأسيس الشركات بين المصريين عموما والعائدين خصوصا حيث يلاحظ ان الاستثمارات الفرديه هى الغالبه لدى اصحاب رؤوس الاموال فى مصر مما يوجب توجيه انظارهم الى ضرورة تجميع هذه الاستثمارات الفرديه ذات رأس المال الصغير فى مشروعات جماعية تقدم الحكومة لاصحابها الدعم وتبسط الاجراءات لهم لمساعدة هذه المشروعات الناشئة على الوقوف على قدميها .

مشروعات اسعافية

ويرى د . سمير طوبار رئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى انه فى ضوء الاحداث الحاليه والمستقبلية فالمتوقع ان يستمر تدفق رؤوس الاموال المصريه والعربيه من كافة دول الخليج - والتى اصبحت غير مطمئنه على اموالها هناك - الى مصر لتحول بلدنا فى النهاية الى سوق مالى عالمى كبير وهو الامر الذى يتطلب تطوير الاداء فى الجهاز المصرفى ووضع برنامج متكامل للاستثمارات التى تستخدم فيها هذه الاموال مع وضع خطه استثمارية عاجلة تهتم بإنشاء مشروعات صغيرة ذات رؤوس اموال اقل وفترة انشاء للمشروع اقصر لاننا لا نستطيع الانتظار فترة طويلة فنحن فى حاجة الى استثمارات سريعة العائد وتتيح فرص عمل كثيره ويجب ان تراعى الخطة احتياجات المجتمع وفرص العمل التى يحتاجها او يحتاج الى توظيفها وحجم الاموال المنتظر تدفقها .

ويقترح د . شريف قاسم .. استاذ الاقتصاد بأكاديمية السادات عدة اقتراحات لتشجيع الاستثمار هى :

● تحقيق الاستقرار التشريعى فيما يختص بالقوانين الحاكمة للاستثمار من ضرائب واعفاءات جمركية وضريبية وموافقته على المشروعات والترخيصات وغيرها .

● ضرورة وضوح الرؤية للجهات الادارية الحاكمة للاستثمار فى مجالات استصلاح الاراضى والسياحة وغيرها لعدم التضارب فى الاختصاصات والقرارات .

● ان الثقة فى الجهاز المصرفى اساسيه وتعدد الاجهزة الرقابية على عمل البنوك يؤدى الى ارتعاش متخذى القرار فيها .

● إعادة النظر فى سياسة بناء المدن الجديدة واتاحة الفرصه للعائدين للاستفادة من هذه المدن او انشاء اخرى خصيصا لهم وتكتفى الحكومة بإنشاء البنية الاساسية والمدارس على أن تقوم البنوك بالاشتراك مع هؤلاء العائدين بانشاء المصانع والشركات والمنازل .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : السياسى

التاريخ : ٢٢/٩/١٩٩٠

٢٠٪ زيادة الودائع بالنقد الأجنبى خلال الشهر الماضى

تشير تقارير البنك المركزى الى زيادة حجم الودائع بالنقد الاجنبى فى البنوك المحلية بمعدلات ملحوظة خلال الشهر الماضى ومنذ بداية ازمة الخليج ..

ويشير التقرير الى ان معظم الزيادة فى حجم الودائع يأتى فى الودائع بالعمله الاجنبية بما يوضح انها تخص المصريين بالخارج كما ان هذه الودائع غير جارية بما يتيح للبنوك فرصة استثمار هذه الايداعات فى المشروعات الاستثمارية داخل الدولة

ويشير خبراء البنوك ان معدلات الزيادة فى الودائع بالنقد الاجنبى تبلغ حوالى ٢٠٪ خلال الشهر الماضى ومن المتوقع ان تتجة للزيادة عن هذا المعدل بعد انتهاء الازمة خاصة من الكويت بعد حصول المصريين العاملين على مستحقاتهم ومدخراتهم المودعة هناك وقد اكدت حكومة الكويت ان جميع مستندات البنوك الكويتية محفوظة فى اماكن امنية وسوف يتم تعويض المصريين بعد انتهاء الازمة

وتشير ارقام البنك المركزى ان الودائع بالنقد الاجنبى تشهد زيادة مستمرة لتصل الى حوالى ٥٠٪ من اجمالى الودائع فى البنوك المصرية ففى البنوك التجارية وحدها يوجد ٤٨.٩ مليار جنيه ودائع للقطاع العائلى ٥٠٪ منها بالعملة المحلية

وتبلغ الودائع فى بنوك الاستثمار ٧ مليار جنيه ١٢٪ منها فقط بالعملة المحلية .. وفى البنوك المتخصصة بلغت الودائع ١.٧ مليار جنيه .. ليبلغ اجمالى الودائع للقطاع العائلى حوالى ٦٠ مليار جنيه .. تمثل الودائع بالنقد الاجنبى حوالى ٥٠٪ منها بالنقد الاجنبى ورغم استبعاد اثر تغير سعر الصرف ..



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١٩٩٠/٩/٢٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ بعد نفاد رصيدها لدى البنوك المصرية :

اتصالات مع فروع البنوك الكويتية على مستوى العالم لتدبير المبالغ اللازمة لصرف شيكات العائدين .. والكويتيين بمصر

كتب : عادل البنداري :

يجرى المسئولون بوزارة المالية والبنك المركزى المصرى اتصالات مكثفة مع البنوك والصيارفة الكويتيين ـ خاصة تلك التى لها فروع خارج الكويت ـ بهدف قيام البنوك الكويتية بتغذية حساباتها لدى البنوك المصرية بما يمكنها من صرف الشيكات المسحوبة عليها سواء للمصريين العائدين او للكويتيين المقيمين فى مصر .

وقد توقفت البنوك المصرية عن صرف الشيكات المسحوبة على بنوك صيارفة كويتيين ـ بما فى ذلك الشيكات الصادرة قبل ٢ اغسطس ـ بعد نفاد رصيد هذه البنوك لدى البنوك المصرية نتيجة توقفها عن تغذية حساباتها على اثر الغزو العراقى للكويت .

وعلم مندوب الأهرام ان الوفد الوزارى المصرى الذى ضم وزيرى المالية وشئون مجلس الوزراء الذى زار المملكة العربية السعودية مؤخرا قد اجرى اتصالات فى هذا الصدد مع المسئولين الكويتيين المقيمين هناك بهدف حل المشكلة .

واعرب مصدر مسئول بوزارة المالية عن اعتقاده بان هذه المشكلة سيتم حلها قريبا .. حيث ان حجم وقيمة الشيكات المتوقف صرفها ـ حسب رأيه ـ لا تمثل مشكلة مالية ضخمة تعجز البنوك الكويتية عن الوفاء بها .

وذكر المصدر ان الاتصالات مع مكتب « المزينى » للصرافة بالكويت لا تزال مقطوعة نتيجة لعدم وجود فروع له خارج الكويت .. هذا على الرغم من ان الجانب الاكبر من المصريين العائدين قد قاموا بتحويل مدخراتهم عبر هذا المكتب .. وقد اصبح من المتعذر الآن صرف هذه الشيكات نتيجة نفاد رصيد « المزينى » لدى البنوك المصرية .

ومن ناحية اخرى ذكرت مصادر مصرفية انه يمكن للعائدين من الكويت ولديهم شيكات مسحوبة على البنوك الكويتية تسليم تلك الشيكات الى البنوك المصرية .. حيث يتم حاليا عمل كشوف فى كل بنك بترتيب اولوية لاسبقية تسليم هذه الشيكات بحيث انه بمجرد قيام فروع البنوك الكويتية بالخارج بتغذية حساباتها لدى البنوك المصرية تقوم البنوك الاخيرة باخطار عملائها لصرف هذه الشيكات وذلك حسب الاسبقية فى تسلم الشيكات .. او باضافة قيمة الشيك الى حساب العميل فى حالة ما اذا كان له رصيد فى البنك المصرى .



المصدر : الـــــوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٤/٩/١٩٩٠

٦٠ مليار جنيه معطلة في البنوك المصرية

د. حامد السايح : البيروقراطية عدو الاستثمار الأول

د. النجار : استثمار «الودائع» داخليا أنفع من وضعها بالخارج

بعد ازمة الخليج التى نجمت عن الغزو العراقى للكويت ، بحث عرب الخليج والمصريون المغتربون ، عن مكان يامنون فيه على أموالهم من خطر الضياع ، أو التجميد . فاتجهوا الى البنوك المصرية التى تعانى الآن من التخمة ، حيث بلغ حجم الايداعات بها ٦٠ مليارا ما بين دولار وجنيه مصرى .. فكان تضخم حجم الايداعات على هذه الصورة هو احدى أغرب النتائج التى ترتبت على أحداث الخليج .. ويبدو أن الجهاز المصرفي المصرى قد فوجىء بهذا التطور السريع ، إذ لم تكن لديه خطة لاستغلال هذه الأموال المتدفقة ، واستثمارها في مشروعات تستوعب آلاف الباحثين عن عمل ، سواء من العمالة المقيمة أو العائدة .. فاختارت الطريق السهل ، وهو إعادة إيداع هذه الاموال في بنوك الخارج ، وكل ما تحققه من ذلك هو فرق سعر الفائدة !! ورغم ذلك فقد اجتمع رئيس الحكومة مع وزراء المجموعة الاقتصادية لدراسة اجتذاب مزيد من التحويلات .. فماذا سيفعلون بها حين تأتى ؟ وكيف ينظر خبراء الاقتصاد ورجال البنوك إلى هذه الصورة ؟

كان اللقاء الاول مع الدكتور حامد السابح وزير المالية الاسبق الذى صرح بان الدولة تتبع سياسة ائتمانية عامة يضعها البنك المركزى بالاتفاق مع الحكومة وتقضى هذه السياسة بعدم السماح للبنوك بصرف اكثر من ٦٠٪ من الودائع للائتمان المصرفى علاوة على ان الائتمان موزع على قطاعات مختلفة مثل قطاع التجارة وقطاع الصناعة .. ولا يصرف البنك لاى مؤسسة او اى فرد قروضا إلا بنسبة معينة ترتبط براسمال البنك وايضا براسمال العميل . اما بالنسبة للاستثمار فالبنك لا يمكن ان يشارك فى اى مشروع استثمارى بما يزيد على ٢٥٪ من راسمال البنك واحتياطياته وايضا بما لا يزيد على ٢٥٪ من راسمال المشروع الاستثمارى المزمع تنفيذه . واضاف ده السايح : انه من الواجب ، عندما نكون امام مشروع نافع مفيد ان نعمل كدولة على تسهيل الاجراءات اللازمة لتنفيذه وإتمامه حتى نكون قد ساعدنا فى توظيف الايداعات الموجودة فى بنوكنا توظيفا سليما وحتى تعود الفائدة على البنوك وعلى الاقتصاد المصرى بالتالى .

تحقيق : عماد خيرة

واضاف د. السايح ان حجم الايداعات فى بنوك مصر حوالى ٦٠ مليار جنيه لابد ان تخضع للقوانين ولوائح البنك المركزى الموجهة لتوظيف الإيداعات بصورة سليمة .. كما ان الاهم من ذلك كله هو ان نعرف كيف نشجع المودعين على تحويل ايداعاتهم بالعملات الصعبة الى الجنيه المصرى كى يتم الاستفادة من هذه الايداعات على اكمل وجه .

وفى لقاء مع زكى نجيب ـ مدير بنك القاهرة ، فرع ثروت ـ اوضح ان البنوك المصرية ليست متخمة ـ بعد احداث الخليج ـ بالعملات الاجنبية كما يقول البعض ، وانها لا تضع اى عقبات فى طريق اى مشروع جدى يعود نفعه على الدولة والمواطنين لان البلد ـ باختصار ـ فى حاجة ماسة الى مشروعات صناعية وزراعية وتجارية تستوعب كثيرا من الأيدى العاملة .

وارجع زكى نجيب زيادة التحويلات النسبية إلى البنوك المصرية فى الفترة الاخيرة إلى :

- جو الأمان والاستقرار الذى تنعم به مصر .
- الحسابات السرية التى تنوى مصر إقرارها .

اما السيدة عزة شرف مدير عام بنك التجارة والاعتماد فرع شريف فقد اكدت زيادة تحويلات المصريين والخليجيين بعد الغزو العراقى للكويت .. وذكرت ان الزيادة تتراوح ما بين ٢٠ إلى ٢٥٪ فى البنك الذى تديره . وقالت ان هذه الزيادة تعتبر مشكلة إذا لم يتم توظيفها التوظيف اللائق ، الذى يدر عائدا يغطى الفوائد المدفوعة للمودع ، ويزيد عليها .

وعن كيفية توظيف الايداعات ذكرت عزة شريف ان كثيرا من المستثمرين يتخوفون هذه الايام من الإقدام على الدخول فى مشروعات نظرا لما يلقونه من عقبات روتينية فى كل قطاعات الاستثمار .. لذا يجب على الدولة ان تتدخل لتذليل تلك العقبات بل ومشاركة المستثمر ، وتقديم التيسيرات له ، إلا ان شيئا من ذلك لا يحدث ، فالايداعات زادت والمشروعات قلت واصبح المودع يضع امواله فى البنك ويكتفى بعائداتها دون اى محاولة للاستثمار الذى يتعرض لكثير من العقبات والمضايقات .

ويقول عمرو الشريف ـ نائب مدير بنك التجارة والاعتماد ـ ان الدولة لابد ان تتدخل لحل مشكلات المستثمرين واصحاب المشروعات الصغيرة ، وان تضع التسهيلات محل العقبات وان تقضى على روتين صغار الموظفين حتى نضمن جو استثمار صحيا يؤدى إلى تدفق المستثمرين المصريين والاجانب وكثير من المشروعات التى تزيد من انتاجنا وتستوعب خريجينا .

يقول الدكتور احمد الغندوى عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية : ان الامر يتوقف فى النهاية على قدرة الجهاز المصرفى المصرى على اعادة استثمار هذه الودائع وعلى اسوا الفروض إن لم يستطع الجهاز المصرفى ان يوظف هذه الودائع لاستثمارها فى داخل مصر فمن الممكن ان يعيد استثمارها فى العالم الخارجى وان يحقق عائدا ويضمن لاصحابها دخلا يساوى او يزيد على الدخل الذى كانوا يحصلون عليه . واضاف الدكتور احمد الغندور : من ناحية اخرى يستطيع الجهاز المصرفى ان يحقق عائدا من ذلك إذا اعاد إقراض هذه الودائع لمشروعات داخل الاقتصاد القومى المصرى .

وعن رايه فى إعادة استثمار الودائع فى الخارج اوضح انها تاتى بفوائد اقل من استثمارها فى مصر اما إذا كانت الايداعات راكدة فيجب التصرف بسرعة إقراضها للبنوك الأجنبية لنستفيد بارباحها . وهذا اقل ضررا من أن تظل راكدة فتحقق خسائر كبيرة فالمسالة إذن تتعلق بسياسة البنك وقدراته على الاستثمار والتوظيف .

ويقول د. ابراهيم اباظة رئيس اللجنة الاقتصادية بالوفد : قبل البحث عن اجتذاب المدخرات يجب ان نبحث فى كيفية توظيفها ومن هنا لابد ان يسبق ذلك ، البحث عن فرص الاستثمار ، وهذه قاعدة اصيلة فى التنمية الاقتصادية . وهنا تكمن مشكلتنا الرئيسية فى مصر .. ضعف فرص الاستثمار لاسباب متعددة منها ضعف الثقة فى الحكومة بسبب القرارات المتضاربة التى تصدرها وغابة القوانين التى تصد اكثر المستثمرين شجاعة .. كما ان فقدان دراسات الجدوى الدقيقة او ندرتها جعل من عملية الاستثمار فى مصر مغامرة غير مضمونة العواقب .. واضاف د. اباظة :

من المعلوم ان اى استثمار ناجح لابد ان يتوافر له المناخ المستقر والادارة الواعية والقوانين الواضحة الميسرة وبغير ذلك لا يمكن ان تثمر المدخرات بل يتعطل توظيفها داخل البلاد وتصبح عبئا على البنوك إذا ما اودعت فيها .. وهذا الوضع ينطبق على مصر منذ بدات ازمة الخليج إذ تدفقت مدخرات ورؤوس اموال كبيرة على البنوك المصرية فى وقت لا تجد فيه هذه البنوك فرصا مجزية لاستثمار ما عندها من ودائع مما نتج عنه اتجاه بعض البنوك إلى التوظيف الخارجى او عمليات التمويل التجارى قصيرة الاجل حتى تستطيع ان تدفع فوائد هذه المدخرات .

لذلك لابد من وضع برنامج طموح لاعادة فتح قنوات الاستثمار فى مصر ومنطلق هذا البرنامج هو الديمقراطية السياسية التى تفتح كل الابواب على اصلاح اقتصادى شجاع يحد من امتداد القطاع العام ويوقف إسراف التدخل الحكومى فى الشئون الاقتصادية ويقضى على العقبات القانونية والادارية التى تحول دون جدية الاستثمار



المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٩٩٠/٩/٢٦

رئيس المصرف الاسلامى :

صرف شيكات الكويت الصادرة قبل الغزو فورا

كتب على المغربى

تقرر صرف جميع الشيكات الصادرة من البنوك الكويتية حتى تاريخ ٢ اغسطس .. يتم الصرف فورا تحت حساب البنك الصادر منه الشيك والذى له تعامل ورصيد فى مصر . صرح بهذا محمود يوسف رئيس المصرف الاسلامى الدولى « للاخبار » وقال انه تقرر ايضا السماح بصرف الشيكات الصادرة لصالح الكويتيين والعائدين من الكويت من فروع البنوك الخارجية والتى يكون لها ارصدة تسمح بذلك .

واضاف بأن مجلس الادارة وافق على بيع اكبر تجمع سكنى للعرب والمصريين العاملين فى الخارج وقد تم خلال الأيام الأخيرة تجهيز هذا التجمع بمدينة المقطم .. وامداد المرافق الداخلية من مياه - كهرباء - صرف صحى كما وافق المصرف على المساهمة مع الهيئات المسئولة فى تكاليف ربط مرافق التجمع مع المرافق العمومية .. وذلك لسرعة انجاز المشروع وتسليمه للملاك .

وقال محمود يوسف ان التجمع يضم مليون متر مربع فى وسط مدينة المقطم .. تم تقسيمها الى مساحات تتراوح بين ٢٠٠ و ٦٠٠ متر .. ووضع الرسومات الهندسية ونموذج الوحدات السكنية . وتقرر ان يكون الحد الأقصى لثمن بيع المتر المربع ٢٠٠ جنيه بما يقل ٤٠٪ عن مثيله فى مدينة نصر للمساهمة فى اقامة المشروعات ومعاونة المستثمرين المصريين والعرب .

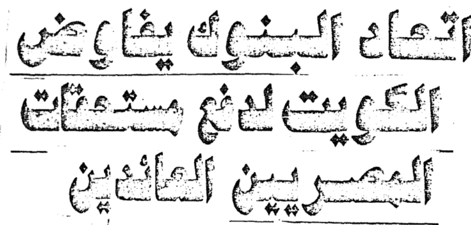
واضاف بان المصرف وافق على قبول الاستثمارات العربية عن اقامة المشروعات طبقا لقوانين الاستثمار فى المناطق السكنية الجديدة التى تم فعلا تجهيزها وهى مدينة الاسراء بالمقطم وجاهزة للبناء .. مدينة الفيلات المتميزة .. وأعددنا لها رسومات خاصة فروع الحى الثالث بالمقطم . وقد روعى فى جميع المناطق تحديد مواقع الخدمات والمدارس والمساجد والحدائق .



المصدر : الأهالى

التاريخ : ١٩٩٠/٩/٢٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



اتحاد البنوك يفاوض الكويت لدفع مستحقات المصريين العائدين

كتب مسعد نوار وحسين البطراوى

تجرى المفاوضات بين البنوك المصرية والكويت لصرف شيكات العاملين فى الكويت ، التى تم تحويلها قبل الغزو العراقى . قدم وفد من اتحاد البنوك مذكرة بهذا الشأن الى القائم بالأعمال الكويتى فى السعودية لعرضها على وزير المالية الكويتى .

وكانت مصادر مصرفية قد كشفت ان معظم شيكات المصريين المحوله ليس لها غطاء مالى ، خاصة المسحوبه على شركة الميزنى للصيرفة ، وجرى صرف بعض هذه الشيكات دون ان يكون لها رصيد مالى فى البنوك .

وقد اجرى البنك الاهلى اتصالات بشركة الميزنى لتغطية الشيكات المحوله منها الى البنك الأهلى وقيمتها ٨٧٠ الف دولار ، ويقوم البنك بصرف [illegible] المسحوبه على بنك الكويت الوطنى . بعد تحويل قيمتها من فرع [illegible] .

[illegible] عبد العزيز نائب رئيس [illegible] البنك يواصل مفاوضاته [illegible] الكويتية فى أوروبا وامريكا [illegible] ان صرف شيكات [illegible] دولار يسبق تحويل غطائها [illegible] .

[illegible] نائب رئيس البنك [illegible] الى ضرورة تدخل [illegible] لصرف شيكات [illegible] البنوك الكويتية فى [illegible] الشيكات وتقدم لها [illegible] مسئولة عن تغطية [illegible] المصرية اسوة بما تفعل فى [illegible] الى ان البنك العربى [illegible] ٢ مليون دولار [illegible] فى القاهرة منذ بدايا [illegible] .

[illegible] ذكرت مصادر [illegible] خفض الحد الاقصى [illegible] استبداله الكويتيين [illegible] والمصريين العائدين من [illegible] من ٥٠٠ دينار الى ٢٠٠ دينار [illegible] الدينار الكويتى من [illegible] اذا استمرت الأزمة [illegible] البنوك وقف صرف [illegible] بالعراق من اكتوبر [illegible] الاموال المحولة قبل [illegible] .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠/١٠/٨

أعادت أحداث الغزو العراقي للكويت وما نجم عنها من متغيرات كثيرة وتداعيات هامة ـ الى ساحة النقاش قضية تطوير الجهاز المصرفي مرة أخرى ، الا ان تناول القضية في هذا الوقت أنما ينبع من اعتبارات هامة هي : ـ

الخليج وتطوير الجهاز المصرفى

احمد غنيم

١ ـ عودة الوعي لآلاف المصريين بالخارج باهمية استثمار مدخراتهم داخل وطنهم ، في ضوء المخاطر التي هددت ضياع مدخرات اقرانهم في الكويت والعراق .

٢ ـ تنامي احساس الكثير من العرب والمصريين بان مصر تمثل أكثر مواضع المنطقة أمنا واستقرارا ، ومن ثم فهم يشرعون لايداع اموالهم داخلها .

٣ ـ ان احداث الغزو حسمت لدى الكثيرين قضية المفاضلة بين ايداع الاموال بالخارج او داخل وطنهم وذلك بتغيير الاهمية النسبية لاوزان بعض المتغيرات الخاصة باتخاذ مثل هذا القرار .

٤ ـ ان الاحداث لم تلق بظلالها على قرارات المصريين في منطقة الخليج فقط وانما امتدت فيما نعتقد الى هؤلاء المصريين بالخارج على اختلاف مواقعهم ، وذلك في ضوء تهديدات التجميد للارصدة تحت اية ضغوط وقلاقل دولية قد تنشأ بلا مقدمات أو فجأة هنا او هناك .

ولعل قضية استيعاب مدخرات المصريين بالخارج وامكان تدفقها باحجام كبيرة تفرض على بساط البحث النقاط التالية : ـ

× × هل الجهاز المصرفي بهيكله القائم وسياسات التوظيف المتبعة به مهيأ لان يستوعب مثل هذه المدخرات .

× × هل يمتلك هذا الجهاز من الاوعية الادخارية وأشكال التوظيف ما يتلاءم مع طبيعة ونمط المدخر المصرى بالخارج ، لان هذا المدخر اذا قبل الان تحت ضغط الأزمة ان يستخدم احد الأوعية المتاحة فانه لن يلبث أن يعيد النظر فيها بعد فترة لتقييم جدواها .

× × هل يستطيع هذا الجهاز اذا ما تجمعت لديه احجام ضخمة من المدخرات عربية ومصرية أن يقوم بتوظيفها بكفاءة وفاعلية في خدمة قضايا التنمية دون اللجوء الى مجرد ايداعها لدى المراسلين بالخارج

× × هل يمتلك الجهاز المصرفي وغيره من الاجهزة المعنية بقضايا التنمية والاستثمار رؤية كاملة وواضحة بشأن امكانات الاستفادة من هذه المدخرات بحيث يتم دفعها داخل شرايين الاقتصاد القومي الامر الذى يمكنه من مواجهة مشكلات كثيرة .

× × ماذا لو تجمعت هذه المدخرات ولم يتاح لها فرص التوظيف الملائم واصبحت عبئا على كاهل الجهاز المصرفي في ظل ما تعاني منه بالفعل بعض وحداته من سيولة نقدية عالية .



× × اين كان هذا الجهاز بكل مؤسساته وخلال سنوات طويلة مضت من قضية مدخرات المصريين بالخارج .

ان القضية ليست بالدرجة الاولى في تجميع المدخرات وانما تكمن بالاساس في القدرة على توظيفها والاستفادة منها ، واذا كانت فلسفة العمل المصرفي ترتكز اساسا على طبيعة دوره في الوساطة المالية بحيث يقوم :

× × بتعبئة المدخرات باشكالها المختلفة .

× × التخصيص الكفء لهذه المدخرات داخل المجتمع بين الاستخدامات المختلفة .

فهل تستطيع السياسات الائتمانية القائمة بمحدداتها والقيود الخاصة بها أن تتيح للجهاز المصرفي امكانية الاستخدام الفعال لهذه الاموال ولابد ان ننبه الى امر هام وهو اهمية تجنب اتجاه جانب كبير من هذه المدخرات لسوق المال غير المنظم حتى لا تصنع قطاعا ضخما من الاقتصاد الخفي بما يمثله ذلك من مخاطر كبيرة على اداء الاقتصاد القومي وبما يفاقم من أزماته الحالية .

ان الموقف الحالي يمثل اختبارا لقدرة هذا الجهاز على التكيف والتطوير ، ولا يمكن لهذا الجهاز ان يلعب دوره

المأمول منه الا اذ اعيد النظر في امور كثيرة ضمن برنامج واضح لاصلاح الجهاز المصرفي وتطويره ، ويمكن تصور ذلك على النحو التالي :

١ ـ ضرورة الاسراع بوضع استراتيجية مصرفية تتفق عليها وتشارك في وضعها مدارس العمل المصرفي المختلفة ، وعلى ان تشمل هذه الاستراتيجية كل الاهداف التى يسعى الجهاز لتحقيقها في الاجلين القصير والبعيد ، وينبغي لهذه الاستراتيجية ان تستوعب كافة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية داخل البلاد وان يمتلك من المرونة وعمق النظرة ما يجعلها قادرة على تحقيق اهدافها مع التركيز على ما يلي :

أ ـ التفاعل الكامل مع حقائق الواقع الاقتصادي والاجتماعي والمساندة الحقيقية لقضايا التنمية والتخلف داخل المجتمع .

ب ـ تواكب النظرة المصرفية مع طبيعة مناخ الاستثمار السائد بمشاكله وطموحاته .

ج ـ تعظيم الوظيفة التنموية لهذا الجهاز .

٢ ـ وضع السياسات والبرامج الخاصة بتحقيق هذه الاستراتيجية على ارض الواقع .

٣ ـ دعم وحدات هذا الجهاز وذلك باعادة النظر في احجام بعضها واتخاذ قرارات بالدمج لبعض هذه الوحدات ووضع ضوابط لحجم ومستويات تشغيل وسياسات ووظائف هذه الوحدات .

٤ ـ خلق المنافسة بين وحدات هذا الجهاز في ظل ضوابط مستقرة ومقبولة ، ذلك ان تنافس الاداء بشكل رشيد سوف يتيح مزايا عديدة تنعكس ايجابيا على مناخ الاستثمار داخل البلاد .

٥ ـ ويتصل بعامل المنافسة ، اهمية اعادة النظر في تسعير الخدمة المصرفية ذلك ان

طرق التسعير المطبقة حاليا تفتقد لاى منطق رشيد ولا تستند لاساليب علمية او معايير عملية .

٦ ـ اهمية اعادة النظر في السياسة الائتمانية باعتبارها احد متغيرات الاستراتيجية المصرفية الفعالة والتي يتعين ادراكها لمتغيرات ومؤشرات الاقتصاد القومي وما يواجهه من مشكلات التضخم والركود والبطالة .

٧ ـ ان قضية الامن الاقراضي ـ اذا جاز التعبير ـ ينبغي ان تولى عناية خاصة وان يتم الاتفاق على حسم كل ما يتصل بها وان تبدد كل سحب الشك التي احاطت بها .

٨ ـ منح اولوية خاصة لاعداد الكوادر المتخصصة داخل الجهاز المصرفي بغية اعداد اجيال من المصرفيين تمتلك حسا مصرفيا سليما ولديها من الخبرة وعمق الرؤية ما يجعلها قادرة على ادراك خطورة دور هذا الجهاز وعظم رسالته في خدمة المجتمع ذلك ان مواقع مصرفية عديدة نتيجة لظروف سياسة الانفتاح ولاسباب اخرى اضطرت للاعتماد على كوادر تحتل الآن مواقع قيادية في الحلقات الوسطى من الادارة بشكل خاص وهي كوادر بكل اسف لا تملك من مزايا الا تراكم سنوات العمل دون ان تكون مالكة بالفعل للمؤهلات الخاصة بالرجل المصرفي الناجح .

٩ ـ لابد من مراجعة اداء العديد من وحدات هذا الجهاز لوظائفها وبشكل خاص بنوك الاستثمار والاعمال ذلك ان نظرة سريعة على قيمة رؤوس اموال بعض هذه البنوك يتضح منها عدم ملاءمتها لطبيعة ووظيفة البنك الاستثماري والاضطلاع باعباء رسالته الحقيقية في انجاز مشروعات تخدم عملية التنمية ، كما ان هياكل مصادر الاموال لا تعكس من حيث تركيب اجالها الزمني وتفوقه اتفاقا حقيقيا مع طبيعة دور هذا النوع من البنوك ، هذا فضلا عن ان العديد من هذه البنوك ينافس بشكل ضخم البنوك التجارية ويهتم اساسا بتمويل العمليات ذات الطبيعة التجارية الصرفة لتمتعها بعوائد سريعة التحقق ومرتفعة القيمة لذا ينبغي سرعة تصويب حركة هذه البنوك والتي لا يضطلع منها بدوره الحقيقي سوى بنكين تقريبا يبذلان جهدا جبارا في ظل ظروف غير مواتية .

في ضوء ما تقدم يتعين ان نتصدى لقضية تطوير الجهاز المصرفي وان ننجزها ، والا نؤجلها مثلما تأجلت من قبل لنفاجأ في كل مرة بظاهرة جديدة ، تؤكد غياب الدور الفاعل لهذا الجهاز وغيبته عن حقيقة مجريات وقائع الاقتصاد المصري ولعلنا نسرد الظواهر الاتية للتذكرة ليس الا :

× × × مسئولية الجهاز المصرفي عن بروز ظاهرة شركات توظيف الاموال بكل تداعياتها الخطيرة والتي مازلنا نعاني منها للآن .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ١٩٩٠/١٠/٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

* * مسئولية الجهاز المصرفى عن ظاهرة المشروعات المتعثرة (نحو ٢٠٠٠ مشروع) . تتصل بها ظاهرة القروض المتعثرة نحو ٥ مليار جم .

* * ظاهرة هروب اموال المصريين للخارج او العجز عن استحضار الاموال المصرية المودعة بالخارج .

ويبقى هنا ان نؤكد على ثلاث حقائق هامة هى : -

- ان عملية الاصلاح والتطوير انما هى فى التحليل الاخير جزء من عملية الاصلاح الاقتصادى الشامل .

- ان الجهاز المصرفى له دور مجتمعى هام لا يقل عن حقيقة وظيفته الحيوية كوسيط مالى ، ومن ثم ينبغى عليه ان يسارع بالقيام بهذا الدور .

- ان عملية التطوير عملية واسعة ومتعددة الاطراف وتتسع للعديد من الرؤى ووجهات النظر والتى نامل ان تتدافع بسرعة لتدلى بدلوها فى هذا الشان علنا نصل معا الى تصور واضح وشامل ومقبول لتطوير هذا الجهاز ودفعه على الطريق الصحيح لاداء رسالته الهامة ، ولدينا خبرات وقيادات عظيمة يمكنها النهوض بهذا الدور .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المساء

التاريخ : ١٢/١٠/١٩٩٠

رغم أحداث الخليج :

المستقبل .. للاقتصاد الإسلامى

د. الغزالى : توقفت مشروعات الزكاة الكويتية .. ولكن

د. حسين شحاته: اطمئنوا .. البنوك الاسلامية بخير

تأثر الاقتصاد العالمى تأثرا بالغا بأحداث الخليج كان ارتفاع اسعار البترول سببا مباشرا فى ارتفاع أسعار المنتجات البترولية مما أدى الى تفاقم الازمات الاقتصادية .. خاصة فى دول العالم الثالث التى تعانى أساسا من اعباء ديونها الاقتصادية لم يقتصر تأثير الازمة على الدول الفقيرة بل امتد الى الدول البترولية الغنية خاصة الاقطار العربية المصدرة للنفط لما تتحمله ميزانياتها الآن من نفقات باهظة لتغطية تكاليف الحرب المحتملة .

عبدالله سليمان :

ودائع العرب .. زادت فى الفترة الأخيرة !

تحقيق :
فتحى الصراوى

اذا كان هذا يتعلق بالاقتصاد العالمى - وهو اقتصاد وضعى - فالى اين يسير الاقتصاد الاسلامى هل هنك أثر مباشر للازمة على توجهات الاقتصاد الاسلامى فى المنطقة وفى العالم .. ماذا عن موارد الزكاة باعتبارها تمثل عنصرا رئيسيا فى الاقتصاد الاسلامى ؟ ماهى الصورة المستقبلية لهذا الاقتصاد بعد حل الازمة وهل له ارتباط وثيق بالخسائر التى تعرض لها الاقتصاد العالمى ؟ وهل يمكن ان تؤثر زيادة او انخفاض اسعار البترول على الاقتصاد الاسلامى ؟

مديرو البنوك الاسلامية وخبراء الاقتصاد الاسلامى يضعون الصورة كاملة فى هذا التحقيق .

يقول الدكتور عبد الحميد الغزالى استاذ الاقتصاد الاسلامى بجامعة القاهرة ان البنوك الاسلامية كمؤسسات نقدية تأثرت كما تأثرت المؤسسات النقدية الاخرى فى المنطقة وبالذات فى الكويت والامارات حيث يوجد بنكان اسلاميان كبيران هما بنك التمويل الكويتى وبنك دبى الاسلامى ومن ثم يمكن القول ان التأثير فى هذا الاتجاه سلبى واضح حيث اضير هذان البنكان ضررا مباشرا نظرا لقلة ودائع العملاء فى بنك دبى الاسلامى وتوقف نشاط بنك التمويل الكويتى .

سرية الحسابات

يضيف الدكتور الغزالى أنه يمكن القول ان صدور قانون سرية الحسابات فى مصر يعتبر احدى ركائز تشجيع الافراد على ايداع اموالهم فى البنوك وسيكون له تأثير ايجابى مباشرة على البنوك بصفة عامة والبنوك الاسلامية بصفة خاصة مما يحسن بالتالى من وضع الاقتصاد الاسلامى فى المنطقة وفى العالم حتى يتمكن [illegible] من خدمة فقراء المسلمين خاصة فى الدول الفقيرة التي يعاني سكانها من التعرض للازمات الطبيعية والاقتصادية المختلفة .

المورد الرئيسى

اوضح ان الزكاة تعد موردا رئيسيا فى النظام المالى الاسلامى ولاشك أن الازمة كان لها تأثير كبير على موارد الزكاة ومشروعاتها الخيرية المختلفة لان الكويت كانت تقدم على المستوى الفردى والتجمعات والدولة زكاة المال وبعضها كان ينفق فى مشاريع الخير ومصارفها المحددة فى الاقتصاد الاسلامى .

كما أن موارد الزكاة الكويتية كانت تساعد المجاهدين الافغان وبالتالى فان ماحدث قد أثر تأثيرا مباشرا على هذا المورد الاسلامى وأثر سلبيا على مسيرة التطبيق الاسلامى .

زكاة الكويت

وبالنسبة لمصر فقد كانت الكويت تنفق من موارد الزكاة على بعض المشروعات [illegible]ية هناك ومنها مدينة للثقافة الاسلامية فى الاسماعيلية ورغم أن الزكاة شروطها محلية الا ان هذه المحلية تتسع لتشمل العالم الاسلامى كله .

ويرى الدكتور عبد الحميد الغزالى أن أى حرب تشتعل فى المنطقة سيكون لها تدمير شامل يؤثر على اقتصاديات الدول الاسلامية و من هنا فإن الحل السلمى للازمة سيكون له رد فعل ايجابى على الاقتصاد الاسلامى - كما أننا مطالبون بأن ننفذ بجدية قانون جمع الزكاة الاسلامى حتى يكون المدخل الحقيقى للمقولة الحق والتى يراد بها الان باطل وهى مسألة توزيع الثروات ومايترتب على هذا من عدالة فى توزيع الأموال الاسلامية .

لكن الدكتور حسين شحاته استاذ الاقتصاد الاسلامى بجامعة الازهر يرى ان الازمة الحالية لم تؤثر فى الاقتصاد الاسلامى سلبا أو ايجابا ويؤكد ان الاقتصاد الاسلامى مستقل تماما عن الاقتصاد الوضعى وبالتالى فإن أى تأثير يمس الاقتصاد الوضعى العالمى لايمس بالضرورة الاقتصاد الاسلامى .

ويقول الدكتور حسين شحاته ان تأثر نشاط لحد البنوك الاسلامية فى الكويت أو غيرها من دول الخليج ليس له اثر سلبى كبير على الاقتصاد الاسلامى لزيادة فروع المؤسسات المالية الاسلامية فى العالم وبالتالى قدرتها على تغطية تكاليف هذه الخسارة المؤقتة .

اضاف ان الاسلام يؤمن بمسألة الغرم بالغرم والكسب والخسارة وبالتالى فانه يجب على عملاء البنوك الاسلامية ان يتقبلوا الخسارة كما يتقبلون المكسب ماداموا قد تأكدوا من حسن تصرفات القائمين على اموالهم فى هذه البنوك لان المكسب والخسارة ليس شعارا فقط وانما هو مبدأ اسلامى !

وبالنسبة لموارد الزكاة يقول الدكتور حسين شحاته أن العائدين من الكويت والعراق والذين خسروا أموالهم هم الان الذين يستحقون الزكاة .. لان المؤمن منهم بالاقتصاد الاسلامى لاشك كان يخرج زكاة أمواله .. ومع فقره باضاعة امواله جاء دوره ليستحق الزكاة وهذه فائدة الاقتصاد الاسلامى الذى يؤكد أن مال المسلمين ليس لفرد واحد وانما مال المسلمين للمسلمين .

زيادة الودائع

غير أن مديرى البنوك الاسلامية لهم رأى آخر .. يقول ابراهيم ناجى مدير الادارة العامة للمعاملات الاسلامية انه لايوجد شك ان الازمة قد أثرت تأثيرا بالغا فى حجم الودائع .. فاذا قلنا ان الاقبال الجماهيرى متزايد أصلا على البنوك الاسلامية فإن أزمة الخليج قد زادت من هذا الاقبال وبالتالى أدى ذلك الى تزايد ودائع العملاء .. أضاف ان اسعار البترول لم يكن لها اى تأثير سلبى على البنوك الاسلامية لان كل مالمسناه الان هو زيادة الودائع على البنوك الاسلامية فى مصر خاصة من المصريين فى الدول الخليجية الذين سحبوا ارصدتهم من هناك ليضعوها فى البنوك المصرية لشعورهم بالامن فى مصر كما أن الاقبال على البنوك الاسلامية بالذات واضح نظرا للمعاملة الاسلامية التى لاتتعامل بالفوائد وانما بعوائد استثمارية كالحسابات الاستثمارية والتوفير الاستثمارى .

يضيف ابراهيم ناجى ان جوانب الازمة على الاقتصاد الاسلامى لم تتضح ابعادها الى الان وربما كان لارتفاع اسعار البترول اثار جانبية سوف تظهر قريبا .

غير ان مراقب الودائع ببنك مصر للمعاملات الاسلامية بالجيزة يرى ان تحويلات العملاء فى الخارج قد تأثرت تأثيرا سلبيا خاصة من الدول المتضررة مثل العراق والكويت والسعودية وهذا سيؤثر سلبا على الاقتصاد الاسلامى خاصة اذا عرفنا ان انخفاض التحويلات كان اكثر فى العملة الاجنبية .

ولكن عبد الله احمد سليمان مدير بنك مصر للمعاملات الاسلامية «طلعت حرب» ينفى ذلك تماما ويؤكد أن مالمسته البنوك الاسلامية هو زيادة ودائع العملاء ولكنه يؤكد من جهة اخرى ان الازمة قد كشفت عن قصور شديد فى اجتذاب مدخرات العاملين فى الخارج للبنوك المصرية وهذا ماجعل العملاء يخسرون كثيرا نظرا لايداع جزء كبير من اموالهم فى الخليج .

يضيف ان العميل فى البنوك الاسلامية يشارك فى المكسب والخسارة ولكن يهمنى كبنك اسلامى أن يكون لدى عوائد مجزية لجذب العميل .. والعائد هنا يكون عن طريق المشاركة والمرابحة فى مشروعات استثمارية مضمونة ولدينا جهاز استثمارى يقوم بدراسات جدوى للمشروعات قبل البدء فيها لانه يهمنى ان يربح العميل باستمرار .

يضيف عبدالله سليمان أن ارتفاع اسعار البترول لم نجد لها تأثيرا سلبيا على الاطلاق لدى فروعنا الاسلامية بل كل مالمسناه زيادة الودائع وتضحية العميل بالعائد الكبير الذى كان يحصل عليه فى الخليج والاكتفاء بعائده الصغير الذى يحصل عليه فى مصر نظرا لوجود الاستقرار والامن الذى فقده هناك وبالتالى فاننى اقول بصدق ان ودائع العملاء قد زادت زيادة ملحوظة .

يضيف ان السبب فى اختلاف العوائد بيننا وبين الدول الخليجية هو ان العوائد هناك عوائد بترولية تختلف عن عوائد المشروعات الموجودة هنا كالأمن الغذائى وخلافه ولكن القاعدة المعروفة وهى «رأس المال جبان .. جعلت العملاء يحولان ارصدتهم للبنوك المصرية خاصة الاسلامية منها نظرا للوازع الدينى والصحوة الاسلامية المنتشرة الان ولاشك ان هذا سيؤثر تأثيرا ايجابيا على الاقتصاد الاسلامى نظرا لان مصر بها أكبر عدد من المؤسسات والبنوك الاسلامية .

ويرى مدير بنك مصر للمعاملات الاسلامية أن الازمة يمكن أن يكون لها تأثير مباشر أيضا على ودائع الدول العربية البترولية ذاتها ويتمنى أن يستثمر العرب أموالهم فى البنوك الاسلامية بمصر حتى لاتتعرض لما تعرضت له الاموال الكويتية والعراقية مؤخرا من تجميد لها .. ويقول ان استثمار العرب لاموالهم هنا سيكون امانا لهم وعونا لحل مشاكل المسلمين الاقتصادية فى انحاء العالم .

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٠/١٠/١٩٩٠

محافظو البنوك الاسلامية يناقشون بالقاهرة خلال «مارس»

تأثير أزمة الخليج على الاقتصاد الاسلامى ومواجهة أزمة السيولة

يعقد بالقاهرة خلال شهر مارس القادم الاجتماع السنوى الخامس عشر لمجلس محافظى البنوك المركزية الاسلامية . يناقش

الاجتماع انعكاسات ازمة الخليج على الاوضاع المالية والاقتصاد فى الدول الاسلامية واكد مصدر مسئول بالبنك المركزى المصرى ان الاجتماع يبحث ايجاد الترتيبات اللازمة لمواجهة ازمة السيولة الطارئة وإعداد قواعد واساليب الرقابة المنسجمة مع طبيعة عمل المصارف الاسلامية ، كما يناقش الاجتماع وضع استراتيجية

مشتركة بين البنوك الاسلامية للمشاركة فى تمويل مشروعات التنمية واشار المصدر الى تخصيص جلسة لمناقشة مشكلة الديون وتأثيرها على التنمية .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠/١٠/٢٢

تشغيل البنوك فترة مسائية لصرف تعويضات للعائدين

كتب : أسماعيل بدر

قرر البنك المركزى المصرى تشغيل فروع بنوك القطاع العام التجارية مصر والاهلى والقاهرة والاسكندرية فترة اضافية مساء من الساعة الخامسة وحتى الثامنة مساء تيسيرا على العائدين لصرف التعويضات المقررة لهم بواقع ١٢٠٠ جنيه لكل عائد ..

وصرح مصدر مسئول بالبنك المركزى انه تم الاتفاق على اختيار الفروع الرئيسية للبنوك فى عواصم المحافظات ويحضر الصرف مندوب عن مديرية القوى العاملة بالمحافظة فى الفرع الرئيسى بالمحافظة المعتمد للفرع .

واضاف ان القواعد التنفيذية تقتضى بان يكون العائد مازالت تربطه علاقة العمل مع احدى جهات العمل بالكويت ويتم اثبات ذلك بكافة السبل اما بتاشيرة الخروج والعودة للكويت او عقد العمل او بطاقة اقامة او اى مستند اخر هذا بالنسبة للعائدين قبل الغزو اما العائدون اثناء الغزو فقد تم اثبات دخولهم عند عودتهم عن طريق المنافذ الجمركية .

وقال انه بالنسبة للقاهرة والاسكندرية فقد تم اختيار الفروع الرئيسية للبنوك الاربعة بها لصرف



د . صلاح حامد

هذه التعويضات بدون اى عمولة .

وسيتم ختم الجوازات فى الصفحة الاخيرة بمايفيد الصرف وفى حالة فقد الجواز ستحدد القوى العاملة المستند الذى سيفيد التاشير عليه بافادة الصرف .

واضاف ان الصرف يبدأ اوائل نوفمبر القادم ..



المصدر : الاهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠/١١/٧

بدء تطبيق التيسيرات الجديدة فى صرف منحة العائدين من الكويت :

□ ، عقد امس مسئولو بنوك القطاع العام الاربعة اجتماعات عاجلة لبحث الترتيبات الخاصة بتنفيذ التيسيرات الجديدة التى اعلنتها وزارة القوى العاملة ، والتى بدأ تطبيقها بالفعل لصرف منحة امير الكويت للمصريين العائدين من الكويت اثر الغزو العراقى والتى تصل قيمتها الى ٥٠ مليون دولار بواقع ١٢٠٠ جنيه لكل مواطن عائد من خلال ١٧٥ فرعا بالقاهرة والمحافظات .

وبحث المسئولون بالبنوك تدبير المرونة اللازمة من حيث عدد الموظفين او عدد شبابيك الصرف لمواجهة اى تزاحم من المواطنين .

رجال البنوك يؤكدون :

لا تحديد لموعد انتهاء الصرف قبل حصول جميع المستفيدين على المنحة

تحقيق :

محيى الدين فتحى

نجلاء ذكرى

وبالرغم من العدد الكبير للفروع التى تصرف المنحة الا أن تزاحم المواطنين وعدم التزامهم بالترتيب الابجدى المحدد للصرف وقلة عدد مندوبى وزارة القوى العاملة أدى للتزاحم واعاقة العمل فى بعض الفروع فى اليوم الاول لصرف المنحة . الا ان المسئولين بالبنوك يتوقعون تلاشى التزاحم خلال الايام القليلة القادمة .

وصرح عبد السلام عبد الحكم مدير عام الفرع الرئيسى لبنك مصر وعضو لجنة السياسات بالبنك بان ادارة البنك تنبات قبل صرف المنحة بما يمكن ان يحدث من تزاحم ولذا عقد المسئولون عدة لقاءات مع مديرى الفروع لتحديد اكثر الفروع ملاءمة لعملية الصرف مراعاة لعنصر الكثافة السكانية للعائدين وتم تحديد ٤٧ فرعا على سبيل المثال حيث تم فتح فروع سوهاج وجرجا والليانة للكثافة السكانية الكبيرة للعائدين من الكويت فى سوهاج وحددنا ايام الصرف بترتيب ابجدى للاسماء بحيث بدأ الصرف من ٤ نوفمبر ايام الاحد من حرف الالف للظاء وايام الثلاثاء من حرف العين الى اللام وايام الخميس من الميم للياء ، وتم ارسال تعليمات لمديرى الفروع القائمة بالصرف بان تفتح الابواب من ٥ الى ٨ مساء مع عدم التقيد بالانصراف الا بعد الانتهاء من الصرف لكل الموجودين بالبنك ،

وبالفعل لم ينصرف الموظفون الا بعد الثانية عشرة فى اول ايام صرف المنحة .

وقد لاحظنا مع بداية التطبيق ان عدد مندوبى القوى العاملة بكل فرع غير كاف وهم المناط بهم التاكد من بيانات العائد مثل جواز السفر والاقامة فقمنا بالاتصال بوزارة القوى العاملة التى لبت طلباتنا بزيادة عدد مندوبيها بالفروع المعنية بصرف المنحة .

وقامت فروع البنك بصرف ٥ ملايين جنيه يوم الاحد الماضى . واضاف بان البنك لا يستطيع الصرف صباحا لقيامه بعملياته المصرفية للعملاء كما ان الصرف فى المساء عطل عمل السوق المصرفية ولكن يمكن تحمل هذا بصورة مؤقتة حتى ينتهى صرف المنحة واكد بان البنوك لا تتحمل القيام بهذا العبء

سوى يوم الاسبوع لان هذا يضر باعمال البنك العادية ، واكد بان المنحة كافية لكل العائدين ، وكل المواطنين سيصرفون ، فقط نرجو القادرين منهم افساح الفرصة فى بداية صرف المنحة لغير القادرين او من يواجهون ظروفا صعبة وسيستمر الصرف حتى الانتهاء من جميع المستفيدين .

وفى بنك مصر يقول فوزى كامل مدير عام وعضو مجلس ادارة البنك ان الايام السابقة على صرف المنحة شهدت ترتيبات مكثفة واجتماعات رسمية بين مديرى البنوك والسيد وزير القوى العاملة لتحديد سير عمليات الصرف ، وقد تم تحديد نظام امثل يتمثل فى ثلاثة ايام للصرف مساء كل اسبوع بالحروف الابجدية لاسماء العائدين وذلك لضمان عدة اشياء اولها عدم التزاحم ثانيا تنظيم عمليات الصرف ثالثا ضمان تفرغ موظفى البنك لعمليات صرف المنحة فى المساء . كما أن البنوك قسمت المحافظات من حيث وجود الفروع بحيث يكون هناك فرع او اكثر بكل محافظة للصرف .

وبالنسبة لبنك مصر تم تحديد ٣٤ فرعا منها ١٩ بالمحافظات و ١٥ فرعا بالقاهرة وحدها . لتغطية كل احياء القاهرة .

وبالنسبة للتيسيرات من البنوك اكد فوزى كامل ان البنوك لديها المرونة الكافية لزيادة عدد الفروع او الشبابيك للصرف ولكن المشكلة ان مندوبى القوى العاملة المختصين بمراجعة بيانات المستفيدين من المنحة عددهم قليل وهذا طبيعى ولذا تم تحديد مندوب واحد لكل فرع وبالتالى فضغط العمل شديد عليه ومهما زاد عدد الشبابيك فان نسبة من يصرح لهم بالصرف ستظل واحدة لان مندوب وزارة القوى العاملة واحد فقط ولابد ان يتولى بنفسه فحص كل مستندات الراغبين فى الصرف ـ الا ان



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٠/١١/٧



هذه المشكلة انتهت بقرارات وزارة القوى العاملة بزيادة عدد المندوبين من الوزارة . ومن اسباب مشاكل اليوم الاول عدم استيفاء المستندات مع كل المستفيدين وتتلخص فى شرط العودة من الكويت بعد العدوان وليس قبله . وجواز السفر والاقامة وقد تم حل هذه المشكلة ايضا وخاصة مايتعلق بتصريح العمل ايضا من اسباب التزاحم قدوم بعض المستفيدين من المحافظات للصرف من القاهرة .. وعدم مراعاة الترتيب الابجدى للصرف ، وايضا عدم معرفة ايام الصرف وتخوف الناس من عدم الصرف اذا ما تاخروا فى الحضور مما ادى لهجومهم على البنوك .

ويؤكد فوزى كامل ان جميع العائدين سيصرفون المنحة وان العمل سيظل مستمرا حتى ننتهى من كل المستفيدين من هذه المنحة مهما طال الامر .. واضاف بانه لا داعى للتكالب ويتوقع ان ينتهى التزاحم خلال الايام القليلة القادمة كما طالب الجمهور بحسن معاملة مندوب القوى العاملة وموظفى البنك وتقدير العبء الملقى على اكتافهم وايضا هناك تعليمات مشددة من مديرى البنوك للموظفين المكلفين بهذه الخدمة بضبط النفس مهما كانت ظروف العميل وبنوع من التنظيم والتعاون والتفاهم المشترك يمكن ان ينتهى الامر ويستفيد الجميع فى ايام معدودة .

وفى بنك القاهرة تم تحديد ٥٥ فرعا للصرف وبالرغم من ذلك شهدت الفروع هجوما يفوق الوصف من الجماهير

ويقول بهاء الغزالى مدير عام الشئون المالية ببنك القاهرة انه تم تحديد ٥٥ فرعا للبنك على مستوى الجمهورية لصرف منحة امير دولة الكويت للمصريين العائدين من الكويت ، مع تركيز نسبة ٣٠ ٪ من الفروع بالقاهرة الكبرى ، حيث كشفت دراسة اعدتها وزارة القوى العاملة ان نسبة كبيرة من العائدين تقيم بالقاهرة الكبرى وخاصة مدينة نصر ومصر الجديدة ، وقد تم تخصيص الفترة المسائية ليتفرغ موظفو البنك وموظفو القوى العاملة للعمل ، كذلك هى نفس فترة عمل السوق المصرفية الحرة للنقد الاجنبى .

ويقول هانى كمال الدين مرسى نائب مدير عام التخطيط ببنك القاهرة : ان المشكلة الاساسية بدت فى اليوم الاول عبر التكالب الشديد من المصريين العائدين لصرف المنحة دون الالتزام بجدول الصرف الزمنى وفقا للترتيب الابجدى ، وقد اجتهدت فروع البنك فى الصرف حتى بلغ عدد المواطنين الذين تم الصرف لهم فى احد الفروع ١٧٥ مواطنا ، ليمتد العمل فى البنك حتى الواحدة صباحا فى فرع قصر النيل وحتى الواحدة والنصف فى فرع البنك بالاسكندرية ، وتم صرف ٣ ملايين و ٦٣١ الف جنيه عبر الفروع خلال اليوم الاول لـ ٣٠١١ مواطنا .. وحدد البنك ٤٩ فرعا لحاملى جوازات السفر و ٦ فروع اخرى لحاملى جوازات السفر والوثائق وفقا للتوزيع الجغرافى المتفق عليه مع وزارة القوى العاملة والملتزم بها بنوك القطاع العام التجارية ، وينتظر ان يشهد يوم الخميس المقبل تزاحما اكثر لتوزيع منحة العائدين من حرف الميم ، ومن يتخلف عن تسلم مستحقاته يمكنه الحضور فى الخميس المقبل ، حيث ان التاريخ مفتوح منعا للتكدس .

الصـــــرف لابناء المحافظات من خـــلال فـــروع البنــوك بمحافظاتهـــم

ويقول محمد عبد الوكيل جابر مدير عام بنك القاهرة (فرع قصر النيل) حضر لصرف المنحة فى اليوم الاول حوالى ١٥٥ مواطنا ، تم صرفها لخمس وسبعين ، بينما تم تاجيل صرفها للباقين الى الغد بالاتفاق مع الاستاذ محمود القويسنى وكيل وزارة العمل لارهاق موظف القوى العاملة وكاستثناء ، ولاشك ان قلة عدد موظفى القوى العاملة كان سببا مباشرا فى عدم صرف المنحة لجميع المترددين على فرع البنك ولو تم مضاعفة هذا العدد لامكن صرفها للجميع ، واهم الحالات التى كانت مثار شكوى المواطنين هى :

- مواطن كانت بياناته ناقصة ، فطلب منه موظف القوى العاملة ببنك القاهرة فرع قصر النيل التوجه لمجمع التحرير اولا ، وذهب المواطن هناك فاخبروه ان بياناته تسمح له بالصرف فعاد مسرعا للفرع ليكرر موظف القوى العاملة رفضه ليثور المواطن ، وحاولت تهدئته ومساعدته
- مواطن جاء ليصرف من فرع البنك ولكن موظف القوى العاملة رفض باعتبار ان محل سكنه فى جواز السفر فى الدقى وينبغى الصرف من فرع الدقى ، وعندما توجه لفرع البنك بالدقى رفض موظف القوى العاملة التوقيع بالصرف لان جواز سفره اصدار القاهرة ! !



المصدر : الأهــــرام

التاريخ : ١٠/١١/١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ايطاليا تستثنى بنوكا مصرية من تجميد ممتلكات الكويت والعراق

روما ـ وكالات الانباء ـ اصدر جوليو اندريوتي رئيس وزراء ايطاليا امس قرارا خاصا بالاستثناءات المتصلة بتجميد الممتلكات العراقية والكويتية فى اعقاب الغزو العراقى للكويت .

وذكرت وكالة « انسا » الايطالية ان من بين البنوك والهيئات المالية المستثناة عددا من البنوك بمصر هى البنك العربى الافريقى الدولى وبنك الخليج المصرى ومصر الدولى .

وقالت الوكالة ان ثمة قرارا اخر للاستثناءات يخول بنك التمويل بروما واركوس بميلانو ممارسة نشاطهما المعتاد غير ان القرار يحظر اى تصرف من اى نوع كان من شأنه السماح بتحويل اموال او اتخاذ اى اجراء لصالح اشخاص فى الكويت او العراق .



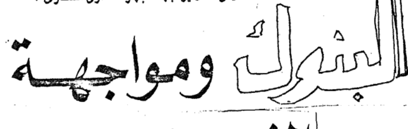
المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ١٩٩٠/١٢/٣

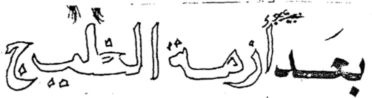
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صدر القانون رقم ٢٠٥ لسنة ٩٠ بشان سرية الحسابات بالبنوك والذي اصبح سارى المفعول اعتبارا من ٢/١٠/٩٠ وهو اليوم التالى لنشره بالجريدة الرسمية ٢/١٠/٩٠ وطبقا للمادة الاولى من هذا القانون اصبحت جميع حسابات العملاء وودائعهم وأماناتهم وخزائنهم في البنوك وكذلك المعاملات المتعلقة بها سرية ويحظر الاطلاع عليها الا في الاحوال التى نص عليها بهذا القانون كما لا يجوز الاطلاع على حسابات العملاء وودائعهم واماناتهم وخزائنهم وكذلك المعاملات المتعلقة بها او اعطاء بيانات عنها بطريق مباشر او غير مباشر الا باذن كتابي من صاحب الحساب او الوديعة او الامانة او الخزانة او من احد ورثته او من احد الموصى لهم بكل او بعض هذه الاموال او من النائب القانوني او الوكيل المفوض او بناء على حكم قضائي او حكم محكمين كما انه محظور على جميع الاشخاص سواء الشخص الطبيعي او الشخص المعنوى والجهات بما في ذلك الجهات التي يخولها القانون سلطة الاطلاع او الحصول على الاوراق او البيانات المحظور افشاء سريتها بموجب احكام هذا القانون ويظل هذا الحظر قائما حتى ولو انتهت العلاقة بين العميل والبنوك لاى سبب من الاسباب .

والسؤال الان : هل بصدور قانون سرية الحسابات تم حل مشاكل الجهاز المصرفي ، هل بهذا القانون فقط سيواجه الجهاز المصرفي التحدي بعد أزمة الخليج ؟ وما هو التحدى الحقيقى الذى يواجهه الجهاز المصرفي المصرى ؟



البنوك ومواجهة التحدى بعد أزمة الخليج



دراسة من اعداد :

عبد المعطى محمد هشاد

مدير بنك مصر سيدى سالم

محافظة كفر الشيخ



المصدر : الأهـرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٠

ولكى نرد على هذه التساؤلات لابد وان نستعرض اوجه التحدى متمثلة فى :

اولا : المشاكل والتحديات التى تواجه الجهاز المصرفى :

١ ـ تعثر الجهاز المصرفى فى اقناع العاملين بالخارج بتحويل مدخراتهم الى مصر

٢ ـ مشاكل الجهاز المصرفى فى استثمار امواله .

٣ ـ مشاكل العاملين فى الجهاز المصرفى.

٤ ـ مشاكل التدريب وخلق كوادر مصرفية جديدة

٥ ـ ازمة الثقة بين الافراد وبنوك الدولة .

ثانيا الاقتراحات والحلول والتوصيات لحل هذه المشاكل المزمنة

١ ـ استثمار ازمة الخليج فى خلق جو يشجع على التنافس الاستثمارى

٢ ـ تحويل البنوك الصغيره الى كيانات مصرفية كبيرة مع تطوير السوق المصرفية الحره .

٣ ـ انشاء مؤسسة لضمان الودائع واخرى للتامين على السلف والائتمان

٤ ـ اعادة النظر فى هياكل الاجور فى البنوك وكذلك نظم التدريب

٥ ـ اعادة النظر فى قرار منع التسليف بالجنيه المصرى بضمان ودائع بالعملات الاجنبية

اولا : المشاكل والتحديات التى تواجة الجهاز المصرفى

١ ـ تعثر الجهاز فى اقناع العاملين فى الخارج بتحويل مدخراتهم الى مصر فشل الجهاز المصرفى المصرى فى هذه المهمة يرجع الى سنوات التاميم والتى شهدها الجهاز المصرفى ذاته وبعد عمليات تمصير البنوك وهروب الاموال الى لبنان واوروبا حيث شاع وقتها مناخ عدم الثقة خوفا من ان تضع الدولة يدها على هذه الاموال وهروب رجال المال والاقتصاد الى خارج البلاد وعدم الاطمئنان للنظام الاشتراكى الجديد هذه البذرة التى ترعرعت مع الجيل التالى لجيل الستينات وبعد نصر اكتوبر ١٩٧٣ وتحول البلاد الى عصر جديد من الانفتاح الاقتصادى كان لابد من وجود طبقات غير مصدقة فبدأت بمرحلة اختبار للنظام لتتعرف على مدى جدية التجربة فبدأت فى مشاريع للثراء السريع بدون وجود كيانات اقتصادية حقيقية تحقق التنمية للبلاد ليس فحسب ولكنها كانت تحول اموالها للخارج بطريقة او باخرى تخوفا او تحسبا للحظة التاميم فلا تجد الدولة اصولا ذات قيمة وفى نفس الوقت اموالهم فى امان خارجى ، حتى بدأ الاطمئنان لجدية الدولة فى تشجيع المستثمرين لكن بقيت المشكلة الاساسية فى فشل الجهاز المصرفى فى اقناع العاملين بالخارج بتحويل مدخراتهم الى مصر ويرجع ذلك الى

١ ـ ١ ظاهره تجار العملة ووجود شبكة لهم فى مواقع عملهم فى الخارج واقناعهم بشراء العملات الاجنبية وتسليمهم المعادل بالجنيه المصرى فى مصر .

١ ـ ٢ تمركز العاملين فى منطقة الخليج العربى حيث الاقتصاد الحر وحرية التحويل وشراء واستبدال العملات الاجنبية ..

١ ـ ٣ عدم وجود مصرفى حقيقى وسط هذه العماله متمثلة فى فروع لبنوك مصرية فى هذه البلاد علما بان النظام المالية والقانونية لهذه الدولة تسمح بفتح فروع لبنوك اجنبية فيها باستثناء بنك القاهره فى دولة البحرين ..

١ ـ ٤ انتشار شركات توظيف الاموال التى استطاعت خلال عشر سنوات من قلب الكيان المالى والمصرفى فى مصر ..

١ ـ ٥ انخفاض سعر الفائدة فى مصر مع انخفاض قيمة الجنيه امام الدولار وارتفاع الشرائح الضريبين شجع على الاستثمار فى الاموال خارج البلاد ..

٢ ـ مشاكل الجهاز المصرفى فى استثمار امواله

لا يرجع فشل الجهاز المصرفى فى استثمار امواله اليه كاملا ولكنه يتحمل جزءا كبيرا منه فلقد بلغت جملة الودائع فى البنوك التجارية حتى ٣٠/٦/٩٠ فقط ٦٨ مليار جنيه مصرى منها ٥٠ ٪ بالعملات الاجنبية ! ويرجع القصور فى الاتى



٢ ـ ١ هناك قيود ائتمانية تفرضها القوانين والنظم المصرفية المعمول بها .. فهناك المادة الشهيرة رقم ٣٩/د من القانون ١٦٣ لسنه ١٩٥٧ التى تحظر على البنوك امتلاك اسهم الشركات المساهمة بما تزيد قيمته على ٢٥ ٪ من راس المال المدفوع للشركة وبشرط الا تجاوز القيمة الاسمية للاسهم التى يمتلكها البنك فى هذه الشركات مقدار راسماله المدفوع واحتياطياته مع صغر رؤوس اموال البنوك واعتمادها على الاموال المودعة لديها ..

٢ ـ ٢ عدم تدريب كوادر مصرفية ذات خبرت عالمية فى مجال المال والاستثمار وعدم اتابعه الفرصة لخلق صف ثان . مقيدين بذلك الادارة باللوائح والقوانين الادارية التى تحكم دولاب العمل فى الجهاز الحكومى والتى سنتعرض لها عند الحديث عن السلم الوظيفى للعاملين فى البنوك ومشاكلها والاختلاف فى الهيكل الوظيفى بين البنوك الاربعة الكبار بعضها وبعض واثر ذلك على اداء العاملين وبالتالى خدمة العملاء ..

٢ ـ ٣ بلغت محفظة الاوراق المالية والاستثمارات للبنوك التجارية ٧,٦ مليار جنيه مصرى فى نهاية يونية ١٩٨٩ مسجلة بذلك زيادة قدرها ٨, مليار جنيه وهذه الزيادة محصلة ما تم من حركة فى المحفظة تضمنت اساسا تحويل جزء من مديونية الهيئة العامة للسلع التموينية الى سندات على الخزانة العامة وزيادة الاستثمارات فى الاوراق المالية بالعملة الاجنبية كنتيجة اساسية لاعادة تقييم سندات التنمية بالدولار الامريكى بسعر السوق المصرفية الحرة هذا فضلا عن قيام بعض بنوك القطاع العام ببيع صكوك على الخزانة العامة للبنك المركزى (راجع : البنك المركزى المصرى . التقرير السنوى ٨٨/ ١٩٨٩ ص ٦١) . اى أن الزيادة لم تتحقق نتيجة لاستثمارات جديدة او مساهمة فى شركات جديدة أو اية اضافة للاقتصاد الوطنى كما ان نسبة هذه الاستثمارات الى جملة الودائع فى هذا التاريخ بلغت ١٥,٥ ٪ من الودائع التى بلغت ٤٨,٩ مليار جنيه منها ٥٠ ٪ من العملة الاجنبية فى نهاية يونية ١٩٨٩ .

عدم تطور الفكر الائتمانى وعدم التفرقة بين ائتمان بسيط واخر متوسط وثالث كبيرولبس من المعقول ان اجراءات اعطاء سلفة الف جنيه تكون هى نفس اجراءات سلفة مائه الف تحتاج الى بيروقراطية مصرفية تكون فى نهايتها الاحجام عن التعامل مع البنوك ..

مشاكل العاملين فى الجهاز المصرفى

٣ تنص المادة رقم ١٩ من القانون رقم ١٢٠ لسنه ١٩٧٥ بشان البنك المركزى المصرى والجهاز المصرفى على أن مجلس ادارة كل بنك من بنوك القطاع العام هوالسلطةالمهيمنة على شئونه وتصريف اموره وللمجلس حق الموافقة على الهيكل التنظيمى للبنوك بناء على اقتراح رئيس مجلس الادارة ووضع اللوائح المتعلقة بنظم العاملين ومرتباتهم واجورهم والمزايا والبدلات الخاصة بهم وتحديد فئات بدل السفر لهم فى الداخل والخارج ولا يتقيد مجلس الادارة فيما يصدر من قرارات بالقواعد والنظم المنصوص عليها فى القرار بقانون رقم ٥٨ لسنه ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة والقرار بقانون رقم ٦١ لسنه ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام وبالرغم من هذا النص فهناك مشاكل فى الهيكل الوظيفى وكذلك مرتبات واجور العاملين فى البنوك الاربعة الكبار ستتعرض منها ما يلى ..

٣ ـ ١ ـ التفاوت الواضح فى هياكل واجور بنوك القطاع العام سواء كانت تجارية او متخصصة فبالرغم من ان القانون منح فى المادة ١٩/ح حرية للمجلس فى كل بنك وضع اللوائح جعل بنك تنمية



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٠

الصادرات وهو بنك متخصص لقطاع عام يمنح اجورا اضعاف مرتبات واجور العاملين في البنوك التجارية الاربعة !

٣ ـ٢ اختلاف نظم الترقي وتفاوتها بين بنوك القطاع العام التجارية الاربعة فعلى سبيل المثال يرقى مصرفى ٠ ب ٠ في البنك الاهلى الى وظيفة مصرفى ٠ ١ ٠ بعد مرور سنتين لحاملى المؤهلات العليا على يعيينه في البنك في حين يرقى زميله في بنك مصر والمعين معه في نفس اليوم وبنفس المؤهل بعد مرور خمس سنوات من تعيينه علما بان الاساس المالى لمستوى مصرفى ٠ ١ ٠ في كل من البنكين واحد .

٣ ـ٣ ضيق السلم الوظيفى في بنوك القطاع العام أدى الى وجود موظفين بدون ترقى الى ادنى مستوى من الترقى مددا تصل الى أكثر من خمسة عشر عاما وذلك لعدم وجود وظائف تكرارية في بعض البنوك ووجودها في بنوك اخرى كما لايرقى الى درجته المالية حفاظا على حقه في الترقى للوظيفة الاعلى ولكن يشترط الشغل للترقى .

٣ ـ ٤ وجود وظائف مصرفية ممتازة ومساعد مدير ونائب مدير في بعض بنوك القطاع وعدم وجودها في بنوك اخرى هذا يؤدى الى افتقاد الامل والطموح لدى الموظف مما يجعله سلبيا وغير مبال هذا بخلاف وأد المواهب المصرفية .

٣ ـ٥ كبر سن مديرى الادارات العامة ومديرى العموم وغالبا مايكون الترقى لهذه الوظائف شرفية بمناسبة قرب الاحالة للمعاش او الاقدمية وعدم اعطاء فرصة الكفاءات والمبدعين وذوى المؤهلات العلمية الاعلى .

٣ ـ ٦ هروب الكفاءات للبنوك الاجنبية والعربية والبنوك المشتركة لما فيها فرصة اكبر لتحقيق الذات .

(٤) مشاكل التدريب وخلق كوادر مصرفية

التدريب كلمة شاملة عامة ولكن في البنوك لها معان كثيرة فهناك تدريب اولى وتدريب متوسط وتدريب راق وفيما يلى نوضح اهمية ومشاكل كل من مراحل التدريب المختلفة التى يمر بها موظف البنك :

٤ ـ١ التدريب الأولى : وهو المحك الاساسى والبداية التى على أساسها يتعلم الموظف الجديد الف باء العمل المصرفى والاعراف المستندية وأساسيات العمل المصرفى والاعراف المستندية وأساسيات العمل ... هذا التدريب للأسف الشديد لم يأخذ حقه كاملا من الجدية اذ أنه غالبا مايمر المعين الحديث بالاقسام مرور الكرام مجرد عملية تعارف على أشكال ومسميات في العمل وفي اكثر الأحيان يدخل العمل مباشرة في أحد الأقسام نظرا للاحتياج الشديد اليه ولعجز العمالة التى تعانى منها كثير من فروع بنوك القطاع العام نتيجة كم العمل المتزايد يوميا ... اذن فهذه المرحلة لايوجد لها اساس سليم كمالا يوجد لها معهد تدريب يستغرق فيه الموظف فترة زمنية معينة قد تكون ستة أشهر وهى فترة الاختبار ... بالتالى فمعظم موظفى البنوك لايعرفون شيئا عن البنك سوى مايقومون به من عمل في قسم محدد ... وهذا له مشاكله المستقبلية ... والا فأين الادارة المستقبلية ؟ !

٤ ـ٢ التدريب المتوسط : وهو مرحلة متقدمة عن التدريب الأولى وهى المرحلة التى فيها يتدرب الموظف على أنشطة العمل المصرفى في البنك ككل وهذه الدورات غالبا لاتزيد على خمسة عشر يوما ٩٠ ٪ منها لايزيد على أسبوع وهنا يفترض ان الموظف أثناء فترة خدمته عمل ولديه خبرة في جميع أقسام البنك ... ولكن الواقع الذى يحدث في الفروع شيء اخر كما ان تمركز الدورات في القاهرة يجعل الدورة عبئا على الموظف فهل يعقل ان يحضر موظف من أسوان ليبحث عن فندق في القاهرة ثم يستعد لحضور الدورة والاستذكار للاستعداد للامتحان لان النجاح في هذه الدورات احد شروط الترقى والمفروض ان مثل هذه الدورة اضافة جديدة لمعلوماته ولكن للأسف مايحدث من قبيل الاجراءات الروتينية فقط ! !

٤ ـ٣ التدريب الراقى : وهى مرحلة التدريب المتقدم والمتخصص وفيه الاحتكاك بالخبرات المصرفية العالمية والمتقدمة وفيه ايفاد البعثات التدريبية للخارج وللاسف غالبا مايقتصر هذا النوع على فروع دون أخرى وعدم وجود أو اعلان المعايير والمقاييس او معرفة مثل هذه المعايير التى على أساسها يتم ايفاد المتدرب في بعثة داخلية او خارجية لكى ايطمح مجرد طموح لاى موظف ان يكون مبعوثا في دورة متقدمة .

٤ ـ٤ عدم وجود اى حوافز لتشجيع العاملين في الجهاز المصرفى على الابداع في مجال البحوث المصرفية وعدم وجود مخصص للأبحاث المصرفية والاقتصادية في البنوك يتم الاتفاق معه لتطوير الصناعة المصرفية .

(٥) أزمة الثقة بين الأفراد وبنوك الدولة

هناك لاشك ازمة ثقة بين الأفراد وبنوك الدولة مردها للسلوك الاجتماعى والسلوك النفسى للفرد ويحكمها ايضا الصناعة المصرفية ذاتها وسنوضح بايجاز كيف خلقت هذه الأزمة فيمايلى : ـ

٥ ـ١ ـ البنوك في مصر حتى عهد قريب خلال فترة الانغلاق الاقتصادى كان يدخلها الخاصة والمثقفون والمتعاملون بالشيكات سواء تجار او صناع اى ان التعامل



خلال هذه الفترة كان مع طبقة لديها قدر كاف من الوعي المصرفي وكان الهيكل المصرفي في ذلك الوقت يتمثل في بنوك القطاع العام فقط .

٥ ـ ٢ ـ في فترة السبعينات (الانفتاح الاقتصادي) وماتبعها من هجرة للعمالة الزراعية وغير الماهرة لكل من العراق والاردن وهجرة العمالة الماهرة والحرفيين الى السعودية وليبيا وهجرة طبقة المثقفين الى الكويت والامارات وهجرة العلماء الى امريكا وكندا واوروبا والسماح بافتتاح فروع البنوك الاجنبية وبنوك مشتركة واستثمار اعمال بدأت المقارنة بين الصناعة المصرفية والتطور التكنولوجي في الخدمة المصرفية المتمثلة في البنوك الوافدة والخدمة التقليدية في البنوك الوطنية ... فبدأت الثقة تهتز في بنوك القطاع العام نظرا للمقارنة بين الاداء في البنوك الوطنية ... وبدأت البنوك الوطنية تتعامل مع نوعيات جديدة متمثلة في عملاء ليس لديهم اي قدر من الوعي المصرفي بل وفي بعض الاحيان استحالة اقناعهم بأي شيء حتى بيقاء تحويلاتهم في البنوك نظرا لاعتقاد البعض بأن عمل البنوك حرام والادخار حرام في البنوك ... واتجاه هؤلاء الافراد لاستثمار أموالهم لدى مايسمى بشركات توظيف الأموال تحت ستار الشرعية الاسلامية والربح الحلال ووجود طبقات جديدة وسلوكيات مختلفة لم تكن موجودة من قبل والسبب في ذلك ـ في رأيي ـ هو هجرة العمالة الأمية للخارج .

٥ ـ ٣ ـ المقارنة بين العائد الذى يصرف من البنك والعائد الذى تصرفه شركات الاموال مما ادى الى هجرة ملايين الدولارات الى هذه الشركات والأزمة التي حدثت بعد ذلك لهذه الشركات والأزمة بين الافراد والحكومة بسبب عدم تدخل الحكومة لعلاج المشكلة في الوقت المناسب .

٥ ـ ٤ ازمة الثقة بين الافراد والبنوك والمتولدة نتيجة تراكمات متمثلة في قانون ضرائب التركات ورسم الأيلولة وحجز الضرائب عامة وعقارية على حسابات العملاء وعدم سرية المعاملات بين الأفراد والبنوك والتي ربما تعود الثقة بعد فترة ولكنها ليست قصيرة ـ في رأيي ـ وذلك بعد اصدار قانون سرية الحسابات رقم ٢٠٥ لسنة ٩٠ الذى صدر ولم تتوافر الوسائل التي تحمي العاملين في البنوك من الكشف عن ارصدة العملاء وخاصة في الفروع التي مازالت تعمل بالنظام اليدوي وهي التي لم يدخلها الكمبيوتر وهي تمثل اكثر من ٩٠ ٪ من الوحدات المصرفية المنتشرة في أنحاء الجمهورية !

ثانيا : الاقتراحات والتوصيات

(١) استثمار ازمة الخليج في خلق جو يشجع على التنافس الاستثماري

عقب غزو العراق للكويت توقعت وكالة رويتر حدوث اضرار بالبنوك المصرية على المدى القصير بسبب احداث الخليج (جريدة الوفد ٩٠/٩/٨) وفي نفس الوقت صرح مصدر مسئول كبير عن زيادة حجم التحويلات من المصريين العاملين بالخارج الى البنوك المصرية بنسبة ٥٠ ٪ خلال أغسطس ١٩٩٠ عن حجم التحويلات في اغسطس ١٩٨٩ (جريدة الاهرام ٩٠/٩/١٤) كما بعثت السفارة الامريكية بالقاهرة برسائل الى المكاتب السياحية في ٨٦ مدينة أمريكية تؤكد فيها عدم تأثر مصر بأحداث الخليج وأن مصر مازالت ولاتزال بلد الاستقرار والأمن والامان وان الاعمال التجارية فيها تسير بشكل عادي ونصحت رجال الاعمال الامريكيين باستمرار الاستثمار في مصر لبعدها عن الصراع الدائر في المنطقة (جريدة الاهرام ٩٠/٩/١٥) هذا يجعلنا نتساءل هل أضيرت البنوك ام انتعشت ؟ وللاجابة على هذا التساؤل لابد وأن نوضح الاتي :

١ ـ ١ ان زيادة التحويلات كانت لخوف العاملين في الخارج من تطور الأزمة في الخليج وخوفهم من تكرار ماحدث لهم في الكويت والعراق وماسبق الأزمة الخليجية من المشاكل التي ترتبت نتيجة لمهازل شركات الاموال .

١ ـ ٢ الاحساس بالاستقرار في مصر بالنسبة لاضطراب المنطقة جعل الاخوه العرب يحولون اموالهم الى مصر ولهذا يجب اعادة النظر في قوانين الاستثمار والضرائب على الشركات الجديدة واصدر التشريعات التي تحطم البيروقراطية حتى نيسر سبل الاستثمار في مصرنا .

١ ـ ٣ لاشك ان هناك اضرارا لحقت بالبنوك المصرية من جراء احداث الخليج واهم هذه الاضرار على الاطلاق انخفاض كبير وملحوظ في التحويلات بالعملة الاجنبية وهذا يؤدى الى ارتفاع مستمر في الطلب على النقد الاجنبي مع انخفاض المعروض منه مما يؤثر على سعر صرف الجنيه المصري وبالتالي زيادة تكلفة الاستثمارات ومايتبعه من زيادة في الاسعار .

١ ـ ٤ يجب أن ننظر لتجربة دولة البحرين التي جعلتها من اكبر المراكز المالية في العالم فلقد استغلت البحرين ازمة لبنان عام ١٩٧٥ لتحول الانظار اليها فقامت على توفير وسائل الخدمات وتيسير الاجراءات للمستثمرين واستخدمت سلاح الاعفاءات الضريبية احسن استخدام وأقامت صناعة مصرفية متطورة جدا اذ تستعمل احدث ماتوصل اليه الفن المصرفي سواء من ناحية الاتصالات او

برمجة البيانات مما حدا بالعديد من الاسواق المالية المجاورة الى الاخذ وبسرعة بما وصل اليه سوق البحرين من تطور وتعقيد حتى جعلها من اكبر تسعة مراكز مالية في العالم كله (راجع : صندوق النقد العربي ، وثيقة اسواق راس المال في الدول العربية ، ابو ظبي ١٩٨٥ ، ص ٢٠٧)

تحويل البنوك الصغيرة الى كيانات مصرفية كبيرة مع تطوير السوق المصرفية

تتراوح رؤوس الاموال (الموارد الذاتية) لبنوك الاستثمار والأعمال في مصر بين (٧ ــ ١٨ مليون دولار) باستثناء بنك مصر ايران (٤٠ مليون دولار) وتتراوح رؤوس الأموال بين (١ ــ ٢,٦ مليون دولار) بالنسبة لفروع البنوك الاجنبية المسجلة لدى البنك المركزي المصري كما تبلغ رؤوس أموال البنوك الوطنية للتنمية بالمحافظات ٢ مليون جنيه مصري وعددهم ١٧ بنكا باستثناء بنك الدقهلية الوطني ورأس مال ١٠ ملايين جنيه (المصدر : عبدالمعطي حشاد ، تطور النظام المصرفي المصري ودور بنوك الاستثمار في مصر ، بحث غير منشور ، كلية التجارة جامعة عين شمس ، الدراسات العليا ، ١٩٨٥ م) لهذا يجب إعادة النظر في الأمور الاتية :

٢ ــ ١ إعادة النظر في تجربة البنوك الوطنية للتنمية في المحافظات وهل حققت الهدف الذي أنشئت من أجله بصفتها بنوك للتنمية من عدمه خاصة ان المراكز المالية لهذه البنوك ضعيفة ولم تقم بأي نشاطات مصرفية تنموية ذات أهمية ويتأتى ذلك بزيادة رؤوس الاموال الى الحد الذي يمثل فيه قيمة المورد الذاتي للبنك التنموي وليس كبنك تجاري وفقط ، أو دمج مجموعة بنوك بحكم موقعها الجغرافي وتحويلها الى بنك كبير برأسمال لايقل عن ٥٠ مليون جنيه كما أقترح من قبل احد الخبراء الاقتصاديين (راجع) عصام رفعت ، هل نحن جادون في اوراقنا الاقتصادية ، إفتتاحية الاقتصادي ، العدد الصادر في ٢٣ ــ ٧ ــ ٩٠) .

٢ ــ ٢ التصريح بفتح فروع جديدة لبنوك قائمة والتصريح بافتتاح بنوك جديدة برؤوس أموال لاتقل عن ١٠٠ مليون جنيه .

٢ ــ ٣ إعادة النظر في رؤوس الأموال لجميع البنوك العاملة في مصر فليس من المعقول أن يؤسس البنك الاهلي المصري في عام ١٨٩٨ م برأسمال قدره مليون جنيه إسترليني عندما كان الجنيه المصري يعادل جنيهين إسترليني ..وفي الوقت الذي أصبح الجنيه الاسترليني يعادل أكثر من خمسة جنيهات مصرية ! ! نرى البنوك تؤسس بمليون جنيه مصري ! ! !

٢ ــ ٤ من العوامل التي أدت لنجاح سوق المال في لبنان حرية القطع الاجنبي الذي جعلت من بيروت سوقا رئيسية يتم فيها شراء وبيع العملات الاجنبية وطبق في عام ١٩٤٨ أى منذ نصف قرن تقريبا لذا يجب التحول التدريجي للسوق المفتوحة لجعل السوق المصرفية الحرة في مصر سوقا للشراء والبيع .

٢ ــ ٥ إعادة النظر في فتح حسابات بالعملة الاجنبية بدون معلومية المصدر وخاصة بعد إصدار قانون سرية الحسابات .

٣) إنشاء مؤسسة لضمان الودائع وأخرى للتامين على السلف والائتمان

إن وجود مؤسسة لضمان الودائع سيعطي مزيدا من الأمان والاطمئنان للمودعين وسيعطي أمانا أيضا للبنوك للمشاركة في جزء من المخاطر التي يمكن أن تحدث وتؤثر على المراكز المالية للبنوك وفي منطقتنا العربية تجربة قديمة وهي التجربة اللبنانية التي ستتعرض لها فيما يلي :

٣ ــ ١ التجربة اللبنانية : في ١٦ ــ ٣ ــ ١٩٧٠ صدر المرسوم رقم ١٤٠١٢ في شأن إنشاء المؤسسة الوطنية لضمان الودائع والذي ينص في مادته الاولى على : « تعرف هذه المؤسسة بالمؤسسة الوطنية لضمان الودائع يكون مركزها ببيروت وتكون اسهمها إسمية وغير قابلة التفرغ وتحدد مساهمة كل مصرف برأسمال المؤسسة بمبلغ مقطوع قدره مائة الف ليرة لبنانية يدفع نصفه في مصرف لبنان عند الاكتتاب والنصف الاخر بمهلة أقصاها سنة من تاريخ تأسيس المؤسسة . »

(ملحوظة : الدولار الامريكي كان يعادل ٣,٢ ليرة لبنانية والان وبعد زلزال الخليج أصبح الدولار يعادل ١١٠٠ ليره لبنانية ! ! !) ، ونصت المادة الثالثة من المرسوم ١٤٠١٢ على : « غاية المؤسسة أن تضمن لدى المصارف العاملة في لبنان الودائع بالعملة اللبنانية مهما كان نوع هذه الودائع أو أجلها » (راجع : مصرف لبنان المركزي ، التقرير السنوي عن عام ١٩٧٠ ، بيروت الملحق رقم ٢١ صفحة ٦١) .

٣ ــ ٢ لذا أقترح إنشاء مؤسسة لضمان الودائع يكون رأسمالها يتناسب وحجم الودائع في السوق المصرفية المصرية والتي تجاوزت الستين مليار جنيه مصري مع وجود هيكل مصرفي كبير متمثل في ١٠٢ بنك على أن يتولى البنك المركزي المصري الرقابة والاشراف على إستثمارات هذه المؤسسة وأن تكون مسجلة لديه كشركة مساهمة مصرية تعمل في مجال المال والاستثمارات المختلفة .

٣ ــ ٣ إنشاء مؤسسة للتأمين على مخاطر السلف والائتمان



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات		التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٠

المصرفى يعتبر بمثابة حماية لحقوق المصارف وضمان لها ومشاركة فى جزء من المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة أيضا ممايشجع البنوك على إقتحام مجالات قد ترى أن مخاطر الائتمان فيها كبيرة مع العلم بأن لها أهمية فى التنمية الاقتصادية للبلاد كما يعطى الثقة والاطمئنان والامان للمدين ايضا .

(٤) إعادة النظر فى هياكل الاجور فى البنوك ونظم التدريب

إن العمل المصرفى صناعة لها مدخلات ومخرجات مثل أى صناعة ولاشك أن التطور العالمى فى أى صناعة يؤثر على الصناعة ذاتها فى عالمنا ولاينكر جاحد أن أى صناعة مهما تطورت اليتها وتقدمها التكنولوجى ان للعامل البشرى أثر بالغ الشدة على إستمرار تقدم هذه الصناعة ليس فحسب بل ونجاحها ومن هنا كان الاهتمام بالعمال البشرى باعتباره حجر الزاوية لذا فاننى اعرض الاتى :

٤ ـ ١ تشير إحدى الدراسات حول مستوى الاجور بالبنوك الاجنبية العاملة فى مصر والبنوك الوطنية إلى أن متوسط الاجر السنوى الذى يدفعه بنك مصر الدولى يصل الى حوالى ثلاثة أمثال ما يدفعه بنك مصر بينما تزداد الفجوة اكثر حينما نقارن بين مستوى الأجر السنوى فى بنك مصر أمريكا ومستوى الاجر السنوى فى بنك مصر حيث يبلغ مستوى الاول حوالى أربعة أمثال مستوى الثانى أما المكافآت التى تدفعها البنوك الاجنبية للعاملين بها فلا تختلف كثيرا عن المكافآت التى تدفعها البنوك الوطنية مما يدل على ان البنوك الاجنبية تعتمد فى جذب العمالة المصرفية المدربة على الفروق الجوهرية بين مستوى الاجور وليس عن طريق المكافآت المرتفعة (راجع : د . رمزى زكى ، مشكلة التضخم فى مصر ، القاهرة ١٩٨٠ ، ص ٢٢١) ، هذا بين البنوك الاجنبية والبنوك الوطنية فما بالك اذا كان هناك فروق جوهرية فى المرتبات بين البنوك الوطنية بعضها وبعض ! لذا فاننى أطالب بأن يكون هناك هيكل أجور خاص لبنوك القطاع العام لايفرق بين بنك واخر وأن تكون هناك استفادة حقيقية فى حالات الترقى فغالبا أو قل ٩٠ ٪ من حالات الترقى تكون مرتباتها قد تخطت درجة الترقى وتعتبر الترقية فى هذه الحالة بمثابة سخط على الادارة وليس تقدير وشكر لها .

٤ ـ ٢ انشاء معهد تدريب مصر فى يلتحق به العمالة الحديثة (تحت الاختبار) يتم فيه دراسة النظم المصرفية التى سيواجهها فى حياته العملية (بشقيها النظرى والعملى) وتكون شهادة هذا المعهد بمثابة جواز العبور لينضم لأسرة البنك بعد ذلك ومن لم يجتاز مدة الاختبار كاملة يفصل بدون حقوق على البنك فهو فى فترة ما قبل التعيين النهائى وهذا المعهد أقترح أن ينشأ ككيان مصرفى مستقل يشارك فى تأسيسه جميع المصارف العاملة فى مصر ويجهز باماكن للاقامة والاعاشة والاستذكار ويكون بمثابة مركز لخلق الكوادر المصرفية فى مراحلها المختلفة بعد ذلك .

٤ ـ ٣ ـ رفع الراتب المصرفى الى ٥٠ ٪ للعاملين فى البنوك التجارية أسوة بالعاملين ببنوك التنمية والائتمان الزراعى وكذلك العاملين بالبنك المركزى المصرى !

(٥) إعادة النظر فى قرار منع التسليف بالجنيه المصرى بضمان الودائع بالعملات الاجنبية

فى إبريل عام ١٩٨٦ وضمن قرارات إبريل الاقتصادية صدر قرار بمنع منح إئتمان مصرفى أيا كان نوعه سواء كان سلف أو إعتمادات أو خطابات ضمان بالجنيه المصرى بضمان عملات اجنبية أو أى وعاء أخر أيا كان نوعه من الاوعية الادخارية بالعملات الاجنبية وذلك كنوع من أنواع فرض الحماية للجنيه المصرى وكان من نتيجة ذلك إضطرار صغار المدخرين الى استرداد ودائعهم واستبدالها خارج نطاق السوق الرسمية لسعر احتياجاتهم لهذا فاننى أقترح الاتى :

٥ ـ ١ إعادة النظر فى هذا الحظر أسوة بما هو متبع بالنسبة لسندات التنمية الدولارية التى يمكن الاقتراض بضمانها فى حدود ٩٠ ٪ من قيمتها والمعادل بالجنيه المصرى حسب سعر السوق المصرفية الحرة وكذلك اصدار خطابات ضمان بالجنيه المصرى بضمان العملات الاجنبية الأخرى .

٥ ـ ٢ يمكن كنوع من الحماية وعدم المضاربة على الجنية المصرى خارج نطاق السوق المصرفية الحرة أن يوضع حد

أقصى لقيمة ما يحصل عليه العميل الواحد من تسهيلات إئتمانية بالجنيه المصرى بضمان ودائع بالعملات الاجنبية

٥ ـ٣ تطبيق هذا الاقتراح سيزيد من الايداعات بالعملات الاجنبية هذا بخلاف عدم الاقبال على سحب الودائع بالعملات الاجنبية وبالتالى إنخفاض المعروض منها خارج السوق الرسمية مما يعطى فرصا اكبر لبنوك الاستثمار المزيد من العملات الاجنبية المحتفظ بها.فالعميل ، لن يضطر لسحب ودائعه لاطمئنانه بأنه يمكن الاقتراض لسد احتياجاته بالعملة المصرية مع إحتفاظه بودائعه فى البنك .. ناهيك عن ان هذا النوع من التسهيلات مضمون بنسبة ١١٠ ٪ وليس فيه أدنى نسبة من المخاطر الائتمانية .

ختاما : أمل أن تجد هذه الدراسة صدى لدى المسئولين على إصلاح الجهاز المصرفى حتى نرى مصرنا تحتل المركز العاشر فى العالم بعد كل من طوكيو وهونج كونج وسنغافورا ونيو هبريدز والبحرين ولبنان ولندن ونيويورك والبهاما وجزر الكيمان وهذا ليس ببعيد فمصر فيها رجال لو أخذوا جزءا من حقوقهم وجرعات من التشجيع يكون لهم شأن عظيم .

■ مسئول بالبنك المركزى يؤكد :

ارتفاع موارد السوق المصرفية فى الشهور التالية لأزمة الخليج

اكد مسئول بالبنك المركزى ان موارد السوق المصرفية ، ارتفعت خلال الشهور الثلاثة التالية لأزمة الخليج بنسبة ٢٥ ٪ حيث بلغت ١٠٣٩,٥ مليون دولار فى الفترة من أغسطس الى اكتوبر الماضى ، مقابل ٨٢٩,٨ مليون دولار خلال الفترة المقابلة من العام الماضى . ونفى المسئول الخبر الذى نشر يوم الخميس الماضى فى احدى الصحف ويتضمن صدور تعليمات من البنك المركزى الى البنوك بتدبير سيولة نقدية لفتح اعتمادات الاستيراد ، وانخفاض موارد السوق المصرفية بنسبة ٦٠ ٪ ، وكذلك السحب من الودائع الدولارية لدى البنوك مشيرا الى ان الأرقام توضح ان هذا الخبر عار من الحقيقة جملة وتفصيلا .



المصدر : الأهـــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ ديسمبر ١٩٩٠

الدولار الأمريكى وأزمة الخليج

منذ بداية ازمة الخليج وحتى منتصف اكتوبر الماضى واصل الدولار الامريكى تراجعه الحاد امام العملات الحرة الرئيسية الست وهى ، الاسترلينى ، المارك الالمانى ، الفرنك الفرنسى ، الفرنك السويسرى ، الليرة الايطالية والين اليابانى فى مقدمتها ، ففى خلال ٧٥ يوما هبط سعر الصرف العالمى للدولار تجاه هذه العملات بنسب تراوحت بين ٦ ٪ لكل من الجنيه الاسترلينى والفرنك السويسرى ، ٥ ٪ لكل من المارك الالمانى والفرنك الفرنسى ، ٣ ٪ لليرة الايطالية اما بالنسبة للين اليابانى فقد بلغ الانخفاض اضعاف هذه النسب ليحقق هبوطا للدولار بلغ ١٥ ٪ واذا كان من المألوف ان يكون بترول بحر الشمال احد العوامل الاساسية لتحسن سعر الاسترلينى تجاه الدولار ، الا ان السؤال الذى تفرضه احداث الخليج هو ماذا عن الين اليابانى الذى حقق هذه القفزة الهائلة فى سعره تجاه الدولار ؟ وماذا عن عملات ثلاث دول اوروبية هى (المانيا ، فرنسا ، ايطاليا) التى حققت عملاتها تحسنا واضحا تجاه الدولار فى فترة زمنية تقل عن ثلاثة شهور ؟ وهى دول تعتمد اساسا على الواردات البترولية التى تعرضت اسعارها هى الاخرى لتصاعد مستمر على النحو المعلوم للجميع .. ويفترض ان الزيادة فى اسعار البترول تزيد من اعباء تكاليف الانتاج والمعيشة فى هذه الدول بما ينعكس اثره سلبيا على اسعار هذه العملات الا انه فى المقابل فان الاقتصاد الامريكى يتعرض لهزات شديدة وخاصة فى القطاعات ذات الصلة بالعالم الخارجى بالقدر الذى يفوق ما تتعرض له تلك الدول من اثار سلبية نتيجة لارتفاع اسعار البترول غير ان ماننبه اليه - ونعتبره العنصر الفعال فى تخفيض سعر صرف الدولار الامريكى تجاه تلك العملات وفى مقدمتها الين اليابانى - هو ان تلك الدول تحوز قدرا هائلا من الاحتياطيات النقدية الخارجية ومعظمها بالدولار الامريكى (اى التزام امريكى) على النحو التالى وفقا لارقام يونيو ٩٠ (اليابان ٧٤ مليار دولار ، ايطاليا ٦٤ مليار دولار مقابل ٤٦ مليار دولار فى نهاية ٨٩ ، المانيا ٦٤ مليون دولار ، فرنسا ٢٨ مليار دولار) . وطبيعى عندما تتحمل اى من هذه الدول المستوردة للبترول باعباء زيادة اسعاره ، فانها تعتمد بالدرجة الاولى على احتياطياتها الخارجية لمواجهة الالتزامات والاعباء الجديدة والدولار الامريكى فى مقدمة وسائل السداد مما يعنى اجبار الاقتصاد الامريكى على الوفاء بقدر ليس بالقليل من التزاماته الخارجية للدول الدائنة وفى مقدمتها دول العملات الحرة الست .. وهو موقف مختلف تماما عما كان عليه الحال فى اعقاب حرب ٧٣ حيث ادت الزيادة فى اسعار البترول حينذاك الى خلق الدولار البترولى كوسيلة لتلبية احتياجات تلك الدول من البترول اذ لم تكن اوضاعها الاقتصادية تسمح بمواجهة القفزة الهائلة لاسعار البترول . اما الان وفى المستقبل فان مطالبة الاقتصاد الامريكى بالسداد هو العامل الجوهرى الحاكم للعلاقة بين الدولار الامريكى وتلك العملات

عبد العزيز الصبروت
مدير عام بنك مصر



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ يناير ١٩٩١

مضاربات عنيفة على سعر الدينار الكويتي بمصر

٦ جنيهات للدينار فى السوق السوداء .. و ٩٧ قرشا بالبنوك !!

كتب ـ محمود عبدالعظيم :

شهدت السوق السوداء خلال الأيام الماضية ، مضاربات عنيفة على سعر الدينار الكويتى ، قفز سعر الدينار إلى ٦ جنيهات بسبب المضاربات ، رغم ثباته فى السوق المصرفية بسعر ٩٧,٧ قرش !.

تلقى الدكتور صلاح حامد محافظ البنك المركزى تقريراً ، كشف عن قيام بعض الصيارفة العرب بالمضاربة على سعر الدينار الكويتى . اكد التقرير قيام الصيارفة بتجميع اكبر كمية من الدينارات وتخزينها ، تحسبا لعودة الشرعية الكويتية بعد تحرير الكويت . كما كشف التقرير ، عن مشاركة كبار تجار العملة بمصر فى جمع الدينارات من السوق .

وتزامنت المضاربة مع اقتراب المهلة المحددة من مجلس الأمن لانسحاب العراق من الكويت قبل ١٥ يناير الحالى .

وعلمت الوفد ، ان وزارة الاقتصاد طالبت اجهزة الامن المصرية ، بتكثيف الرقابة على منافذ الخروج من البلاد لمنع عمليات التهريب الواسعة للدينار الكويتى . كما طالبت بتكثيف الحملات على تجار العملة لضبط الكميات الموجودة بحوزتهم .

استقرار الاوضاع فى البنوك رغم احداث الخليج

اكد مصدر اقتصادى مسئول ان حركة السحب والايداع فى البنوك المصرية مستمرة كما هى ولم تتاثر وتقوم جميع البنوك وفروعها المختلفة بمباشرة عملها بصورة طبيعية .

واضاف المصدر ان الجهاز المصرفى المصرى يتمتع بثقة كاملة وكبيرة من جانب المواطنين المصريين والعرب ايضا حيث ازدادت حركة الايداع خلال الايام الماضية خاصة بعد تحريك اسعار الفائدة على الودائع والمدخرات بالعملة المحلية .

واشار المصدر الى ان وقت الازمات يكون من الطبيعى لجوء الافراد الى ايداع مدخراتهم لدى البنوك باعتبارها المكان الاكثر امانا لايداع الاموال والمدخرات فيها .

ونفى المصدر ما تردد عن زيادة عمليات السحب من البنوك خلال اليومين الماضيين بسبب ازمة الخليج



المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٧ يناير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لا صحة لشائعة سحب المدخرات من البنوك

اكد الدكتور صلاح حامد محافظ البنك المركزى انه غير صحيح كلية ان هناك زيادة سحب من البنوك .. بل على العكس هناك زيادة فى الودائع حيث الامان الكامل .. وتساءل قائلاً ماذا سيفعل المواطن بمسحوباته مهما اشترى من طعام ؟

واستطرد الدكتور صلاح حامد قائلاً ان حجم الودائع بالبنوك تجاوز ٦٧ مليار جنيه .. الى اكثر من ٦٧ الف مليون جنيه وهذا يؤكد الثقة فى الجهاز المصرفى المصرى .. وهناك ايضا اكثر من تحويلات من خلال السوق المصرفية تتجاوز ٣ مليارات دولار توجه حصيلتها لفتح اعتمادات الاستيراد للقطاعين الخاص والعام .

قامت الاخبار بجولة فى البنوك وكانت هذه هى الصورة كاملة .. لقد تأكد ان الحركة عادية وهادئة .

وفى بنك القاهرة قال خليل اللقانى المدير العام ان عمليات السحب والايداع تتم بصورة عادية جدا .. بل ان عملية الايداع زادت بشكل كبير خلال هذه الايام .. وذلك لثقة الناس فى الجهاز المصرفى المصرى .. ولان مصر بعيدة تماما عن ارض المعركة فى حالة نشوبها .. وقال ان جميع فروع البنك يتم فيها العمل بصورة طبيعية وليس صحيحا انه حدث اقبال على سحب الودائع او الارصدة تخوفا من قيام الحرب .

قال عبدالعزيز غباشى مدير عام الاستثمار ببنك مصر ان نسبة الايداعات بالبنك زادت منذ بداية ازمة الخليج .. وان عملية السحب مستمرة فى معدلها الطبيعى .. وعلى العكس تماما كلما شعرت الناس باقتراب الحل العسكرى زاد من اقبالهم على البنوك لايداع اموالهم التى تعتبر اكثر امنا عن اى مكان اخر حتى ولو كانت المنازل .

واضاف انه اذا كانت نسبة الاقبال على الادخار فى جميع الاوعية زادت فى مصر ايام حروب ٥٦ و٦٧ و٧٣ والتى اشتركت فيها مصر بشكل مباشر فكيف الحال والوضع الحالى ليست مصر طرفا مباشرا فيه ؟!

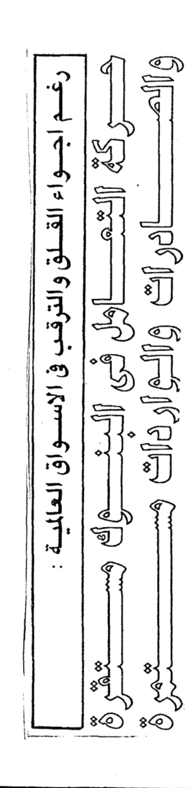
واضاف رفعت رياض مدير الادارة العامة لفروع بنك مصر بالمطارات والموانىء ان حركة الايداع والسحب فى الفروع عادية تماما حتى مع اقتراب نذر الحرب الوشيكة .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١٧ ينـــاير ١٩٩١



رغم اجواء القلق والترقب ق الاسواق العالمية :

حركة التعامل فى البنوك مستقرة
والصادرات والواردات مستمرة



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ ابريل ١٩٩١

القلق والترقب بدا يخميان على الاجواء فى السوق العالمية .. وذلك بعد انقضاء المهلة التى منحها مجلس الامن للعراق لسحب قواته من الخليج .. وطبيعى حالة القلق بدات تنسحب على السوق المصرية رغم بعدنا عن مؤثرات احداث الخليج نسبيا ولكن لارتباطنا بالاسواق العالمية بشكل كبير خاصة فى مجال الاستيراد والتصدير باعتبار اننا نستورد نسبة كبيرة من احتياجاتنا .. فما هو الموقف فى السوق المصرية .. وهل ستتاثر بشكل كبير بالاحداث وماهو الموقف فى البنوك المصرية هل هناك حركة غير عادية فى عمليات فى السحب او الايداع .

تحقيق : رأفت أمين

يقول محمد حافظ نائب رئيس بنك مصر : أن الاوضاع فى التعامل مع البنوك طبيعية للغاية واريد أن اوضح انه فى عام ٥٦ وعندما بدأ العدوان الثلاثى على مصر وفى هذه الحالة مصر كانت مستهدفة لم يحدث أن سحب عميل قرشا واحدا من اى بنك وحتى فى عام ٧٣ عندما بدأت الحرب لم يحدث أن شهدت البنوك أى امور غير طبيعية أو اننا شاهدنا عمليات تخزين مواد غذائية .. فثقة العملاء بالبنوك كبيرة .. ولا اعتقد انه فى حالة نشوب حرب فى المنطقة ستتاثر البنوك المصرية .وعن حركة التصدير يقول خالد ابو اسماعيل أمين عام الشعبة العامة للمصدرين أن الاوضاع مازالت مستقرة وأن هناك امكانات كبيرة للتصدير للمنطقة العربية البعيدة عن الاحداث والوفاء باحتياجاتها من كافة السلع وذلك بفضل استمرار العمل على الموانىء المصرية بشكل طبيعى ويشير الى أن الصادرات من ميناء السويس مازالت مستمرة .. وكما اعلم فان هناك تامينا كاملا للموانىء المصرية ضد اى مخاطر لذلك فنحن نعمل باطمئنان نسبى لأن حركة الملاحة بالبحر الاحمر لم تتاثر حتى الأن وهناك مراكب يتم شحنها حاليا للتصدير الى هونج كونج محملة بالبرتقال لاول مرة ، اما بالنسبة لدول اوروبا فهى بعيدة نسبيا عن الاحداث .. اما بالنسبة للشحن الجوى فهناك صعوبة فى التصدير من خلاله الى الدول العربية

ويقول محيى الدين قنديل رئيس المستوردين باتحاد الغرف التجارية أن حركة الاستيراد لم تشهد اى تغيير كما أن اسعار العملات لم يحدث بها ارتفاع كما كان يتوقع البعض .. ويشير الى أن معظم وارداتنا تأتى من اوروبا وامريكا من خلال البحر الابيض وبالتالى فهى بعيدة عن الاحداث الا أن اسعار التامين ارتفعت بعض الشىء اما بالنسبة لأسعار النولون فلم يحدث أرتفاع فيها . ويقول أنه رغم حالة القلق الموجودة حاليا فى اسواق اوروبا الا ان تنفيذ التعاقدات المبرمة مع منتجيها تم فى مواعيدها

ويتوقع مصطفى زكى أمين عام الغرفة التجارية للقاهرة أن السوق المصرية ستتاثر باحداث الخليج ولكن حجم التاثر سيتوقف على مدة الحرب فاذا كانت خاطفة كما اعلن فلن يكون هناك تاثير ذو قيمة اما ان امتدت الحرب فسيكون هناك تاثير اكبر وهذا ليس على الاقتصاد المصرى فحسب ولكن على معظم اسواق العالم التى بدأت تتاثر بالفعل منذ اعلان فشل مهة دى كويار

ويتوقع أن ترتفع اسعار السلع بسبب ارتفاع تكلفة الانتاج فى الخارج نتيجة اسعار البترول وارتفاع اسعار التامين واحتمالات تاثر حركة الملاحة

ويشير الى انه رغم استيرادنا كميات كبيرة من السلع الاستراتيجية مثل القمح والسكر والزيت الا ان الاحتياطى الاستراتيجي كان كافيا وهناك زيادة فى المعروض ومع ذلك فقد تشهد الاسواق زيادة فى الاستهلاك ناجمة عن التخوف من اختفاء السلع

ويؤكد مصطفى زكى انه رغما عن ذلك فالمؤكد ان الاسواق لن تشهد اى نوع من انواع الاستغلال للمستهلكين اذا ما نشبت حرب او نقصت سلعة فى الاسواق لان التجارب السابقة اثبتت انه عند الازمات يتكاتف الانسان المصرى فى مواجهتها



المصدر : الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٨ يناير ١٩٩١

رئيس اتحاد البنوك :

حركة الايداعات والسحب .. عادية

سعر صرف الدولار .. لا يتأثر عالمياً

كتب – اسماعيل بدر :

اعلن محمود عبد العزيز رئيس اتحاد البنوك المصرية بالانابة ان الجهاز المصرفى المصرى لن يتأثر بحرب الخليج .

وقال : ان الجهاز المصرفى فى مصر يتمتع بثقة المتعاملين المصريين والعرب وخير دليل ان حجم الودائع به تجاوز ٧٠ مليار جنيه منها نحو ٤٧٪ بالنقد الاجنبى .

وقال ان مصر بعيدة عن بؤرة المعارك والتأثير الاقتصادى يرتبط بمدى قرب أو بعد المنطقة عن موقع المعارك .

وقال ان الدولار ارتفع بصورة طفيفة امام الين اليابانى والمارك الالمانى وهو مايحدث فى الحالات العادية .

وبالنسبة لاسعار الصرف فى مصر فان مصر سوق محلى ولاعلاقة لنا بما يحدث فى الخارج بل يتوقف سعر الصرف للدولار على العرض والطلب المحلى من النقد الاجنبى .

وتعتبر قيمة الدولار وتذبذب اسعار صرفه عالميا احد العناصر المؤثرة فى تحديد سعر الجنيه المصرى أمام الدولار وان كان بنسبة ضئيلة للغاية لاتذكر .

وقال اننا نتوقع عدم حدوث أى طفرات فى أسعار الصرف العالمية أو هزات فى البنوك العالمية ومدى تأثر البنوك المصرية بها الان حالة استمرار مدة المعارك العسكرية وارتباط ذلك بتدمير آبار البترول وهذا هو المؤشر الحقيقى لاسواق النقد العالمية .

وقال : ان حركة السحب والايداع عادية جدا وليست هناك أية مؤشرات سواء لدى اتحاد البنوك أو البنك المركزى تدل على زيادة معدلات السحب .

وأضاف انه توجد حركة تدفقات للاموال فى وحدات الجهاز المصرفى لما تتمتع به مصر من موقع امنى مستقر .



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ يناير ١٩٩١

وقف التعامل بالدينار العراقى

اعلن محمود عبدالعزيز رئيس اتحاد بنوك مصر بالانابة ان التعليمات صدرت لجميع البنوك بالاستمرار فى التعامل فى كافة العملات العربية باستثناء عملتى الكويت والعراق وفقا للاسعار المعلنة من لجنة السوق المصرفية الحرة واوضح ان حركة التعامل مع البنوك لم تتأثر بالحرب.

■ فى بورصتى القاهرة والاسكندرية :

زيادة الطلب على أسهم شركات السياحة والغزل والأسكان بسبب الحرب

كتبت ـ نجلاء ذكرى :

شهدت بورصة الأوراق المالية فى القاهرة والاسكندرية نشاطا ملحوظا امس حيث تم سحب طلبات البيع وتحويلها الى طلبات شراء ، كما زاد الطلب على اسهم شركات السياحة حيث يتوقع ان تشهد رواجا كبيرا عقب انحسار الحرب فى الخليج ، واسهم شركات الغزل والأسكان ، وحدث ايضا رواج لشركات التصدير بسبب ارتفاع اسعار الدولار ، بينما انحسرت موجة الرواج فى الشركات التى تستورد مستلزمات الانتاج .

وصرح السيد محمد حامد خبير البورصة فى مصر بأن البورصة فى مصر قد تتأثر لو طالت فترة الحرب ، ولكن على المدى القصير لن يكون هناك تأثر ، وقال ان حجم العمليات الكبيرة ينحصر عامة فى الشركات المغلقة ، وبالتالى لا تتأثر البورصة فى مصر كثيرا ، كما أنها غير مقيد بها اوراق أجنبية .

واكد الخبراء ان سعر الدولار فى السوق الحرة بالبنوك سيتأثر بالتطورات العالمية ، بينما لن يشهد السعر فى السوق السوداء تذبذبات حادة ، ومن المتوقع ان يتمسك أصحاب الودائع الدولارية خلال الفترة المقبلة بما لديهم من نقد اجنبى ، وان ارتفاع أسعار الذهب والدولار ستعود الى معدلاتها فى أيام معدودة .

واكد السيد ناصف نظمى خبير البورصة انه بالنسبة لأسواق الاوراق العالمية فان مؤشرات دواجونز ، ونيكى ، وأمكس ، ومازداكس انخفضت عقب انباء الحرب بنسبة طفيفة ، فبينما استفادت شركات البترول والاسلحة من الاحداث ، نجد ان شركات الطيران والتأمين فى انخفاض ، وان مؤشر داوجونز الخاص بأنشطة الشركات الصناعية فى الولايات المتحدة الامريكية يشير الى هبوط عام للاسعار .

واوضح السيد محمد حامد ان أسواق الأوراق المالية العالمية لن تشهد انخفاضات ملحوظة لأن الانباء تؤكد قصر فترة الحرب ، والمساهم يحصل على أرباحه من الأسهم من نشاط سنة كاملة ، وبالتالى فلن تؤثر حرب شهر على نتائج سنة ، ولن يكون هناك اتجاه للبيع ، وقال ان العالم يعانى منذ فترة من كساد ويتوقع ان تزيد موجة الكساد نتيجة للاحداث فى الخليج خاصة السلع الرفاهية ، وينعكس ذلك على سوق السيارات بمزيد من الركود خاصة فى امريكا .

وكانت الأوضاع فى بورصات الأوراق المالية العالمية وسوق البترول العالمى قد اشتعلت مع اندلاع الحرب فى الخليج بينما تراجعت مؤشرات الأوراق المالية فى بورصات نيويورك وطوكيو ولندن ، واكد الخبراء ان أسعار المواد الخام والنقد ستستعيد انفاسها وتعود لمعدلاتها الطبيعية فى وقت قصير للغاية مع ازدياد التفاؤل بأن تكون الحرب قصيرة ومحدودة للغاية .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩١

الحركة فى البنوك المصرية عادية تماما رغم الحرب فى الخليج

كتبت نجلاء ذكرى

□ . الحركة فى البنوك المصرية عادية تماما .. ولا توجد ردود أفعال واضحة بسبب الحرب .. هذا ما يؤكده رجال البنوك فى مصر حيث يؤكد محمود عبدالله رئيس بنك القاهرة باركليز : إن الحركة عادية وهادئة فى البنوك المصرية ولا يوجد اى ضغط من الجماهير للسحب من ودائعهم بل ان الحركة اقل من الايام العادية .

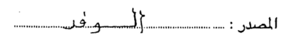
وعن ازدحام بعض فروع البنوك فى الايام الماضية قبل عطلتها الاسبوعية يقول رئيس بنك القاهرة باركليز : ان اصحاب المعاشات يصرفون معاشاتهم عادة يوم ٢٠ فى الشهر وتبدا البنوك فى الصرف من يوم ١٧ كل شهر للتسهيل على هذه الفئة من العملاء وما حدث من تزاحم يوم ١٧ يناير يرجع الى توافد اصحاب المعاشات لصرفها وهذا يحدث كل شهر وفيما عدا هذه فالأمور عادية .

وبالنسبة للتحويلات يقول إننا الان فى منتصف الشهر وعادة ما يتم التحويل بالنسبة للعاملين فى الخارج إما اول الشهر او اخره ولم يمض على الجرب سوى ثلاثة ايام لانستطيع الحكم فيها على حركة التحويل ونعتقد انه يمكننا ذلك اوائل الشهر المقبل .

وعن موقف الدولار فى السوق المصرفية الحرة والسوق السوداء يقول محمود عبدالله ان الدولار حتى الآن متماسك فى السوق الحرة والسوداء اما عن تنازل اصحاب الودائع الدولارية فيرى ان حائز الدولار لن يبيع كما ان المشترى لن يحتاج للدولار خلال هذه الايام وبالتالى فلا توجد تنازلات من الودائع الدولارية .

وعن حركة فتح الاعتمادات الاستيرادية بالبنوك يؤكد محمود عبد الله ان فتح الاعتمادات مستمره بالصورة العادية ولا يوجد إحجام من المستوردين رغم إرتفاع نسب التامين على البضائع بسبب الحرب وذلك لتوقع التجار إرتفاع الأسعار وعن البنوك والمصارف العالمية والعربية يرى رئيس بنك القاهرة باركليز ان العالم كلة متاثر بالاحداث والحرب اصابت اسواق المال والنقد بتذبذبات كبيرة خاصة فى سوق البترول وهذا سينعكس على البنوك العالمية ومما لا شك فيه ان الحرب ستؤثر على البنوك العربية من حيث إمتناع البنوك العالمية عن تعزيز إعتمادات البنوك فى الخليج وهو امر طبيعى ومتوقع مع إندلاع الحرب



المصدر :  الوفد

التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٤٨ ساعة ساخنة بالبنوك المصرية !

شلل بقطاع الاستثمار .. وتوقفت تحويلات الخليج

مع اندلاع الشرارة الاولى للحرب ، توقفت تقريبا تحويلات المصريين العاملين بالسعودية ودول الخليج . اصيبت قنوات الاتصال والتمويل بين البنوك المصرية والبنوك العربية وشركات الصرافة بدول الخليج باضطراب شديد . كما شهد قطاع الاستثمار شللا تاما بسبب ترقب المستثمرين العرب والأجانب للموقف النهائي وما تسفر عنه نتيجة الحرب ، وتراجعت طلبات الموافقة على المشروعات الجديدة بنسبة لا تقل عن ٦٠٪ من معدلها الطبيعي قبل الحرب .

واصيب قطاع التجارة الخارجية بخسائر لا تقل عن ٣ مليارات دولار وفقا لتقديرات الخبراء . فقد تأثرت حركة التصدير للخارج وتوقفت شحنات كانت في طريقها إلى الأسواق العالمية . وارتفعت أسعار الشحن والتفريغ والخدمات الملاحية . ويعقد الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد اجتماعا غدا «الاربعاء» مع رؤساء شركات القطاع العام للتجارة الخارجية لبحث اثار الحرب وتعويض النقص في احتياجات البلاد من السلع المستوردة .

كانت فروع البنوك المصرية قد شهدت اضطرابا في الـ٤٨ ساعة الاولى من الحرب . سارع عدد كبير من المواطنين بصرف مستحقاتهم سواء المعاشات أو الأموال المحولة من الخارج ، واسرع بعض المواطنين لسحب جزء من ودائعهم وآخرون لايداع اموالهم .

محمود عبدالعظيم



المصدر : السياسى

التاريخ : ٢٧ يناير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



استقرار فى سعر الدولار وانخفاض الطلب على العملات الاجنبية

كتب ـ ابراهيم عبد العزيز ..

سجلت اسعار الدولار فى مصر استقراراً نسبيا فى الفترة الماضية منذ نشوب الحرب فى الخليج .. فلم يرتفع السعر فى السوق المصرفية بأكثر من قرشين فى الأيام الستة التى مرت على بداية الحرب

كما ان السعر فى السوق السوداء مازال عند معدلاته قبل بداية الحرب ويبلغ ٣١٠ قروش للدولار فى المتوسط ويأتى استقرار سعر الدولار فى السوق المحلى فى الوقت الذى اتسمت فيه تحركات اسعار العملات بعدم الاستقرار .. وتراوحت بين الارتفاع والانخفاض فى فترات قصيرة فكان سعر الدولار يرتفع فى الصباح ويعاود الانخفاض فى مساء نفس اليوم .. وبلغت اكبر انخفاضات للدولار امام الين اليابانى بمعدل يتراوح بين ٢ ، ٣ ين خلال الايام الماضية ..

ويفسر المراقبون سرعة تحركات اسعار العملات فى البورصات الدولية بسبب اخبار حرب الخليج التى تساعد على ارتفاع الدولار اذا كانت الاخبار توضح نجاح هجوم قوات التحالف على العراق وعلى العكس فان أية اخبار عن هجوم قوات العراق على هذه القوات او الدول الخليجية او اسرائيل يترتب عليه انخفاض فى عملات الدول المشاركة فى هذه الحرب واهمها بالطبع الدولار

كما يساعد على تحركات اسعار العملات كثرة القرارات التى تتخذها الدول المختلفة للحفاظ على اسعار عملاتها فى هذه الظروف وخاصة من الدول الكبرى بتدخل البنوك المركزية فى هذه الدول لمنع المضاربة على العملات فضلا عن ان اسعار البترول تساهم فى تحديد اسعار العملات فاذا ارتفعت اسعار البترول زادت احتمالات التضخم فى الدول الصناعية وانخفض بالتالى الطلب على عملاتها مما يخفض من سعر هذه العملات فى البورصات الدولية ..

وحول اسباب الاستقرار فى سعر الدولار فى السوق المحلى يقول خبراء البنوك ان ذلك يرجع لانخفاض الطلب على العملات الاجنبية فى الايام الاخيرة بعد انخفاض حالات السفر للخارج نتيجة توقف خطوط الطيران لدول الخليج وارتفاع تكاليف السفر للدول الاوربية .. كما ان حركة التبادل التجارى قد انخفضت بشكل ملحوظ منذ بداية الحرب وبالتالى انخفضت طلبات فتح الاعتمادات للاستيراد



المصدر : الأهـــــرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٨ يـنـاير ١٩٩١

لا تأثير لأحداث الحرب على أداء البورصة

كتبت منال فايز :

تسير حركة التداول داخل سوق الاوراق المالية بالقاهرة بمعدلها الطبيعي ولا تظهر اى تاثيرات مباشرة للحرب الدائرة في الخليج على حركة العمل

داخل السوق هذا في الوقت الذى يسود كافه اسواق الاوراق المالية العالمية حالة من التوتر والترقب

وتتعرض مؤشرات داوجونز ونيكى وامكس لاهتزازات واضحة .

وليس من المتوقع ان يكون هناك تاثير مباشر او على المدى القصير على حركة التداول داخل البورصة في مصر حيث ان التعامل مقصور على الاوراق المحلية فقط وغير مقيد بها اية اوراق اجنبية الا انه لايمكن

تجاهل تاثير احداث الحرب في الخليج على الاقتصاد المصرى بصفه عامه نتيجة تاثره بالاقتصاد العالمى وبالتالى سيكون لذلك تاثيره على البورصة قد يظهر على المدى الطويل ..

وبالنسبة لحركة التعامل خلال الاسبوع ١٣، ١٧ يناير فقد بلغ الاجمالى العام لحجم التعامل داخل وخارج المقصورة ٦،٤ مليون جنيه مقابل ١٧،٢ مليون جنيه في الاسبوع الاسبق . ورغم هذا التناقص الواضح في حجم التعامل الا ان حالة السوق كانت اكثر

انتعاشا في الاسبوع الاخير وهذا يتضح من ارتفاع عدد الشركات الذى تم التعامل على اوراقها الى ٤٤ شركة تمت عليها ١٢٠ صفقه مقابل ٣٥ شركة تداولت في الاسبوع الاسبق تمت عليها ٨٤ صفقه اما التعامل

داخل المقصورة فقد بلغ ٣،١ مليون جنيه تناولت ٦،٠٥٤ الف سهم مقابل ١٣،٤ مليون جنيه حجم التعامل في الاسبوع الاسبق وتناولت ٦٤١،٥ الف سهم ، وهنا يتضح

تداول نفس العدد من الاسهم تقريبا رغم تفوق الاسبوع الاسبق في حجم التعامل وكان ذلك نتيجة



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ يناير ١٩٩١

اتمام صفقة تطبيقية على اوراق الشركة الوطنية للمنتجات الورقية (كارمن) قيمتها ٢,٥ مليون دولار تساوى حوالى ٩,٥ مليون جنيه بعد التقويم .

ولقد تمت ١١٢ صفقة داخل المقصورة تناولت اوراق ٣٤ شركة ارتفعت اسعار ٩ اوراق بينما تراجعت اسعار ٥ اوراق وظلت اسعار اوراق ٢٠ شركة ثابته دون تغير .

كما تمت ٨ عمليات خارج المقصورة تناولت ٢٥,١ الف سهم عثمان شركات بقيمة اجماليه ١,٥ مليون جنيه .

السندات

كانت حركة التعامل نشيطة بدرجة كبيرة داخل هذا القطاع اذ تداولت كل السندات المقيدة تقريبا وكا ن الاتجاه الغالب هو ارتفاع الاسعار

فتداولت سندات الاسكان من كل الاصدارات لتسترد جزءا من قيمة كوبوناتها المنصرفه في شهر ديسمبر الماضي فسجلت اسعار الاقفال لكل الاصدارات ٨٣٢٥

قرشا للسند مقابل ٨٢٠٠ قرش في بداية الاسبوع وقد كانت طلبات الشراء على هذه السندات اكثر من المعروض منها .

كما كان هناك اقبال على سندات التنمية الدولارية اذ تمت خمس عمليات على اصدار ديسمبر ١٩٨٩ بقيمة اجمالية ٥٣,٩ الف دولار ولكن دون تغير في سعر السند

عن ٩٩,٧٣ دولار وهو نفس السعر الذى يتداول به السند منذ بداية العام . كذلك سندات التنمية من

اصدار يناير ١٩٩٠ تداولت في ٤ عمليات بقيمة اجمالية ٤١,٩ الف دولار وايضا دون تغير في سعر السند عن ٩٩ دولارا .

الورقة الاخيرة في هذا القطاع هي سندات البنك العقارى المصرى اذ قفز السعر الى ١٠٨٠ قرشا للسند مقابل ١٠٥٠ قرشا في بداية الاسبوع على اثر اتمام صفقتين فقط لم تتعد قيمتهما ٤٢٠ جنيها .

قطاع الاسهم

في قطاع البنوك والاستثمار تداولت اوراق ٤ بنوك و ٤ شركات استثمار دون اية تغيرات في السعر باستثناء سهم بنك التمويل المصرى السعودى الذى تراجع سعر السهم الدولارى منه الى ٢,٢ دولار مقابل ٣,٠٤ دولار عند الافتتاح .

نتيجة اتمام صفقة واحدة بلغت قيمتها ٧٠٤٠٠ دولار .

في قطاع الاراضي تقدم سهم المتحدة للاسكان بمقدار ١٠ قروش ليسجل ٣٧٠ قرشا للسهم اما سهم الشمس للاسكان قد فقد ١٢ قرشا خلال الاسبوع ليسجل سعر اقفال ١١١٠ قرشا للسهم .

في قطاع الغذائيه تحرك سعر سهم المصرية للدواجن ليفقد ٤ قروش ويسجل سعر اقفال ٧٠ قرشا للسهم .

في قطاع الغزل والنسيج سجلت اسعار اربعة اسهم مزيدا من التقدم اذ سجل دمياط للغزل ٩٨٠ قرشا مقابل ٩٦٠ قرشا سعر الافتتاح والنصر للملابس كابو سجل ١٧٢٨ قرشا مقابل ١٧٠٠ سعر افتتاح وسهم العربية المتحدة للغزل ١٣٨٢ قرشا مقابل ١٣٧٤ قرشا سعر الافتتاح .

في قطاع الحراريات تقدم سعر سهم الخزف والصينى بمقدار ١٤ قرشا ليسجل ١٤٦٤ قرشا سعر اقفال مقابل ١٤٥٠ قرشا سعر الافتتاح .

اما سهم القومية للاسمنت فقد سجل تراجعا بلغ ٣٠ قرشا دفعه واحدة بعد انعقاد الجمعية العامة لهذه الشركة وما اسفرت عنه من عدم توزيع ارباح على المساهمين .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المــــوفــن

التاريخ : ٢ فبـــرايــر ١٩٩١

استمرار تأثير الحرب على أسواق الذهب
احجام المواطنين عن شراء المشغولات الذهبية

استمر تاثير حرب الخليج على اسواق الذهب في مصر . شهدت تعاملات الاسواق انخفاضا ملحوظا للاسبوع الثاني على التوالي ، مقارنة بالاسبوع قبل الماضي . احجم المواطنون عن شراء المشغولات الذهبية .

ارجع نبيل السرجاني رئيس شعبة المجوهرات بغرفة تجارة القاهرة ، هذا الانخفاض الى الحرب الدائرة في الخليج .

وتوقع استمرار انعكاسات الازمة على اسواق المعادن الثمينة ، في حالة عدم حدوث انفراج مفاجيء لها . اوضحت الارقام ، انخفاض سعر الجنيه الذهب «ادوارد وفيكتوريا واليزابيث» بمقدار ٧ جنيهات و٥٥ قرشا . بلغ سعر الجنيه ٢٥٦ جنيها و٤٥ قرشا ، مقابل ٢٦٤ جنيها في الاسبوع قبل السابق . كما انخفض سعر الجنيه «جورج» بمقدار ٧ جنيهات و٢٠ قرشا . بلغ السعر ٢٤٤ جنيها و٨٠ قرشا مقابل ٢٥٢ جنيها في الاسبوع قبل السابق . وانخفض سعر جرام الذهب عيار ٢٤ بمقدار جنيه و٥ قروش . بلغ سعر الجرام ٣٤ جنيها و٩٥ قرشا . كما انخفض سعر الجرام عيار ٢٣,٥ بمقدار جنيه وبلغ سعره ٣٤ جنيها و٢٥ قرشا ، وعيار ٢١ بمقدار ٩٠ قرشا . وبلغ سعره ٣٠ جنيها و٦٠ قرشا ، وعيار ١٨ بمقدار ٧٨ قرشا وبلغ سعره ٢٦ جنيها و٢٢ قرشا .

الحرب .. ومسيرة الاصلاح

بالرغم من فداحة الخسائر التي اصابت مصر بسبب حرب الخليج .. والكساد الذى شمل المنطقة باسرها بل ومعظم بلدان العالم .. فان مسيرتنا نحو الاصلاح الاقتصادي لم تتوقف .. ونمضي في طريقهاالطبيعى الذى رسم لها قبل نشوء الازمة بين العراق والكويت .



فالاتفاق النهائى مع صندوق النقد الدولى سيتم توقيعه في موعده ..كما بدات الاستعدادات لتنفيذ اولى الخطوات التى تضمنها هذا الاتفاق .. وهي وضع النظام الخاص بانشاء شركات للصرافة .. وتهيئة البنوك للعمل بهذا النظام .. وبذلك لن يكون هناك سوى سعر واحد لصرف الدولار .. وستنتهى الى غير رجعة السوق السوداء وتجارة العملة .. ويصبح سعر الصرف السائد هو السعر الذى يحدده تفاعل العرض مع الطلب .. وسوف تراقب هذا السعر لجنة مشكلة من البنوك .. وتتولى التنسيق بين شركات الصرافة والجهاز المصرفي .

وقد استعدت الحكومة للتحكم في تحرك سعر الصرف صعودا وهبوطا في نطاق العرض والطلب حتى لايتعدي الحدود المعقولة ويكون له تاثير ضار على اسعار السلع .. فقامت بتخصيص مبلغ من المال يقدر بنحو نصف مليار دولار ليستخدمه البنك المركزى في احداث التوازن المطلوب في سعر الصرف .. فاذا زاد الطلب على الدولار وكان حجم المعروض منه في السوق غير كاف لتلبية هذا الطلب .. يقوم البنك المركزى بطرح المبالغ التى تكفل وقف اى ارتفاع يراه

وبتنفيذ هذه الاجراءات سوف يسدل الستار الى الابد على مشكلة اقتصادية مزمنة دامت [illegible] طويلة بلا حل وكان ور[illegible] المتعاقبون يترددون في اتخاذ القرار الحاسم لحلها وهو ترك سعر صرف الدولار حرا يحدده العرض والطلب وذلك خوفا من ارتفاعه والتاثير على اسعار السلع الضرورية والاساسية .. وبهذا انتصر القرار السياسى على القرار الاقتصادى فظلت المشكلة قائمة لفترة طويلة دون ان يجرؤ وزير اقتصاد واحد على حلها .. حتى تم وضع خطة الاصلاح الاقتصادى بالتعاون مع صندوق النقد الدولى .. واتفق الجانبان على انه لامفر من توحيد سعر صرف الدولار لنجاح الخطة حتى لو ادى ذلك الى ارتفاع في بعض اسعار السلع .

ونرى .. لضمان قيام شركات الصرافة بدورها كاملا فيجب ان تكون لها فروع تغطى انحاء الجمهورية وتحقق لها الانتشار في المدن والقرى والاحياء المختلفة حتى يمكنها ان تحل محل تجار وسماسرة العملة في عملية تجميع المدخرات والتي تقوم اساسا على العلاقات الشخصية بالعملاء من المستثمرين والتجار والمستوردين

كما يجب ان يصاحب انشاء شركات الصرافة الجديدة اجراء دراسة تحليلية شاملة لسوق المخدرات لمعرفة اثرها على العملات الحرة وماتستهلكه منها والعمل على تكثيف الحملات البوليسية للقضاء على نشاط تجار المخدرات .. وذلك حتي لايؤثر طلب هؤلاء التجار على سوق العملة فيؤدى الى طفرات غير طبيعية في سعر الصرف .. وبالتالى زيادة وطاة الغلاء ..

اننا نرجو ان تكون هذه الخطوة بداية طيبة في مسيرة الاصلاح الشاملة .. وان تكون بمثابة حقنة فيتامينات تفيد صحة الاقتصاد المصري وتمنحه المزيد من الصلابة والقدرة على تحمل ما اصابه من خسائر فادحة بسبب حرب الخليج والتى بلغت طبقا لتقديرات الحكومة حوالى ٣٣ مليار دولار.. وهو رقم ضخم .. ولكن يجب الا يزعجنا او يخفينا او يؤخر من خطواتنا الجادة على طريق الاصلاح .. فقد مررنا بازمات اكثر شراسة وضراوة .. واجتزناها بسلام !!

سمير عبدالقادر



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ فبراير ١٩٩١

محنة البنوك فى مصر

المشى فوق الاشواك

بقلم : محسن محمد

عاد الاطمئنان - مؤقتا - إلى البنوك المصرية بعد عامين من القلق والتوتر والجمود ، وإن كانت البنوك فى حاجة إلى تشريع واضح بسيط يفهمه العملاء ولا يستطيع أن يختلف فى تفسيره القضاء !.

والبنوك المصرية مرت بموجات متتابعة من الخوف بعد ما تدخلت مباحث الاموال العامة والرقابة الادارية . والنيابات المختلفة ، ثم جهاز المدعى الاشتراكى فى اعمالها وتمت إحالة رؤساء ومديرى البنوك الى محاكم الجنايات والجنح فوجا وراء الاخر

وكنقطة بداية فإن أحدا لا يعترض ، ولا يمكن أن يعترض على ضرورة حماية أموال الحكومة والقطاع العام والافراد ، أو يطالب بمنع إلتجاء الدولة أو الأفراد ، إلى القضاء .

بعد هذه المقدمة التى قد تبدو نظرية ، أو فلسفية ، ندخل فى صميم الموضوع !.

مرت بالبلاد أزمة اقتصادية ، كان من أهم أسبابها ، ارتفاع سعر الدولار والعملات الصعبة ، بالنسبة للجنيه المصرى .

والسبب فى ذلك معروف وواضح ، وهو أننا نستورد نصف غذائنا على الأقل بالعملة الصعبة ، ولا نصدر ما يعادله ، وبذلك اصبح ارتفاع سعر الدولار ، وهو اساس تعاملنا مع العالم ، محتوما .

كثير من التجار ، اقترضوا من البنوك الدولارات بسعرها المنخفض .. زمان ، وتعثروا فى السداد بسبب الأزمة ، ومن هنا تضاعفت قيمة ديونهم مع فوائدها بالدولار أيضا .

تدخلت الأجهزة الأمنية فى الأمر وبدأت تحقق مع رؤساء البنوك ومديريها وأعضائها المنتدبين وبالذات بنوك القطاع العام ، وأحيل المتهمون إلى القضاء .

وكانت الاتهامات تتلخص فى نقطتين :

الأولى تسهيل الاستيلاء على المال العام .

والثانية الإقراض بدون ضمانات كافية .

واستند الاتهام على اساس توسع البنوك ، أثناء الرواج ، فى إقراض العملاء ، بينما الضمانات التى قدمت لم تكن تتناسب مع حجم القروض .

أما الدفع فكان يتلخص فى أنه من حق البنك الإقراض دون ضمانات ، وفى الميزانية الموحدة لبنوك القطاع العام التى يصدرها البنك المركزى اعتماد ضخم بالمليارات للاقراض بلا ضمانات .

ومن ناحية أخرى فان من حق المسئول فى البنك فى الإقراض يعتمد على تقديره الشخصى لمركز العميل وسمعته التجارية .

أما عن عدم توفير الضمانات الكافية للقرض فيرجع الى ارتفاع سعر الدولار ، مما ضاعف قيمة الدين ، وبذلك زاد على قيمة الضمان من أرض وعقار وغيره .

ووقف رجال البنوك اكثر من مرة امام محاكم الجنايات التى قضت فى بعض القضايا بالادانة والسجن وقضى فى قضايا أخرى بالبراءة لأن عمل البنوك هو الائتمان أى الاقتراض وبنوك الودائع .

وقال أحد رؤساء محاكم الجنايات للمتهمين من كبار رجال البنوك وهو يصدر أحكام البراءة :

- عودوا إلى أعمالكم ومارسوها بأيد لا ترتعش !.

وعندما انتهى تقريبا دور الاجهزة الامنية بدأ دور العملاء يسوقون إلى القضاء رؤساء اكبر البنوك المصرية !.

والقصة ، أو القضية بدأت فى بنك مصر الذى انشأه طلعت حرب عام ١٩٢٠ .

مستثمر يملك مزرعة دواجن ، توقف عن سداد قروضه للبنك وطلب قرضا جديدا لتعويضه فيعود إلى نشاطه التجارى .

وافق على القرض مجلس ادارة البنك مجتمعا !.

وفى مقابل ذلك ، رأى البنك أن يحصل على ضمان بقيمة القرض مع الفوائد .

الضمان فى هذه الحالة الشيكات التى أعطاها العميل للبنك ، وعددها عشرون شيكا بمبالغ متساوية تستحق [illegible] كل ثلاثة شهور .

وحتى يتجنب البنك المشكلات القانونية والتعقيدات اختار ان تكون الشيكات على بنك آخر ، وهو بنك قناة السويس .

سدد العميل بعض الشيكات ثم توقف الصرف لأن الشيكات بلا رصيد .

أمهله البنك فترة ثم احاله إلى النيابة العامة بتهمة إعطاء شيك بلا رصيد .

رد العميل بإقامة جنحة مباشرة ضد اثنين من كبار المسئولين عن بنك مصر هما محمد حافظ رئيس مجلس ادارة البنك و عصام الأحمدى نائب رئيس مجلس الادارة .



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ فبراير ١٩٩١

اتهم العميل المسئولين فى البنك بتهمة خيانة الأمانة لأنه سلم اليهما الشيكات على سبيل الأمانة ضمانا للقرض لا لصرفها فى المواعيد المحددة .

وامام محكمة قصر النيل جاء رئيس الرقابة الادارية فى بورسعيد ! يشهد بأنه كان فى مكتب عصام الأحمدى نائب رئيس البنك عندما سلمت اليه الشيكات كأمانة !.

الدفاع القانونى الذى قدمه احمد شوقى الخطيب محامى البنك طويل يكفى أن نلتقط منه أن عصام الأحمدى فى ذلك اليوم والأيام السابقة والتالية له كان فى باريس !.

ولكن ..

أصدر قاضى محكمة قصر النيل حكما بحبس عصام الأحمدى ثلاث سنوات وكفالة ٣٠٠٠ جنيه وتعويض ١٠١ جنيه وبراءة محمد حافظ رئيس مجلس ادارة البنك .

وتعقب العميل نائب رئيس بنك مصر بالجنح المباشرة عن كل شيك .

واذ كانت القضية الأولى قد اقيمت امام قاضى محكمة قصر النيل فان القضية التالية عن الشيك الثانى اقيمت امام محكمة جنح عابدين التى نقل اليها قاضى قصر النيل ليطبق نفس المبدأ القانونى الخطير !.

ولكن أحمد شوقى الخطيب محامى المتهم طلب رد القاضى فتنحى عن نظر القضية !.

ووجد عملاء البنوك أنهم يستطيعون التخلص من مسئولية الشكيات ، فقد أصبح حكم قاضى قصر النيل سابقة يعتد بها بالنسبة للشيكات التى قدموها للبنوك وفاء لديونهم فبدأ سيل الجنح المباشرة ينهال على رؤساء البنوك تتهمهم بخيانة الأمانة .

قدم كل من محمد زكى العرابى رئيس بنك التنمية الوطنى وممدوح عبدالمقصود الشربينى مدير البنك إلى محكمة الجنح فقضت بالبراءة .

وتبعهم متهما أمام القضاء طاهر أمين رئيس بنك الأهرام ، وكان قد ترك البنك وقضى ايضا بالبراءة !.

واقيمت قضايا جنح ضد كمال ابواسعيد - البنك الصناعى - والدكتور فؤاد هاشم - بنك الاستثمار العربى - والمهندس حسنى ناجى - البنك الاسلامى .

واحال قاض فى الجيزة قضية اخرى الى الخبراء للتحقيق فى ظروف اصدار شيك لبنك !.

وتوقفت ، أو كادت تتوقف ، أعمال البنوك .

وتطوع عدد من اساتذة الجامعات يكتبون أبحاثا عن الشيكات . وأن بعضها لا يعتبر التزاما أو انه يستحق الوفاء والسداد !.

وشرح احمد شوقى الخطيب أمام محكمة الجنح المستأنفة سر توقف البنوك عن العمل وكساد المعاملات المالية .

قال إن البنوك كانت فيما مضى تقرض مقابل سند ، أو إذن كمبيالة . ثم وجدت أن الشيكات أفضل ضمان لأن الشيك أداة وفاء فحسب كما قالت محكمة النقض .

وقال إنه إذا كان الشيك للضمان فلماذا أصدر العميل عدة شيكات بمبالغ ثابتة وفى مواعيد محددة بدلا من اصدار شيك واحد .. كضمان .

وقال إن عملاء البنوك اصبحوا يمتنعون عن سداد قيمة الشيكات ويقيمون الجنح المباشرة .

وقال إن من يوقع شيكا كرئيس أو مدير شركة يعتبر شخصيا مسئولا جنائيا عن الشيك .

وقال إن الشيك ليس كمبيالة او سند دين .

وفى فرنسا يعاقب بالحبس من يوقع شيكا مؤجل الدفع إذا كان بلا رصيد يوم التوقيع لا يوم الصرف !.

وترافع الدكتور عبدالمنعم الشرقاوى ببحث قانونى .

واصدرت محكمة جنح قصر النيل المستأنفة حكما ببراءة نائب رئيس بنك مصر .

تابع المحكمة كل رؤساء ومديرى البنوك المصرية واتحاد البنوك .

وتبقى المشكلة قائمة إلا إذا صدر قانون البنوك والائتمان المعروض على لجنة السياسات منذ عامين ليضع الحدود فى قضايا البنوك بحيث لا تصبح الشيكات موضوعا للبحث وليمنح البنك المركزى وحده السلطة فى التحقيق مع رجال البنوك قبل إحالة قضاياهم إلى القضاء .

وفى الوقت الذى نواجه فيه ازمة اقتصادية لابد من اعطاء الضمانات للبنوك لتعمل وتقرض وتساهم فى تشجيع إقامة المشروعات بدلا من شل يد البنوك وحتى لا تسيطر عليها البيروقراطية ويسودها الخوف .

أسبوع الأحزان الصحفية

بدا اسبوع الأحزان الصحفية برحيل الكاتب الكبير ابراهيم الوردانى وانتهى بغياب صلاح جلال أول محرر علمى حقيقى فى الصحافة المصرية .

دخل ابراهيم الوردانى معارك سياسية متعددة بقلم جسور لا يخاف ولا يهدأ ولا يتراجع أبدا ، ولكنه عاش سنواته الأخيرة فى حالة اكتئاب يندب حظه . نفض يده من الحياة كلها وبقى ينتظر الموت ، يتطلع إليه ويترقبه فى شوق .

قاده الاكتئاب إلى المرض والعزلة وإن استمر قلمه ينبض بالحياة ، سهلا ، سلسا ، متدفقا ، مناضلا ، فى السياسة والاجتماع ، والأدب ، ولكنه لم يعد إلى القصة القصيرة ، وكان من روادها الكبار . وقدمت السينما عددا من رواياته حققت نجاحا جماهيريا .

وهو مثل كل فنان كان يريد تشجيعا وتقديرا لم يجدهما إلا من القراء الذين كانت رسائلهم تتدفق وتنهمر عليه كل يوم .

ويشاء القدر أن يموت ابراهيم الوردانى صباحا ، وأن يتم دفنه على الفور ، فى بلدته « وردان »، طبقا لوصيته ، فلم يتسع الوقت للإعلان عن وفاته ، فخرج من الحياة كلها فى إطار العزلة التى أحاط بها نفسه ، أو فرضتها الظروف عليه ..

ودرس ابراهيم الوردانى يتكرر مع كثير من الكتاب والأدباء والفنانين ، ولكن شغل الناس بأنفسهم فى عصر مادى لا يرحم !.

* * *

وكان صلاح جلال رائدا لكتابة العلوم فى الصحافة المصرية أنشأ مدرسة صحفية متخصصة فى هذا المجال وكان له تلاميذ كثيرون فى الصحافة واستطاع ان ينشىء رابطة مع المؤسسات العلمية فى الخارج .

وفى مكتبه كنت تلقى كثيرا من كبار العلماء .

عرض عليه منذ سنوات منصب رئيس مجلس ادارة مؤسسة صحفية كبرى ، وألح عليه المسئولون فى القبول ولكنه اعتذر وأصر على موقفه فقد فضل ان يبقى دواما فى صحيفته محررا يهب نفسه للعلم لا للمناصب الكبرى الإدارية .

ولم يعلن النبأ او يفاخر به أو يحاول الحصول على مزايا أو دعاية مقابل اعتذاره .

وتحول مكتبه ايضا إلى جهاز خدمات للصحفيين والقراء .

كان ، بحكم صلته بأطباء مصر ، ينجح فى علاج القراء مجانا لدى اشهر الأطباء وفى المستشفيات المتخصصة .

ويشاء القدر ان تفاجئه الازمة القلبية فى بيته فلم يخفف عنه طبيب ، ولم يعالجه متخصص او يسعفه واحد من كبار الأطباء الذين كانوا يعالجون مرضاه من القراء .

دنيا !.



المصدر : الوفد

التاريخ : ١٦ فبراير ١٩٩١

٣٣٠ قرشا سعر الدولار الرسمى فور انتهاء الحرب

الخبراء يتوقعون انتعاشا اقتصاديا فى الاسواق

يتوقع الخبراء حدوث ارتفاع فى اسعار الدولار لايقل عن ١٠٪ من الاسعار الحالية بعد انتهاء حرب الخليج ، يرى الخبراء ان قرار انشاء مكاتب الصرافة والسماح لها بحرية التعامل فى النقد الاجنبى يؤدى بعد انتهاء الحرب الى التوسع فى استيراد السلع والخامات ومستلزمات الانتاج لتعويض مافقدته الاسواق خلال الشهور الماضية ، كما يتيح القرار مساحة جديدة من استخدام العملات الصعبة لتمويل عمليات العلاج بالخارج والسياحة والحج والعمرة بحرية تامة وبالتالى زيادة فى الطلب عليه ، ويتزامن ذلك مع السماح باستيراد نحو ١٠٠ سلعة من السلع التى كان محظورا استيرادها من قبل ، يرى الخبراء ان هذه الاسباب كفيلة برفع سعر الدولار الى مالايقل عن ٣٣٠ قرشا سواء فى مكاتب الصرافة او البنوك ، ويتوقع الخبراء ثباتا نسبيا فى اسعار الدولار طوال فترة استمرار الحرب حيث يدور سعره حول ٣ جنيهات ويصل حاليا الى ٢٩٦ قرشا فى البنوك بسبب حالة الكساد التى تعيشها البلاد ، ويعتقد الخبراء ان السعر الحالى للدولار لايمثل القيمة الحقيقية له فى مواجهة ضعف الجنيه المصرى بسبب عدم وجود اجراءات حقيقية للاصلاح الاقتصادى ، ومن المنتظر ان تشهد الاسواق حالة من الانتعاش النسبى فور انتهاء الحرب تؤدى حتما لزيادات فى اسعار السلع والخدمات لن تقل عن نسبة زيادة اسعار الدولار ، وقد استعدت الحكومة لبيع كميات كبيرة من العملات الصعبة وخاصة من الدولار فور اى ارتفاع مفاجىء كبير فى اسعاره ، تهدف عملية البيع الى الحفاظ على ثبات نسبى للاسعار ومنع اية مضاربات قد يقوم بها تجار المخدرات والعملة .



المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ١٨ فبراير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فاتورة الخسائر التى تحملتها مصر

فى وقت المحنة .. دائماً تكون مصر شامخة .. متحملة قوية .. صبورا .. لا تخذل اشقاءها رغم ما تنوء به من اعباء .

هذه المرة العبء كبير والفاتورة ضخمة .. والخسارة ثقيلة .. والسبب تصور خاطىء من جانب القيادة العراقية التى وضعت العالم العربى كله فى مازق .. واقدمت على خطوة تسبب الكثير والكثير من الخسائر على المدى القصير والطويل ..

ماذا جرى لعائدات قناة السويس ؟..

وما الموقف فى البنوك ؟.. وهل تتلقى السياحة ضربة قاصمة ؟.. وما حجم ما سرق من المصريين فى الكويت والعراق على ايدى قوات الغزو ؟

اسئلة كثيرة حاولنا الاجابة عنها فى التقارير الثلاثة التالية :

ماذا حدث فى صالات البنوك ؟

اول بنود الفاتورة الثقيلة حددها القرار الرسمى الذى اصدرته السوق المصرفية الحرة فى الاسبوع الاول من اغسطس الحالى باستمرار التعامل من خلال البنوك بالدينار الكويتى رغم الهبوط المتوالى فى اسعاره من عشرة جنيهات إلى اقل من جنيه واحد والسماح لحامليه من الإخوة الكويتيين والمصريين العاملين فى بلاد النفط بتغيير ماقيمته ٥٠٠ دينار كويتى فقط .

تحقيق **فاطمة احسان**



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٨ فبراير ١٩٩١

هذه الفاتورة تسددها البنوك المصرية من خزائنها ، ومن هنا نجد ان خسارة بنوك القطاع العام الاربعة ضخمة إذا ما قورنت بالبنوك الاستثمارية والخاصة نظراً لمحدودية انتشارها وقلة عدد فروعها ناهيك عن حريتها فى تنفيذ هذه الأوامر العليا بصورة اكثر مرونة .

ويلجا حالياً تجار العملة إلى جمع الدينارات الكويتية بعشر ثمنها املاً فى تحقيق مكاسب خيالية إذا عاد الدينار لسعره الاصلى .

ويتوقع بعض المصرفيين صدور تعليمات جديدة قريباً بتخفيض المستبدل من الدينارات الكويتية إلى ٣٠٠ دينار لتخفيف عبء الخسائر التى ستتحملها البنوك ، على جانب آخر صدرت بالفعل تعليمات للبنوك بعدم صرف الشيكات المسحوبة بإصدار مؤسسة الخدمات المالية العربية إلا بعد تحصيلها اولاً وعدم قبول اية شيكات مسحوبة على بنوك كويتية فضلاً عن ان البنوك ترفض حالياً قبول الدينار الكويتى كودائع تماماً .. وإن كانت تقبلها فى صورة حسابات جارية .

وحول انهيار اسعار العملات الخليجية بوجه علم .. صرح مصدر مصرفى « لروز اليوسف » انه من الامور الطبيعية ان حالة الحرب المستمرة بلا نهاية تسبب خسائر كبيرة للمتعاملين بالدينار الكويتى والعراقى واتجاههم للتخلص منها ولا شك ان تحديد قيمة العملة الكويتية المستبدلة بـ ٥٠٠ دينار قطع خط الرجعة على تجار العملة واضاف المصدر انه لا يعتقد ان البنوك تحملت خسائر كبيرة وخاصة ان معظم العرب القادمين لمصر يحملون الشيكات السياحية والفيزا كارت والعملات الدولية والقليل من عملتهم الوطنية .

ولكن التاثير الاكبر سيلحق بالمصريين العاملين بالخارج بعد ضياع مدخراتهم وهى اللطمة الثانية التى تطيح بما بقى لديهم من مدخرات بعد ماساة شركات توظيف الاموال .

وتجدر الإشارة إلى ان البنوك المصرية رفضت صرف شيكات المصريين العائدين من الكويت إلا بعد تحصيلها وهذا القرار الصادر عن إدارة النقد الاجنبى بوزارة الاقتصاد للبنوك غير محدد المدة ومرهون بانتهاء الازمة ، وقد شهدت بقية العملات العربية الأخرى انخفاضاً فى اسعارها بنسبة ٣٠٪ نتيجة التهافت على التخلص من هذه العملات من البنوك واستبدالها بعملات دولية .. فيما عدا الريال السعودى الذى عاد للارتفاع مرة اخرى بعد تدخل السلطات السعودية لدعم عملتها الوطنية ومنعها من الانهيار .

وفى هذا الصدد يقول د . ابراهيم مختار مدير عام احد البنوك المصرية ان توقف البنوك واسواق المال العالمية عن التعامل فى العملات العربية لدول الخليج قرار جانبه الصواب .. وان الخسائر التى منى بها القطاع المصرفى المصرى نتيجة استمرار تداول هذه العملات بما فيها الدينار لا تذكر .. وخاصة انها يعاد تصديرها من خلال مراسلى البنوك والحصول على المقابل لها بالعملات الدولية دون مشاكل ..

وعلى جانب آخر قال د . كمال سرور مدير احد البنوك .. ان فاتورة قبول الدينار الكويتى ستدفعها البنوك وهى عادة للحكومة ان تترك البنوك وحدها التصدى لمشاكل ليست البنوك طرفا فيه فمن قبل طلبت الحكومة أن نحل مشكلة الشركات المتعثرة .. وها نحن نحل مشكلة الاشقاء الكويتيين والمصريين العائدين من الخارج .

اما فيما يتعلق بتعامل البنوك فى العملات الخليجية الاخرى فلا باس ، فحتى الآن تقبل الدول الخليجية استبدال عملاتها بعملات دولية وإن كنا نلتزم الحيطة والحذر بضرورة التخلص من هذه الاموال اولاً باول .

واضاف د . كمال سرور انه لا يتوقع خسائر كبيرة نتيجة قبول الدينار الكويتى وخاصة اننا لم ندخل بعد فى موسم السياحة الصيفى .. كما ان معظم الاشقاء العرب يحملون عملات دولية وليست عملتهم الوطنية .

واضاف ان المشكلة التى سيعانى منها الاقتصاد القومى فى الفترة المقبلة ستنجم عن انخفاض عائدات السياحة وقناة السويس وتحويلات المصريين العاملين بالخارج انخفاضاً شديداً مما سيؤثر سلباً على فتح الاعتمادات الاستيرادية بالبنوك مضافاً إليها ارتفاع شديد فى اسعار السلع المستوردة خلال الفترة القادمة

ويرى محمد نبيل ابراهيم رئيس بنك مصرى شهير انه من المفروض ان توقف البنوك تعاملها فى عملات تمتنع حالياً البنوك بالخارج عن قبولها .. وبالنسبة للكويتيين فى مصر فإنه لا معنى لقبول الدينار الكويتى وهى عملة فى حكم الملغاة .. بينما تم رفع الحظر عن استخدام ارصدتهم من النقد الاجنبى

ومن المواقف المحرجة التى تعرض لها البنك المركزى ما قام به بنك التمويل السعودى المصرى « الاهرام سابقاً » من استبدال للدينار الكويتى بنفس قيمته قبل الغزو ٩,٢٥ جنيه . بقرار من الشيخ صالح كامل رئيس البنك وشمل قراره ان يطبق فقط على الإخوة الكويتيين دون المصريين الذين يطبق عليهم سعر السوق المصرفية الحرة وهو ٤ جنيهات رغم ان هذا البنك يساهم فيه مصريون بنسبة ٥١٪ .

وبعد اجتماع د . صلاح حامد رئيس البنك المركزى المصرى ورئيس البنك السعودى قرر الشيخ صالح رصد ١/٢ مليون دولار لمواجهة السحب المتزايد من حسابه الشخصى ■

سوق المال

الذهب يفقد بريقه بسبب حرب الخليج



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٨ فبراير ١٩٩١

لاول مرة منذ سنوات عديدة يفقد الذهب بريقه الجذاب .. ولاول مرة تحجم كثير من السيدات عن شراء الذهب باعتباره وعاء للقيمة فهو يقيهم من الوقوع فى ازمات اقتصادية ... ويحمى مدخراتهم من الضياع .
حرب الخليج زحفت الى شارع الصاغة فانخفض السعر وقل تردد المشترين على محال الذهب الشهيرة .. واختفى المشهد المعروف للسائحين الاوربيين وهم يتجملون فى هذه المنطقة التى يفوح منها عبق التاريخ .... الكساد ايضا زحف الى سوق المشغولات الفضية ... الاقتصادى ذهب إلى هناك للتعرف على الصورة الحقيقية فى سوق الذهب والفضة .

رئيس رابطة الذهب

يقول نبيل السرجانى رئيس رابطة الصياغ فى مصر ويتفق معه العديد من التجار ومنهم محمد حسن سكرتير الرابطة اننا فى السوق خلال هذا الشهر وهذه الفترة من كل عام عادة يكون هناك كساد وذلك من قبل المواطنين المصريين الا ان مايعوض ذلك هو السائحون الاجانب الذين يقبلون على شراء بعض المشغولات الذهبية الفرعونية والخراطيش (عبارة عن كتابة الاسم بالهيرغليفى) ومع انعدام السياحة هذا العام والكساد الموسمى فالسوق يسودها كساد شبه عام هذا من ناحية ومن ناحية أخرى هناك اعتبارات اجتماعية اخرى من مصاريف مدارس ودروس خصوصية والانفاق فى مجالات اخرى بالاضافة الى ان هذا شهر الاكازيون الشتوى على البضائع فيتجه الافراد الى شراء اشياء اخرى غير المشغولات الذهبية .

ومع حرب الخليج والقلق النفسى العام واختلاف التوقعات كل هذا ساهم فى زيادة الكساد بشكل عام ولذلك انخفضت اسعار الذهب عن المعدلات العالمية محليا فانخفض سعر الجرام عيار ٢١ فبلغ ٢,٤٠ جنيه عن السعر العالمى وهذا دليل على ان ليس هناك استيراد للذهب وهناك اكتفاء ذاتى منه عدا ماياتى مع بعض العاملين بالخارج لاستخدامهم الشخصى .

[حركة التعامل متوازنة]

اما عن حركة التعامل بيعا وشراء رغم كساد السوق وضعفها الا انها متوازنة بعض الشىء ربما مايبيعه الافراد من مقتنياتهم أكثر بعض الشىء . وذلك لمواجهة المتطلبات العائلية خلال هذه الفترة ايضا هناك بعض الاسر تساعد اولادها على الزواج بشراء شقة او فى مصاريف الزواج فتنفق مما لديها من مشغولات ذهبية ايضا .

التوقعات العالمية لسعر الذهب

اشار نبيل السرجانى الى ان توقعاته خلال الفترة القادمة استمرار الاسعار كما هى حتى بعد الحرب وهذا بالنسبة للسعر عالميا .

مالم تقم روسيا ببيع بعض مالديها لمواجهة مستلزماتها الاقتصادية أما بالنسبة لسعر الذهب محليا فهذا وفقا لما يقرره صندوق النقد الدولى بالنسبة لسعر الدولار والقرارات الاقتصادية والمالية التى ستتخذ بالنسبة للجنيه المصرى فوفقا لما سيتم من قرارات سيكون السعر وفقا للسعر العالمى فإذا مثلا ماتم تعويم الجنيه المصرى بالطبع سيرتفع سعر جرام الذهب لان قيمة الجنيه ستقل مقابل سعر الدولار فوفقا للسعر العالمى سيتم تحديد السعر .

اما التوقعات بالنسبة للسوق العربية اتوقع ان تكون الاموال العربية خارجها حتى بعد السلم خوفا من اى تغيرات حكومية وحتى تكون اموالهم فى امان تام بالاضافة الى ان الحكومات تتجه اكثر لاعادة بناء ماتهدم من جراء الحرب ولعمل التنمية فى كافة المجالات .

اما عن قيمة الذهب عند الافراد من العرب فالسيدات عموما لديهن رغبة فى اقتناء المشغولات الذهبية لحين الحاجة المادية لها وسهولة البيع والشراء حيث ان السعر محدد بيعا وشراء ولايمكن الخروج عنه بخلاف ما إذا رغب الفرد التصرف فى بعض الاجهزة الكهربائية لديه عند حاجته للمادة لصعوبة ذلك بخلاف المشغولات الذهبية .

[ايطاليا اكثر الدول تاثرا]

بالطبع ايطاليا هى اكثر الدول تصنيعا للذهب وتصديرا للبلاد العربية فقد تاثرت تاثر كبيرا من جراء الحرب حيث توقف ذلك تماما واتجه الافراد للخروج من المنطقة والحرص على مالديهم من اموال لمواجهة اى ظروف وعموما حركة السوق العالمية منخفضة كثيرا .

راوية الصاوى



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٨ فبراير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تغير اسلوب الاستهلاك

اشار ايضا الى ان اسلوب الاستهلاك للذهب تغير مع مر السنين فنجد انه قديما كانت المرأة تقتني المصوغات الذهبية عالية العيار اى الذهب الاصفر البندقي وعيار ٢١ بالاضافة الى ارتداء الاوزان الثقيلة للمصوغات .

ولكن نمط الاستهلاك حاليا اختلف للاتجاه الى المشغولات الدقيقة والذهب الملون والذوق فى الاختيار للارق والادق وهذا لايتوافر الا فى العيارات المنخفضة التى تستهلك كمية ذهب اقل واوزانا اقل فكل ١٠٠ جرام ذهب مشغولات ذات عيارات عالية هذا مع الاخذ فى الاعتبار ان عدد السكان فى تزايد الا ان نسبة استهلاك الفرد من الذهب اقل ايضا O

اسعار الذهب عيار ٢١ خلال الاشهر الاولى من عامى ٩٠ ، ٩١

عام ٩٠		شهر عام ١٩٩١	
شهر يناير ١٩٩٠	٢٩,٥٠	اول يناير	٣٠,٤٠
شهر فبراير ١٩٩٠	٢٩,٣٠	١٢ يناير	٣٢,٠٠
شهر مارس ١٩٩٠	٢٨,٨٠	١٦ يناير	٣٢,٥٠
شهر ابريل ١٩٩٠	٢٩,٦٠	١٧ يناير	حرب الخليج
		١٨ يناير	٣١,٧٥
		١٦ فبراير	٣٠,٥٠

يلاحظ أن نسبة الزيادة فى الاسعار فى المتوسط ٣ ٪ فقط وهذا دليل على ان الاستثمار فى المجالات الاخرى اجدى من الاستثمار فى شراء المشغولات الذهبية .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ١٨ ابريل ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لأول مرة: المصريون يديرون ظهورهم لشارع الصاغة

كان المعروض من الذهب اكثر من الطلب عليه وبالتالى السعر كان فى الانخفاض .

أما من ناحية الاستثمار فى شراء واكتناز الذهب فقد قلت هذه الظاهرة لزيادة الربحية فى الاستثمار بالمجالات الاخرى الرأسمالية كأراض وعقارات وعائد البنوك .

من ناحية اخرى مادة الذهب كخامه موجودة وغير مستهلكة منذ الاف السنين فكل ماتم انتاجه واستخراجه من باطن الارض منذ اكتشاف الذهب مازال موجودا اما فى شكل حلى لدى النساء او مخزون لدى الافراد وبخزائن المحلات والحكومات .

فالبشر فى بلاد العالم لديهم كل ما استخرجوه من ذهب على مدى السنين واستهلاكه وفناؤه كمادة ذهب بسيط جدا وطفيف .

فماذا لو حدث بيع الذهب عالميا بالطبع السعر سيتأثر انخفاضا .

اكثر البلاد استهلاكا

اليابان حاليا هى اكثر البلاد استهلاكا للذهب حيث يتم تشجيع الافراد على اقتناء المشغولات الذهبية فهناك تشجيع على الانفاق ايضا كوريا الجنوبية وهونج كونج .

ولظروف الحرب قل استهلاك البلاد العربية مثل السعودية ودول الخليج بجانب ان هذه الدول حدث لديها تشبع بمعنى الكلمة .

وبالنسبة للمصريين ليس هناك حاليا من يقوم بشراء الذهب كسبيكة للاكتناز ليضعها تحت البلاطة لانه ثبت ان الاستثمار على مدى العشر سنوات السابقة فى مجال الذهب اقل عائدا بالمقارنة بغيره لو تم مقارنة اسعار الذهب منذ عشر سنوات بسعر قطعة ارض بناء فى احدى الضواحى نجد ان سعر الارض تضاعف بينما سعر الذهب لم يزد عن ٣ ٪ سنويا والاستثمار فى غير الذهب احدى .

الحرب لدى كثير من الدول .

ايضا هناك تخوف على مالدينا من اموال فنحن نعمل على الاقلال من الانفاق بشكل عام فى كل مجالات الانفاق للخوف من المستقبل خاصة فى الظروف الحالية غير المستقرة فى المنطقة .

ايضا الاكسسوار التقليد اغنى كثيرا عن شراء المشغولات الذهبية والمرصعة بالماس وفى نهاية الحديث قالت السيدتان انه رغم ان الاستثمار فى اتجاهات اخرى اكثر ربحية من الذهب الا انه اكثر امانا واكثر سهولة فى عملية بيعه وقيمته محددة من قبل البائع والمشترى فقلما يحدث خلاف على السعر بين صائغ واخر .

ابيع لمواجهة الظروف الاقتصادية

قالت احدى السيدات من اولاد البلد كانت تبيع قرطها بسوق الصاغة عندما سألتها عن سبب بيعها له وهل ستجددينه باكبر منه ام بغيره قالت لا انا ابيعه لانى محتاجة قيمته فى مواجهة ظروف اقتصادية نمر بها فزوجى موظف بسيط ولدينا اولاد بالمدارس ونحتاج بعض الانفاق الضرورى وربنا يعوض باحسن منه .

الوزان عزيز يوسف منصور وهو معين كوزان بالصاغة من قبل مصلحة الدمغة والموازين وهو يقوم باعادة وزن ماتم شراؤه من الصياغ وتحديد العيار والوزن وسعر جرام الذهب فى ذلك التاريخ مقابل شهادة معتمدة إذا رغب العميل فى ذلك مقابل قيمة ٢ : ٣ جنيهات عن الشهادة .

ويقول ان هناك بعضا من المواطنين يسألون عن وزن مايحتاجون لبيعه حتى يكون عندهم علم قبل ان يذهبوا للصايغ وذلك اقوم به بدون مقابل لانه بدون شهادة

وعن رأيه فى احوال السوق هذه الفترة قال ان حرب الخليج جعلت سوق السياحة منعدما تماما مما اثر على السوق وضعف حركته بالاضافة الى ان ارتفاع الاسعار جعل كثير من السيدات يبيعن مالديهن من مشغولات لمقابلة احتياجاتهن الاقتصادية خاصة من اولاد البلد العاديين .

الذهب و .. الانتاج ـ الاستهلاك ـ

يقول نبيل السرجانى رئيس رابطة الصياغ انه إذ نظرنا لسوق الذهب فى العامين الماضيين ٨٩ ، ٩٠ لتحليل الموقف بالنسبة للسوق نجد الانتاج العالمى من الذهب اكثر من الاستهلاك العالمى له وهو ينحصر فى ٦٠ ٪ تستهلك كمصوغات و ٤٠ ٪ منه للاستهلاك فى المجال الطبى والالكترونات وصك العملات وبعض الاغراض الاخرى .

وقبل حرب الخليج وعندما كان الوضع مستقرا عالميا



المصدر : الأهـــرام الاقتصادي

التاريخ : ١٨ فبراير ١٩٩١

[الماس والاحجار الكريمة]

بالنسبة للاحجار الكريمة والماس فهما جزء بسيط جدا من السوق والمتعاملين فيهما من الافراد عادة في المدن مثل القاهرة والاسكندرية وبورسعيد بالاضافة الى ان الغالبية العظمى من الشعب المصرى يقبل اكثر على اقتناء الذهب لسهولة تحديد قيمة مالديهم دون اختلاف .

وهناك بعض الاسر تفضل ان تقتني بعض المشغولات المرصعة بالماس لاولادهم في المستقبل نظرا لان الاسعار في تزايد مستمر .

[سوق المشغولات الفضية اكثر كسادا]

يتفق كل من الدكتور واصف وعاطف امين وفايز امين وهم من تجار المشغولات الفضية في ان الكساد في سوق الفضة لم يسبق له مثيل حيث ان المشغولات الفضية عادة تعتمد على السياحة وبما ان هذا الموسم نظرا لظروف الحرب انعدمت فيه السياحة الاجنبية تماما مع خوف العرب على مالديهم من اموال نجد ان السوق كاسدة تماما خاصة في البازارات والمحلات التي توجد في المدن السياحية مثل الاقصر واسوان والغردقة ومجاويش والقرى السياحة الاخرى فان كثيرا منها اغلق والبعض منها باع مالديه من مشغولات كفضة كسر لتجار الفضة لمواجهة التزاماته اما عن الورش التي تصنع المشغولات في هذه الفترة كموسم سياحي فهى تقريبا مغلقة .

وهناك واحد من تجار الفضة لاداعي لذكر اسمه اقسم انه لم يبع بجنيه واحد على مدى الخمسة الايام السابقة واشار الى ان المحلات تعمل حوالى خمس ساعات في اليوم بعد ان كانت تفتح في التاسعة صباحا وتغلق في الثامنة مساء اما الورش فتعمل على الدوام .

ويطالب الدكتور واصف بان تنظر مصلحة الضرائب للمحلات بسوق الصاغة واصحاب الورش والمحلات التي تبيع منتجات خان الخليلي والمشغولات الفضية بجميع المناطق السياحية بعين الرأفة فكيف يسدد ضرائب على مبيعات لم تتم والدليل لديهم ان الموسم السياحي في عام ٩٠ ، ١٩٩١ انعدم تقريبا والمعلوم ان الضرائب على هذه المحلات تزيد كل عام بنسبة ٥ ٪ تقريبا وهو يقول : هل معقول ان ادفع ضرائب وانا لا استطيع الوفاء بالالتزامات من مرتبات عمال واجر محل . ويرجو ان تؤخذ هذه الامور في الاعتبار عند حساب الضرائب على هذه المحلات .

كما اشار عاطف واصف الى ان المشغولات الفضية تعتبر قمة الكماليات والتفكير فيها لايكون الا بين حين واخر فطبيعى انه مع ظروف الحرب وانعدام السياحة وعودة العاملين في الخارج دون ان يعرفوا هل يعودون الى اعمالهم في الخارج ام لا كل ذلك اثر على السوق بشكل واضح لم يسبق له مثيل ولكن على العموم بالنسبة للقاهرة والاسكندرية هناك بعض الحركة الطفيفة بخلاف القرى السياحية كما سبقت الاشارة .

أما عن سعر الفضة حاليا فهى بسعر ٤١ ، ٤٢ عيار ٨٠ وعيار ٩٠ بسعر ٤٧ ، ٤٨ وهى متمشية مع السعر العالمي ويعتقد ان عملية الارتفاع والانخفاض في سعرها عالميا لاتؤثر كثيرا بالنسبة لسعر الجرام لانها قروش للجرام بخلاف الذهب فهى لاتفرق مهما كانت الظروف عشرة جنيهات في الكيلو اما الذهب فيفرق بالجنيه في الجرام .

اما عن السعر للجرام المشغول فهو ٩٠ قرشا للجرام، فلو ارتفع سعر الفضة عالميا مهما ارتفع فسيكون ٩٥ قرشا للمشغول شيء طفيف جدا خاصة على المقبلين لشراء مشغولات فضية .

وعموما سعر كيلو الفضة لايتجاوز ٥٠٠ جنيه مصرى .

التفكير قبل الشراء

تقول سيدتان من رواد احد المحال بسوق الصاغة كانتا تشتريان سلسلة ذهبية بالطبع هناك عوامل كثيرة ومتعددة بخلاف ظروف حرب الخليج تؤخذ في الاعتبار قبل التفكير في شراء مشغولات ذهبية او فضية فهى الان تعتبر قمة الكماليات ويمكن تأجيلها خاصة في مثل هذه الظروف من هذه الاسباب فان كثيرا منا كان يضع مبلغا كبيرا في شركات توظيف الاموال لما تدره من عائد كان ممكنا نشتري به مصوغات إذا ماكان هناك رغبة وبعد مهزلة شركات توظيف الاموال بالطبع من كان لديه اموال فيها توقف تماما عن شراء اية كماليات بخلاف الذهب .

ارتفع اسعار السلع بصفة عامة كالسلع اليومية والالتزامات الشهرية وارتفاع اجور الشقق والخدمات الاخرى الضرورية اللازمة للاسرة من سباك لترزى لكهربائى لجميع الاحتياجات كل ذلك جعل التفكير في شراء المشغولات اقل بكثير من ذى قبل .

ايضا حرب الخليج اثارت جوا من القلق بشكل عام واختلال حركة الاسعار ارتفاعا وانخفاضا عالميا فهناك توقع لانخفاض سعر الذهب عالميا لظروف مواجهة نتائج

المصدر : الأهالى
التاريخ : ٢ فبراير ١٩٩١
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بنك الرافدين فى انتظار التصفية

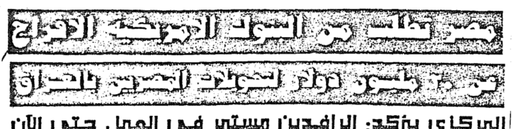
توقف فرع بنك الرافدين العراقى ، بالقاهرة ، عن صرف الحوالات ، وعن ممارسة كافة انشطته المصرفية تماما ، منذ أكثر من اسبوع البنك يعمل به نحو ٥٠ موظفا مصريا ، يتهددهم التبطل ، بعد قطع العلاقات الرسمية بين مصر والعراق ، واتجاه الادارة لتصفية اعمال الفرع يزمع العاملون اجراء عدد من الاتصالات مع اتحاد البنوك ونقابة العاملين بالبنوك ووزارة الاقتصاد والبنك المركزى لبحث ايجاد أفضل السبل لتعويضهم .



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



المركزي يؤكد: الرافدين مستمر في العمل حتى الآن

كتب ـ اسماعيل بدر :

توقفت بنوك الرافدين والاسكندرية والعربى الافريقى الدولى عن صرف حوالات العراق نظرا لتوقف تدفق الغطاء النقدى لهذه الحوالات من البنوك العراقية او مراسليها بالخارج .

وأكد المسئولون فى البنك المركزى المصرى ان بنك الرافدين بالدقى لم يغلق وانه لايزال يعمل طبقا للقرارات واللوائح والاعراف المصرفية الصادرة من المركزى المصرى وكل ماحدث هو الاستغناء عن بعض العمالة لديه بعد تخفيض حجم الاعمال به ولم يتقرر سحب رخصته بالبنك المركزى المصرى كما يشاع .

وتبلغ مستحقات المصريين بالعراق والتى تم تحويلها بالفعل عن طريق البنوك العراقية حتى اول اغسطس الماضى ٦٠٠ مليون دولار

وتبحث وزارة الاقتصاد والبنك المركزى المصرى عن طريق وزارة الخارجية مع الادارة الامريكية الافراج عن مبلغ ٢٠ مليون دولار كان قد تم تحويلها لمصر لصرفها لحوالات المصريين بمصرف الرافدين بالدقى وقد اخطرت العراق البنوك الامريكية لتحويل هذا المبلغ لمصر وعندما حدث الغزو العراقى للكويت فى ٢ اغسطس الماضى وتم تجميد ارصدة العراق وعدم تحويلها اى من ارصدتها لاية دولة فى العالم ومن المقرر ان تنتهى الحكومة المصرية مع الادارة الامريكية لتحويل هذا المبلغ خلال الاسبوع القادم الى مصرف الرافدين

وصرح مصدر مسئول فى البنك المركزى المصرى ان تحويلات العراق كاخطارات كانت تأتى متأخرة بعد ...ضى عام عليها حيث يقوم المصرى ...امل بالعراق بتحويل امواله لدى احد ... العراق وهما الرشيد او الرافدين ...قوم بارسال اخطارات الصرف بعد فترة تصل لاكثر من ٦ شهور ولايرسل الغطاء النقدى الا بعد مضى ١٨ شهرا وربما تصل ٢٤ شهرا .

واضاف انه منذ اول اغسطس الماضى توقفت البنوك العراقية نهائيا عن ارسال اية اخطارات للصرف او حتى الغطاءات النقدية للحوالات القديمة وبالتالى قامت البنوك المصرية والرافدين بالدقى بصرف ماتبقى لديها من اموال سبق وأن تم تحويلها .

وقال انه بعد الحرب لم نتمكن من الاتصال بالمسئولين فى البنك المركزى العراقى

ويقول محمد الاصفر نائب رئيس بنك الاسكندرية ان البنك توقف تماما عن صرف حوالات العراق لعدم وجود اى غطاء نقدى لها وأن حجم الحوالات التى تم تحويلها لمصر ولم يتم صرفها تبلغ ٦٠٠ مليون دولار بمعدل ٢٤٠ مليون دولار لدى بنك الاسكندرية ومثلها لدى مصرف الرافدين بالدقى و١٢٠ مليون دولار لدى البنك العربى الافريقى الدولى .

واضاف ان الصرف توقف تماما حتى ٢١ يوليو ١٩٨٩ لحوالات الرشيد و١٥ اغسطس ١٩٨٩ لحوالات الرافدين ومع توقف الغطاء النقدى توقف البنك عن صرف اية حوالات .

ويقول محمد فريد نائب رئيس مجلس ادارة البنك العربى الافريقى الدولى والعضو المنتدب ان الحكومة تسعى حاليا للافراج عن ٢٠ مليون دولار لدى احد البنوك الامريكية كان قد تم تجميدها فى فترة الغزو العراقى

وأضاف ان البنك توقف تماما عن صرف الحوالات حتى يوليو ١٩٨٩ .

١٣٦



المصدر : الجمهورية
التاريخ : ٤ مارس ١٩٩١

شبرا البنوك

ودائع المصريين بالبنوك الكويتية ستعود لأصحابها

حسابات ظل تحمي مستحقات المتعاملين وقيمة الدينار لن تنخفض



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ مارس ١٩٩١

اعلن محمود عبد العزيز رئيس اتحاد البنوك المصرية أن ودائع ومدخرات وحسابات المصريين في البنوك الكويتية ستعود لأصحابها ، لأن هذه البنوك لديها حسابات ظل تضمن معرفة أصحاب هذه الحسابات ومستحقاتهم .

وقال ان المتوقع استئناف البنوك الكويتية عملها قريبا .. وسيقوم وفد من البنوك المصرية بزيارة الكويت للاتصال مع البنوك واستئناف التعاون معها

عبد الله نصار

إسماعيل بدر

وأكد أنه متفائل بمستقبل الاقتصاد الكويتي رغم ما لحق به من دمار وتخريب .. وقال أن الدينار الكويتي سيظل قوياً كما كان .. فالعملة تعكس قوة الاقتصاد وهي رمز للسيادة الوطنية ويتوقع ألا تلجأ حكومة الكويت إلى تخفيض قيمة الدينار .. وألا يطرأ على الودائع بالدينار أي تخفيض ..

وقال : أنه ثبت بالتجربة والدليل القاطع أن مصر هي البلد الآمن المستقر في المنطقة لاحترامها للقانون والمبادئ وهذا ينعكس على الاقتصاد

وأشار إلى أن كافة المقومات لجذب مدخرات المصريين من الخارج متوافرة خاصة بعد صدور قانون سرية الحسابات ورفع أسعار الفائدة بالبنوك وتحرير سعر الصرف .. ولكن سيظل هذا اختياراً شخصياً لصاحب الأموال فله حرية القرار في أن يستمر في الخارج أو يعود إلى مصر

وعاء إدخاري جديد

وقال : أنه تجرى حالياً مراجعة مستمرة لأسعار الفائدة بالبنوك مع تحقيق التوازن مع الاستثمار وحتى لاتتحول البنوك إلى خزائن للنقود وإذا كان من الضروري أن نعطي المدخر عائداً إيجابياً ، فإن الاستثمار يجب أن يلقى رعاية وعناية .. ويتم حالياً بحث اصدار وعاء ادخاري جديد بسعر فائدة معوم، يحدد سعره كل ٣ شهور ويصرف العائد شهرياً وتكون مدته ثلاث سنوات

وطالب البنوك بأن تبتكر وتخلق فرصاً لتوظيف الأموال وانشاء المشروعات وتشجيع رجال الأعمال على الاستثمار وتبسيط الاجراءات وإلغاء البيروقراطية . وتخفيف اجراءات الاستثمار إلى أقل حد ممكن وإذا كنا قد رفعنا سعر الفائدة فإنه يجب التفهم لأوضاع الاستثمار وتوفير التمويل وقياس الخطر وإلغاء البيروقرطية في التعامل مع المستثمرين

بنوك الكويت لديها حسابات ظل

يقول محمود عبد الله رئيس بنك القاهرة باركليز الدولي أن البنوك الكويتية تعمل بنظام حسابات الظل اي تحتفظ بنسخة أخرى من جميع مستنداتها وحساباتها في مكان أمين آخر وقد يكون هذا المكان في لندن أو أمريكا حيث يتم تسجيل ١٠٠ ألف حساب على شريط الكمبيوتر الواحد ..

ومع عودة العمل للبنوك الكويتية سيتم نسخ صورة من هذه المستندات ويعود لكل صاحب حساب رصيده

ويضيف رئيس بنك القاهرة باركليز أن أي عميل للبنك يحتفظ لنفسه بصورة من كافة المستندات الموجودة لدى البنك سواء كشف الحساب أو قسيمة الدفع أو إيصالات الودائع أو دفاتر الشيكات . وكل هذه تعتبر وثائق وقرائن يتم الرجوع إليها في حالة عدم وجود نسخة أخرى من الحسابات للبنك

ويقول محمود عبد الله أن البنوك المصرية لديها من المقومات والوسائل مايمكنها من جذب أية مدخرات عربية أو مصرية بالخارج وذلك بعد الخطوات في تحرير الاقتصاد المصري بتحرير أسعار الفائدة والصرف وإنشاء شركات للصرافة والتمويل للخارج دون قيود وفتح أية اعتمادات للقطاع الخاص وبيع وشراء النقد الاجنبي بدون السؤال عن المصدر أو الغرض

ويقول محمد فريد نائب رئيس البنك العربي الافريقي الدولي والعضو المنتدب للبنك أن مدخرات المصريين بالبنوك الكويتية يتم اثباتها بمعرفة المستندات التي تحتفظ بها البنوك الكويتية خارج دولة الكويت في انجلترا مما يدخل الطمأنينة لاصحاب هذه المدخرات أن حقوقهم لن تضيع .

ويضيف أنه يوجد عدة قرائن أخرى دليل على التعامل مع البنك ولاتثبت حجم التعامل مثل دفاتر الشيكات أو الكارت الذي يصدره البنك للسحب من الرصيد بينما لو احتفظ العميل بكل المستندات التي يرسلها له البنك مثل كشف الحساب وإيصالات الدفع للودائع .

ويقول أن قرارات تحرير الاقتصاد المصري بما فيها قانون سرية الحسابات والحسابات المرقمة وتحرير أسعار الفائدة وأسعار الصرف كلها مشجعة على التعامل مع البنوك المصرية وكل ماينقصنا هو الثقة في البنك نفسه الذي يتعامل معه العميل حيث تأتي الثقة بممارسة العميل مع البنك وليس بالقرارات .

الدروس المستفادة من الازمة

ويقول محمد الأصفر نائب رئيس بنك الاسكندرية ليت كل المصريين العاملين بالخارج يكونون قد أخذوا العبرة والدرس لما حدث لمدخراتهم بالكويت لان البنوك المصرية حالياً تتمتع بكافة وسائل الثقة والامان وخاصة بعد قرارات تحرير أسعار الفائدة والصرف للنقد الاجنبي واختلاف نوعيات الاوعية والودائع الادخارية والتمويل للخارج وشراء وبيع النقد الاجنبي والحسابات المرقمة وسرية الحسابات وكل هذا أدعى للمصريين والعرب أن يأتوا بودائعهم ومدخراتهم لمصر والتي تتمتع أيضا بالاستقرار الامني والاقتصادي بل أصبحت البنوك المصرية تنافس البنوك العالمية .

ويضيف نائب رئيس بنك الاسكندرية أن النظام المصرفي يعمل حالياً بنظام ازدواجية المستندات والاحتفاظ بصورة من كافة المستندات لاي بنك في مكان أمين آخر وربما يكون داخل الدولة أو خارجها في دولة آمنة أخرى

كما أنه يجب على العميل الاحتفاظ بصورة من المستندات لدى البنك حفظاً لحقوقه لدى البنك أما إذا فقد البنك



مستنداته ولايوجد لديه نسخة أخرى ولم يحتفظ العميل بنسخة من صور المستندات فإن عبء الاثبات يقع على العميل وبالتالى تضيع مستحقاته لدى البنك .

ويقول محمد الصباغ رئيس مجلس إدارة بنك القاهرة وباريس أن البنوك الكويتية ستحصل على المستندات التى تحتفظ بها فى الخارج فى لندن وأمريكا بالكمبيوتر لمراجعة أرصدة العملاء دائنين ومدينين وفى حالة عدم حفظ البنك لصورة من مستنداته فى مكان أمين فإن العبء يقع على العملاء بتقديم مستنداتهم لادارة البنك لحفظ حقوقهم مثل كشوف الحسابات والايصالات وقسائم الدفع

وطالب المصريون الذين لديهم مدخرات وودائع بالكويت العودة بها لمصر والاحتفاظ بها فى البنوك الوطنية لما تتمتع به من كافة وسائل النظام المصرفى المتقدم مثل البنوك العالمية وحرية التعامل معها .

بنك الرافدين يقترض لسداد تحويلات المصريين

وافق بنك الاعتماد والتجارة على اقراض بنك الرافدين العراقي ، مايكفي لسداد مستحقات المصريين العاملين بالعراق اشترط البنك الحصول على شهادات ضمان من منظمة العمل الدولية على أن يقوم بنك الرافدين بسداد القرض بالدولار الامريكي وبدون فوائد .



المصدر : الأهالي

التاريخ : ٦ مارس ١٩٩١

صرف تحويلات المصريين ببنك الرافدين حتى آخر أغسطس ١٩٨٩

كتب ـ حسين البطراوى

يقوم بنك الرافدين العراقي بالقاهرة بصرف حوالات المصريين المحولة من فروع البنك بالعراق حتى ٣١ أغسطس ١٩٨٩ اما حوالات فروع بنك الرشيد فمازالت متوقفة لحين توفر سيولة نقدية .

وصرح مصدر مسئول بالبنك لـ « الأهالي » بانهم قد نجحوا في الافراج عن ٢٢,٥ مليون دولار من البنوك ا[illegible]انية كان قد تم تحويلها قبل الغزو وصدر قرار تجميد الاموال فيما بعد . وأضاف بان هذا المبلغ يكفي لتغطية ٧٠ ألف حوالة سيتم صرفها طبقاً لاولويات التحويل من العراق .

من جانب أخر فشلت مفاوضات بنك الرافدين مع بنك الاعتماد والتجارة للحصول على قرض بالجنيه المصرى لسداد مستحقات المصريين العاملين بالعراق مقابل استرداد البنك قيمة القرض بالدولار بدون فوائد وقد اشترط بنك الاعتماد والتجارة شهادة ضمان من منظمة العمل الدولية .

الجدير بالذكر أن البنك العربي الا[illegible]يقي وبنك الاسكندرية متوقفان عن الصرف لعدم توفر سيولة .

استبدال الدينار الكويتي القديم في مصر بعد غد

الكويت ـ أ . ش . أ ـ تقرر ان تبدا عمليات استبدال الدينار الكويتي القديم بالعملة الجديدة في مصر اعتبارا من يوم الاثنين المقبل .

وصرح مسئول مالي كويتي بان عملية التبديل سوف تتم في المركزين الرئيسيين لبنك مصر والبنك الاهلي وفروعهما في القاهرة والاقاليم .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١٧ أبريل ١٩٩١

السوق المخنوقة ... ومواجهة كساد الأزمة

المطلوب : عودة أسواق النقابات والهيئات دور فعال للبنوك فى الأسواق

الاثار السيئة التى خلفتها ازمة الخليج على المنطقة العربية كثيرة ومتشعبة وكان نصيب مصر منها فادحا وانعكست السلبيات العديدة على السوق المصرية وتعمقت هوة الكساد التى تعلنى منها . حتى ان أغلب القطاعات التجارية سجلت انخفاضا فى نسبة المبيعات قدرة البعض بما يقرب من ٤٠٪ خلال وقت الازمة وما بعدها .

والسؤال الذى يبحث البعض من المستثمرين والتجار والمسئولين عن اجابة عنه هو كيفية التغلب على حالة الركود التى خلفتها الازمة داخل الاقتصاد . وكيفية تفاعل العرض مع الطلب من اجل الاقتصادى المصرى .

السوق المخنوقة كما يقول مصطفى زكى المدير العام لغرفة تجارة القاهرة مواجهة متكاملة للخروج من حالة الركود المتفاقمة بعد حرب الخليج التى أعاقت تدفق الاستثمارات على مصر وحجبت التحويلات وانخفضت عائدات السياحة وعوائد قناة السويس وكل هذه العوامل مع وجودنا كطرف أساسى مشارك فى الحرب قد ابطأ معدلات التنمية ..

ولابد للخروج من حالة الركود ان يكون ذلك فى اطار شامل يستند إلى الأسراع بخطوات الأصلاح الاقتصادى وضرورة اعلان خطاب النوايا مع صندوق النقد بأسرع ما يمكن لأن ذلك سوف يفتح مجالا جديدا لوضع اقتصادى أفضل بأعتباره سوف يحل جزءا من مشاكل ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة للدولة بجانب ذلك لابد من الأخذ ببعض الاجراءات المكملة والتى تكون ذات فاعلية مثل اعادة النظر فى شبه الائتمان فى البنوك لأن هناك فارقا كبيرا بين المعالجات الاقتصادية للتضخم والمعالجات الخاصة بالركود والانكماش والاقتصاد المصرى فى أساسه يعانى من الركود ووسائل مكافحة الكساد تعنى زيادة نسبة الائتمان وتخفيض الضرائب وان ترفع



د . على لطفى



مصطفى زكى

كل القيود على الاستثمارات فى الانتاج لأن السياسات الحالية تحدث عكس المطلوب . ويطالب مصطفى زكى بدور اكبر للبنوك المتخصصة فى تنشيط الصناعة والأنشاءات والصناعات الصغيرة .

.. ويشير الدكتور على لطفى رئيس الوزراء السابق إلى ان تنشيط السوق لابد أن ينبع أساسا من مجموعة الأجراءات الخاصة بالأصلاح الأقتصادى .. وأن أحد أهم الأجراءات هو تنشيط الأستثمار الخاص . والمقصود بذلك أموال المصريين بالداخل والخارج والأستثمار العربى والأجنبى وذلك من خلال المزيد من تبسيط الاجراءات وتوحيد جهات التعامل مع المستثمر وتعديل بعض مواد قانون الأستثمار وخصوصا المادة الخاصة بتحويل الأرباح والماده الأخرى المتعلقة بالتسعير .

فى نفس الوقت لابد من عقد لقاءات دورية وعلى فترات ليست طويلة بين ممثلى القطاع الخاص فى مصر والحكومة من أجل معرفة حجم المشاكل التى تواجه المستثمر الخاص وكيفية التغلب على المشكلة . ويرى الدكتور حاتم القرنشاوى ان أحتمال وجود طفرة مفاجئة قد تحدث بعد ان انتهت الازمة مسألة غير مؤكده فى الوقت الحالى لعدة أسباب أن العديد من القطاعات التى تؤثر فى نشاط السوق سوف تظل لفترة طويلة فى حالة قد تمتد إلى أكثر من عام .

فالسياحة ليس متوقعا ان تعود إلى سابق عهدها قبل عام على اقل تقدير والعمالة سيعود بعضها إلى الكويت والسعودية لكن التحويلات لن تتم قبل عام .. كذلك فإن عمليات التعمير مازال دورنا فيها غير محدد ولا يتميز بالوضوح ولذلك يجب أن نبحث عن مجموعة من الاجراءات والوسائل للحركة الداخلية فى برنامج التحرير الأقتصادى الذى يقوم على أساس مواجهة مباشرة للمشاكل التى طال عليها الأمد وضرورة وضع حل لمشاكل القطاع العام والقوانين الخاصة بالعلاقة بين المالك والمستأجر .

فى نفس الوقت فالقوانين الضريبية تحتاج إلى تعديل ليس من أجل مزيد من الأعفاءات لكن للمساواة بين المدخر والمستثمر .

كذلك تطوير سوق الاوراق المالية والقبول بأوراق مالية جديدة مثل صكوك التمويل التى قتلت قبل أصدارها فى القانون ورغم السماح بها لم تصدر حتى الأن ... ويركز الدكتور القرنشاوى على ضرورة وجود اتصال دائم ومستمر بين المستثمرين والحكومة من أجل دفع حركة الأستثمار الداخلى خاصة أنه مازالت هناك حيرة صغار المستثمرين وكبارهم ورغم أنها أمور معروفة وبحثت ودرست لم يتقدم أحد لحلها ..

والاراء السابقة من وجهة نظر أحد تجار الموبيليا والمفروشات تتم فى أطار الأقتصاد القومى ككل لكن هناك بعض الاجراءات على المستوى القطاعى يجب الأخذ بها لمواجهة الكساد واعتقد أن وجود اكثر من اوكازيون على مدار العام ولتكن ٤ مرات خلال المرحلة الحالية . كذلك فإن أسواق النقابات والهيئات لابد من أنعاشها ولابد من تشجيع هذه الأسواق . واعتقد أن هذا هو دور البنوك وتستطيع البنوك أن تقدم ثنائيا مع الشركات لتنشيط الأسواق .

ويشكو تاجر ملابس جاهزة من حالة الركود ويقول أن هناك أنخفاضا فى نسبة مبيعاته وصل إلى أكثر من ٤٠٪ . كما أن التقدير العالمى لمصر من أزمة الخليج لن يكون تاثيره سريعا على الاقتصاد المصرى لتدفق السياحة والاستثمارات وخفض الديون لن تحدث أثارا مباشرة قبل عام على الاقل أو اكثر لكن هناك عدة أجراءات لابد منها فى الوقت الحالى قادرة على تنشيط مثل أعطاء حرية اكبر للمشروعات الأستثمارية ووضع حل نهائى وسريع لشركات توظيف الأموال .



المصدر : السياسي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧ أبريل ١٩٩١

□ الدينار الكويتى مشكلة تواجه المصريين

□ إنخفاض قيمة الدينار يعرض المدخرات للخسارة

بدأ البنك المركزى الكويتى فى اتخاذ اجراءات تحويل الدينارات القديمة واستبدالها بالدينار الكويتى الجديد الذى طرحته الحكومة يوم الاحد الماضى .. ويقل سعر الدينار الجديد بحوالى ١,٦ دولار عن الدينار القديم الذى كان يبلغ ٣,٤ دولار .. وتقوم حكومة الكويت باستبدال الدينار القديم بدينار جديد مباشرة .. وبذلك تتحقق لحائزى الدينارات القديمة خسارة تعادل ١,٦ دولار عن كل دينار يحملونه

وحول تأثير الدينار الجديد على مدخرات المصريين فى الكويت ومالدى المصريين العائدين من دينارات قام البنك المركزى المصرى بالاتصال ببنك الكويت المركزى لبحث كيفية استبدال الدينارات التى لدى المصريين او رعايا الكويت الموجودين فى القاهرة .. وتقرر ان يتم التغيير من خلال البنك العربى الافريقى بالقاهرة وحددت حكومة الكويت مدة ٤٥ يوما لاستبدال الدينارات الجديدة .. كما سيرسل البنك المركزى الكويتى قائمة بأرقام الدينارات القديمة التى صدر قرار بالغائها الى جميع البنوك التى ستتولى استبدال الدينارات ..

الدولار بدلا من الدينار

وتواجه البنوك التى ستقوم بالاستبدال مشكلة تتمثل فى ان حائزى الدينارات القديمة يطلبون استبدالها بالدولار وليس بالدينار الجديد لأنه عملة جديدة وهناك تخوف من انخفاض قيمتها اكثر من ذلك ..

اسعار تحكمية

ويقول د . حمدى عبد العظيم استاذ الاقتصاد بأكاديمية السادات ان الدينار الجديد قد تحددت له اسعار تحكمية من حكومة الكويت ولا تعبر هذه الاسعار عن قيمة الدينار الحقيقية فى سوق النقد بالمقارنة ببقية العملات ومن المتوقع ان تكون القيمة الحقيقية اقل من القيمة المعلنة نظرا لان الاقتصاد الكويتى فى مرحلة استعادة البناء والارصدة الكويتية استنفد معظمها فى حرب التحرير ولا يوجد غطاء نقدى او ذهب يعطى الدينار الجديد قوة شرائية فى السوق .. كما ان الدينار الجديد لم يعتمد بعد كعملة قابلة للتداول فى البورصات واسواق النقد العالمية ..

ويضيف د . عبد العظيم ان مدخرات المصريين بالكويت سوف تنقص قيمتها بمقدار انخفاض قيمة الدينار الجديد وهى تبلغ حوالى ٤٠٪ تقريبا حسب القيمة المعلنة للدينار الجديد .. كما ان هذه المدخرات كانت تستحق فوائد عن الفترة التى استغرقتها الحرب اى طوال ٦ شهور لو كانت وضعت فى بنوك اخرى ..

وبالتالى فخسارة المدخرات مضاعفة وهم بذلك تحملوا ذنبا لم يرتكبوه .. كما ان كل الدينارات التى قامت البنوك المصرية بتحويلها لرعايا الكويت فى فترة الازمة والتى بلغت حوالى ١,٥ مليون دينار سوف يتحقق للبنوك خسارة عند استبدالها بالدينار الجديد .. ويتوقع د . عبد العظيم ان يبادر اصحاب المدخرات باستبدالها بالدولار خشية انخفاض قيمة الدينار الجديد أكثر من ذلك بما يترتب عليه انخفاض الطلب على الدينار الجديد وبالتالى تعرضه للانخفاض اكثر من ذلك خلال فترة تعمير الكويت .. كما ان هناك تساؤل وهو كيف يحصل المصريون على مدخراتهم الموجودة فى بنوك الكويت اذا كانت عودتهم لأعمالهم سوف تتاخر ..



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٩ أبريل ١٩٩١

■ مسئول برئاسة البنوك الكويتية يؤكد :

تحويل مدخرات وودائع المصريين من الكويت للبنوك المصرية

٤ آلاف دينار شهريا للمدخر ومراسلة البنوك بالتوقيعات المعتمدة لديها

الكويت ـ من تهانى البرتقالى : اكد مصدر مسئول فى قطاع رئاسى للبنوك الكويتية استعداد جميع البنوك لتلقى طلبات بتوقيع عملائها المعتمدين لديها لتحويل مدخراتهم من الكويت سواء الحسابات الجارية او دفاتر التوفير وذلك بحد اقصى ٤ آلاف دينار شهريا وستقوم البنوك بابلاغ العملاء باسماء البنوك المصرية التى ستتم معها الترتيبات فى هذا الشان .

وقال المصدر المسئول أن أصحاب الودائع يمكنهم مراسلة بنوكهم بتوقيعاتهم المعتمدة لصرف ٤ الآف دينار كويتى شهريا أو ما يعادلها بعملة الوديعة الموجودة طرف البنوك

وحول صعوبة وصول خطابات تحمل مطالب المصريين فى الوقت الحاضر ، اوضح المصدر ان شركات البريد العالمية السريعة الموجودة لها مكاتب فى كل البلدان يمكن ان تؤدى هذا الدور فى نحو ٢٤ ساعة وكذلك البنك يمكن ان يراسل العميل بنفس الطريقة مشيرا الى ان الخدمة البريدية بين مصر والكويت بدأت فى مزاولة نشاطها □



المصدر : الأهـــرام
التاريخ : ١٠ أبـريل ١٩٩١
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إستبدال الدينار الكويتى القديم حتى ٣٠ سبتمبر

الصرف بالدينار الجديد أو الدولار أو الجنيه المصرى

شهدت البنوك المصرية امس زحاما شديدا من المواطنين الذين يرغبون فى ان يستبدلوا بالدينار الكويتى القديم ، الدينار الجديد او الدولار او الجنيه المصرى ، وتحدد اخر موعد للاستبدال ٣٠ سبتمبر القادم ، ويتم بملء استمارات يحدد فيها مصدر الدينار وتطلب الاستمارات من البنك الاهلى المصرى وبنك مصر والبنك العربى الافريقى

وصرح السيد محمود عبد العزيز رئيس اتحاد بنوك مصر ونائب رئيس البنك الاهلى لنجلاء ذكرى مندوبة الأهرام بانه تقرر ان يودع المواطنون مالديهم من دينارات قديمة بالبنك ويحددون ألعملة التى يرغبون الاستبدال بها ، ويقوم البنك بارسال النماذج الى مراسليه بالكويت بالبريد السريع خلال فترة لاتتجاوز ٤ أيام ، ويتولى البنك المركزى بالكويت مراجعة البيانات الواردة بالنماذج وفى حالة الموافقة على الاستبدال تسدد قيمة هذه الدينارات لدى البنك المصرى الذى يتولى بدوره صرفها للمواطنين فى مصر .

وصرح السيد محمد فريد رئيس البنك العربى الافريقى بأن النماذج محدد بها بيانات عن الاسم والجنسية ورقم الجواز والمهنة

واكد ان البنك المركزى الكويتى حدد ارقام الدينارات التى تم الغاء استبدالها وهى :

- فئة ٢٠ دينارا من رقم ج و/ ٩ الى رقم ج و/ ١٢
- فئة ١٠ دينارات من رقم ج ه/ ٧٠ الى رقم ج هـ/ ٨٧
- فئة ٥ دينارات كويتية من رقم ج د/ ١٨ الى رقم ج د/ ٢٠
- فئة دينار من رقم ج ج/ ٤٧ الى رقم ج ج/ ٥٣
- فئة نصف دينار من رقم ج ب/ ٣٠ الى ج ب/ ٣٧
- فئة ربع دينار من رقم ج أ/ ٥٤ الى رقم ج أ/ ٦٨

وقال رئيس البنك العربى الأفريقى انه سيتم الاستبدال بسعر السوق الحرة يوم الدفع لمن يرغب فى استبدال الدينار بالجنيه المصرى

وعن الشيكات التى بحوزة مواطنين مصريين ومسحوبة على بنوك كويتية اكد نائب رئيس البنك الأهلى ان البنوك المصرية على استعداد لصرفها فى حالة تغذيتها من خلال البنوك المراسلة أما فى حالة الشبكات غير المغذاة فلابد من اخطار البنك الكويتى المسحوبة عليه



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالى

التاريخ : ١٠ أبريل ١٩٩١

محافظ بنك الكويت المركزى

بحث صرف تعويضات لبعض حاملى الدنانير الملغاة

الكويت ـ مراسل الأهالى :

أعلن البنك المركزى الكويتى عن القواعد الجديدة لاستبدال أوراق النقد الكويتية ، وأشار القرار إلى سحب جميع أوراق النقد الصادرة والمطروحة للتداول حتى أول أغسطس ٩٠ (أى قبل الغزو العراقى) وطرح أوراق نقدية جديدة ، وتتم عملية تبديل الأوراق القديمة من بنك الكويت المركزى والبنوك الأخرى العاملة فى الكويت وفقا للضوابط والاجراءات التالية :

عدم استبدال أوراق النقد الصادر بشانها المرسوم الاميرى رقم ٢ ـ أ لسنة ٩٠ الذى يحدد أوراق النقد الملغاة ، التى استولت عليها القوات العراقية ، وتحذير المواطنين من التعامل بها والاعلان عن أرقام هذه الدنانير والتى تضم :

١ ـ فئة عشرين دينار من رقم ج و / ٩ وحتى رقم ج و / ١٢

٢ ـ فئة عشرة دنانير من رقم ج هـ / ٧٠ وحتى رقم ج هـ / ٨٧

٣ ـ فئة خمسة دنانير من رقم ج د / ١٨ وحتى رقم ج د / ٢٠

٤ ـ فئة دينار من رقم ج ج / ٤٧ وحتى رقم ج ج / ٥٢

٥ ـ فئة نصف دينار من رقم ج ب / ٢٠ وحتى رقم ج ب / ٢٧

٦ ـ فئة ربع دينار من رقم ج أ / ٥٤ وحتى رقم ج أ / ٦٨

ـ أما الدنانير القديمة الاخرى التى لاتحمل الارقام السابقة فإنه يمكن تبديلها خلال مهلة محددة مدتها ٤٥ يوما تبدأ من ١٩٩١/٣/٢٤ وتنتهى فى ١٩٩١/٥/٧ . وبعد انقضاء هذه المهلة تفقد أوراق النقد المسحوبة من التداول قوة الابراء كعملة قانونية لدولة الكويت ويمتنع التعامل بها ، ويكون لحامل هذه الاوراق بعد ذلك الحق فى تبديلها لدى صناديق بنك الكويت المركزى الموجودة لدى البنوك الكويتية وذلك حتى ١٩٩١/٩/٣٠ . وبعد هذا التاريخ لايجوز على الاطلاق تبديل هذه الاوراق .

ـ يمكن للمقيمين خارج دولة الكويت تقديم مافى حوزتهم من أوراق النقد الكويتى المسحوبة من التداول لأى من البنوك العاملة فى الكويت سواء عن طريق فروعها العاملة بالخارج أو عن طريق مراسليها ، وذلك اعتبارا من ١٩٩١/٣/٢٤ وحتى ١٩٩١/٩/٣٠ .

ـ تقوم البنوك العاملة فى الكويت باستلام أوراق النقد المسحوبة من التداول والمقدمة إليها من خارج الكويت ، حيث يتم تبديل هذه الاوراق النقدية بقيمتها الاسمية وإيداعها فى حسابات البنوك الاجنبية المعنية لدى البنوك الكويتية .

قانونية .. ولكن !

ويثير القرار الخاص بالغاء ارقام معينة من الدنانير الكويتية الكثير من المشاكل ، وخاصة ان الكثير ممن يحوزونها قد حصلوا عليها كرواتب أو كجزء من

ودائعهم ، اى حصلوا عليها بشكل قانوني . فماذنبهم ؟

ردا على هذا السؤال يقول الشيخ سالم عبدالعزيز الصباح محافظ بنك الكويت المركزي : هذه الدنانير في الواقع دنانير حقيقية ولكنها تكون عادة في الخزينة المركزية ولاتنزل للتداول إلا بوجود غطاء لها ... ولكن بعد استيلاء العراقيين عليها ابتدأوا بضخ هذه الاموال في السوق المحلية من خلال الجهاز المصرفي . وبعد اكتشافنا للأرقام المتسلسلة والرمزية لهذه الاموال تم استصدار مرسوم أميري باعتبار هذه الاموال أو الاوراق ملغاة وغير قابلة للوفاء .

وهناك من يتساءل عن وضعه القانوني بشان ما حصل عليه من هذه الاموال . فهناك من قام بسحب هذه الاموال من حسابه الخاص أو قام بكسر وديعته أو سحبها باعتبارها من الراتب الخاص به أو خلافه .

● للاجابة عن ذلك يقول الشيخ سالم الصباح .. نقول لهؤلاء لاتقلقوا ولا تكترثوا نهائيا لهذا الامر فالرصيد سيرجع تلقائيا الى الوضع الذى كان موجودا في نهاية دوام ١/٨/١٩٩٠ .

اما اذا كانت هذه اموال رواتب فلا تقلقوا ايضا فسوف يتم دفع كافة الرواتب للفترة الماضية ولن يعتد بما استلمتوه من رواتب خلال هذه الفترة .

□ هنا قد تثار نقطة اخرى وهى المبالغ التى تولدت لدى الناس من جراء بيع بعض السلع والمواد

● يقول المحافظ : هذا في اعتقادى لايخص البنك المركزى بل ان هذا الامر يخص وزارة التجارة لانه عبارة عن امر صدر من القوات العراقية للتجار في الكويت اما بالبيع او ان تتم المصادرة ولذلك يجب ان تكون هناك حسابات معينة يتم من خلالها التفكير في حل لقطاع معين ودعنى اضيف فيما يتعلق بالجهاز المصرفي – وهى مسئوليتى فمهما تم من ايداعات او سحوبات خلال الفترة الماضية فهى باطلة وكانها لم تكن .

□ لكن هناك العديد من الافراد والتجار الذين فتحوا مخازنهم سواء للكويتيين او غيرهم وتزويدهم بالمواد الغذائية او غيرها وقد تولد لدى هذه الفئة الاف بل عشرات الالاف من الدنانير الكويتية الملغاة فما الحل اذن ؟!

● أجاب ان القانون صريح في هذا الشان فهذه الورقة تعتبر ملغاة ويبقى هناك علاج اخر لا علاقة له بهذه الاوراق والعلاج هو تعويض الشخص بمبلغ معين من الاموال لقاء بيعه لهذه السلع ويجب ان يتم النقاش مع وزارة التجارة بشان ذلك .

اما عن سعر الصرف بالنسبة للدينار الكويتي الجديد فقد اعلن الشيخ سالم الصباح انه سيكون قريبا جدا من سعر الصرف القديم

تقييم شامل للمؤسسات الاسلامية وتحديد اثار حرب الخليج عليها

تجرى حاليا اتصالات بين خبراء الاقتصاد والبنوك الاسلامية لتكوين لجنه عمل خاصة لبحث تقييم شامل لاعمال المؤسسات المالية الاسلامية فى السنوات الاخيرة وتحديد آثار حرب الخليج على دورها المستقبلى فى تحقيق التكامل الاقتصادى بين الدول الاسلامية ..

ومن المقرر ان ينتهى الخبراء من اعداد ورقه عمل عن مسيرة هذه المؤسسات انطلاقا من التصورات التى وضعتها مصر فى اوائل السبعينات وتمت مناقشتها امام لجان منظمة المؤتمر الاسلامى بهدف انشاء هياكل اقتصادية تقود عملية التنمية الاقتصادية فى الدول الاسلامية وخلق سوق اسلامية مشتركة ..

وتوقعت مصادر اقتصادية مطلعة ان يتم مناقشة الورقة امام المؤتمر القادم لوزراء مالية ومحافظى البنوك المركزية فى الدول الاسلامية والمقرر عقده فى القاهرة فى الاسبوع الاخير من مايو القادم .

البنك العربي الإفريقي يؤكد :

لاوساطة فى صرف تحويلات المصريين بالعراق

ملتزمون بالكشف المرسل من فرع الرافدين بالدقى.

كتب : أسماعيل بدر

حدد البنك العربى الافريقى الدولى تاريخ استحقاق صرف حوالات مصرفى الرافدين والرشيد وذلك طبقا لوصول أوامر الدفع لهذه الحوالات .

كما حدد البنك فترة أخرى للاستفسار عن مدى الصرف لبعض الحوالات والتى قد يكون قد ورد لها أوامر الدفع فى تواريخ لاحقة لاوامر الدفع لحوالات الفرع الذى قام بالتحويل

وصرح سمير نصيف مدير عام البنك العربى الافريقى الدولى فرع عبد الخالق ثروت أنه بالنسبة لمصرف الرافدين فإن الحوالات التى تستحق الصرف لفرع الكاظمون حتى ٣ يوليو ١٩٨٩ وفترة الاستفسار لبعض الحوالات من ٤ يوليو وحتى ٦ يوليو ١٩٨٩ وحوالات فرع الحارثية تستحق الصرف حتى ٢١ يونيو ١٩٨٩

وحى العامل حتى ٦ يوليو ٨٩ وفترة الاستفسار من ٧ وحتى ١٩ يوليو ٨٩ . وعلاوى الحلة حتى ٣١ مايو ١٩٨٩ . وفرع الخضراء حتى ٦ يوليو ١٩٨٩ . وفترة الاستفسار من ٧ الى ١٢ يوليو ٨٩ وحوالات فرع حماد شهاب يتم الصرف حتى ١١ يوليو ١٩٨٩

وحوالات فرع المحيط يتم الصرف حتى ٢٦ يوليو ١٩٨٩ وفترة الاستفسار من ٢٧ يوليو وحتى ٢٧ يوليو ١٩٨٩ وحوالات فرع الحرية يتم الصرف حتى ٩ يوليو ١٩٨٩ وفترة الاستفسار من ١٠ وحتى ٢٤ يوليو ١٩٨٩

وبالنسبة لحوالات مصرف الرشيد يتم الصرف لحوالات فرع البياع حتى ٥ أكتوبر ٨٩ وفترة الاستفسار من ٦ وحتى ٣١ أكتوبر ١٩٨٩ وحوالات فرع السوق المركزى يتم الصرف حتى ١٤ سبتمبر ١٩٨٩ ويحق للمصريين الاستفسار من ١٥ سبتمبر وحتى أول نوفمبر ١٩٨٩ وحوالات فرع اليرموك حتى ٢٨ سبتمبر ١٩٨٩ وحوالات الاستفسار من ٢٩ سبتمبر وحتى ١٩ أكتوبر ١٩٨٩

محمد فريد

وفرع الشعلة يتم الصرف للحوالات حتى ٧ سبتمبر ١٩٨٩ وحوالات الاستفسار من ٨ سبتمبر وحتى ١٦ أكتوبر ١٩٨٩

وفرع الجوادين ويتم الصرف لها حتى ٢١ سبتمبر ١٩٨٩ وحوالات الاستفسار من ٢٢ سبتمبر وحتى ١٩ أكتوبر ١٩٨٩ وفرع السيدية وتصرف حتى ٢٨ سبتمبر وحوالات الاستفسار من ٢٩ سبتمبر وحتى ١٨ أكتوبر ١٩٨٩ وفرع الصالحية وتصرف حتى ٧ سبتمبر ١٩٨٩ وحوالات الاستفسار من ٨ سبتمبر وحتى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٨٩ وفرع المحمودية وتصرف حتى ٣١ أغسطس ١٩٨٩ وحوالات الاستفسار من اول سبتمبر وحتى ١٦ أكتوبر ١٩٨٩ .

وقال سمير نصيف أن فترة الاستفسار ترجع لوصل الغطاء النقدى لبعض الحوالات والبعض الاخر لم يرد بعد للبنك وأن البنك حدد هذه الفترة لقيام العميل بمراجعة البنك عن وصول غطاء هذه الحوالات فى الفترة المحددة فإذا وصل أمر الدفع يتم الصرف فورا وإذا لم يصل يتم تأجيل الصرف لحين وصول أمر الدفع

وديعة الـ ٢٢ مليـــون دولار لحساب المصريين فقط



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٩ ابريل ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وأضاف مدير عام البنك العربى الافريقى الدولى أنه بالنسبة لمبلغ الـ ٢٢ مليون دولار والتى تم تحويلها من انجلترا عن طريق أحد البنوك الامريكية لمصرف الرافدين بالقاهرة فقد تم الاتفاق على ايداعها وديعة شهرية فى البنك العربى الافريقى الدولى لحساب مصرف الرافدين فى حساب تم تجنيبه على أن يتم الصرف منها للمصريين فقط دون غيرهم حتى لا يقوم الرافدين بالصرف منها لاى أجنبى اخر أو يتحايل لتحويلها للخارج بطريق غير مباشر.

وقال أنه تم الاتفاق بين البنك المركزى المصرى والعربى الافريقى الدولى ومصرف الرافدين أن يقوم الاخير باعطاء صاحب الحوالة المستحقة للصرف ورقة معتمدة ومختومة ليحضر العميل ليصرف مستحقاته على أن يقوم مصرف الرافدين بإرسال كشف يومى للمستحقين للصرف للعربى الافريقى الدولى وهذا الكشف موضحا به رقم الحوالة فقط وليس التاريخ واسم المحول واسم المستفيد والمبلغ المستحق صرفه

وقال ان هذا النظام لايمكن ان يتلاعب او يتحايل عليه وكل مسئولية العربى الافريقى الدولى تقع فى مهمة الصرف فقط

اما المسئول عن كشف وتاريخ اولوية الصرف هو مصرف الرافدين ويبلغ عدد الذين يتم الصرف لهم حوالى ١٥٠ فرد يوميا وقد تم صرف مبلغ ٢ مليون و٥٠٠ الف دولار

واضاف ان الفائدة على هذه الوديعة سيتم صرفها لحساب الحوالات ايضا حتى يمكن الاستفادة القصوى منها للمصريين



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٢ أبريل ١٩٩١

البنوك المصرية الأربعة الكبار ووقفة للحساب

عرض تحليلي مقارن لميزانيات

مما لاشك فيه ان أزمة الخليج وإن آثرت بالسلب على الاقتصاد المصرى بوجه عام نتيجة لتوقف حركة الصادرات بين مصر ودول الخليج تقريبا بالاضافة لضياع حقوق المصدرين للعراق وكذا العمالة المصرية فى كل من دول الكويت والعراق والأردن . هذا بالاضافة لتاثر ايرادات قناة السويس بالنقص خلال فترة الغزو والتقلص الواضح للحركة السياحية خاصة الشتوية ..

وفى المقابل زادت أسعار البترول بشكل مفاجىء بنسبة تراوحت بين ٨٠ و ١٠٠ ٪ لسعر البرميل ومما عوض بعض الشىء ذلك الخلل المفاجىء بين أيرادات الدولة وأعبائها التى نتجت عن أزمة الخليج ..

ولعل من أهم المؤشرات الايجابية على الصعيد المصرى هجرة الاموال العربية المعاكسة من بيوتها الى البنوك المصرية ومعظمها أموال تمثل تحويلات بترودولارية واردة من بنوك اوربا وامريكا وكان نصيب الاسد فيها لبنوك القطاع العام الأربعة الكبرى نظرا لما تتمتع به من ثقة متمثلة فى دعم الحكومة المصرية لها وعدم وجود رؤوس اموال خليجية من شانها إيجاد الشك فى مدى سلامة مراكز هذه البنوك المالية بل وتعرض ودائعها بالخارج لقرارات الحظر المفروضة من قبل الولايات المتحدة الامريكية ودول اوربا الغربية .

إعداد : محمد فتحى البديوى
مساعد المدير العام
البنك المصرى الخليجى



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ أبريل ١٩٩١

وبرغم التباعد الواضح بين احداث الخليج التى بدأت باحتلال الكويت فى ٢/٨/١٩٩٠ وبين اقفال ميزانيات البنوك الاربعة فى ٣٠/٦/١٩٩٠ الا اننا نلاحظ ان مناخ الامن والاستقرار فى مصر قد اتاح لبنوك القطاع العام زيادة فى الودائع بما يعادل حوالى ٨ مليارات جنيه مصرى خلال العام ١٩٩٠ بالمقارنة بمثيلتها من العام السابق وبنسبة نمو قدرها ٢٢ ٪ تقريبا ، كما مثلت أرقام الودائع للبنوك الاربعة ما نسبته حوالى ٦٧ ٪ من أجمالى ودائع البنوك التجارية المصرية حتى ٣١/١٠/١٩٩٠ الامر الذى يوضح بجلاء مدى الثقة التى تمتعت بها أربعة بنوك احتلت ثلثى حجم الودائع مقابل ما يقرب من مائة بنك احتلت ثلث هذا الحجم .

الا أننا ـ ومن منطلق الامانة فى العرض ـ يجب ان نشير الى ان الزيادة المذكورة تتضمن ما يقرب من ٢٠ ٪ تمثل فروق تقييم لاسعار العملة الاجنبية الدفترية خلال العام الخاضع للبحث ، بمعنى ان القيمة لاتمثل برمتها زيادة صافية فى حجم الودائع بالعملة الاجنبية بقدر ما تعنيه ان هناك زيادة صافية لاتقل عن ٥٠ ٪ من القيمة المستخلصة تتمثل زيادة فى حجم الودائع بالعملة الاجنبية لدى بنوك القطاع العام الاربعة وبفرض ثبات باقى العوامل المتغيره الاخرى .

وفيما يلى عرض للمؤشرات المالية المقارنة لكل بنك فى ٣٠ /٦/١٩٩٠ :

■ البنك الأهلى المصرى

- أجمالى الميزانية ٢٣,٢ مليار جنيه
- أجمالى الودائع ١٥ مليار جنيه
- أجمالى القروض والسلفيات ٨,٦ مليار جنيه

● وقد حقق البنك زيادة فى إجمالى الميزانية مقدراها ٥ مليارات جنيه عن العام السابق ، وبنسبة ٢٧ ٪ وحيث ترجع معظم هذه الزيادة لمساهمة العناصر التالية .

● ومن اللافت للنظر الزيادة غير العادية فى رقم حجم الاصول الثابتة الذى إن دل على شىء فانما يدل على تنفيذ البنك على أصول عملائه بالطرق القانونية لاستيداء حقوقه منهم ، وبما يعنى تعرض جزء من ديونه للتوقف عن السداد حيث ان النسبة المقبولة للزيادة كانت فى حدود ١٠٠ ٪ على أقصى التقديرات وهى لزيادة عدد الفروع وتجهيزها وفقا للخطة المعتمدة من مجلس ادارة البنك .

● وبلغت نسبة السيولة النقدية ٢٧ ٪ لاجمالى الميزانية فى عام الدراسة بينما كانت ٣٩ ٪ فى العام السابق ، ٣٧ ٪ فى العام الأسبق كما بلغت نسبة السيولة العامة ٥٢ ٪ لاجمالى الميزانية عن نفس العام بينما كانت ٥٢ ٪ فى العام السابق والذى يليه،كما يتضح من ذلك حرص البنك على توفير السيولة بشكل عام للطلب المتوقع والمفاجىء .

● **وبلغ معدل توظيف الودائع فى القروض والسلفيات ٥٧ ٪ خلال عامى ٩٠ و٨٩ بينما كان عام ٨٨ : ٥٥ ٪ مما يدل على ثبات النسبة ضمن الحدود المقررة من البنك المركزى المصرى ..**

● **تمثل الاستثمارات المالية نسبة ١٤ ٪ من اجمالى الميزانية خلال عام ٩٠ وكانت النسبة ١٣ ٪ خلال العام السابق و١٦ ٪ خلال العام الاسبق مما يعد مؤشرا على الثبات النسبى لحجم الاستثمارات بالنسبة لاجمالى المركز المالى للبنك ..**

● **بلغت نسبة ودائع العملاء ما يقرب من ٦٥ ٪ لاجمالى الميزانية لعام ١٩٩٠ بينما كانت ٦٤ ٪ فى العام السابق و٦٦ ٪ فى العام الاسبق وهذا يشير الى الثبات النسبى للودائع بالمقارنة بحجم المركز المالى وبرغم الزيادة الواضحة فى الودائع فى كل عام من أعوام المقارنة ..**

● **زادت المخصصات بنسبة ٢٦ ٪ عن العام السابق وكانت الزيادة ٢٧ ٪ عنها بالمقارنة بالعام الاسبق ،**

في جانب الأصول بيان	نسبة
النقدية	٢١ ٪
الاستثمارات المالية	٣١ ٪
القروض والسلفيات	٢٨ ٪
الأرصدة المدينة	٣٤ ٪
الاصول الثابتة	٤١٥٠ ٪

في جانب الخصوم بيان	نسبة
الودائع	٢٨ ٪
البنوك	٣٤ ٪
الدائنون	١١ ٪
المخصصات	٢٦ ٪
حقوق المساهمين	١٧ ٪

عرض لميزانيات البنوك الأربعة المصرية الكبرى
في ١٩٩٠/٦/٣٠ مقارنا بعامي ٨٩ ، ٨٨

جدول رقم (١)

(لأقرب مليون جنيه)

بيان	الأهلي ١٩٩٠	الأهلي ١٩٨٩	الأهلي ١٩٨٨	مصر ١٩٩٠	مصر ١٩٨٩	مصر ١٩٨٨	القاهرة ١٩٩٠	القاهرة ١٩٨٩	القاهرة ١٩٨٨	الإسكندرية ١٩٩٠	الإسكندرية ١٩٨٩	الإسكندرية ١٩٨٨
الأصول												
النقدية والبنوك	٨٦٥٣	٧١٣٤	٥٤٣١	٥٧٤٩	٣٨١٤	٣١٤١	٣٠٩٧	٢١١٨	٢٥٣٦	٢٣٠٢	١٢٨٧	١٥٢٨
الاستثمارات المالية	٣٣٣٠	٢٥٥٠	٢٣٧١	٢٠٨٠	٢٤١١	١٩٩٢	١٥٢٢	١١٦٥	١٠٨٥	٨٣٦	١٠٥٨	٩٨٨
القروض والسلفيات	٨٦١٩	٦٧٤٣	٥٣٦٢	٩٢٦٨	٧٤٠٩	٦٣٦٠	٤٠٤٠	٢٩٣٦	٢٨٢٥	٣٥٨٢	٢٩٣٢	١٥٧٩
أرصدة مدينة متنوعة	٢٥٠٤	١٨٧٢	١٥٠٩	٢٣٤٠	٢٢٣٩	١٦٠١	٦٢١	٤٠١	٣٠٢	١٠٢٦	٩٤١	٦٠٩
أصول ثابتة	٨٥	٢	١	٦	٦	٥	٤	٢	[illegible]	٢	٣	٣
مجموع الأصول	٢٣١٩١	١٨٣٠١	١٤٦٧٨	٢٠٤٤٣	١٥٨٧٩	١٣٤٩٩	٩٢٩٤	٧٧٦٢	٦٧٦٠	٧٧٥٩	٦٧٠١	٥٧٥٧
الخصوم												
ودائع العملاء	١٥٠٠٤	١١٢٦٣	٩٦٨٢	١٥٨٠٤	١٢٨٠٩	١٠٤٦١	٧٢١٨	٦٣٤١	٥٣١٣	٥٩٨٩	٥٤٣٢	٤٥٦٦
القروض طويلة الأجل	١٥	١٦	١٥	١٣٥	١٣٤	١٩٣	—	—	—	١٥	١٦	١٥
البنوك	٤٣٦١	٣٣٥١	٢٥٣٥	١٧٥٣	٩١٢	١٠٢٥	٤٣٠	٢٠٧	٣٧٠	٥٢٣	٥٠٣	٦٠٥
الدائنون	٢١٣٧	١٩٢٤	١٣٤٥	١٨٦٨	١٢١٨	١٠٤٢	٦٠٨	٤٣٣	٣٩٣	٦٩٧	٤٨٧	١٤٥
المخصصات	١٢٧٨	١٠٩٧	٨٦٢	٦٨٥	٦٢٩	٥٦٠	٦٣٧	٥٧١	٤٩١	٤١٧	٢٥٩	٣٢٣
حقوق المساهمين	٢٩٢	٢٥٠	٢٢٩	١٩٨	١٢٩	١٦٨	٢٢١	٢١١	١٩٨	١٠٨	١٠٤	١٠٠
مجموع الخصوم	٢٣١٩١	١٨٣٠١	١٤٦٧٨	٢٠٤٤٣	١٥٨٧٩	١٣٤٩٩	٩٢٩٤	٧٧٦٣	٦٧٦٥	٧٧٥٩	٦٧٠١	٥٧٥٧
التزامات عرضية	٢٠٤٢١	١٧٨٨٨	١٥٨٧٩	٣٠٠٨	٢٥٢٠	٢٨٢٠	١٩٤٠	٢١١٦	٢٤٢٢	٦١٦٢	٦١٢٣	٥٦٦٤
اجمالي الايرادات	١٧٥٩	١٤٨٤	١٠٣١	١٦٤٩	١١٩٥	١٠٩١	٧٧٥	٦٢٦	٥٣٤	٦٥٦	٥٢٥	٤٥٠
اجمالي المصروفات	١٧١١	١٤٤١	٩٨٩	١٦١١	١١٥٨	١٠٥٤	٧٣٨	٥٩٢	٤٩٣	٦٣٩	٥١٠	٤٣٦
الفائض قبل التوزيع	٤٨	٤٣	٤٢	٣٨	٣٧	٣٧	٣٧	٣٤	٤١	١٦	١٥	١٤



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ ابريل ١٩٩١

وبلغت نسبتها خلال العام ١٦ ٪ من اجمالى القروض والسلفيات وهى ذات النسبة للعام السابق وكذا العام الاسبق . وهى كما سبق واوضحنا تعتبر عالية نسبيا اذا قيست بباقى البنوك وبمخاطر الائتمان المصرفى بشكل عام ..

● زادت حقوق المساهمين بمعدل ١٧ ٪ خلال عام ١٩٩٠ وكانت الزيادة فى العام السابق ٥ ٪ فقط وهذا يعنى مزيدا من الدعم بالاحتياطيات كنتيجة لزيادة الفائض بمعدل ١٢ ٪ تقريبا عن العام السابق ..

● حققت الالتزامات العرضية زيادة ملحوظة بمعدل ١٤ ٪ عن العام الماضى وكانت النسبة فى الزيادة ١٢ ٪ عن العام الاسبق مما يدل على اطراد حركة فتح الاعتمادات المستندية واصدار خطابات الضمان لهذا البنك كما يلاحظ أن نسبة هذا البند لاجمالى المركز المالى لهذا العام ٨٨ ٪ للعام الاسبق وبما يشير ايضا الى ان مقدار الزيادة المجرده لهذا البند تزيد على تلك الزيادة النسبية لمجموع الاصول والخصوم بالبنك وبمعنى زيادة الاخيرة بمعدلات تفوق زيادة الاولى كما هو ظاهر .

ـ بلغت نسبة صافى الربح القابل للتوزيع لحقوق المساهمين خلال العام ١٦ ٪ تقريبا بينما كانت ١٧ ٪ عن العام السابق ١٨ ٪ عن العام الاسبق وهى نسبة جيدة بشكل عام اخذا بعين الاعتبار ظروف سوق النقد بمستوييها المحلى والعالمى ..

● بلغت نسبة اجمالى المصروفات لاجمالى الايرادات خلال العام ٩٧ ٪ وكان ذات النسبة تقريبا فى السنتين السابقتين وبما يعزز زيادة النفقات بالنسبة للايرادات بنسبة ثابته كل عام تقريبا ..

بنك مصر

ـ مجموعة الميزانية ٢٠,٤ مليار جنيه

ـ مجموعة الودائع ١٥,٨ مليار جنيه

ـ مجموع القروض والسلفيات ٩,٣ مليار جنيه

● حقق البنك زيادة فى حجم الميزانية قدرها ٤,٧ مليار جنيه وبنسبة ٢٩ ٪ عن العام السابق وترجع معظم هذه الزيادة لمساهمة العناصر الاتية ..

فى جانب الاصول

بيان	نسبة
النقد والبنوك	٥١ ٪
القروض والسلفيات	٢٥ ٪
الارصدة المدينة	٤٩ ٪

فى جانب الخصوم

بيان	نسبة
ودائع العملاء	٢٣ ٪
البنوك	٩٢ ٪
الدائنون	٥٢ ٪
المخصصات	٩ ٪
حقوق المساهمين	١١ ٪

هذا وقد كانت النسبة خلال العام الماضى ١٨ ٪ وبزيادة مقدارها ٢,٤ مليار جنيه وبما يعكس تضاعفا فى الزيادة بالنسبة للعام الحالى عن السابق .



● بلغ حجم نسبة السيولة النقدية ٢٨ ٪ من اجمالى الميزانية خلال هذا العام بينما كان ٢٤ ٪ خلال العام الماضى ٢٢ ٪ خلال العام الاسبق كذلك بلغت السيولة العامة ٣٨ ٪ فى حين كانت النسبة ٣٩ ٪ فى العام السابق ، ٢٨ ٪ فى العام الاسبق وكلها نسب مقبولة بشكل عام ..

● بلغ معدل توظيف الودائع فى القروض والسلفيات خلال العام ٥٩ ٪ وكان ٥٨ ٪ خلال العام السابق و٦٥ ٪ خلال العام الاسبق وكلها فى حدود النسب المتعارف عليها والمحددة من قبل البنك المركزى المصرى .

● بلغت نسبة ودائع العملاء لاجمالى الميزانية خلال العام ٧٧ ٪ فى حين كانت ٨١ ٪ خلال العام السابق . وذات النسبة خلال العام الاسبق وتدل هذه المعدلات على كفاءة البنك فى أجتذاب الودائع وتميزه عن باقى بنوك المجموعة فى ذلك . ويرجع هذا فى المقام الاول لانتشار البنك جغرافيا فى جميع أنحاء البلاد .

● زادت ودائع البنوك بمعدل ٩٢ ٪ عن العام الماضى بينما كانت بالسالب خلال العام السابق بالمقارنة للعام الاسبق وهذا يدل على وجود مجالات توظيف متاحة لتلك الودائع لدى بنوك اخرى بدليل الزيادة الكبيرة فى بند النقدية والبنوك فى جانب الاصول بمعدل ٥١ ٪ خلال العام بينما كانت الزيادة ٢١ ٪ فقط خلال العام الماضى .

● زادت المخصصات خلال العام بنسبة ٩ ٪ عن العام السابق فى حين كانت الزيادة ١٢ ٪ خلال العام السابق عن العام الاسبق . وهذا يدل على تحسن فى محفظة القروض والسلفيات بالمقارنة بالبنك الاهلى الذى وصلت فيه النسبة الى ٢٦ ٪ خلال هذا العام .

● زادت حقوق المساهمين خلال العام بنسبة ١١ ٪ تقريبا فى حين كانت خلال العام السابق ٧ ٪ عن العام الأسبق ، وبما يوضح زيادة الاحتياطيات المضافة لتدعيم رأس المال وعلى الرغم من عدم تحقيق فائض يزيد عن العام الماضى كثيرا .

● زادت الالتزامات العرضية بنسبة ١٩ ٪ على العام الماضى ، والذى شهد تراجعا بنسبة ١٢ ٪ عن العام الاسبق ، وبرغم تواضع حجمها بالنسبة لارقام البنك الاهلى المصرى حيث تصل نسبة الالتزامات العرضية لديه بالنسبة للبنك الاهلى لحوالى ١٥ ٪ فقط خلال العام ١٩٩٠ فى حين كانت النسبة ١٤ ٪ خلال عام ٨٩ و١٨ ٪ خلال العام الاسبق ، وان دل ذلك على شىء فانما يدل على زيادة البنك الاهلى فى تمويل الشطر الاعظم من تجارة مصر الخارجية بحكم وضعه وموقعه .

● بلغت نسبة الفائض القابل للتوزيع لحقوق المساهمين عن العام الحالى ١٩ ٪ فى حين بلغت هذه النسبة ٢١ ٪ خلال العام السابق و٢٢ ٪ خلال العام الاسبق ، ويتضح نقص النسبة لهذا العام — برغم زيادة صافى الربح — الى زيادة حقوق المساهمين بنسبة تزيد على نسبة هذه الزيادة كنتيجة لاضافة مزيد من الاحتياطيات لرأس المال .

● بلغت نسبة أجمالى المصروفات لاجمالى الايرادات ٩٨ ٪ خلال العام بينما كانت النسبة ٩٧ ٪ خلال العام السابق ، ذات النسبة تقريبا بالنسبة للعام الاسبق وهى نسبة تكاد تتشابه لجميع بنوك المجموعة محل المقارنة .

■ بنك القاهرة

- مجموع الميزانية ٩,٣ مليار جنيه .
- مجموع الودائع ٧,٤ مليار جنيه .
- مجموع القروض والسلفيات ٤ مليارات جنيه .

● حقق البنك زيادة فى حجم الميزانية قدرها ١,٥ مليار جنيه تقريبا وبنسبة ٢٠ ٪ عن العام السابق وحيث كانت الزيادة فى العام السابق مليار جنيه وبنسبة ١٥ ٪ عن العام الاسبق وترجع معظم هذه الزيادة فى العناصر التالية :

فى جانب الاصول		فى جانب الخصوم	
بيان		بيان	نسبة
		نسبةودائع العملاء	١٧٪
الاستثمارات المالية	٢١٪	البنوك	١٠٨٪
القروض والسلفيات	٣٦٪	الدائنون	٤٠٪
الارصدة المدينة	٥٥٪	المخصصات	١٢٪
الاصول الثابتة	٢٣٪	حقوق المساهمين	٥ ٪

● بلغ حجم نسبة السيولة النقدية ٣٣ ٪ خلال العام الحالى بينما كان ٤٠ ٪ خلال العام السابق ، ٣٧ ٪ خلال العام الاسبق ، كما بلغت نسبة السيولة العامة خلال هذا العام ٥٠ ٪ تقريبا فى حين كانت خلال العام السابق ٥٦ ٪ وخلال العام الاسبق ٥٤ ٪ وجدير بالذكر أن النقص النسبى للسيولة خلال العام الحالى جاء على حساب التوسع فى زيادة القروض والسلفيات التى زادت بمعدل ٣٦٪ تقريبا .

عن العام السابق فى حين أن الودائع لم تزد سوى بنسبة ١٧٪ فقط على العام نفسه .

● بلغ معدل توظيف الودائع فى القروض والسلفيات خلال هذا العام ٥٥٪ وكان ٤٧٪ فى العام السابق و٥٣٪ فى العام الاسبق وتبرز هذه الزيادة فى النسبة زيادة نسبة التوظيف للعام الحالى اذا ما قورنت بنسبة الودائع خلال نفس العام .

● بلغت نسبة الودائع لاجمالى الميزانية ٨٠٪ تقريبا خلال العام بينما كانت ٨٢٪ فى العام السابق و٧٩٪ فى العام الاسبق وهى نسبة مقبولة ومستقرة لبنك القاهرة بشكل عام ، كما تميزه عن بنك مصر والبنك الاهلى .

● زادت ودائع البنوك بنسبة ١٠٨٪ تقريبا خلال العام الحالى بينما كانت النسبة (٤٤٪) بالسالب خلال العام الماضى .



● زادت المخصصات بنسبة ١٢٪ خلال العام الحالى وكانت الزيادة بمعدل ١٦٪ خلال العام السابق ، كما بلغت نسبتها ١٦٪ للقروض والسلفيات خلال العام مقابل ١٩٪ خلال العام السابق و١٧٪ خلال العام الاسبق وهذا يدل على تحسن عام فى محفظة القروض والسلفيات وانحسار للديون المشكوك فى تحصيلها خلال هذا العام أو الانتهاء من احتساب مخصصات لتغطيتها بالكامل فى أغلب الظن .

● زادت حقوق المساهمين بمعدل حوالى ٥٪ خلال العام وكانت الزيادة فى العام الماضى ٧٪ .

● انخفضت الالتزامات العرضية خلال العام الحالى بمعدل (١٢٪) عنها فى العام السابق والذى شهد بالتالى انخفاضا بنسبة (٩٪) عن العام الاسبق ، كما مثلت هذه الالتزامات نسبة ٢١٪ تقريبا من أجمالى قيمة الميزانية خلال العام بعد أن كانت ٢٩٪ للعام السابق ، ٣٦٪ للعام الأسبق .

وهذا يدل على تقلص فى ايرادات السوق المصرفية لهذا البنك بصفة مستمرة تمنعه من فتح اعتمادات بالحجم المطلوب اذا ما قورن ببنكى الأهلى ومصر .

● بلغت نسبة الفائض القابل للتوزيع لحقوق المساهمين حوالى ١٧٪ خلال العام بينما كانت ١٦٪ خلال العام السابق و٢١٪ خلال العام الاسبق وبرغم تحسن صافى الربح لهذا العام (٣٧ مليونا) فإن الرقم عام ١٩٨٨ كان (٤١ مليونا) مما أدى لرفع النسبة مقارنة برقم حقوق المساهمين خلال ذات العام .

● بلغت نسبة أجمالى المصروفات لاجمالى الايرادات ٩٥٪ خلال العام الحالى وكانت نفس النسبة للعام السابق بينما كان صافى الربح خلال عام ١٩٨٨ كما سبق الذكر .

بنك الاسكندرية

- مجموع الميزانية ٧,٨ مليار جنيه
- مجموع الودائع ٦ مليارات جنيه
- مجموع القروض والسلفيات ٣,٦ مليار جنيه

● حقق البنك زيادة فى حجم الميزانية قدرها مليار جنيه بنسبة ١٥٪ عن العام السابق بينما كانت الزيادة فى العام السابق ٩٤٤ مليون جنيه وبنسبة نمو قدرها ١٦٪ عن العام الاسبق . وقد تمثلت هذه الزيادة فى مساهمة العناصر الذاتية .

فى جانب الأصول

بيان	نسبة
النقدية والبنوك	٢٩٪
القروض والسلفيات	٣٢٪
أرصدة مدينة متنوعة	١١٪

فى جانب الخصوم

بيان	نسبة
ودائع العملاء	١٤٪
البنوك	٦٪
الدائنون	٤٣٪
المخصصات	١٦٪
حقوق المساهمة	٤٪

● بلغ حجم نسبة السيولة النقدية مايقرب من ٣٠٪ من أجمالى الميزانية خلال العام بينما كانت ٢٧٪ فى العام السابق وذات النسبة فى العام الأسبق .

● بلغ معدل توظيف الودائع فى القروض والسلفيات حوالى ٦٠ ٪ خلال العام بينما كان ٥٦ ٪ فى العام الماضى ونفس النسبة فى العام الأسبق وهو معدل يتناسب والاطار العام لنسبة التوظيف المقررة .

● مثلت الاستثمارات المالية مايقرب من ١١ ٪ من اجمالى الاصول خلال العام بينما كانت ١٦ ٪ خلال العام السابق و١٧ ٪ خلال العام الاسبق ولعل الانخفاض فى النسبة لهذا العام عن العام الماضى بحوالى ٢١ ٪ تقريبا يشير لتصفية جزء من هذه الاستثمارات بالبيع أو تحويلها لتسهيلات قصيرة الاجل كما يظهر على هذا البند من زيادة بنسبة ٢٢ ٪ للعام محل البحث بالمقارنة للعام السابق .

● بلغت نسبة ودائع العملاء لاجمالى الميزانية خلال العام ٧٧ ٪ بينما كانت النسبة ٧٨ ٪ فى العام السابق ، ٧٩ ٪ فى العام الاسبق .

● زادت ودائع البنوك بمعدل ٦ ٪ تقريبا خلال العام وكانت النسبة (١٧ ٪) بالسالب خلال العام السابق مقارنا بالاسبق ، وكما يتضح معه بأن البنك لايعتمد كثيرا على ودائع البنوك فى دعم السيولة لديه حيث ان القطاع الصناعى الذى يتعامل معه يمده بالسيولة التى تمثلت



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢٢ أبريل ١٩٩١

بنسبة ٣٠ ٪ من أجمالى الميزانية خلال العام ١٩٩٠ وكانت تتراوح فى ذات المعدل بالنسبة للسنتين السابقتين .

● زادت المخصصات خلال العام بمعدل ١٦ ٪ عن العام السابق بينما كانت الزيادة ١١ ٪ عن العام الاسبق ، وقد مثلت ١٢ ٪ من حجم القروض والسلفيات خلال عام ٩٠ بينما كانت النسبة فى ذات الحدود للعامين الماضيين .

● زادت حقوق المساهمين خلال العام بنسبة ٤ ٪ وكانت نفس النسبة خلال العام الماضى .

● أنخفض حجم الالتزامات العرضية بمعدل ٢ ٪ عن العام الماضى فى الوقت الذى حقق فيه العام السابق طفرة بزيادة نسبتها ١١ ٪ عن العام الأسبق ، وقد يرجع هذا لصعوبة توفير العملة من موارد السوق المصرفية لفتح اعتمادات مستندية للقطاع العام الصناعى من عملاء البنك .

● بلغت نسبة صافى الربح القابل للتوزيع لحقوق المساهمين خلال العام ١٥ ٪ تقريبا فى حين كانت ١٤ ٪ خلال العام السابق وذات النسبة تقريبا خلال العام الأسبق .

● بلغت نسبة أجمالى المصروفات لاجمالى الايرادات ٩٧ ٪ خلال العام وكانت ذات النسبة تقريبا خلال السنتين السابقتين ، وبما يعطى مؤشرا على ارتفاع تكلفة الودائع بالنسبة لعائدات البنك من استثماراته المتمثلة فى التوظيف القصير والمتوسط الاجل .



عرض تحليلى مقارن لميزانيات

في العدد الماضي من « الاقتصادي » تم استعراض الجزء الاول من هذه الدراسة وتناول المؤشرات المالية المقارنة لكل بنك من البنوك المصرية الأربعة الكبار ، ونستعرض في الجزء الثاني من الدراسة اليوم ملخصا عاما للنتائج والخلاصة والتعليق .

البنوك المصرية الأربعة الكبار ووقفة للحساب

إعداد : محمد فتحي البديوي
مساعد المدير العام
البنك المصري الخليجي

● فقد تصدر البنك الأهلي المصري باقي البنوك في تحقيق النتائج التالية : حجم الميزانية ، نسبة نمو الودائع ، نسبة نمو القروض والسلفيات ، حجم السيولة النقدية ، حجم السيولة العامة ، حجم المخصصات ونسبة نموها ، حجم حقوق المساهمين ونسبة نموها ، حجم الالتزامات العرضية ، حجم الأصول الثابتة ونسبة نموها ، حجم الاستثمارات المالية ونسبة نموها ، حجم ودائع البنوك ، حجم اجمالي الأيرادات ونسبة نموها ، حجم اجمالي المصروفات ، حجم الفائض القابل للتوزيع ونسبة نموه ، نسبة الالتزامات العرضية : الحقيقية ، نسبة المخصصات : القروض (مرتبة ثانية بعد بنك القاهرة) نسبة الاستثمارات : ودائع العملاء .

● وتصدر بنك مصر باقي المجموعة في تحقيق النتائج التالية : نسبة نمو حجم الميزانية ، حجم ودائع العملاء ، حجم القروض والسلفيات ، نسبة نمو السيولة النقدية ، نسبة نمو السيولة العامة ، نسبة نمو الالتزامات العرضية ، نسبة نمو ودائع البنوك ، نسبة نمو المصروفات العمومية ، نسبة الربحية : حقوق المساهمين ، نسبة الارصدة المدينة : الأرصدة الدائنة ، نسبة القروض طويلة الاجل : الاستثمارات .

● وتصدر بنك القاهرة باقي المجموعة في تحقيق النتائج التالية : نسبة نمو القروض والسلفيات ، نسبة نمو ودائع البنوك ، نسبة المخصصات : القروض السلفيات ، نسبة حقوق المساهمين : ودائع العملاء ، نسبة حقوق المساهمين : اجمالي الالتزامات ، نسبة ودائع العملاء : اجمالي الميزانية .

● وتصدر بنك الاسكندرية باقي المجموعة في تحقيق النتائج التالية : نسبة نمو السيولة النقدية ، نسبة الاقراض : ودائع العملاء ، نسبة الارصدة المدينة : الدائنة (مرتبة ثانية بعد بنك مصر) .

مما سبق يتبين لنا التفوق الكبير لبنكي الأهلي ومصر على المجموعة ضمن مؤشرات ومعايير سنقوم بايجازها فيما يلي :

المصدر : الأهـــرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٠ مـايو ١٩٩١



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جدول (٢)

(القيمة لأقرب مليون جنيه)

م	بيـــــان	البنك الأهلى قيمة	البنك الأهلى ٪	بنك مصر قيمة	بنك مصر ٪	بنك القاهرة قيمة	بنك القاهرة ٪	بنك الأسكندرية قيمة	بنك الأسكندرية ٪
١	حجم الميزانية ونسبة النمو	٢٣١٩١	٢٧	٢٠٤٤٣	٢٩	٩٢٩٤	٢٠	٧٧٥٩	١٦
٢	حجم ودائع العملاء ونسبة النمو	١٥٠٠٤	٢٨	١٥٨٠٤	٢٣	٧٣٩٨	١٧	٥٩٨٩	١٥
٣	حجم القروض والسلفيات ونموها	٨٦١٩	٢٨	٩٢٦٨	٢٥	٤٠٤٠	٣٦	٣٥٨٧	٢٢
٤	حجم السيولة النقدية ونسبة نموها	٨٦٥٣	٢١	٥٧٤٩	٥١	٣٠٩٧	(١)	٢٣٠٧	٢٩
٥	حجم السيولة العامة ونسبة نموها	١١٩٨٣	٢٤	٧٨٢٩	٣٦	٤٦٢٩	٦	٣١٤٣	١٠
٦	حجم المخصصات ونسبة نموها	١٣٧٨	٢٦	٦٨٥	٩	٦٣٧	١٢	٤١٧	١٦
٧	حقوق المساهمين ونسبة نموها	٢٩٣	١٧	١٩٨	١١	٢٢١	٥	١٠٨	٤
٨	حجم الالتزامات العرضية ونسبة نموها	٢٠٤٧١	١٤	٣٠٠٨	١٩	١٩٤٠	(١٢)	٦١٦٢	(٢)
٩	حجم الاصول الثابتة ونسبة نموها	٨٥	٤١٥٠	٦	—	٤	٣٣	٣	—
١٠	حجم الاستثمارات المالية ونسبة نموها	٣٣٣٠	٣١	٢٠٨٠	(١٤)	١٥٣٢	٢١	٨٣٦	(٢١)
١١	حجم ودائع البنوك ونسبة نموها	٤٣٦٤	٣٤	١٧٥٣	٩٢	٤٣٠	١٠٨	٥٣٣	٦
١٢	حجم أجمالى الايرادات ونسبة نموها	١٧٥٩	٣٧	١٦٤٩	٢٧	٧٧٥	٢٤	٦٥٦	٢٥
١٣	حجم أجمالى المصروفات ونسبة نموها	١٧١١	٢٥	١٦١١	٢٨	٧٣٨	٢٥	٦٣٩	٢٥
١٤	حجم الفائض القابل للتوزيع ونسبه نموه	٤٨	١٢	٣٨	٣	٣٧	٩	١٦	٧

* السيولة النقدية = النقدية والبنوك (جانب الأصول) .
* السيولة العامة = النقدية والبنوك + الاستثمارات المالية (الاصول)
* الالتزامات العرضية = التزامات البنك مقابل فتح أعتمادات وأصدار خطابات ضمان لم تسدد بعد .
* الالتزامات الحقيقية = ودائع العملاء + ودائع البنوك + الدائنون + القروض طويلة الأجل (الخصوم)
* حقوق المساهمين = رأس المال + الاحتياطيات (الخصوم) .
* الارقام المقارنة = مقدار الزيادة أو النقص فى أرقام العام الحالى منسوبا لارقام العام السابق .
* الأرقام بين قوسين = تعني أشارة سالبة .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩١

جدول رقم (٣)

م	بيان الأداء	البنك الأهلي		بنك مصر		بنك القاهرة		بنك الاسكندرية	
		٩٠	٨٩	٩٠	٨٩	٩٠	٨٩	٩٠	٨٩
١	نسبة الاقراض : الوداشع (عملاء)٠	٥٧	٥٧	٥٩	٥٨	٥٥	٤٧	٦٠	٥٦
٢	نسبة الربحية : حقوق المساهمين	١٦	١٧	١٩	٢١	١٧	١٦	١٥	١٤
٣	نسبة الالتزامات العرضية : الحقيقية	٩٥	١٠٦	١٥	١٧	٢٣	٣٢	٨٥	١٠١
٤	نسبة المخصصات : القروض والسلفيات	١٦	١٦	٧	٨	١٦	١٩	١٢	١٢
٥	نسبة الأستثمارات : الودائع (عملاء)	٢٢	٢٢	١٣	١٩	٢١	٢٠	١٤	٢٠
٦	نسبة حقوق المساهمين : الودائع (عملاء)	٢	٢	١	١	٣	٣	٢	٢
٧	نسبة الأرصدة المدينة : الدائنة	١١٧	٩٧	١٧٩	١٨٤	١٠٢	٩٣	١٤٧	١٨٩
٨	نسبة القروض طويلة الأجل : الاستثمارات	$\frac{1}{2}$	١	٦	٥	—	—	٢	٢
٩	نسبة حقوق المساهمين :لأجمالي الالتزامات	١	١	١	١	٣	٣	١	٢
١٠	نسبة ودائع العملاء : لأجمالي الميزانية	٦٥	٦٤	٧٧	٨١	٨٠	٨٢	٧٧	٧٨



□ **معايير الربحية** : وتشمل العائد على حقوق المساهمين ونسب الايرادات للمصروفات .

□ **معايير النشاط** : وتشمل حجم الميزانية وحجم الودائع ومعدلات تنميتها . حجم التوظيف ومعدلاته . حجم الاستثمارات ، عدد الفروع وانتشارها .

□ **معايير الأمان** : وتشمل حجم السيولة حجم المخصصات ومعدلات اقراض الودائع نسبة الالتزامات العرضية الحقيقية .

وباستعراض هذه المعايير بالنسبة لكل بنك من بنوك المجموعة سنجد الاتى :

معايير الربحية :

ـ تصدر البنك الأهلى مجموعة البنوك فى رقم الربحية ومعدل النمو السنوى حيث حقق ٤٨ مليون جنيه صافى ربح بنسبة ١٦ ٪ لراس المال والاحتياطيات وبمعدل نمو ١٢ ٪ عن العام الماضى ، كذلك قامت الايرادات بتغطية المصروفات ١,٣ مرة .

ـ أما بنك مصر فكان نصيبه متواضعا فى نسبة النمو السنوى لصافى الربح حيث حقق ٣ ٪ عن العام الماضى وبزيادة فعلية مليون جنيه فقط وكانت نسبة ربحيته لرأس المال من أعلى النسب فى المجموعة حيث حقق ١٩ ٪ خلال العام محل الدراسة وكانت النسبة ٢١ ٪ فى العام السابق . اما نسبة تغطية المصروفات فكانت ١,٢ مرة وهى متفقة مع البنك ، وربما يفسر هذا زيادة الايرادات الناتجة عن العمليات المصرفية (الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان) لدى البنك الأهلى عنه لدى بنك مصر وبرغم تحقيق معدلات اكبر للنشاط بالنسبة للبنك الثانى عن الأول متمثلة فى الكبر النسبى لحجم الودائع والتوظيف .

ـ بنك القاهرة حقق المركز الثانى من حيث معدل النمو السنوى لصافى الربح حيث بلغ ٩ ٪ وجاء تاليا للبنك الأهلى وكانت نسبة صافى الربح لرأس المال والاحتياطيات ١٧ ٪ خلال العام وبما تجعله فى المرتبة التالية بعد بنك مصر اما معدل تغطية المصروفات فقد بلغ ١,٥ مرة محققا المركز الأول على البنوك الأربعة .

ـ بنك الاسكندرية جاء ثالث المجموعة من ناحية نسبة نمو صافى الربح وأخر المجموعة من ناحية القيمة نتيجة لتواضع مؤشرات النشاط لديه كما سيرد فيما بعد وكانت نسبة الربحية لدية خلال العام ١٥ ٪ كما كان معدل تغطية المصروفات ١,٣ مرة .

معايير النشاط :

ـ حقق البنك الأهلى المصرى : اعلى المعدلات فى حجم الميزانية حيث سجلت ٢٣ مليار جنيه مصرى لهذا العام ونسبة نمو ٢٧ ٪ من العام الماضى كذلك حقق البنك اعلى معدل لنمو الودائع دون الحجم كما اتى فى المرتبة الثانية من ناحية حجم التوظيف ونسبة النمو ، كذلك حقق المركز الأول فى حجم الاستثمارات ومعدل نموها الذى بلغ ٣١ ٪ خلال العام الحالى .

ـ كان بنك مصر رائدا فى حجم ودائعه التى فاقت ودائع عملاء البنك الأهلى بثمانمائة مليون جنيه وهو رقم يمثل اجمالى ميزانيات بعض البنوك التجارية فى مصر ويرجع الفضل فى هذا للانتشار الجغرافى لفروع البنك بجانب سبقه فى تبنى التكنولوجيا الحديثة فى الخدمة المصرفية . كذلك حقق البنك المركز الثانى فى حجم الميزانية حيث سجلت ٢٠ مليار جنيه والمركز الأول فى معدل النمو خلال العام حيث بلغ ٢٩ ٪ .

أما حجم التوظيف فقد انفرد بنك مصر بالريادة فيه خلال الاعوام الثلاثة الماضية ففى حين حقق المركز الثانى فى نسبة النمو بعد بنك القاهرة خلال العام الحالى .

بالنسبة للاستثمارات انخفض حجمها لدى بنك مصر خلال العام بمعدل ١٤ ٪ وان ظل حجمه يعطى البنك الحق بأن يكون التالى للبنك الأهلى المصرى .

ـ حقق بنك القاهرة المركز الثالث من ناحية حجم الميزانية وايضا نسبة النمو حيث جاوز رقم الميزانية تسعة مليارات فى حين كانت نسبة النمو ٢٠ ٪ خلال العام الحالى ، كما حقق المركز الثالث ايضا بالنسبة لحجم الودائع ونسبة نموها خلال العام ، ولكنه انفرد بالمركز الأول فى نمو نسبة التوظيف بين بنوك المجموعة دون الحجم وحيث ظل فى المركز الثالث بالنسبة له .

حقق كذلك البنك المركز الثالث من ناحية حجم الاستثمارات والمركز الثانى من حيث نسبة النمو خلال العام وكانت ٢١ ٪ تقريبا كما تفوق فى استقطاب ضعف حجم ودائع البنوك بالمقارنة بالعام الماضى ولعلها حدث بادرة ضيق فى معدلات السيولة النقدية لديه .

ـ لم يحقق بنك الاسكندرية : اى زيادة سوى فى نسبتى نمو السيولة النقدية .

معايير الأمان

ـ البنك الأهلى المصرى تصدر المجموعة فى حجم السيولة بشكل عام وهى من أهم عناصر الامان للمودعين كما حقق أيضا المركز الأول من حيث حجم المخصصات ونسبة نموها وأن كان لنا بعض التحفظ على ذلك فى كونه تحسبا لديون مشكوك فى تحصيلها فحيث بلغ رقم المخصصات ١,٤ مليار جنيه بمعدل نمو ٢٦ ٪ عن العام السابق بصافى قيمة قدرها ٢٨١ مليون جنيه مصرى لهذا العام فقط .

كذلك بلغ معدل اقراض الودائع ٥٧ ٪ خلال العام الحالى والسابق وهى نسبة جيدة تتفق وما تم ذكره من مؤشرات للسيولة . أما بالنسبة للالتزامات العرضية فترى بأنها تمثل نسبة كبيرة ٩٥ ٪ من الالتزامات الحقيقية وقد يكون لهذا مبرر تفرضه ظروف البنك فى أضطلاعه بتمويل الشطر الاعظم من تجارة مصر الخارجية .



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩١

- بنك مصر حقق المرتبة الأولى في معدل نمو السيولة خلال العام حيث بلغ ٥١ ٪ للسيولة النقدية ، ٢٦ ٪ للسيولة العامة ، وبرغم تواضع أرقام مخصصاته بالنسبة لباقي بنوك المجموعة الا ان هذا يعطى مؤشرا لسلامة توظيفاته بشكل عام .

بلغ معدل اقراض الودائع ٥٩ ٪ خلال العام وكان ترتيبه الثاني بعد بنك الأسكندرية والنسبة مازالت ضمن الحدود المقررة بواسطة البنك المركزي المصري . كذلك بلغت الالتزامات العرضية للحقيقة ١٥ ٪ خلال العام بعد ان كانت ١٧ ٪ في العام السابق وبرغم أحتلاله المرتبة الثالثة في حجم الالتزامات العرضية الا أنه احتل المرتبة الأولى في نسبة النمو خلال العام حيث بلغت ١٩ ٪ في حين مثلت ١٤ ٪ فقط بالنسبة للبنك الاهلي .

- بنك القاهرة حقق المركز الثالث في حجم السيولة بشقيها ولكنه حقق المركز الرابع في معدل النمو . كذلك حقق المركز الرابع في حجم المخصصات والثالث في معدل نموها . وقد لايمثل الحجم هنا - مجردا - دقة في المعيار مالم ينسب لحجم القروض والسلفيات وحيث تمثل نسبة المخصصات للقروض في هذا البنك ١٦ ٪ وليحقق البنك المركز الثاني بين البنوك الزميلة اما بالنسبة لمعدل اقراض الودائع فكان البنك في المركز الرابع العرضية للحقيقة ٢٣ ٪ خلال العام الحالي وكانت ٣٢ ٪ خلال العام السابق وبما يوضح الانخفاض الكبير في قيمة الالتزامات العرضية خلال العام الحالي عنه في العام السابق وبنسبة ١٢ ٪ وقد يرجع السبب لضعف حصيلة السوق المصرفية لدى البنك مما أثر على قيامه بفتح أعتمادات مستندية لعملائه .

- بنك الأسكندرية حقق المركز الثالث في حجم السيولة النقدية والعامة وكذا المركز الأخير في حجم المخصصات والثالث في نسبة النمو الا أنه حقق المركز الثالث في معدل المخصصات للقروض والسلفيات ، كما حقق المركز الأول لمعدل أقراض الودائع وبنسبة ٦٠ ٪ خلال العام الحالي ومازالت النسبة ضمن المعدلات المسموح بها للجهاز المصرفي من قبل البنك المركزي المصري .. كذلك حقق البنك المركز الثالث في معدل الالتزامات العرضية للحقيقية وبنسبة ٨٥ ٪ وكانت نسبة البنك الأهلي ٩٥ ٪ وربما يفسر ذلك قيام البنك بفتح اعتمدادات للقطاع العام الصناعي الذي يمثل غالبية عملائه .

الخلاصة : التعليق

- أنه لاتوجد أستراتيجية موحدة تعمل بموجبها بنوك القطاع العام اللهم الا تأمين احتياجات القطاعات المختلفة لشركات وهيئات القطاع العام والحكومة ، وبصرف النظر عن نظرية التكلفة والعائد .
- من هذه البنوك من تكون أرباحه المحققة دفترية وليست حقيقية نتيجة لاضطرارها تمويل شركات خاسرة استهلكت معظم رؤوس اموالها ولمجرد دعم الدولة لها .
- أن ضعف رؤوس أموال هذه البنوك بالنسبة لحجم ودائعها وأجمالي التزاماتها قد لايعطيها دفعة للمساهمة في ترويج المشروعات الهيلاقة والتي يحتاجها الاقتصاد القومي اكثر من أي وقت مضى .
- أن الفوائض المحققة لاتتناسب وأحجام التشغيل (كماوكيفا) بدليل تزايد المخصصات بشكل مطرد في بعض البنوك بشكل قد يهدد بهدر هذه الفوائض منذ البداية .
- أنه قد تكون هناك حاجة ضرورية لاعادة صياغة الجهاز المصرفي من حيث حجمه وعدد وحداته بالشكل الذي يسمح باستيعاب فلسفة خطة الأصلاح الاقتصادي الالفية المطروحة من القيادة السياسية .
- أن البنوك يجب أن تخضع لرقابة واعية من البنك المركزي المصري خاصة في ظل الاعتماد على اليات السوق ، كما أن التدقيق في اختيار الكفاءات الادارية المناسبة من شانه أن يجنب الاقتصاد القومي ويلات سوء التخطيط في اتخاذ القرارات .
- أن اصلاح الجهاز المصرفي مرتبط باصلاح الاختلالات الهيلكية الأساسية وهي الانتاج والاستهلاك - الادخار والاستثمار - الميزان التجاري وميزان المدفوعات - الموازنة العامة للدولة ،وهي تتطلب خططا شمولية لا أعتقد امكان ضبطها في الأجل القصير والمتوسط وذلك لما ترتبت عليه من تراكمات بنيت على أوضاع ونظريات سياسية في المقام الأول ، ولكن قد يفيد القناعة بأهمية التغيير في البدء به والاخلاص له والتضحية في تحمل نتائجه .
- لابد من اعادة النظر في التشريعات الخاصة بالبنوك والائتمان والضرائب والجمارك والاسكان وملكية الاراضي الزراعية والاستثمار فيها من المعوقات ماهو كفيل بغلق كل باب يدخل منه الخير والرخاء لمصر ، وياليتنا نطالع ما تفعله الدول الأخرى الاكثر تقدما لاجتذاب المستثمرين مثل كندا وأستراليا في الجرائد ووسائل النشر المختلفة .
- يجب تحرير النفس من أطماعها حتى تصدق المحاولة لتحرير مادون ذلك قال تعالى « وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » صدق الله العظيم .

ولعل ماجاء في بيان الحكومة على لسان السيد رئيس الوزراء أمام مجلس الشعب بتاريخ ٢٨/١/٩١ يؤيد ما سبق .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩١

البنك المركزى : لا تحويلات جديدة للرافدين
الصرف حاليا للتحويلات حتى سبتمبر ١٩٨٩

كتب - إسماعيل بدر :

صرح مصدر مسئول بالبنك المركزى المصرى أنه لم ترد أية تحويلات من العراق لحساب حوالات المصريين العاملين بالعراق . وأن مايتم صرفه حاليا من حوالات الرافدين هو من الوديعة المحولة من أحد البنوك الامريكية وكانت موجودة باسم الرافدين هناك . وحتى تاريخ ١٨ سبتمبر ١٩٨٩ أما حوالات الرشيد فلايوجد لها أية غطاءات نقدية .

وقد توقف الصرف تماما فى البنك العربى الافريقى الدولى حتى ٩ يوليو ١٩٨٩ لحوالات الرافدين و٧ سبتمبر ١٩٨٩ لحوالات الرشيد .

كما توقف بنك الاسكندرية عن الصرف حتى ٢٢ يوليو ٨٩ لحوالات الرافدين و١٥ أغسطس ٨٩ لحوالات الرشيد .

أزمـة الخـليج
تداعيات ونتائج

آثـار الأزمـة علـى قناة السويس

اعداد : مركز المحروسة للمعلومات
٤ ش ٩ب المعادى ت ٣٧٥٢٠٣٣

قائمة محتويات

١٢- عزت عادل: ربع مليون دولار خسارة يومية للقناة بسبب الحرب.

الجمهورية ١٩٩١/٢/١٠ ١٩

١٣- ٨ر٢٨ مليون دولار خسائر القناة حتى الان.

الاخبار ١٩٩١/٢/١٠ ٢٠

١٤- ٢ مليون دولار خسائر ميناء بورسعيد بسبب الحرب.

الجمهورية ١٩٩١/٢/١٠ ٢١

١٥- بسبب حرب الخليج: ٥ر٢ مليون دولار .. خسائر القناة يوميا.

عبد الوهاب عدس الجمهورية ١٩٩١/٢/١٥ ٢٢

١٦- ٤٥ مليون دولار خسائر القناة منذ اندلاع الحرب.

الاهرام ١٩٩١/٢/٢٣ ٢٣

١٧- بسبب حرب الخليج: نخسر مليون دولار يوميا من ايرادات قناة السويس.

عبد الوهاب عدس الجمهورية ١٩٩١/٢/٢٨ ٢٤

١٨- قناة السويس: ٣٦ مليون جنيه خسائر القناة.

محمد عزت عادل السياسي ١٩٩١/٣/٣ ٢٥



المصدر : الأسياسي
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ أغسطس ١٩٩٠

حرب الخليج .. وموارد قناة السويس

كتب : محمد كشك

● سجلت حركة الملاحة في قناة السويس انخفاضا خلال الأيام التي اعقبت الغزو العراقي للكويت ، خاصة حركة الملاحة المتجهة الى او من الخليج العربي التي كانت تمثل حوالي ٣٥ ٪ من تجارة البترول العابرة لقناة السويس وتمثل في الوقت نفسه اكبر نسبة من ايرادات القناة خاصة ناقلات البترول العملاقة التي بدات تعرف طريقها الى القناة في الفترة الأخيرة والتي كان من نتيجتها زيادة دخل القناة في العام الماضي الى حوالي مليار و٢٢٢ مليون دولار .. وتمثل ناقلات البترول التي عبرت القناة حاملة بترول دولتي العراق والكويت نسبة ١٤ ٪ من عدد السفن التي عبرت القناة وتدفع رسوما عالية تتناسب مع الحجم والحمولة . وقد ادى الغزو العراقي للكويت وما تبعه من إجراءات على المستوى العالمي بمقاطعة البترول العراقي والكويتي ومحاصرة العراق بحريا الى فقدان القناة لهذه الموارد المالية لتوقف عبور هذه الناقلات ولم تعبر القناة منذ الغزو حتى الآن سوى سفينة عراقية واحدة .

وتوضح الارقام حركة الملاحة وحجم الايرادات في قناة السويس في الفترة من ١ / ٨ / ٨٩ حتى ٨ / ٨ / ٨٩ مقارنة بنفس الفترة من هذا الشهر حيث بلغ عدد السفن ٣٩١ سفينة وبلغت حمولتها ٥ر١١ مليون طن ، وبلغت الايرادات قرابة ٤٣ مليون دولار في حين ان حركة الملاحة من اول اغسطس حتى اليوم الثامن منه سجلت ٤١١ سفينة حمولتها ٥ر٩ مليون طن وتوقفت الايرادات عند ٧ر٣٠ مليون دولار !!

ويدخل في الاعتبار عند النظر لحجم الايرادات ان هذه الفترة قد شهدت عبور ٦ سفن حربية ذات حمولات كبيرة ودفعت رسوما عالية جدا للمرور تزيد بنسبة ٢٥ ٪ على رسوم السفن العادية الاخرى .. ومن هنا فمن المتوقع ان تشهد قناة السويس انخفاضا في الايرادات هذا العام بعد ان حققت القناة اعلى دخل لها في العام الماضي ..

هذا وقد استدعى عبور السفن الحربية لقناة السويس رفع درجة الاستعداد القصوى داخل اجهزة الهيئة لضمان سلامة القناة وذلك راجع إلى ان حاملة الطائرات الامريكية « ايزنهاور » تعمل بالطاقة النووية الامر الذي يتطلب حماية القناة من اخطار الاشعاع والتلوث .

وعلمت « المصور » ان هيئة القناة قد اتخذت تدابير واجراءات امن مشددة . اشتركت فيها اكثر من جهة من بينها هيئة الطاقة النووية المصرية لضمان سلامة مرور السفن النووية بالقناة .

اما بالنسبة لحاملة الطائرات الامريكية ايزنهاور والتي تعمل بالطاقة النووية فانه لم يسمح بها بالمرور إلا بعد إجراء سلسلة من المحادثات التي تمت بين ريتشارد شيني وزير الدفاع الامريكي والمسئولين المصريين اكد خلالها شيني حرصه على امان وسلامة قناة السويس واستدعى ذلك غلق الطريق البرى الموازى للقناة من بورسعيد حتى السويس خلال الأيام التي كانت تعبر فيها السفن الحربية للقناة .. وقد فرضت إجراءات امن مشددة على هذا الطريق .

□ البدائل :

□ جذب السفن من رأس الرجاء الصالح للعبور بالقناة

□ تسهيلات للعروض الاجنبية لبناء السفن في مصر

□ تنشيط تجارة الترانزيت في الموانيء المصرية

□ رواج المنطقة الحرة ببورسعيد واستغلالها سياحيا

السياحة وكل المعنين بالتنشيط السياحى فى المحافظة الى جانب المسئولين بهيئة قناة السويس بهدف مناقشة تحويل بورسعيد بشواطئها الى الشكل الواجب ان تكون عليه باعتبارها مدينة ذات صفة عالمية .

ويرى محافظ بورسعيد انه بالامكان التعاون مع هيئة قناة السويس لاقامة بعض المشروعات التى تخدم اغراضها داخل هذا المثلث بالاضافة الى المشروعات السياحية الاخرى وبعض الصناعات الصغيرة التى تخدم تجارة الترانزيت والمنطقة الحرة

تلك كانت البدائل المطروحة لمحاولة انقاذ عائد الهيئة من السقوط فى دوامة الخسائر .. ويبقى الاسراع بالتنفيذ لضمان النجاة□



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٧ سبتمبر ١٩٩٠

قناة السويس .. هل تعبر دوامة الخسائر؟

٤٠٠ مليون دولار هي جملة الخسائر المترتبة على انخفاض ايرادات القناة بسبب غزو العراق للكويت .

ليس ذلك فقط وانما تؤكد المؤشرات انخفاضات متوقعة فى المدى القريب تتراوح نسبتها من ١٠ ٪ الى ١٢ ٪ شهريا من دخلها .

واذا كان عدد السفن التى عبرت قناة السويس لم ينخفض بشكل كبير فى اغسطس الماضى عن مثيله فى الشهر السابق عليه .. فان التاثير سوف يتضاعف باشتعال الازمة فى الخليج لتفقد القناة ٢٥ ٪ من ايراداتها الشهرية !

ماذا تعنى هذه التقديرات ؟ وكيف تم حسابها ؟! وما السبيل لتنشيط الخدمات المعاونة فى هيئة قناة السويس بهدف إنقاذ عائدها من السقوط فى دوامة الخسائر ؟!

فى السطور القادمة محاولة للاجابة عن هذه التساؤلات .

تحقيق : عبد العظيم الباسل

فى البداية يشرح المهندس محمد عزت عادل رئيس هيئة قناة السويس أبعاد الازمة قائلا : ارتفاع معدل الدخل او انخفاضه فى شهر واحد ليس مقياسا كافيا للحكم على تاثير الازمة .

فبالرغم من ان عدد السفن التى عبرت قناة السويس فى اغسطس الماضى بلغ ١٤٩٢ سفينة بمتوسط يومى ٤٨,١ وهو نفس المعدل تقريبا فى الشهور السابقة عليه فان الازمة فى الخليج سوف تؤثر تاثيرا حتميا على قناة السويس بانخفاض حركة الملاحة وبالتالى بالنقص فى ايراداتها .

ويعلل رئيس الهيئة اسباب ذلك بعدة عوامل من اهمها أن صادرات الكويت والعراق من البترول والتى كانت تبلغ ٧ ملايين طن توقفت عن العبور من القناة وبالتالى توقفت واردات هذه الدول التى كانت تمر من القناة قادمة من الدول الاوروبية .

والعامل الثانى ان معظم الدول الخليجية نتيجة للازمة تاثرت القيمة الشرائية لعملاتها وبالتالى انخفض حجم الوارد اليها من البضائع اضافة الى الصادر بخلاف البترول وهذا بدوره سوف يسهم فى انكماش الحركة من والى قناة السويس .

٤,٨ مليون برميل يوميا

وحتى اذا حاولت الدول العالمية تعويض الكمية التى كانت تستوردها من العراق والكويت ـ كما يقول المهندس عزت عادل ـ والتى كانت تقدر بـ ٤,٨ مليون برميل يوميا فإنها لن تستورد سوى نصفها من السعودية وباقى دول الخليج مجتمعة نظرا لاستهلاك كميات كبيرة من بترول هذه الدول كوقود للاساطيل والمعدات الحربية الرابضة فوق ارضها مما يدفع الدول العالمية لاستيراد الكمية الباقية من دول غرب اوروبا بعيدا عن المرور فى قناة السويس .

وبالنسبة للاردن رغم بعدها عن بؤرة الصراع فان تجارتها العابرة للقناة سوف تتأثر بسبب اوضاعها الاقتصادية المترتبة على الأزمة من ناحية فضلا عن الحصار البحرى وموقف الاردن منه كنافذة للتجارة العراقية من ناحية اخرى !

ويترجم رئيس هيئة قناة السويس هذه العوامل الى ايرادات بقوله : ان ذلك سوف يؤدى الى انخفاض ايراد القناة فى المدى القريب بنسبة تتراوح من ١٠ ٪ الى ١٢ ٪ شهريا .

واذا اشتعلت الازمة فى الخليج وامتدت الى السعودية التى تصدر سنويا ١٦ مليون طن من البترول عبر القناة فإن ذلك سوف يدفعها الى تخفيض انتاج بترولها وكذلك تصديره اضافة الى واردات وصادرات الدول الخليجية الاخرى مما يؤثر على الدخل الشهرى لقناة السويس بنسبة ٢٥ ٪ على الاقل .

واذا علمنا ـ والكلام لرئيس هيئة القناة ـ ان ايراد القناة فى العام الماضى بلغ ١٣٨٥ مليون دولار فإن هناك خسارة متوقعة لاتقل عن ٤٠٠ مليون دولار سنويا بسبب الازمة الراهنة فى دول الخليج .

البحث عن البدائل

□ ولكن ماذا عن البدائل الاخرى لتعويض الانخفاض فى دخل قناة السويس ؟!

● اللواء جمعة ابراهيم رئيس هيئة ميناء بورسعيد سابقا يطرح أحد البدائل بقوله : على قناة السويس ان تنظر فى تعريفة العبور خلال هذه الفترة لانه مع ارتفاع اسعار الوقود بسبب نقص انتاج البترول تضطر بعض السفن التى تستهلك الوقود بنسب كبيرة ان تسلك طريق رأس الرجاء الصالح بدلا من المرور فى قناة السويس لانخفاض تكلفة النقل وهذا ما حدث فى عام ١٩٧٣ حيث تم تخفيض رسم العبور لتنشيط حركة القناة .

المهندس محمد عزت عادل يرد قائلا : نحن نقوم بجذب هذه السفن خاصة تلك التى تستخدم الخطوط الملاحية الطويلة وذلك عن طريق تخفيض نسبة فى رسوم العبور حتى تتساوى مع تكلفة المرور من راس الرجاء الصالح .

وبالفعل بعد تطبيق هذه التسهيلات عبرت القناة خلال شهر اغسطس الماضى ٥١ سفينة حملت ٤ ملايين طن من البضائع وسددت رسوما قدرها ٦,٥ مليون دولار .

اللواء جمعة ابراهيم رئيس هيئة ميناء بورسعيد سابقا يعقب قائلا : لدى الهيئة أيضا شركات للمقاولات البحرية واخرى لاصلاح وبناء السفن . وينبغى الاهتمام بهذه الشركات وتشجيعها على أعمال اضافية حتى يرتفع دخل هذه الشركات وبالتالى دخل قناة السويس .



المصدر : ....الأهـــــرام........

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....١٧ سبتمبر ١٩٩٠.......

١٤٩٢ سفينة عبرت القناة خلال اغسطس الماضي بمتوسط يومي ٤٨ سفينة

فى أغسطس الماضى دفعت ٥١ سفينة ٦,٥ مليون دولار للمرور بالقناة بدلا من رأس الرجاء الصالح

رئيس هيئة قناةالسويس يقاطع قائلا : هذه المحاولات قائمة من جانب الهيئة لاقتحام مجالات عمل خارجية بواسطة « كراكاتها » التابعة لشركات المقاولات البحرية فهناك اعمال للهيئة فى تطوير وتطهير ميناء الدخيلة بالاسكندرية واعمال اخرى فى تطوير الممرات الملاحية لميناء دمياط ويجرى التوسع فى اعمالنا الخارجية .

اين .. إصلاح السفن ؟!

بديل آخر لتنشيط وتعويض الفاقد من دخل قناة السويس يطرحه المحاسب **فتحي المر رئيس قطاع الحركة والتشغيل** بشركة بورسعيد لتداول الحاويات ويلخصه قائلا : من المعروف ان هيئة قناة السويس تمتلك ترسانة بحرية لها وزنها العالمي وقادرة على بناء السفن الجديدة والمتنوعة من ذوات الحمولات الكبيرة .

كذلك كان فى ترسانة بورسعيد حوض عائم لاصلاح السفن تنتظر السفن العابرة للميناء دورها فى الاصلاح داخله واليوم لابد من اعادة تنشيط هذه الامكانات والاتصال بملاك البواخر او السفن لزيادة دخل الهيئة وبالتالى تعويض الاقتصاد القومى بسبب فاقد ايرادات القناة .

رئيس هيئة قناة السويس يعقب قائلا : بالنسبة للترسانة البحرية سواء فى بورسعيد او الاسكندرية فاننا نقوم حاليا بدراسة عروض قادمة الينا من بعض الجهات الاجنبية لبناء واصلاح السفن الخاصة بها . ونحن سوف نبت فى هذه العروض بمزيد من المرونة لجذب العديد من بينها الى مصر .

تنشيط تجارة الترانزيت

اللواء جمعة ابراهيم يوسع دائرة البدائل بقوله : ان هناك دراسة بالاكاديمية العربية للنقل البحرى تدفع بتنشيط تجارة الترانزيت فى الموانىء المصرية وفقا لمجموعة من التوصيات من اهمها طرح المزيد من التسهيلات والخدمات فى المحطات والشركات البحرية اسوة بماهو متبع على المستوى العالمى من حيث التجهيزات والمعدات .

والدليل ان احدى الشركات الملاحية كانت تتعامل مع محطة حاويات بورسعيد فى فبراير من العام الحالى بطاقة تتراوح بين ١٠٠٠ و ٢٠٠٠ حاوية اسبوعيا ولكنها لم تستمر اكثر من شهرين حتى نقلت نشاطها فى شهر مايو من العام الحالى ايضا الى « مالطة » فى ايطاليا والسبب يعود بالطبع الى التسهيلات المطروحة هناك !

التسهيلات مطروحة

اللواء محمود عبد العزيز رئيس شركة بورسعيد لتداول الحاويات يرد قائلا : نسبة تجارة الترانزيت فى ميناء بورسعيد لاتزيد على ١٠ ٪ رغم كافة التسهيلات المطروحة من جانبنا لان هذه التجارة يحكمها موقع الميناء وفراغات المحطة والتعريفة الخاصة بالتداول ورغم هذا فإن طاقة التداول فى المحطة الخاصة بميناء بورسعيد لاتزيد على ٥٠ الف حاوية فى السنة وهذه النسبة مناسبة لعمر المحطة التى بدات عملها منذ سنتين فقط .

اما عن شركة ـ نور آسيا ـ التى عادت بعد شهرين فقط الى مالطة ـ **وكما يقول فتحي المر رئيس قطاع الحركة والتشغيل** فإن هذه الشركة جاءت الى بورسعيد فى ظروف اضطرارية ورغم هذا خفضنا تعريفة التداول الى اقل من النصف بالنسبة لها وايضا حصلت على تخفيضات فى مصاريف الميناء والنقل والارشاد ورغم هذا عادت الى الموانىء التى كانت تعمل بها بعد زوال الاضطرابات هناك . لكن الميناء مازال يتعامل مع بعض خطوط الترانزيت مثل « الكونت شيب » و « ايجل » والخط الصينى .

وخلال الشهر الماضى استقبل الميناء ٥ رسائل ترانزيت ضمت ١٤٠ حاوية مازالت بالميناء لانها متجهة الى احدى الدول التى فرض عليها الحظر الاقتصادى .

التنمية هى البديل

المهندس عاطف ماروني وكيل الوزارة للنقل البحرى يرى ان بدائل العبور من دوامة الخسائر التى تمر بها قناة السويس الآن يجب ان تتمشى مع عمليات التنمية والخطط الاستراتيجية بهدف معالجة الازمة بشكل شامل عن طريق التنمية الصناعية داخل هيئة القناة نفسها فى اطار الموانى المصرية بشكل عام ولا تكون حلولنا رد فعل للازمات التى نتعرض لها .

ويحدد عاطف ماروني بدائل التنمية فى ضرورة تطوير الموانىء المصرية وخلق مناطق حرة جديدة على غرار بورسعيد بغرض التصنيع واعادة التصدير مثل هونج كونج وسنغافورة .

ويطرح المهندس فتحي المر بديلا آخر يترتب على تنشيط المنطقة الحرة ببورسعيد بقوله : ان رواج المنطقة الحرة فى بورسعيد سوف يشجع اطقم السفن العابرة للقناة والتى تنتظر من ست الى ثمانى ساعات ـ طبقا لنظام عبور القوافل من القناة ـ على النزول الى سوق المنطقة الحرة

بالاضافة الى ذلك يمكن تنظيم جولات سياحية داخل مدينة بورسعيد لهذه الافواج داخل القرى السياحية والمتاحف مما يساعد على تنشيط الحركة السياحية بالمدينة خاصة ان مثلث « التفريعة » المحصور بين الفرع القديم والجديد للقناة والذى يمتد بطول ١٧ كيلو مترا وبعرض ١٠ كيلو مترات تقريبا هناك مؤتمر سيعقد بشأنه لامكان استغلاله فى انشاء صناعات تصديرية لخدمة المنطقة الحرة واخرى لخدمة هيئة قناة السويس فضلا عن استغلاله سياحيا

ويؤكد اللواء سلمى خضير محافظ بورسعيد انه سيعقد فى ٢٥ من الشهر الحالى مؤتمر سياحى بالمحافظة يحضره وزير



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٠

خسائر قناة السويس بسبب الحصار البحرى

● نشوب حرب فى الخليج يرفع الخسائر إلى ٤٠٠ مليون دولار سنويا

● كيف تتم محاسبة السفن العسكرية عند مرورها فى القناة ؟

● كيف تأثرت قناة السويس بأزمة الخليج ؟ هل انخفضت الايرادات نتيجة لتوقف ضخ البترول العراقى والكويتى اللذين يمثلان ٧ بالمائة من الانتاج العالمى للبترول ؟ وبأى نسبة انخفضت الايرادات ؟ ماهو تأثير القيام بعمل عسكرى فى منطقة الخليج على دخل القناة التى تعد واحدا من أهم أربعة مصادر للعملات الحرة فى مصر بعد البترول والسياحة وتحويلات المصريين العاملين بالخارج ؟ على أى أساس تتم محاسبة السفن العسكرية التى تعبر القناة متجهة إلى الخليج وهل تدفع السفن الأمريكية العسكرية رسوم المرور نقدا ؟ وماهو مصير المرحلة الثانية من عمليات تطوير القناة التى تجرى دراسات الجدوى لها منذ يوليو ٨٩ بواسطة اثنين من بيوت الخبرة العالمية ؟!

كل هذه التساؤلات كانت تطرح نفسها وبإلحاح فى الأيام الماضية خاصة بعد مرور شهر ونصف على الغزو العراقى للكويت ليعرف الناس كيف تأثر هذا الشريان الملاحى الحيوى بسبب احداث هذا الغزو وماهى النتائج التى يمكن ان تحدث فى المستقبل لاستمرار حالة الحصار الاقتصادى .. أو فى حالة نشوب مواجهة عسكرية فى منطقة الخليج..

● حديث : سيد عبدالقادر

فى البداية يقول المهندس محمد عزت عادل رئيس هيئة قناة السويس إن فترة الشهر ونصف التى مضت على بداية لأزمة الخليج تعد وقتا قصيرا جدا لكى نحكم على مدى تأثير الأزمة على قناة السويس .. لكن لاشك أن الأزمة ستؤثر على القناة بمعنى انه لابد أن تؤدى هذه الأزمة إلى تناقص فى اعداد السفن العابرة للقناة والحمولات التى تحملها وبالتالى فلابد أن يترجم هذا إلى نقص فى الايرادات ..

وبداية نقول : إن البضائع البترولية تمثل تقريبا ٤٠ بالمائة من حجم البضائع المارة فى القناة كما تمثل ٢٥ بالمائة من ايرادات القناة وقد عبر القناة عام ١٩٨٩ حوالى ٧٢ مليون طن .. كذلك تمثل البضائع غير البترولية ٧٥ بالمائة من الايراد وحجم البضائع التى تمر بالقناة متجهة أو قادمة من وإلى الخليج حوالى ٢٤,٤ مليون وهى نسبة بسيطة من الحمولة الاجمالية التى تعبر القناة والتى تقدر بنحو ٣٩٠ مليون طن فى السنة وما يخص العراق والكويت منها ١,٢ مليون طن والسعودية ٧,٨ مليون طن .

● إذن كيف تتأثر ايرادات القناة نتيجة تلك الأزمة ؟ أولا : العراق والكويت توقف انتاجهما البترولى بالكامل وبالتالى فإن تصديره إلى أوربا توقف .. ولو علمنا أن البلدين ينقلان ٧ ملايين طن سنويا من بترولهما عبر قناة السويس ، ومع بداية الأزمة وتوقف ضخ البلدين حذفت هذه الكمية من حساباتنا .. وإذا دخلت السعودية نطاق الأزمة فتلك هى المشكلة الكبرى لأن السعودية تنقل عبر القنات (١٦) مليون طن سنويا ، وتوقف هذه الكمية يعنى حرماننا من ٢٣ مليون طن سنويا وتلك كارثة لأننا نقدر رسوم عبور أى سفينة على أساس حمولتها ..



ثانيا : إن واردات العراق والكويت من المنتجات البترولية - بعد التكرير - والتى تاتيهم من الخارج قد توقفت كما توقفت وارداتهم الاخرى من المنتجات المختلفة كالسيارات ومعدات التنمية والاغذية نتيجة للحصار البحرى والحظر القائم عليهما ..

وثالثا : نتيجة الأوضاع حاليا فى الكويت فقد تاثرت حركة الواردات والصادرات فى باقى دول الخليج .. وانخفاض عملاتها سيؤدى إلى مضاعفة العبء الاقتصادى عليها وبالتالى حدث وسيحدث انكماش فى حجم وارداتها من البضائع غير البترولية من الخارج ..

إذن كل هذه الانخفاضات فى الواردات والصادرات تعنى نقصا فى السفن العابرة للقناة وبالتالى نقص فى الايرادات ..

ومن الاسباب الاخرى ان هيئات التامين العالمية التى تؤمن على حركة السفن فرضت رسوم تامين اضافية على جميع السفن المتجهة من وإلى منطقة الخليج نتيجة للظروف الراهنة الموجودة هناك وهذا سيؤدى إلى احجام كثير من السفن عن التوجه لهذه المنطقة ..

خسائر بسبب الحصار

ويقول المهندس عزت عادل رئيس هيئة قناة السويس :

لكل هذه الأسباب فاننا نتوقع فى حالة استمرار الحظر الحالى على التعامل مع تجارة العراق والكويت والحصار والمفروض عليهما ان تنخفض ايرادات قناة السويس إلى ٢٠٠ مليون دولار سنويا اما فى حالة نشوب حرب وهو ما سيؤدى إلى توقف انتاج باقى دول الخليج من البترول وبالتالى حركة تصدير البترول .. كما ستتوقف وراداتهم من الخارج تماما فإنه من المقرر ان تصل الخسائر إلى الضعف اى حوالى ٤٠٠ مليون دولار سنويا ..

ويقول المهندس عزت عادل رئيس هيئة قناة السويس :

بالنسبة لما اثير حول دور القناة كممر مائى اثناء ازمة الخليج فإننا نقول إن قناة السويس جزء من مصر والسيادة المصرية عليها بالكامل وهى مياه اقليمية تسرى عليها القوانين الخاصة بالمياه الداخلية .. ويحكمنا فى إدارة القناة عدة اتفاقيات اهمها اتفاقية القسطنطينية التى وقعت فى اكتوبر ١٨٨٨ بالاضافة إلى القوانين المصرية التى صدرت بعد تاميم القناة واهمها القانون ٣٠ لسنة ١٩٧٥ وبطبيعة الحال فإن قناة السويس مفتوحة امام جميع الدول بدون استثناء ولجميع السفن سواء مدنية او عسكرية ولايمكن التفرقة بين اية دولة او سفينة مادامت ان هذه السفينة تتبع تعليمات لائحة الملاحة الخاصة بقناة السويس والصادرة من مجلس إدارة هيئة قناة السويس والتى تخوله الحق بالكامل فى ادارة المرفق بدون الرجوع إلى اى قانون اخر او اية لوائح اخرى مادامت ان السفينة من الناحية الفنية لايمكن منعها إلا إذا كانت تحمل علم دولة فى حالة حرب مع مصر ..

السفن العسكرية تدفع نقدا

● هل ادت زيادة عبور السفن الحربية التى تعبر قناة السويس الى تعويض بعض الخسائر ؟ ثم كيف تتم محاسبة هذه السفن هل تدفع نقدا ام تخصم لجور عبورها من الديون لو كانت امريكية مثلا ؟

— بالنسبة للسفن العسكرية فهذه امور طارئة .. وكل سفينة مقدر لها ان تعبر مرتين فقط فى الذهاب والعودة ، لكن حركة ناقلات البترول والمراكب الاخرى حركة دائبة يوميا .. وعموما السفن الحربية تدفع الرسوم المفروضة عليها حسب وزنها بالاضافة إلى ٢٥ بالمائة زيادة عن السفن التجارية .. بمعنى اننا نقدر الرسوم على اى سفينة حسب وزنها بالطن والطن يقدر سعره بوحدات السحب الخاصة (التى هى سلة عملات لاهم خمس عملات فى العالم بنسبة قوتها فالدولار ٤٢ بالمائة من هذه السلة والمارك الالمانى ١٩ بالمائة والين اليابانى ١٥ بالمائة والجنيه الاسترلينى والفرنك الفرنسى كل منهما ١٢ بالمائة) .. فلو كان هناك حاملة بترول تحمل عشرة الاف طن مثلا .. نقدر سعر الطن بحقوق السحب طبقا للرسوم التى نعلنها كل سنة بأربع وحدات سحب خاصة فبالتالى نحصل منها على ٤٠ الف وحدة سحب .. بينما لو كانت هناك سفينة حربية تحمل نفس الوزن فإننى احصل منها على ٥٠ الف وحدة سحب خاصة بزيادة ٢٥ بالمائة .. نتيجة انها تاخذ منى خدمة زيادة فى عمليات التامين والارشاد وسرعة انجاز عبورها فى التوقيت الذى تريده ..

وقبل ان تعبر قناة السويس لابد ان تكون قد سددت رسومها إذا كانت سفينة تجارية فإن ذلك يتم عن طريق التوكيل الملاحى الذى تعمل له واذا كانت سفينة عسكرية فإما ان يقوم توكيل ملاحى بانهاء اجراءاتها او يتم ذلك عن طريق سفارة بلادها .. حتى السفن المصرية تدفع قبل ان تعبر قناة السويس ..

الأزمة : وأسعار المرور

● هل تم التفكير فى زيادة رسوم عبور قناة السويس نتيجة لازمة الخليج ؟

يقول المهندس عزت عادل رئيس هيئة قناة السويس :

إلى وقتنا هذا فإن لدينا لجنة دائمة للرسوم مهمتها ان تتابع يوميا جميع عناصر الرسوم عندنا .. مثل سعر البترول فى العالم والتعاقدت



المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٠

التى بين الشرق والغرب وحجم التجارة التى يمكن تبادلها وموقف انتاج البترول وتكلفة السفينة وعمر السفينة .. كل هذا الكلام يدخل فى محصلة ..

ونقول : رسومنا السنة ستكون بالقدر التالى من وحدات السحب الخاصة ، ونحن دائما نعلن رسومنا قبل بداية العام بشهرين حتى يضع عملاؤنا حجم الرسوم التى سيتعاملون بها فى تعاقداتهم .. ومن ٥ يونيو ٧٥ وحتى وقتنا هذا فإننا نعلن رسومنا قبل يناير بشهرين ويبدأ تطبيقها فى اول يناير .

● من المعروف ان كل زيادة فى اسعار البترول تؤدى إلى زيادة معدلات العبور فى قناة السويس لان السفن تفضل ذلك بدلا من اللجوء لطريق رأس الرجاء الصالح حول افريقيا ؟

يقول رئيس هيئة القناة :

هناك نقطتان ايجابيتان فى ازمة الخليج بالنسبة لقناة السويس اولهما : ارتفاع سعر البترول ، وبالفعل كلما ارتفع سعر البترول كان هذا فى صالح قناة السويس لان ناقلة البترول التى تستخدم رأس الرجاء الصالح ستتكلف وقودا اعلى فإنها تفضل الطريق الاقصر لانه سيكون اقل تكلفة بالاضافة إلى توفير الوقت .. وثانيهما : فى ازمة الخليج ـ كما فى معظم الأزمات العالمية ـ ينخفض سعر الدولار امام وحدة حقوق السحب الخاصة .. بمعنى انه اذا كانت الوحدة تساوى ١,٢ دولار ففى الازمات تصبح ١,٥ دولار . ومعنى هذا ان السفينة التى تدفع ٤٠ الف دولار ستدفع ٤٥ الف دولار مثلا ..

ويضيف رئيس هيئة قناة السويس : لكن إذا قارنا هاتين الميزتين بالمؤثرات السلبية فسنجد ان المؤثرات السلبية الناجمة عن ازمة الخليج اكثر بكثير من المؤثرات الايجابية .

● ماذا لو حدث عمل عسكرى .. الن تتم تحريك اسعار العبور بالقناة بالزيادة او النقصان ؟

ـــ فى حالة حدوث عمل عسكرى فى الخليج سوف تحسب حسابات اقتصاديات النقل من جانب اصحاب السفن وبحث مدى جدوى عبور السفن من قناة السويس .. ونحن من ناحيتنا ندرس هذا ، فإذا وجدنا ان من مصلحة القناة تخفيض الرسوم لجذب السفن سوف نفعل ذلك ، لكن نحن نفضل استقرار مستوى الرسوم لمدة عام على الاقل طالما انه ليس هناك تاثيرات ضخمة جدا .. ولو حدث تغيير فى مكونات اقتصاديات النقل فمن المؤكد اننا سنحدث تغييرا فى مستوى الرسوم ..

هل يتوقف تطوير القناة ؟

● هل يمكن ان تؤدى الازمة الى تاجيل المرحلة الثانية من مشروع تطوير قناة السويس الذى نعلم ان دراسات الجدوى قد بدأت فيه منذ اكثر من عام إلى اجل غير مسمى ؟

يقول المهندس عزت عادل رئيس هيئة قناة السويس :

من المعروف ان هيئة قناة السويس نفذت مشروعا ضخما للتطوير من عام ١٩٧٥ وانتهى فى نهاية عام ١٩٨٠ ، وكان المفروض ان تستكمل المرحلة الثانية إلا اننا وجدنا انه لاتوجد جدوى اقتصادية لتنفيذ المرحلة الثانية مباشرة نظرا لتاثير العوامل الاقتصادية على تكلفة النقل ولكن فى العام الماضى بدات الظروف تتغير وبدات تظهر عوامل اخرى مشجعة على انجاز المرحلة الثانية مثل ارتفاع ناولون الشحن وانتهاء العمر الافتراضى لناقلات البترول العملاقة .. فمن المعروف ان الناقلات البترولية التى بنيت فى فترة اغلاق قناة السويس من عام ٦٧ الى عام ٧٥ كانت ناقلات ضخمة وعملاقة حتى تعوض تكاليف مرورها برأس الرجاء الصالح .. والمعروف ان العمر الافتراضى للسفينة العملاقة حوالى ٢٠ سنة اى ان عمر هذه الناقلات اقترب من النهاية ، وبالتالى بدات ترسانات العالم تتعاقد او تبنى حاليا ناقلات بترول ضخمة لتحل محل الناقلات التى اقترب عمرها الافتراضى من الانتهاء ، وبالتالى فانا مقيد فى قناة السويس بهذه الاحجام والمفروض ان اقوم بمشروع التطوير ليسمح بمرور هذه الناقلات الضخمة ..

بالاضافة الى ان منطقة الخليج التى تضم اكبر احتياطى بترولى فى العالم ـ ٦٥٪ تنقل معظم بترولها لاوربا وامريكا عن طريق قناة السويس والدراسات تؤكد انه لن يتم الاستغناء عن البترول كطاقة فى المستقبل القريب إذن ستستمر الناقلات الكبرى تسلك طريقها لسنوات طويلة عبر قناة السويس ..

كل هذه العوامل جعلتنا نتعاقد مع اثنين من بيوت الخبرة العالمية ونوقع معهما عقودا فى ٢٦ يوليو ٨٩ لتقوم بدراسة جدوى اقتصادية عن المرحلة الثانية للتطوير والمفروض ان تقدم لنا نتائج دراسات الجدوى فى بداية العام المقبل .. ولاشك ان هذه الدراسات ستدخل الظروف الحالية فى الخليج ضمن دراساتها ولكن بالنسبة لتوقيت البدء فى تنفيذ هذه المرحلة فهذا امر متروك للهيئة ..

ويقول : هذه المرحلة فى التطوير تستهدف توسيع وتعميق القناة ليصل قطاعها المائى الى ٥٣٠٠ متر مربع (بدلا من ٣٦٠٠ متر مربع فى الوقت الحالى) ، وليبلغ عرض صفحة الماء بالقناة ٤١٥ مترا (بدلا من ٣٦٥ مترا فى الوقت الحالى) وستسمح بمرور ناقلات وسفن يصل غاطسها الى ٦٨ قدما (بدلا من ٥٣ قدما فى الوقت الحالى) ..



مليار دولار خسائر السياحة ونصف مليار خسائر القناة

بورسعيد : دلال العطوى ومحمد ابو الشهود :

قال السيد فؤاد سلطان وزير السياحة والطيران المدنى ، ان ازمة الخليج لم تؤثر على السياحة وتدفقها الى مصر الا بنسبة ٤٠ ٪ ، بما يوازى مليار دولار سنويا ، وهى نسبة الاعتذارات من الشركات العالمية للشهرين القادمين ، وان خطة الوزارة الحالية ، التاكيد للمهتمين بالسياحة العالمية ، ان مصر آمنة وبعيدة كل البعد عن الخطر وانها مستقرة سياسيا ، ويلتحم شعبها مع قادته فى شجب هذا العدوان ، وقال ان سياسة الوزارة مستمرة فى تشجيع الاستثمارات السياحية ، وجلب رؤوس الاموال للاستفادة بها فى هذا المجال ، ومنح الاراضى باسعار مميزة للمستثمرين ، ومنح الاعفاءات الضريبية على المعدات السياحية لمدد تتراوح من ١٠ الى ١٥ عاما وفقا لموقع المنشاة

واكد المهندس عزت عادل رئيس هيئة القناة ان الازمة كلفت مصر ½ مليار دولار خسائر فى ايرادات القناة لتوقف صادرات النفط من الكويت وارتفاع نسبة التامين على السفن التجارية المتجهة للمنطقة .



المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القناة وأزمة الخليج : الخسائر وما الحلول ؟

• عبور السفينة رقم نصف مليون بعد التأميم وخطة التطوير

• نصف مليار دولار خسائر القناة حتى العام القادم لعدة أسباب

● منذ أيام قليلة عبرت قناة السويس احدى السفن الألمانية ، وكانت موضع ترحيب خاص من المسئولين فى القناة ، فهى السفينة رقم (٥٠٠ الف) أو نصف المليون التى عبرت القناة خلال اكثر من ثلث قرن منذ تأميمها عام ١٩٥٦ ـ رغم توقفها لأكثر من ثمانى سنوات بسبب ظروف الحروب .. كما تمر ١٢١ سنة على انشائها وافتتاحها كممر حيوى وشريان رئيسى للملاحة بين الشرق والغرب ..

ولكن .. ماذا حدث لقناة السويس منذ اندلاع ازمة الخليج ـ التى تدخل بعد أيام شهرها الخامس بلا حل : سلاما أو حربا ؟ ! وما حجم الخسارة التى منيت بها ايرادات القناة ـ بسبب الأزمة وتداعياتها .. وما مصدر هذه الخسارة ؟ وكيف تواجه القناة احتمالات الحرب فى الخليج ؟ وكيف تمضى خطة تطوير القناة ؟ وما هى البدائل لانخفاض الايرادات ؟ وما هى الحلول المطروحة لجذب السفن خاصة العملاقة الى عبور القناة ؟ وقضايا اخرى طرحتها « آخرساعة » على المسئولين فى قناة السويس عن حاضر القناة وازمة الخليج .. وما هى احتمالات المستقبل ؟



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٠

● تتعامل القناة مع ١٤ في المائة من حجم التجارة الدولية ، وتحقق لمصر دخلا يوميا يقدر بثلاثة ملايين دولار ، وصافيا سنويا يصل الى ١٤٦٠ مليار دولار ..

وتمر بالقناة ٢٦ في المائة من التجارة العابرة من الخليج والخاصة بالبترول فقط ، ٤١ بالمائة من تجارة البضائع بالخليج ، ٣٢ بالمائة من تجارة البحر الأحمر وشرق افريقيا ..

● وحققت القناة لمصر منذ عودة الملاحة عام ١٩٧٥ وحتى الآن حوالى ١٣ مليار دولار ..

ويبدو أن الأزمات في المنطقة التي تحيط بنا ، تؤثر فينا بطريقة مباشرة او غير مباشرة ، ويبدو أن مرافقنا ومجالاتنا الرئيسية هي التي تتأثر أولا وأخيرا بتلك الأزمات التي تستمر في بعض الأحيان لسنوات وسنوات ، وآخر تلك الأزمات هي غزو العراق للكويت وما سببه من آثار ألقى بظلاله على الاقتصاد المصرى ، وخاصة قناة السويس التي تأثرت بشدة بالأزمة ، ولكنها كالعادة - استوعبتها ، وبدأت في التعامل معها كغيرها من الأزمات السابقة ..

خسائر القناة : من أين ؟

بعد اندلاع ازمة الخليج عقد اجتماع هام للمسئولين عن القناة وأمام المهندس عزت عادل رئيس مجلس ادارة الهيئة ، اختلطت الأوراق التي احتوت على كثير من الحقائق :

● فهناك توقف صادرات الكويت والعراق من البترول العابر للقناة الى مناطق استهلاكه في أوربا والذى يمثل وحده أكثر من ٤,٨ مليون برميل تضخ يوميا ..

● توقف صادرات وواردات الكويت والعراق من البضائع غير البترولية والتي كانت تعبر هي الأخرى عبر القناة لهاتين الدولتين وتوقفت بسبب الحظر الاقتصادى الشامل من وإلى الدولتين ، والنتيجة هو توقف ١٠ في المائة من الايراد تقريبا ..

● ونتيجة لتلك الأوضاع غير المستقرة في باقى دول الخليج والتي ادت بالضرورة لانخفاض قيمة عملاتها ، ادى ذلك لانكماش حجم وارداتها من البضائع وتلك ايضا كانت تعبر قناة السويس ويذكر أن العابر من تلك البضائع فقط بالقناة ٤٠ مليون طن تمثل ٧٥ بالمائة من عائداتها !

● كما انخفضت صادرات دول الخليج من البترول ، فهناك على شواطئها تربض عشرات الناقلات وحاملات الطائرات المتعددة الجنسيات ، والتي تحتاج بدورها لجزء كبير من البترول الذى تنتجه تلك الدول ..

● وكبديل لانخفاض المعروض من البترول ، حاولت بعض البلدان الخليجية زيادة انتاجها بمقدار ٢,٥ مليون طن يوميا ، تمثل النصف فقط من المطلوب عالميا أما النصف الآخر فقد عوضته باقى الدول المستهلكة من دول الشمال والمكسيك وفنزويلا ، وهذا ادى الى فقدان القناة لميزة نقل هذه الكميات التي عبرت خلسة بعيدا عنها ..

● تأثرت الأردن من الأزمة ، وتأثرت بالتالى صادراتها ووارداتها عبر القناة ، الى جانب عامل هام بدأ يبدو في الأفق وهو الرقابة شبه اللصيقة على البضائع من وإلى الأردن بعد موقفها ومساندتها للعراق !

● وانتهزت منظمة التامين على السفن والناقلات « اللويدز » ، الفرصة واعلنت من جانب واحد زيادة قيمة التامين على السفن المتعاملة مع منطقة الخليج ، وبالتالى احجم الكثير منها عن الاتجاه والتعامل مع المنطقة كلها ، وبالتالى عدم استخدامها للقناة ، لأنه - وببساطة - قناة السويس هي الممر الرئيسى لتلك السفن ..

● والنتيجة الوحيدة المحتملة ، لتلك المؤشرات ، كما يؤكد مهندس عزت عادل هي توقع انخفاض ايرادات القناة على المدى القريب اى ابتداء من وقت وقوع الأزمة ولمدة شهور كاملة بنسبة من ١٠ إلى ١٢ في المائة ، وهذا بلغة الأرقام يمثل حوالى ٢٠٠ مليون دولار كعجز شامل !

● أما الحرب - في حالة اندلاعها - فيتوقع اتخاذ عدة اجراءات متلاحقة :

— فالسعودية ستدخل في نطاق الأزمة وسيتضاعف تأثر القناة ويزداد انخفاض ايراداتها نظرا لضخامة حجم تجارة السعودية العابرة للقناة سواء من البترول او البضائع الأخرى ، وبالتالى سيتضاعف انخفاض ايراداتها لتحقق عجزا صافيا يمكن أن يصل لنصف مليار دولار !

— والدول المجاورة والمنطقة باسرها ستتحول لساحة قتال ، توقف التجارة عبر القناة ويجعل « اللويدز » ، تتخذ اجراء واحدا محددا وهو عدم تحملها مسئولية التامين على السفن العابرة بالقناة لزيادة المخاطر عند عبورها بالمنطقة كلها ولأن المنطقة حسب العرف الدولى استصبح « ساحة قتال » !

حركة العبور : عادية

ورغم تلك التوقعات فإن مؤشرات حركة العبور



بالقناة تحمل دلالات مغايرة ، والاسباب لذلك كثيرة . منها ما يذكره المهندس عبدالسلام بدوى رئيس التحركات بمحطة بورتوفيق البحرية المدخل الجنوبى للقناة ، فهو يؤكد أن الحركة بالقناة لم تتأثر حتى تلك اللحظة بأزمة الخليج تأثراً ملحوظاً وذلك لعدة أسباب :

— أولها أن دول الخليج وخاصة السعودية والامارات زادت من صادراتها البترولية وبالتالى عوضت بعض النقص من عدم مرور البترول العراقى أو الكويتى ..

— أن هناك طلباً متزايداً على البترول وبالتالى لم تتأثر بصورة ملحوظة حركة عبوره فى القناة ..

— أن معظم البلدان رفعت سعر بترولها الخام ، ومعروف أن ارتفاع سعر البترول يعنى ارتفاع تكاليف نقله عبر القناة وبالتالى رتفاع قيمة الرسوم وتعويض بعض العجز ..

— والأهم هو تموين السفن العابرة خاصة الأساطيل البحرية المتعددة الجنسيات والتى مثلت دخلا اضافيا للقناة وعوضت بعض النقص ..

— كما أن حركة الملاحة بصورة عامة كانت حول المعدل فى القناة ، فخلال اغسطس وهو شهر الأزمة عبرت القناة ١٤٩٢ سفينة وناقلة ، بل انه عبرت القناة فى يوم واحد من نفس الشهر ٥١ سفينة حملت ٤ ملايين طن سددت حوالى ٦,٥ مليون دولار كمصاريف للعبور ..

— وخلال شهرى سبتمبر واكتوبر ، كانت حركة العبور حول نفس المعدل ، وبمتوسط عبور ٥١,٨١ سفينة يوميا فى سبتمبر ، ٥٠,٧٧ سفينة يوميا فى اكتوبر وفى نوفمبر كانت حركة العبور على نفس المعدل تقريبا ..

ويرى المهندى عبدالسلام بدوى .. أن القناة فى حاجة لخطة طويلة المدى لاستيعاب تلك الأزمات وإيجاد بدائل تحد من تأثيرها على العائدات أو تعوضها فى بعض الأحيان ، ودون انتظار لوصول الحل من خارج القناة وليس من داخلها ، الحقيقة أن القناة تسعى ومنذ سنوات لوضع خطة لتعويض تأثير تلك الأزمات ، وخاصة بعد أن حدد المهندس عزت عادل رئيس القناة خطة لزيادة

إيرادات القناة بنسبة تتراوح ما بين ٨ ، ١٠ فى المائة سنويا .. فى الظروف العادية ، وذلك عن طريق المبادرة التى اعلنتها الهيئة منذ ٣ سنوات بمنح السفن العاملة على الخطوط الطوالى من وإلى أمريكا واستراليا تخفيضا يصل الى ٤٠ فى المائة فى بعض الرحلات وذلك عند عبورها القناة بدلا من طريق راس الرجاء الصالح ولاختصار مدة عبورها من ٤ أيام إلى ١٤ ساعة فقط . وبالفعل نجحت المبادرة وحققت دخلا اضافيا للقناة قدرناه بحوالى ١١٠ ملايين دولار خلال ثلاثين شهرا فقط ..

أيضا - والحديث للمهندس عزت عادل هناك مبادرة تحت الدراسة للقناة تتلخص فى تامين عبور بواخر مجاورة للقناة بالسويس توضع فيها جزءا من شحنة البترول المرافقة للسفن العملاقة حتى ميناء بورسعيد حيث يتم هناك اعادتها للناقلة مرة أخرى ، وهذا سيساعد على تعامل القناة مع حوالى ٥٠ بالمائة من الناقلات العملاقة التى لا تستوعبها فى الوقت الحالى ..

ويمكن أن تحقق ربحا سنويا صافيا يصل لمائة مليون دولار ..

والعائق الوحيد فى تلك المبادرة هو المفاوضات مع شركة « سوميد » للبترول ، والتى تقوم بنقل البترول الخام من البحر الأحمر لسيدى كرير على البحر المتوسط رغم انه لن يتعارض مع ذلك الخط ..

وكذلك الخوف ، من المخلفات السائلة ونسبة التلوث الناتجة عن تفريغ شحنات البترول وخاصة أن المنطقة باسرها تشكو خطر التلوث !

بدائل لمواجهة الأزمة

ويطرح المهندس عبدالسلام بدوى بدائل جديدة لتعويض النقص فى دخل القناة فهناك على سبيل

المثال الشركات التابعة للقناة وهى سبع شركات تتراوح نشاطاتها ما بين المقاولات البحرية وإصلاح وبناء السفن والذى يلاحظ تلك النشاطات يجد انها تعمل بأقل من حجمها الطبيعى ، فإمكانيات الاستثمار فيها ليست كبيرة حتى الآن ، ولا تتناسب مع حجم السفن أو الناقلات العابرة بالقناة ، وطاقة اصلاح أو بناء السفن شبه متوقفة الآن ..

● ولكن ماذا عن النشاط الموجود بالفعل خاصة فى ترسانة الهيئة البحرية ؟

رغم وجود المهندس محمد نسيم وهو رئيس ترسانة هيئة قناة السويس وهو فى الوقت ذاته أول من بنى سفينة مصرية « قناة السويس » عام ١٩٦٠ ، إلا أن نشاط الهيئة كما أكد لآخرساعة حسن فهمى المشرف على التخطيط داخل الترسانة لا يتعدى :

● صيانة أسطول الهيئة من الكراكات والقاطرات والأوناش العائمة والمعديات وغيرها ..

● وفى العام الماضى تلقت عروضا لاصلاح سفن تابعة للعراق والسعودية والسودان واليمن والأردن وبحمولات تتراوح ما بين ألفين و١٢ ألف طن .

● صيانة السفن العابرة بالقناة وحتى ٤٥ ألف طن - أما السفن الأكبر فتتجه رأسا لموانىء تايوان وكوريا والشرق الأقصى !

● ومنذ انشاء الترسانة عام ١٩٦٠ ، وهى اقدم ترسانة مصرية ، تم بناء ٢٠ سفينة وكراكة حتى تلك اللحظة، اما عن التعاقدات الخارجية فمتوقفة منذ سنوات طويلة !

والسبب ــ ليس كما يؤكد المهندس محمد زايد بترسانة بورتوفيق لا يقتصر على الهيئة وحدها ، فإمكانيات الهيئة هائلة وتساعدها بصورة ، او باخرى ــ على تصنيع السفن شبه العملاقة وإصلاحها فى ذات الوقت ، ولكن هناك اسبابا اخرى ذكرها بعض العاملين منها :

● انه لا يوجد اقبال على تصنيع قطع بحرية بالقناة وترساناتها فى بورتوفيق وبورسعيد ، وأن هناك اقبالا من ناحية اخرى على ميناء الاسكندرية ويكفى أن نعلم انه من ضمن ٦ قطع بحرية تم الاتفاق على تصنيعها محليا ــ لم تحصل ترسانة الهيئة على قطعة واحدة منها لتصنيعها وذهبت جميعها للاسكندرية !

● حتى اذا اقبلت بعض الشركات ، وهى حكومية ، فإنها تدفع بالجنيه المصرى ، وليس بالعملة الصعبة ، اما التسديد فبعد سنوات وفى بعض الأحيان تتراكم الديون دون تسديدها !

● قصة اخرى ، وهى ان شركة وطنية طلبت بناء عبارتين لنقل المصريين من وإلى ميناء نويبع خلال أزمة الخليج وحالة التكدس فى الركاب والبضائع ، ورغم السرعة غير المتوقعة التى تم فيها تصنيع العبارتين فى ترسانتى الهيئة ، إلا أن الأمر لم يتكرر رغم احتياج مصر لحوالى ١٦ عبارة من نفس النوع حتى عام ٢٠٠٠ ..

● والاخطر انه رغم توافر الامكانيات داخل ترسانة الهيئة ، واجتذابها لبعض الدول العربية ، إلا أن الامر لم يستمر وذلك لسببين : الأول أن تلك الدول خاصة ، العراق ، طلبت تاجيل الدفع ، وبالتالى لم تدفع نقدا ..

● والثانى : انه رغم اتجاهنا لتصنيع بعض الوحدات لبعض البلدان الأوربية مثل الدانمارك والمانيا وبلجيكا إلا أن هناك تنافسا لا مبرر له من بعض الشركات والموانىء المصرية الأخرى ، يضيع على القناة موردا اضافيا لها ..

تطوير القناة : ضرورة

● والذى لا يعلمه الكثيرون ، أن تلك النشاطات مرتبطة بكلمة سحرية تتكون من مقطعين وهى « تطوير القناة » ــ فلا يمكن أن اسمح بعبور ناقلة عملاقة او حتى اصلاح وبناء سفينة من نفس النوع الا بعد تطوير المجرى الملاحى وتوسيع المجرى ذاته وزيادة الغاطس ليستوعب مثل تلك الحمولات الضخمة ، فالتطوير هو الأساس ، وخاصة أن تطوير القناة فى مرحلته الأولى قفز بإيراداتها قفزات هائلة ، تخطت المليار فى السنوات الماضية كدخل سنوى ثابت ، وحققت أكثر من ١٣ مليار دولار دخلا لمصر منذ عام ١٩٧٥ وحتى الآن ..

والمهندس عزت عادل رئيس هيئة قناة السويس يؤكد على أن بيتى الخبرة العالمية وهى بيت خبرة هولندى وآخر عربى ، والتى عهدت اليها القناة بدراسة الجدوى الاقتصادية للمرحلة الثانية من التطوير مازالت مستمرة فى دراساتها بالاشتراك مع الأجهزة المختصة بالقناة حيث انه لا داعى مطلقا لإيقافها وخاصة أن نتائجها ستعلن وتعرض على مسئولى القناة مع بداية العام القادم ، ولا يبقى بعد ذلك إلا قيام الهيئة بتحديد الموعد المناسب لبدء عملية التطوير فى حالة ثبوت الجدوى الاقتصادية لمثل تلك المشروعات ، ويؤكد الدكتور عزت ان استقرار او عدم استقرار الوضع فى المنطقة لا يجب أن يمنع مصر من تطوير القناة ، فهناك حقيقة ثابتة وهى أن منطقة الخليج تضم اكبر احتياطى للبترول يبلغ ٦٥ بالمائة من احتياطى العالم كله ، وسيظل هذا الاحتياطى بعد الأزمة ولسنوات طويلة ــ وسيظل معظمه يعبر بالقناة ويمثل جزءا كبيرا من ايراداتها ..

● وسبب آخر لضرورة التطوير وهو أن التطوير سيرتبط به بالضرورة تطوير نشاطات القناة الأخرى مثل اصلاح وبناء السفن الى جانب السماح بعبور الناقلات العملاقة مليئة بالكامل ، بدلا من عبورها فارغة حاليا فى رحلتها من اوربا وامريكا الى الخليج ..

● وسبب ثالث وهو أن العالم سيستمر فى اعتماده على البترول خلال سنوات عديدة قادمة كمصدر أساسى للطاقة ــ وبالتالى ستستمر اهمية القناة كمجرى دولى لناقلات البترول من وإلى الخليج ..

● ولكن ماذا عن ملامح خطة التطوير الثانية ؟

ــ ببساطة ــ كما يقول المهندس عزت عادل : ستسمح الخطة للتطوير بتوسيع مجرى القناة بزيادة ٥ فى المائة ، ستزيد عرض القناة من ٣٦٥ مترا الى ٤١٥ مترا والعمق للغاطس من ٥٣ قدما حتى ٦٨ قدما ..

وستسمح بعبور السفن العملاقة حتى ٣٦٠ الف طن بدلا من ١٦٠ الفا فى الوقت الحالى ..

والأهم انها ستزيد دخل القناة الصافى سنويا بحوالى ١٣ فى المائة ..

القناة : هيئة استثمارية

وكل تلك البدائل من تنشيط لدور الترسانة البحرية للقناة وإصلاح السفن العابرة والصديقة وانتهاء بتطوير القناة فى مرحلتها الثانية ، تمثل بلاشك بدائل جديدة للتعامل مع الأزمات ، ولكن



المصدر : آخر ساعة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٠

هناك بدائل مازالت بعيدة عن تفكير رجال القناة او بالتحديد لم تدخل فيها القناة بثقلها حتى الآن ..

وتلك البدائل ، كما حددها لنا المسئولون بهيئة قناة السويس تتلخص في عدة اتجاهات :

— البعض قال لماذا لا تستثمر القناة كمحطة لتجارة الترانزيت الدولية مثلنا في ذلك مثل « كوريا وتايوان وسنغافورة » ولدينا بالفعل مدينة بورسعيد « كمنطقة حرة » صالحة لمثل تلك الاجراءات والذى نعلمه بالتحديد أن هناك اتفاقا قد تم بالفعل مع تايوان لتخزين بعض منتجاتها في بورسعيد ..

● اقتراح آخر قدمه لنا محافظ لاحدى محافظات القناة ، يقول ببساطة لماذا لا تتعاون هيئة قناة السويس مع المحافظات الثلاث المحيطة بها « بورسعيد - السويس - الاسماعيلية » في انشاء بعض المشروعات الاستثمارية او السياحية . ولدى تلك المحافظات ، بالفعل - مشروعات جاهزة في بحيرة التمساح والشواطىء ، الى جانب المناطق الحرة والصناعية وهى مشروعات مضمونة الربح ..

● ولماذا لا تتجه بعثات لبعض الدول العربية لتنشيط دورها الدول في مصر والذى نعلمه تماما أن القناة بدأت بالفعل في إيفاد بعثات لدول الخليج لعقد صفقات جديدة للتصنيع في ترسانات الهيئة ، ولكن الذى يحدث أن الوفود تذهب وتعود لتفاجأ بحصول شركات مصرية على نفس العقود وبصورة تنافسية ، وتضيع الصفقة على القناة ، وهذا بالذات ما جعل رجال الهيئة يتقدمون بشكوى لوزير النقل والمواصلات من توقف العمل بالترسانة البحرية !

● بقى شىء اخير ، وهو انه رغم تلك الظروف المعاكسة امام القناة الآن ، والتى تمنع انطلاقها كهيئة استثمارية حرة تحقق ربحا دائما لمصر ، فهناك مجالات جديدة بدأتها القناة خارج نطاقها ، فقد قامت بالعمل في انشاء ميناء دمياط وتقوم حاليا بتطوير ممراته الملاحية ، كما انجز رجال القناة تطهير وتطوير ميناء الدخيلة بالاسكندرية ، وبدأوا المرحلة الثانية منه منذ اوائل مايو الماضى ..

تحقيق : خالد حمزة

مخطط لتعطيل الملاحة فى مجرى قناة السويس فور نشوب حرب الخليج

إلقاء شحنات اسمنت فى المصر المائى لمنع وصول إمدادات للقوات الدولية !

اكدت مصادر امنية مسئولة ، تعزيز اجراءات الامن فى قناة السويس ، بعد وصول معلومات عن مخطط للقيام بعمليات تخريبية بهدف اغلاق مجرى القناة ، فى حالة نشوب حرب الخليج .

اوضحت المصادر ، وصول تحذيرات عن قيام سفن تحمل شحنات اسمنت من الخليج والشرق الاقصى ، باغراق شحناتها عمدا فى مياه القناة ! كما اوضحت المصادر ، ان المخطط يهدف إلى منع وصول تعزيزات او إمدادات إلى القوات الدولية فى الخليج . واكد نبيل هلال مدير ادارة التحركات الرئيسية فى هيئة القناة ، ان اجهزة القناة بالتعاون مع كافة الاجهزة الامنية المصرية والعربية تراقب جميع انواع السفن المارة فى القناة طوال ٢٤ ساعة يوميا ، بصرف النظر عن الوجهة القادمة منها .

واشار إلى ان احتمال الحظر ضد جميع انواع السفن قائمه ، ويزداد بزيادة احتمالات الحرب فى الخليج . كما اكد مدير ادارة التحركات بالهيئة ، خضوع السفن العابرة للقناة للتفتيش والمراقبة الدقيقة .

□ نتيجة لأحداث الخليج :

٦ ٪ اضافة لرسوم العبور بالقناة من اليوم

بدات اعتبارا من منتصف ليلة امس اضافة نسبة اثر التضخم التى قررتها هيئة قناة السويس على رسوم العبور الحالية بواقع ٦ ٪ لجميع انواع السفن عدا سفن الصب الجافة التى تحدد لها نسبة ٤ ٪ .

وصرح المهندس عزت عادل رئيس الهيئة ان تلك النسبة فرضتها الاوضاع المتوترة بمنطقة الخليج التى يصعب معها التكهن بمستوى ثابت خلال العام الجديد « ٩١ » كما ان حالة عدم الاستقرار بالمنطقة عكست اثارها على عناصر تكلفة النقل البحرى التى تتذبذب بدرجة كبيرة ومن المنتظر ان تتراوح الزيادة فى ايرادات القناة نتيجة فرض نسبة التضخم بين ٥ و ٥,٥ ٪ بما يعادل نحو ٧٥ مليون دولار .



المصدر : الشعب

التاريخ : ٨ يناير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رئيس هيئة قناة السويس لـ « الشعب »

مصر ستخسر ٤،٣ مليون دولار يوميا

ماذا يحدث لقناة السويس اذا مااندلعت الحرب في الخليج ؟
وكم تخسر مصر الان ؟ ومنذ الازمة الحالية ؟
وكم ستخسر في حالة اندلاع القتال ؟
وماهي اجراءات تأمين القناة ؟ وهل ازدادت مؤخرا ؟
وماحكاية السماح بمرور السفن الحربية الاجنبية بما تحمله من خطر الاشعاع النووى
هذه الاسئلة حملناها وذهبنا الى الاسماعيلية حيث مقر هيئة قناة السويس للقاء المسئول الاول عن القناة المهندس عزت عادل للاجابة عنها .
فكان هذا اللقاء ..

■ سألته في البداية : اذا مااندلع القتال في الخليج بعد ١٥ يناير الجارى وتعطلت القناة ـ وهو الشيء الوارد ـ كم ستكون خسائر مصر نتيجة لذلك ؟

□ اجابني : الايراد اليومي للقناة يبلغ حوالى ٣ ، ٤ مليون دولار .. يعني كل يوم تتعطل فيه القناة ستخسر فيه مصر هذا المبلغ

■ سألت : والخسائر الحالية .. اقصد قبل الحرب ومنذ اشتعال الازمة ؟

□ قال : ٣٦ في المائة من التجارة المتبادلة في الخليج كانت تمر عبر قناة السويس ولم تعد تمر الان

■ سألته : وكم يبلغ هذا الحجم اذا ماترجمناه ماديا ؟

□ قال : يعني كانت دول الخليج تدفع لمصر ٢٩ في المائة من دخل القناة ككل وهذا المبلغ توقف هو ايضا نتيجة للحظر الاقتصادى على العراق والكويت وانخفاض القيمة الشرائية لعملات الدول الخليجية الامر الذى ادى لانكماش حجم التجارة لديها ككل

■ قلت له : انتم تسمحون للسفن الحربية الاجنبية بالعبور من قناة السويس .. اليس في هذا انحياز ضد دولة عربية مسلمة وهي العراق ؟

□ قال : مصر لاتستطيع منع اى سفينة من المرور في قناة السويس طالما اننا لسنا في حالة حرب معها ، وطالما كانت مستوفاة لشروط المرور في القناة .

■ قلت : وماهي هذه الشروط ؟

□ قال : الحمولة المناسبة والغاطس ودفع الرسوم

■ سألت : واذا طلبت سفينة عراقية المرور ؟

□ لايمكن ان نمنعها

■ سألته : وخطر الاشعاع النووى المحتمل من السفن النووية الحربية الاجنبية ؟

□ قال : بالتعاون مع وزارة الكهرباء والطاقة ممثلة في المهندس ماهر اباظة تم الاتفاق على انشاء معمل مركزى داخل قناة السويس وذلك بهدف تأمين منطقة القناة والمياه من اى تسرب اشعاعى وسيعمل هذا المعمل خلال هذا الاسبوع .

■ سألت : هل اتخذت الهيئة اجراءات امن اضافية منذ اشتعال ازمة الخليج ؟

□ قال : الاجراءات لم تتغير كثيرا .. فأى سفينة تخضع لاجراءات امنية وتفتيشية تمتد لـ ٢٤ ساعة وكل هذه الاجراءات تتم بعيدا عن مجرى القناة .. اى في مجرى البحر .

ممدوح قاسم



المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٢ يناير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١٥ ٪ نقصا في ايرادات القناة بسبب الحرب

كتب قطب العربي

اكد الدكتور نبيل هلالى مدير ادارة التحركات بهيئة قناة السويس ان حرب الخليج ستؤثر حتما على حركة الملاحة في القناة في حالة استمرارها لمدة طويلة .

وقال في تصريح « للشعب » ان نسبة الخسائر ستصل الى ١٥ ٪ من حجم الحركة الحالية .

واوضح نبيل هلالى ان القناة لم تتاثر حتى الآن وان الملاحة تسير بشكل طبيعي وقد عبرها يوم الاحد الماضي ٥٠ سفينة من الاتجاهين ويوم السبت ٤٥ سفينة وهى المتوسطات العادية .

واكد مصدر بالهيئة انه حركة عبور السفن الحربية قلت ولم تعبر سوى ثلاث ناقلات حربية امريكية منذ اندلاع الحرب .

واشار المصدر الى ان السفن الحربية كانت قد عبرت بكثرة قبل يوم ١٥ يناير .

من جهة اخرى صرح سيد احمد مدير جمارك ميناء السويس انه قد وصلت الى الميناء يوم الاحد الماضي السفينتان العريش والجواهر وتقلان ١٩١٢ راكبا .

● دعا زعماء الكونجرس الامريكي الرئيس بوش الى تأجيل بدء المعارك البرية الى حين ان يحقق القصف الجوى للعراق اهدافه المتعلقة بتدمير القوات العسكرية الاستراتيجية للعراق .



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٨ يناير ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رسوم أخطار الحرب بالقناة اتصالات مكثفة لالغائها

الاسماعيلية ـ من صابر عبد الوهاب :

اعلن المهندس محمد عزت عادل رئيس هيئة قناة السويس انه تجرى اتصالات مكثفة وعاجلة لالغاء رسوم اخطار الحرب التى فرضت على السفن التى تعبر قناة السويس ، وذلك لانعدام تعرضها لاخطار الحرب الدائرة حاليا فى الخليج وبعدها عن بؤرة الصراع العسكرى بين العراق والقوات الدولية .

وقال رئيس الهيئة أن الرسوم الاضافية المفروضة على السفن العابرة للقناة بسبب حرب الخليج قد أدت الى تناقص عدد السفن العابرة فى القناة عن المتوسط العادى بحوالى ١٥ سفينة يوميا ، ونقص الحمولات مايقرب من ٢٥ ٪ .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٩١

عـــزت عـــادل

ربع مليون دولار خسارة يومية للقناة بسبب الحرب

٤ أسباب وراء نقص الايرادات

الاسماعيلية - لبنى وحيد

صرح المهندس محمد عزت عادل رئيس هيئة قناة السويس بأن إيرادات القناة من رسوم عبور السفن بها انخفض بمقدار ٥٦ مليون دولار منذ بداية الغزو العراقي للكويت في ٢ أغسطس الماضي وحتى الآن أي بمعدل ¼ مليون دولار يومياً . بينما انخفض الايراد اليومي للقناة بعد اشتعال الحرب في ١٧ يناير الماضي إلى ١,٣ مليون دولار يومياً أي ما يعادل ٤٠٠ مليون دولار سنوياً .

وقال في تصريحات خاصة لـ « الجمهورية » أن هناك ٤ أسباب وراء نقص إيرادات القناة هي :

● انخفاض اعداد وحمولات السفن العابرة للقناة من المدخل الجنوبي والقادمة من دول الخليج متجهة إلى أوروبا لتوقف ضخ البترول العراقي والكويتي منذ بداية الأزمة والذي يشكل مع البترول السعودي ٦٨٪ من إجمالي بترول الخليج .

● الضرائب الاضافية التي فرضتها هيئة اللويدز وهيئات التأمين العالمية على جميع السفن العابرة للقناة بنسبة ١,٥٪ من قيمة ثمن السفينة و ١,٥٪ أخرى من قيمة البضائع التي تحملها .

● الرسوم الاضافية التي تتراوح ما بين ٢٠ ، ٣٠ ألف دولار حسب حمولة السفينة ونوعها وحجمها وهي رسوم فرضتها هيئات التأمين العالمية على السفن التي تمر بالبحر الاحمر بصفة خاصة مما يشكل عبئاً اضافياً على تشغيل السفن وعلى أصحاب شركات الملاحة وملاك السفن .



م . عزت عادل

● انكماش حجم التجارة المتجهة إلى ميناء العقبة أو القادمة منه والتي كانت تنقل عبر قناة السويس إلى جانب انعدام واردات دول الخليج من أوروبا نتيجة لتوجيه جهودها نحو الحرب والاستعداد لها وإيقاف خطط ومشروعات التنمية بهذه الدول مما أدى إلى انخفاض البضائع وسفن الصب والناقلات الصغيرة وبعض الناقلات المتوسطة .

وعن عدد السفن العابرة للقناة وحمولاتها طوال فترة الأزمة قال المهندس عزت عادل : عبرت قناة السويس منذ نشوب الحرب في ١٧ يناير وحتى الآن ١١٨٩ سفينة بإجمالي حمولات ٢٨ مليون طن .. أي انخفض المتوسط اليومي للسفن العابرة من ٥٠ سفينة إلى ٤٤ سفينة .. بينما انخفض المتوسط اليومي للحمولات الصافية العابرة من مليون وربع مليون طن إلى ٨٠٠ طن .

وأضاف مؤكداً : أن الهيئة لم تمنع أي باخرة من العبور منذ نشوب الحرب وحتى الآن ، ولم يتم الكشف عن أي محاولة للاخلال بأمن القناة أو إلقاء متفجرات أو الغام عائمة تعوق الملاحة بالممر .

وقال عن الاجراءات الامنية التي اتخذتها هيئة الميناء لتأمين الممر الملاحي : أن أسطول الانقاذ يعمل عليه خبراء متخصصون من أبناء قناة السويس ، وأن هناك حوالي ٥٦ سفينة تم إجراء تفتيش دقيق لها من قبل السلطات الأمنية

٢٨,٨ مليون دولار خسائر القناة حتى الآن

الاسماعيلية ـ مكتب الاخبار :

اعلن المهندس محمد عزت عادل رئيس هيئة قناة السويس ان خسائر القناة بلغت ٢٨ مليونا و٨٠٠ الف دولار منذ بدء العمليات العسكرية حتى اليوم . واضاف ان هذه الخسائر تأتى بمتوسط يبلغ ١,٢ مليون دولار يوميا . وقال ان حرب الخليج أثرت على مشروعات قناة السويس ونفى انه تم الغاء دراسة جدوى التطوير وان الهيئة ستتسلم نتائج هذه الدراسة بحلول شهر مارس القادم .

المصدر : الجمهورية
التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٩١

٢ مليون دولار خسائر ميناء بورسعيد بسبب الحرب

بورسعيد ـ السيد المصرى :

خسرت التوكيلات الملاحية ببورسعيد مليون دولار منذ اندلاع حرب الخليج ، نتيجة انخفاض المعدل اليومى لعبور السفن بنحو ١٥ سفينة .

وبلغت الخسائر مليون دولار اخرى فى عمليات رباط السفن والخدمات البحرية بالميناء .

صرح بذلك عبدالعزيز قريطم رئيس مجلس ادارة التوكيلات الملاحية ببورسعيد .



بسبب حرب الخليج :

٢,٥ مليون دولار .. خسائر القناة يوميا

كتب - عبدالوهاب عدس :

اكد المهندس محمد عزت عادل رئيس هيئة قناة السويس ان الهيئة تخسر مليونين ونصف مليون دولار يوميا بسبب حرب الخليج وأن عدد السفن العابرة انخفضت الى ٣٤ سفينة والحمولات الى ٦٠٠ الف طن يوميا .

وقال فى تصريحات صحفية امس انه لاول مرة تتدهور الملاحة فى القناة منذ عام ١٩٧٥ فتخلوا قافلة الجنوب من ناقلات البترول المحملة أو الفارغة ، وتزيد الناقلات المحملة القادمة من البحر المتوسط الى الخليج .

واضاف ان الحمولات انخفضت يوم ٢ فبراير الماضى الى ٦١٣ الف طن بما يحقق خسارة ٤٠٪ من الايراد اليومى . وأن الاحصائيات كانت تتوقع ٤٨ سفينة يوميا خلال عام ٩١ . لكنها انخفضت الى ٣٧ سفينة فقط .

وأكد ان احتجاز السفينتين القطريتين « فتح الخير » ، « وقطرى بن الفجاءة » اللتين كانتا تحملان مواد متفجرة يؤكد يقظة سلطات الامن وحرصها على سلامة القناة .



المصدر : الأهــــرام

التاريخ : ٢٣ فبراير ١٩٩١

٤٥ مليون دولار خسائر القناة منذ اندلاع الحرب

بلغت خسائر قناة السويس ٤٥ مليون دولار بعد الاسبوع الخامس من اندلاع حرب الخليج بمتوسط مليون و٢٠٠ الف دولار يوميا . صرح بذلك مصدر مسئول بهيئة قناة السويس



بسبب حرب الخليج

نخسر مليون دولار يوميا من ايرادات قناة السويس

كتب عبد الوهاب عدس :

صرح المهندس محمد عزت عادل رئيس هيئة قناة السويس «للجمهورية» .. بأن حرب الخليج تسببت فى خسارة يومية فى ايرادات القناة بلغت مليون دولار يوميا منذ اندلاع الحرب .. ترجع الخسارة إلى انخفاض الحمولات العابرة فى القناة من مليون و ١٠٠ الف طن يوميا إلى ٨٥٠ الف طن .. أى ربع مليون طن فقدتها القناة يوميا ..

والمعروف أن القناة تحصل رسومها على الحمولات وليس على عدد السفن ..

واضاف المهندس عزت عادل بأن هذا النقص يرجع إلى .. انخفاض انتاج البترول فى دول الخليج .. وكذلك لدخول بعض ابار البترول المنتجة فى بؤرة الصراع العسكرى بالاضافة إلى احجام ناقلات البترول عن التعامل مع دول الخليج نظرا للرسوم التأمينية الاضافية التى فرضتها هيئات التأمين البحرية العالمية على جميع السفن المتعاملة بالخليج وهى نسبة ١ ½ ٪ من قيمة السفينة و ١ ½ ٪ من قيمة البضاعة المحملة .. وايضا .. نتيجة توقف واردات دول الخليج من أوروبا التى كانت تتطلبها برامج التنمية فى دول الخليج وتوجيه ميزانيات هذه الدول للمجهود الحربى ..

واضاف بأن من اسباب هذا النقص تأثر ميناء العقبة والذى كان يعد منفذا للتجارة العراقية نتيجة الحصار البحرى المفروض عليه من القوات الدولية ..

وقال رئيس الهيئة .. ان المشروع البديل الذى ستطبقه القناة بالرغم من انه لن يعوض هذه الخسارة الفادحة .. هو تطوير مبادرة جذب السفن التى تعمل على الخطوط الملاحية الطويلة والتى كانت تستخدم راس الرجاء الصالح باستمرار لجذبها بمنحها تخفيضا فى رسوم عبورها القناة ..

واضاف بأن القناة قررت ايقاف كافة مشروعاتها الاقتصادية ومنها المرحلة الثانية لمشروع التطوير. لحين انتهاء حرب الخليج.



المصدر : السياسى

التاريخ : ٣ مارس ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قناة السويس :

٣٦ مليون جنيه خسائر القناة

الاسماعيلية - مكتب السياسى :

اكدت دراسة علمية اقتصادية أعدها خبراء الملاحة والاقتصاد فى هيئة القناة حول تأثير حرب الخليج على حركة الملاحة فى قناة السويس منذ اندلاعها فى السابع عشر من شهر يناير الماضى ان ايرادات القناة انخفضت منذ الغزو العراقى للكويت بنسبة ١٢٪ وزاد معدل الانخفاض هذا الى ٢٥٪ مع بداية العمليات العسكرية لتحرير الكويت

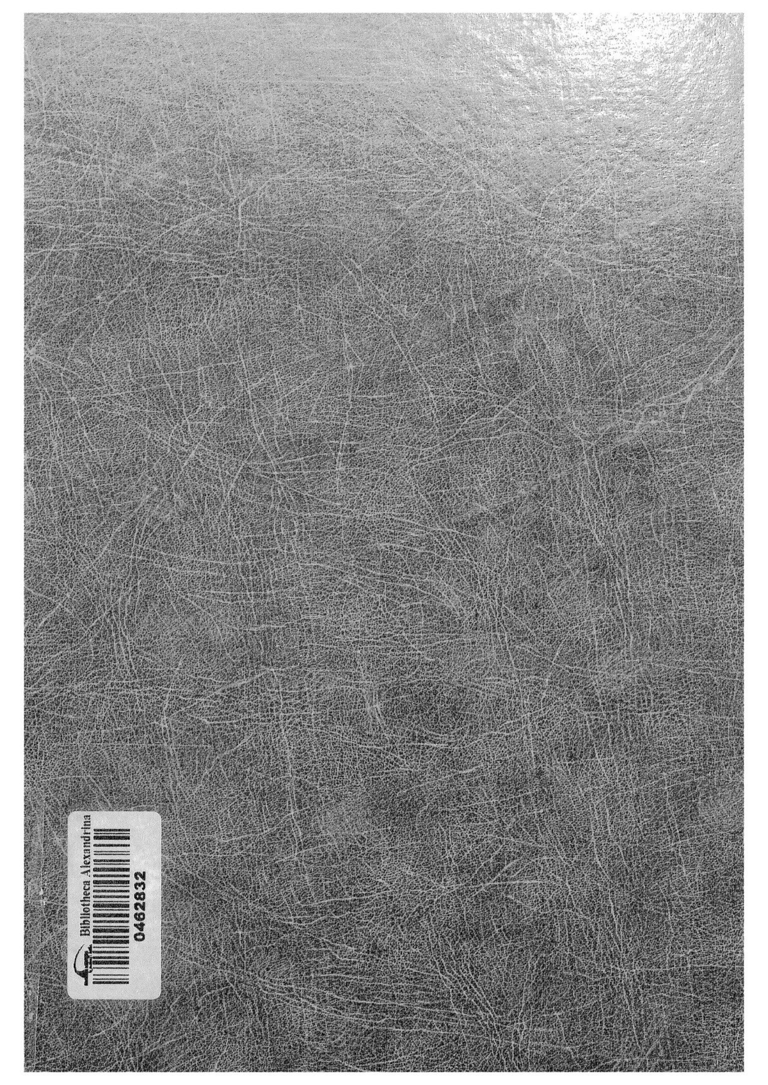
وصرح اللواء حسن رفعت المسئول الاعلامى الرسمى لقناة السويس ان هذه الدراسة اوضحت ان حرب الخليج تسببت فى انخفاض معدلات الحمولة العابرة فى المجرى الملاحى وتناقص حركة التجارة العادية المتجهة الى منطقة الخليج بعد قرارات ترشيد الاستهلاك فى المنطقة

واشارت الدراسة الى ان الخسائر اليومية للقناة وصلت الى ١,٢ مليون دولار ومع نهاية شهر فبراير الماضى وصلت خسارة القناة فى الايرادات الى ٣٦ مليون دولار

واوضحت الدراسة ان متوسط الحمولات العابرة يوميا انخفض من مليون و ١٠٠ الف طن عام ١٩٩٠ الى ٧٨٠ الف طن عام ١٩٩١ فى حين سجل يوم ٢ فبراير الماضى ادنى مستوى له منذ ١٢ عاما حيث وصل الى ١٢٣ الف طن فقط .مما حقق خسارة فى ايرادات قناة السويس فى هذا اليوم بلغت ٤٠٪ من الايراد اليومى للقناة

م . محمد عزت عادل

وقال اللواء حسن رفعت ان هذه الدراسة اكدت ان احداث الخليج اثبتت للعالم كله من جديد ان قناة السويس من اهم الممرات الملاحية فى العالم وانها تتأثر وتؤثر فى حركة التجارة العالمية وخاصة فى ناقلات البترول ومشتقاته كما اكدت انها من اكثر الممرات الملاحية سلامة وامنا واستقرارا


Bibliotheca Alexandrina
0462832